جامعة باتنة 1*الحاج لخضر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد التنمية

بعنوان:

اثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2014

من إعـداد الطـالبـة:

لعمرية لعجال

لجنة المناقشة:

الدكتور/ سعودي محمد الطاهر (أستاذ التعليم العالي-جامعة باتنة) رئيسا

الدكتور / محمد يعقوبي (أستاذ محاضر-جامعة المسيلة) مقررا

الدكتور/ عبد الحميد غوفي (أستاذ التعليم العالي-جامعة بسكرة) مناقشا

الدكتور/ غراب رزيقة (أستاذ التعليم العالي-جامعة سطيف) مناقشا

الدكتور/ علاوة خلوط (أستاذ محاضر-جامعة باتنة) مناقشا

الدكتور/ هارون العشي (أستاذ محاضر-جامعة باتنة) مناقشا

السنة الجامعية : 2016م/2017م

جامعة باتنة 1*الحاج لخضر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد التنمية

بعنوان:

اثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2014

من إعـداد الطـالبــة:

لعمرية لعجال

لجنة المناقشة:

الدكتور/ سعودي محمد الطاهر (أستاذ التعليم العالي-جامعة باتنة) رئيسا

الدكتور / محمد يعقوبي (أستاذ محاضر-جامعة المسيلة) مقررا

الدكتور/ عبد الحميد غوفي (أستاذ التعليم العالي-جامعة بسكرة) مناقشا

الدكتور/ غراب رزيقة (أستاذ التعليم العالي-جامعة سطيف) مناقشا

الدكتور/ علاوة خلوط (أستاذ محاضر-جامعة باتنة) مناقشا

الدكتور/ هارون العشي (أستاذ محاضر-جامعة باتنة) مناقشا

السنة الجامعية : 2016م/2017م

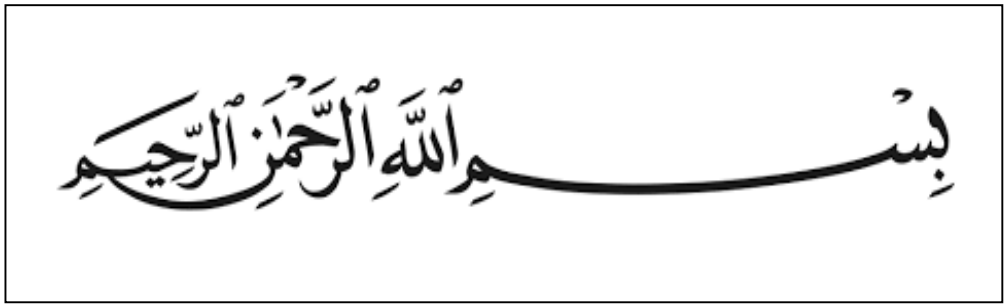
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

تشكرات:

لله الشكر أولا وأخيرا ومنه التوفيق في كل شيء وحده لا شريك له.

ونصلي ونسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور محمد يعقوبي على اشرافه على هذا البحث، وعلى كل توجيهاته ونصائحه المقدمة.

واتقدم بالشكر والتقدير لكافة اعضاء لجنة المناقشة على عناء القراءة والتصحيح.

كما أتقدم بالشكر الى الأساتذة الزملاء: د. نجوى عبد الصمد جامعة باتنة، د. تمار توفيق، د. فرحات عباس، د. بلعباس رابح، د. بوتيارة عنتر، د. محمد صلاح، د. قريد مصطفى على كل المساعدات المقدمة من اجل انجاز هذا العمل.

الإهداء

الى والديا الكريمين

الى عائلتي

الى اخوتي واخواتي

الى عائلة زوجي

الى كل من يعرفني من قريب او من بعيد

الى كل مسلم اهدي هذا العمل، وأرجو التوفيق من الله .

الفهرس

المحتويات	
كلمة شكر وعرفان	
اهداء	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
مقدمة عامة	أ–ه
الفصل الأول: الانفاق العام واثاره الاقتصادية	7
تمهيد	8
المبحث الأول: ماهية النفقات العامة	9
المطلب الأول: تطور النفقة العامة وعناصرها	9
الفرع الأول: تطور النفقة العامة مع تطور دور الدولة	9
الفرع الثاني: تعريف النفقة العامة وعناصرها	10
المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة	11
الفرع الأول: التقسيم الوظيفي للنفقات العامة:	12
الفرع الثاني: تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها وانتظامها:	13
الفرع الثالث: تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها:	14
الفرع الرابع: تقسيم النفقات العامة تبعا لاثارها في الإنتاج الوطني:	14
المبحث الثاني، قواعد وحدود الانفاق العام	17
المطلب الأول: ضوابط الانفاق العام	17
الفرع الأول: ضابط المنفعة	17
الفرع الثاني: ضابط الاقتصاد	19
الفرع الثالث: ضابط الترخيص	21
المطلب الثاني: حدود الانفاق العام	23
الفرع الأول: المقدرة التكليفية	24

الفرع الثاني: المقدرة الاقراضية	26
المطلب الثالث: ترشيد النفقات العامة:	28
الفرع الأول: تحديد حجم أمثل للنفقات العامة :	28
الفرع الثاني: إعداد دراسات الجدوى للمشروعات :	29
الفرع الثالث: الترخيص المسبق من السلطة التشريعية :	29
الفرع الرابع: تجنب الإسراف والتبذير	29
المطلب الرابع ظاهرة تزايد النفقات العامة	30
الفرع الأول: القانون العام للظاهرة	30
الفرع الثاني: الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة	33
الفرع الثالث: الأسباب الحقيقية لزيادة حجم النفقات العامة:	35
الفرع الرابع: اتجاهات صندوق النقد الدولي لإصلاح الانفاق العام	43
المبحث الثالث: الاثار الاقتصادية للنفقات العامة	45
المطلب الأول: الاثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة	45
الفرع الأول: الآثار المباشرة للنفقات العامة في الإنتاج الوطني:	46
الفرع الثاني: الآثار المباشرة للنفقات العامة في الاستهلاك الوطني:	50
الفرع الثالث:ـ أثر النفقات العامة في العمالة:	51
الفرع الرابع: أثر النفقات العامة في مستوى الأسعار:	54
الفرع الخامس: آثار النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني	56
الفرع السادس ـ أثر النفقات العامة في الادخار القومي:	60
المطلب الثاني: الاثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة	61
الفرع الأول: أثر المضاعف:	61
الفرع الثاني:أثر المعجل أو المسارع:	64
خلاصة الفصل	66
الفصل الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي	68
تمهيد	69
المبحث الأول: النمو الاقتصادي: االمفاهيم النظرية والمقاربات التقليدية	71

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.	71
الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي	71
الفرع الثاني أنواع النمو الاقتصادي	72
الفرع الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي:	73
الفرع الرابع: العلاقة بين النمو والتنمية والفوارق بينهما:	74
الفرع الخامس مصادر النمو الاقتصادي	76
الفرع السادس: فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي	78
المطلب الثاني: تطور مقاربات النمو الاقتصادي	79
الفرع الأول: نظرة آدم سميث 1723-1790:	79
الفرع الثاني: نظرة ديفيد ريكاردو (1817 م)	81
الفرع الثالث: مالتوس (1820:	82
الفرع الرابع: كارل ماركس Karl Marx	83
الفرع الخامس: نظرة شومبتر.	84
الفرع السادس: نظرية مراحل النمو والت روستو:	87
الفرع السابع: نظرة كينز (1936 م).	90
الفرع الثامن: نظرة هارود و دومار. :	93
الفرع التاسع: نظرة روبرت سولو(1956:	94
المبحث الثاني: المقاربات الحديثة للنمو الاقتصادي، المحددات والتحديات	104
المطلب الأول: نماذج النمو الداخلي	104
الفرع الأول: نظرة بول رومر (تراكم رأس المال المادي أو التراكم المعرفي1986	106
الفرع الثاني: تراكم راس المال البشري لـ. لوكاس((1988 Lucas:	107
الفرع الثالث: تراكم رأس المال التكنولوجي:	109
الفرع الرابع: تراكم رأس المال العام ل روبارت بارو:(1990) (Robert Barro	111
المطلب الثاني: التحديات التي تواجهها النظريات الناشئة	114
الفرع الأول: التفاعل المشترك بين المحددات الأساسية للنمو الذاتي	114
الفرع الثاني: تطوير مقاربة النمو المستديم في اطار ضوابط الشريعة الإسلامية	115
خلاصة الفصل الثاني	123

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لاثار الانفاق العام على اجمالي الناتج المحلي في الجزائر	125
تمهيد:	126
المبحث الاول: التطورات الاقتصادية والمالية في الجزائر	127
المطلب الأول: تطور استراتيجية التنمية في الجزائر	127
الفرع الأول: استراتيجية التنمية من خلال المخططات التنموية	127
الفرع الثاني: استراتيجية التنمية باحلال المشاريع الكبرى	130
المطلب الثاني: الأداء الاقتصادي والمالي للجزائر.	149
الفرع الأول: واقع النشاط الاقتصادي في الجزائر	150
الفرع الثاني: الاداء المالي في الجزائر	158
المبحث الثاني: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر.	166
المطلب الأول: تبويب النفقات العامة في الجزائر	166
الفرع الأول: الاطار التشريعي والتنظيمي:	166
الفرع الثاني: تبويب نفقات التسيير في الجزائر	177
الفرع الثالث: تبويب نفقات التجهيز في الجزائر	181
المطلب الثاني: تحليل تطور حجم وهيكل النفقات العامة للجزائر	183
الفرع الأول: تطور حجم النفقات العامة في الجزائر	183
الفرع الثاني: علاقة النفقات العامة بالايرادات العامة	196
المبحث الثالث: الدراسة القياسية لاثار النفقات العامة على النمو في الجزائر	201
المطلب الأول: .تقدير العلاقة بين النفقات العامة والناتج المحلي الخام :	201
الفرع الأول: العلاقة بين النفقات العامة والناتج الداخلي الخام	201
الفرع الثاني: العلاقة بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز والناتج الداخلي الخام	203
المطلب الثاني: تقدير نموذج تصحيح النموذج بين النفقات العامة والناتج المحلي	205
الفرع الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية واختبار جذر الوحدة	205
الفرع الثاني: اختبار التكامل المتزامن ENGEL-GRANGER	206
الفرع الثالث: تقدير نموذج تصحيح الخطأ	207
المطلب الثالث: تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي بين نفقات التسيير واجمالي	210

الناتج المحلي	
الفرع الأول: اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن	**210**
الفرع الثاني: نتائج تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي:	**211**
الفرع الثالث: دراسة صلاحية نموذج شعاع الانحدار:	**213**
الفرع الرابع: الدراسة الديناميكية للنموذج	**215**
خلاصة الفصل الثالث	**217**
الخاتمة العامة	**218**
قائمة المراجع	**230**
الملاحق	**238**

قائمة الجداول:

1	توزيع الاعتمادات المالية حسب القطاعات لبرنامج الإنعاش الاقتصادي	132
2	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009	137
3	تطور المؤشرات الاقتصادية والمالية في الجزائر للفترة 2010-2013	144
4	تطور اجمالي الناتج المحلي في الجزائر للفترة 1970-2014.	155
5	الإيرادات النهائية للمطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2016	176
6	توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2016 حسب كل دائرة وزارية	177
7	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2016 حسب القطاعات	181
8	تطور حجم وهيكل النفقات العامة في الجزائر للفترة 1970-2014	183
9	حصة النفقات العامة من الناتج الإجمالي المحلي	188
10	هيكل نفقات التسيير في الجزائر للفترة 2009-2013	192
11	هيكل نفقات التجهيز في الجزائر للفترة 2000-2013	193
12	رصيد الموازنة العمومية في الجزائر للفترة 1970-2013	195
13	نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة في الجزائر للفترة 1970-2014	198

14	اختبار جذر الوحدة ADF	206
15	النتائج اختبار ADF لسلسلة البواقي	207
16	نموذج تصحيح الخطأ بين النفقات العامة والناتج المحلي	207
17	اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن لنموذج الناتج المحلي بدلالة نفقات التسيير	210
18	نتائج اختبار استقرار نموذج شعاع الانحدار الذاتي:	213
19	نتائج اختبار البواقي LMt est	214
20	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jar que-Ber a للنموذج	214

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مراحل النمو لوالت روستو	88
02	محددات الطلب الكلي عند كينز	92
03	التمثيل البياني لمخطط سولو	97
4	اثر الزيادة في معدل الاستثمار على كل من y وk في نموذج سولو	98
5	اثر الزيادة السكانية على كل من ky وفق نموذج سولو	99
6	تطور الناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة 1970-2014.	157
7	تطور حجم وهيكل النفقات العامة في الجزائر للفترة 1970-2014	187

مقدمة عامة

تمهيد:

يحتل موضوع النفقات العامة مكانة أساسية في الدراسات الاقتصادية، فهي تكتسي أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول بغض النظر عن تقدمها او تخلفها. ولقد كان موضوع الانفاق العام مقترن بتطور دور الدولة في الاقتصاد، فبالنسبة الى الفكر الاقتصادي الكلاسيكي في ظل النظام الاقتصادي الحر والدولة الحارسة الذي تمتعت خلاله بدور ضيق اقتصر على أداء خدمات العدالة والامن والدفاع، فكان دور الانفاق العام محصورا في هذه الوظائف الثلاث فقط. وبالانتقال الى الفكر الكينزي الذي منح مساحة واسعة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ومن ثم ظهرت فعالية النفقات العامة كأداة جد مهمة من أدوات السياسة المالية. وبظهور الفكر النقدي الذي جاء بأفكار تقوم على إعطاء دور كبير لاستعمال النقود واهمل دور السياسة المالية في ذلك. على عكس الفكر الاشتراكي والدولة المنتجة منح دورا واسعا للدولة خاصة من جانب النفقات العامة باعتباره يعتمد على فكرة الملكية العامة لوسائل الإنتاج. ويبقى الحل البديل لتسيير وإدارة الاقتصاد يكمن في تطبيق أدوات وقواعد الفكر الاقتصادي الإسلامي .

يعتبر تحسين معدل النمو الاقتصادي هدف أي سياسة اقتصادية كانت. ونجد من اهم السياسات الاقتصادية السياستان المالية والنقدية، غير ان السياسة المالية لم يكن لها موقع قوة في الفكر الاقتصادي، الا بعد ظهور ازمة الكساد الكبير 1929 وما صاحبها من اختلالات هيكلية كبيرة أدت الى تغيرات عميقة في الفكر الاقتصادي، اذ تحول من مبادئ الفكر النقدي الى أسس الفكر المالي الذي كان محصلة لافكار كينز، هذا الأخير نادى بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام واعتبره أهم أدوات السياسة المالية فعالية في تحفيز الطلب الكلي ما يؤدي لاستجابة مقابلة من جانب العرض فيزيد الناتج الوطني وبالتالي النمو الاقتصادي الذي يعتبر محط اهتمام رواد المدارس الاقتصادية،حيث قاموا بتطوير نماذج ونظريات تساهم في تفسيره وتبين أهم الميكانيزمات اللازمة لتحقيقه، بدءا بالمدرسة الكلاسيكية التي أقرت بمحدودية النمو الاقتصادي على المدى البعيد، ذلك لأن الناتج الوطني سوف يتزايد بنسبة أقل من تزايد النمو السكاني نتيجة لسريان قانون تناقص الغلة، كما أكد شومبيتر على أهمية التجديد والابتكار وكذا على عنصر التنظيم الذي يقود إلى نتائج باهرة تسمح بدفع عجلة النمو الاقتصادي، أما سولو فقد صاغ نموذج للنمو الاقتصادي في المدى الطويل بإدخال عنصر التطور التكنولوجي وتبيان أثره على زيادة معدل الناتج الحقيقي للفرد وعلى غرار أفكار كينز ظهرت نظريات النمو الداخلي)خاصة نموذج بارو(الذي أكد على أن السياسة العمومية متمثلة في الإنفاق العام وكذا بعض العناصر الأخرى تحدد نسب النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

وباعتبار الاقتصاد الجزائري جزء من هذا المحيط يتأثر بمختلف الهزات والأزمات الحادة فكان لابد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام لمعالجة هذه الأوضاع وزيادة الناتج الداخلى الخام وهذا ما برز بوضوح في الآونة الأخيرة، إذ اانتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل لاسيما من حيث اهمية الموارد المالية المخصصة للإنفاق العام في ظل وفرة المداخيل الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها.

ان الانفاق العام هو متغير بيد الدولة تستعمله للتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية ومن بينها النمو الاقتصادي، وكان محور العديد من الدراسات التي أعطت نتائج متباينة فمنها من أكد على فعالية الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي ومنها من عارض هذه الفكرة، ولمعرفة أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي سيتم التطرق اليه من الجانبين الاقتصادي والقياسي. وعليه فان الهدف من هذا البحث هو محاولة دراسة العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر وكذا تحديد اتجاهها. وسيتم التطرق للنظريات الاقتصادية التي شرحت الانفاق العام والنمو الاقتصادي، واختبار العلاقة التي تربط بين النفقات العامة بشكل عام ونفقات التسيير ونفقات التجهيز بشكل خاص والنمو الاقتصادي في الجزائر.

الإشكالية:

ما مدى تأثير النفقات العامة بشقيها نفقات تسيير ونفقات تجهيز على النمو الاقتصادي في الجزائر

يمكن تجزئة الاشكالية الرئيسية الى الأسئلة الفرعية التالية:

1-ما هي اهداف السياسة الانفاقية العامة، وماهي اثارها الاقتصادية؟

2-ماهي اهم النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي خاصة المبنية منها على الانفاق العام؟

3-هل يؤثر ويتاثر الانفاق العام بتطور اجمالي الناتج المحلي في الجزائر في المدى الطويل والقصير؟

الفرضيات:

1-تلعب النفقات العامة دورا أساسيا في تحقيق الاثار المرغوب فيها وتجنب الاثار غير المرغوب فيها لتحقيق اهداف السياسة الاقتصادية.

2-يعتمد تحقيق النمو الاقتصادي على الدور الإيجابي للدولة والذي يرتبط بالفلسفة الاقتصادية والمذاهب الاقتصادية، وينعكس في حجم ووظائف الانفاق العام.

3-تؤثر النفقات العامة من نفقات تسيير ونفقات تجهيز في تطور اجمالي الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري، في المدى الطويل، كما تتاثر بالقيمة المؤخرة الأولى لاجمالي الناتج المحلي.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من أهمية الموضوع ، فالنفقات العامة واثارها الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة تعتبر احد الموضوعات الهامة التي تناولها الفكر الاقتصادي، لأهميتها سواء بالنسبة للدول المتقدمة او النامية وخاصة الجزائر التي تعمل وتأمل ان تتجاوز التخلف، وان تحقق تنمية شاملة تضمن لها تحقيق معدلات نمو اقتصادي وخفض معدلات البطالة والتضخم وتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية او بصفة عامة تحقيق الاستقرار الاقتصادي وضمان حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية. فسياسة الانفاق العامة تعتبر سياسة من بين السياسات الاقتصادية يتوقع التنسيق بينها للوصول الى الحل الأمثل في استخدام الموارد الاقتصادية.

اهداف الدراسة:

يمكن حصر اهداف الدراسة في :

-تقديم الإطار الفكري والنظري المتعلق بالنفقات العامة ومختلف المعايير لتقسيماتها، الأسباب الحقيقية والظاهرية لتزايدها، واثارها المباشرة وغير المباشرة.

-عرض وتقديم بعض المفاهيم المرتبطة بالنمو الاقتصادي والمدارس والنماذج التي تطرقت اليه وخاصة المتعلقة بالإنفاق العام.

-عرض وتقديم واقع السياسة الإنفاقية في إطار الاقتصاد الجزائري لإبراز اثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع للأسباب التالية:

-أهمية النفقات العامة في الفكر والواقع الاقتصاديين.

-أهمية النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري على وجه الخصوص.

-ميل الباحث الى البحث في مجال المالية العامة والنفقات العامة على وجه الخصوص.

الدراسات السابقة:

حظي هذا الموضوع باهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين، ومن بينها:

-دراسة وليد عبد الحميد عايب (2010): اهتمت الدراسة بالأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، تندرج الدراسة في اطار الاقتصاد الكلي المالي، وتهدف الى توضيح دور

الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي بمؤشراته الأربعة والمتمثلة في تحليل وتتبع مسار السياسة الاقتصادية وانعكاسها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، بالإضافة الى تطور الانفاق الحكومي كجزء من السياسة الاقتصادية، ودراسة أسباب تزايده وتطبيق اهم النظريات المفسرة لهذا التزايد على الاقتصاد، ممثلة في قانون فاجنر ونماذج التنمية لروستو وموسجريف.

-دراسة زين العابدين بري(2001): اهتمت الدراسة بالعلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة 1970-1998، تهدف الدراسة الى تحديد العلاقة بين الانفاق الحكومي، وبصفة خاصة الانفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي، والناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية. وعلى وجه الخصوص تم تحديد الحجم الأمثل للانفاق الحكومي، كما تم دراسة مدى إنتاجية هذا الانفاق. تم استخدام نموذج يتسنى من خلاله اختبار قانون بارو الذي ينص على ان قيمة الانفاق الحكومي تكون عند الحد الأمثل عندما تكون قيمة الإنتاجية الحدية لهذا الإنفاق مساوية للواحد الصحيح.

-دراسة بن عزة محمد (2014): اهتمت الدراسة بترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف. قامت الدراسة بتحليل الجوانب الاقتصادية لسياسة الانفاق العام بداية بإبراز أهمية النفقات العامة باعتبارها أداة من أدوات السياسة المالية في يد الدولة للقيام بدورها على أحسن وجه، بإظهار الدور الكبير لترشيد الانفاق العام في الاستغلال الأمثل للموارد. مع السعي الى ابراز دور عملية ضبط برامج الانفاق العام بالهداف ودور ذلك في الرفع من رشادة سياسة الانفاق العام. هذا بالإضافة الى معرفة توجهات سياسة الانفاق العام في الجزائر. واستعراض اهم المجهودات المبذولة من اجل تحقيق اهم الأهداف الاقتصادية التي تعتبر بوابة لضمان رشادة الانفاق العام المبرمجة ضمن ميزانية الدولة.

حدود الدراسة :

من الجانب النظري تم تحديد المفاهيم النظرية المرتبطة بكل من النفقات العام والنمو الاقتصادي، ومن الجانب التطبيقي تم دراسة الاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2014.

المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، في إطار التعرض للمفاهيم العامة حول كل من النفقات العامة والنمو الاقتصادي والمنهج التحليلي القياسي في إطار تحليل المعطيات المرتبطة بالاقتصاد الجزائري سواء المتعلقة بالإنفاق العام او النمو الاقتصادي وقياس اثر المتغيرات الداخلية على المتغير التابع المستهدف المتمثل في الناتج الداخلي الخام.

خطة البحث وهيكل الدراسة:

الفصل الأول:

تم التطرق فيه الى المفاهيم النظرية المرتبطة بالانفاق العام انطلاقا من تقسيماتها والضوابط التي تحكمها، ظاهرة تزايد الانفاق العام والأسباب الحقيقية والظاهرية لها، بالإضافة الى الاثار الاقتصادية للنفقات العامة الاثار المباشرة على اهم المتغيرات الاقتصادية والاثار غير المباشرة المتمثلة في اثر المضاعف واثر المعجل.

الفصل الثاني:

تم التطرق الى المفاهيم النظرية المرتبطة بالنمو الاقتصادي بالإضافة الى تتبع مفهوم النمو الاقتصادي في اطار المدارس الاقتصادية والتطرق الى النماذج الاقتصادية المرتبطة به والمفسرة له وموقع الانفاق العام فيها.

الفصل الثالث:

تم التطرق الى واقع الاقتصاد الجزائري حيث تم تتبع المخططات التنموية المنفذة وبرامج التنمية المجسدة واثر ذلك على تطور الناتج الداخلي الخام ثم تتبع واقع سياسة الانفاق العام في الجزائر انطلاقا من الاطار التنظيمي التشريعي الى الجانب الاحصائي من حجم وهيكل النفقات العامة، وفي الاخير تم التطرق الى الدراسة القياسية المرتبطة بأثار الإنفاق العام على النمو الاقتصادي.

الفصل الأول:

الانفاق العام واثاره الاقتصادية

تمهيد:

تعد سياسة الانفاق العام جزءا مهما من أجزاء السياسة المالية وذلك لما لها من تاثير على الطلب الكلي والذي يعتبره كينز الأداة الأكثر فعالية لمعالجة اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي، وبالتالي تظهر هنا أهمية سياسة الانفاق العام كاداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي يمكن استخدامها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتذهب النظريات الحديثة في المالية العامة الى دراسة طبيعة الانفاق العام واثاره الاقتصادية على مختلف المؤشرا ت الاقتصادية.

تتطلب دراسة الانفاق العام في البداية تحديد ماهية الانفاق العام وتقسيماته المختلفة ومعايير التمييز بينها، وماهي الضوابط المحددة لحجم النفقات العامة وصولا لاثاره الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة.

المبحث الأول: ماهية النفقات العامة

المطلب الأول: تطور النفقة العامة وعناصرها

الفرع الأول: تطور النفقة العامة مع تطور دور الدولة[1]:

حرص التقليديون على دراسة النفقات العامة في ظل المنطق الكلاسيكي الذي كان يحدد النفقات اللازمة للوفاء بالحاجات العامة التي كانت الدولة تقوم بإشباعها طبقا لمقتضيات المذهب الاقتصادي الحر، ولهذا لم يكن هناك مبرر حينذاك لتحصيل الإيرادات العامة سوى التمكن من تغطية حجم النفقات العامة اللازمة للعدد الضئيل من المرافق التي كانت الدولة تتدخل فيها في حياة الأفراد من أمن ، وعدل، ودفاع، وبالتالي فإن الدولة في ظل النظرية التقليدية كانت تقدس مبدأ توازن الموازنة، ولا تسمح بتحصيل إيرادات أو بتكليف الأفراد بأعباء مالية إلا في حدود ما يلزمها من نفقات لسير المرافق العامة، ولذلك لم يتعرض التقليديون لبحث التحليل الاقتصادي للنفقة، والدور الذي يمكن أن تلعبه في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، أو في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وكان هذا طبيعيًا حسب المنطق التقليدي الذي كان يعتبر نفقات الدولة مجرد نفقات للاستهلاك العام الذي كانت تقوم به الدولة وهي بصدد تحقيق دورها الضيق في حياة الأفراد في شكل الدولة الحارسة، وعليه فقد كان الإنفاق العام يتسم بطابع حيادي.

ومع التطور في العصر الحديث لم تعد الدولة مجرد دولة حارسة كما كانت، وإنما أخذت تتدخل بشكل متزايد في النشاط الاقتصادي الوطني، وفي الحياة الاجتماعية، فزادت أهمية الإنفاق العام لمواجهة أوجه التدخل المتعددة التي صار لزاما على الدولة إشباع حاجات الأفراد ، كما أصبحت النفقات العامة أداة فعالة في التأثير على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التوازن المطلوب بين الأفراد، ولقد أدت هذه التطورات إلى خروج الموازنة العامة للدولة على منطق التوازن الحسابي أي توازن النفقات مع الإيرادات حسابيًا الذي كان سائدا في الفكر التقليدي، وأمكن زيادة الإنفاق العام لتحقيق الأغراض والأهداف للدولة الحديثة كافة على الرغم من احتمال وجود عجز في الموازنة العامة للدولة، ولقد أظهرت التجارب والتطبيقات المالية الحديثة فكرة إحداث عجز منظم في الموازنة العامة لتحقيق التوازن الاقتصادي ومحاربة الآثار الضارة للدورات الاقتصادية.

[1] د.محمد خالد المهايني، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة العامة، دمشق، سوريا، 2013، ص.15.

الفرع الثاني:تعريف النفقات العامة وعناصرها:

أ-تعريف النفقات العامة:

النفقة العامة هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام"، ويتبين من هذا التعريف أن النفقة العامة تشتمل على عناصر ثلاثة وهي[1]:

- النفقة العامة مبلغ نقدي.

- النفقة العامة يقوم بها شخص عام.

- النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام.

ب-عناصر النفقات العامة:

-**النفقة العامة** مبلغ نقدي :تقوم الدولة ممثلة بالوزارات والإدارات والهيئات العامة بإنفاق مبالغ نقدية ثمنًا لما تحتاجه من سلع وخدمات لازمة لتسيير المرافق العامة، وثمنًا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، وأخيرا لمنح المساعدات والإعانات المختلفة من اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيره. واستخدام النقود في النفقة العامة أمر طبيعي، ما دامت كل المعاملات والمبادلات الاقتصادية تتم في الوقت الراهن باستخدام النقود في ظل اقتصاد نقدي، وبالتالي فالنقود هي وسيلة الدولة في الإنفاق، شأنها في ذلك شأن الأفراد.

وقد ترتب على لجوء الدولة إلى الإنفاق النقدي دون غيرها من الوسائل الأخرى، أن ازداد حجم النفقات العامة، وبالتالي حجم الضرائب وغيرها من التكاليف العامة، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة زيادة عبء هذه التكاليف على الأفراد، بل نشأ في الغالب تخفيف لهذا العبء وتوزيع أكثر عدالة فيه.

- **النفقة العامة يقوم بها شخص عام أي صدور النفقة عن هيئة عامة:** يدخل في عداد النفقات العامة تلك النفقات التي يقوم بها الأشخاص المعنوية العامة وهم أشخاص القانون العام، وتتمثل في الدولة على اختلاف أنظمتها وسواء أكانت جهات عامة مركزية أو محلية، وعلى هذا فإن المبالغ التي ينفقها الأشخاص الخاصة الطبيعية والاعتبارية لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت

[1] نفس المرجع، ص ص.17-18.

تهدف إلى تحقيق خدمات عامة، كتبرع أحد هؤلاء الأشخاص بالمبالغ اللازمة لبناء مدرسة أو مستشفى أو مسجد مثلا، ويدخل ذلك في إطار الإنفاق الخاص.

-**النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام:** ينبغي أن تصدر النفقات العامة مستهدفة بالأساس إشباع الحاجات العامة، وتحقيق الصالح العام. فالنفقات التي لا تشبع حاجة عامة ولا تعود بالنفع العام على الأفراد لا يمكن اعتبارها نفقات عامة. ويستند هذا العنصر على سندين: أولهما، يتلخص في أن المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجة عامة تقوم الدولة أو غيرها من الأشخاص العامة بإشباعها نيابة عن الأفراد ومن ثم يلزم أن يكون الهدف من النفقة العامة هو تحقيق نفع عام يتمثل في إشباع حاجة عامة؛ أما السند الثاني فيتمثل في مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة، ذلك أن المساواة بين الأفراد في تحمل عبء الضرائب لا تكفي لتحقيق هذه المساواة إذا أنفقت حصيلة الضرائب في تحقيق مصالح خاصة لبعض الأفراد أو الفئات الاجتماعية دون غيرهم. إلا أن هناك صعوبة في كثير من الأحيان في معرفة ما إذا كانت حاجة ما هي من الحاجات العامة أم لا، ويرجع ذلك إلى صعوبة تحديد الحاجة العامة تحديدًا موضوعيًا، وأمام هذه الصعوبة فإن أمر تقدير الحاجات العامة وبالتالي المنفعة العامة متروك للسلطات السياسية، فهي التي تتولى عادة تقدير ما إذا كانت حاجًة ما تعتبر حاجة عامة أم لا وذلك بموافقتها أو رفضها اعتماد المبالغ اللازمة لإشباع هذه الحاجة ضمن النفقات العامة .إلا أن السلطة السياسية قد تسيء استعمال حقها في تقدير الحاجات العامة وبالتالي النفقات العامة مما يستدعي وجود رقابة فعالة تضمن عدم إساءة استعمال هذا الحق عن طريق السلطة التشريعية التي تقوم عادة برقابة استخدام الإنفاق العام في تحقيق المنفعة العامة، أوًلا :من خلال اعتماد بنود النفقات العامة في الموازنة، وثانيًا: من خلال مساءلة الحكومة أو السلطة التنفيذية عن تنفيذ الإنفاق العام في جملته وتفصيلاته، وتعمل الرقابة الإدارية ذاتها على أداء نفس الدور.

مما تقدم نخلص إلى أن النفقة العامة عبارة عن مبلغ من النقود تستخدمه الدولة أو أي شخص من أشخاص القانون العام في سبيل تحقيق المنفعة العامة.

المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة :

تتعدد أنواع النفقات العامة، وتتزايد مع اتساع نطاق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وبما أن النفقات العامة لا تكون كلا متجانسًا، بل يختلف بعضها عن البعض الآخر

سواء من حيث الطبيعة أو من حيث الآثار الاقتصادية والاجتماعية فإن الأمر يستوجب التمييز بين الأنواع المختلفة للنفقات العامة[1].

هناك العديد من التقسيمات التي تحدد بنيان النفقات العامة للدولة. وبشكل عام يتوقف بنيان النفقات العامة على ما تنقسم اليه من أنواع، وعلى العلاقة بين هذه الأنواع وعادة فان أسس التقسيم إدارية واقتصادية وسياسية ومالية. ويمكن للباحث ان يتبع اكثر من مسلك بصدد تقسيم النفقات العامة. يمكن تقسيم النفقات العامة الى الأقسام التالية:

-التقسيم الوظيفي للنفقات العامة.

-تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها وانتظامها في الموازنة العامة.

-تقسيم النفقاة العامة حسب نطاق سريانها.

-تقسيم النفقات العامة تبعا لاثارها في الإنتاج الوطني.

الفرع الأول: التقسيم الوظيفي للنفقات العامة:

يعتمد على المفهوم الحديث للمالية العامة التي لم تعد قاصرة على مجرد تمويل النفقات الإدارية للحكومة، بل أصبحت أداة لتنفيذ سياستها، والاضطلاع بوظائف اقتصادية واجتماعية متعددة. فالتقسيم الوظيفي يظهر النفقات العامة للدولة حسب الوظائف التي تمارسها الدولة.

وفي هذا التقسيم تصنف النفقات العامة طبقا للوظائف والخدمات التي تقوم بها الدولة في مختلف المجالات، وبناء على ذلك يتم تبويب النفقات العامة في مجموعات متجانسة، بحيث تخصص كل مجموعة لوظيفة معينة من هذه الوظائف. يمكن ان تظهر النفقات العامة للدولة تبعا للوظائف التالية[2]:

1-النفقات العامة الاقتصادية:

تشمل الأموال المخصصة للقيام بخدمات تهدف الى تحقيق هدف اقتصادي. مثل الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المتنوعة، المنح والاعانات الاقتصادية، النفقات التي تهدف الى تزويد الاقتصاد الوطني بالخدمات الاساسية، كالطاقة والنقل ومشاريع البنية الأساسية.

[1] محمد خالد المهايني، مرجع سابق، ص.16.

[2] د.محمود الحسين الوادي، زكريا احمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام،الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 200، ص.109.

2-النفقات العامة الاجتماعية: تتضمن النفقات العامة اللازمة للقيام بخدمات اجتماعية كالمبالغ التي تمنح لبعض الفئات الاجتماعية او الافراد او الاسر الكبيرة ذات الدخل المحدود. وكذلك النفقات العامة المخصصة للخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والضمان الاجتماعي.

3-النفقات العامة الإدارية:

تتضمن النفقات العامة المخصصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب واجور العاملين في الإدارات الحكومية، ومستلزمات الإدارات الحكومية، كما تتضمن المبالغ المخصصة للجهاز الإداري من اجل اعداده وتدريبه لكي يكون قادرا على أداء الخدمات العامة على الوجه الاكمل. كما يدخل ضمنها المبالغ اللازمة لتحقيق الامن الداخلي واستمرار العلاقات مع الخارج.

4-النفقات العامة العسكرية:

تتضمن النفقات العامة المخصصة لاقامة واستمرار مرفق الدفاع الوطني من رواتب واجور ونفقات القوات المسلحة وبرامج التسليح في أوقات السلم والحرب وشراء الأسلحة وقطع الغيار اللازمة.

5-النفقات العامة المالية:

تتضمن النفقات العامة المخصصة من اجل أداء أقساط وفوائد الدين العام والأوراق والسندات المالية الاخرى.

الفرع الثاني: تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها وانتظامها:

هنا نميز وفقا لهذا التقسيم حسب الانتظام والدورية ما بين نفقات عامة عادية ونفقات عامة غير عادية كالتالي[1]:

1-النفقات العامة العادية:

وهي تلك النفقات العامة التي تنفق بشكل دوري ومنتظم سنويا، دون ان يعني هذا الانتظام والتكرار ثبات مقدار النفقة او تكرارها بالحجم ذاته. ومثالها الرواتب والأجور ونفقات الصيانة ونفقات العدالة وفوائد القروض العامة ونفقات الإدارة العامة.

[1] .محمود الحسين الوادي، زكريا احمد عزام، مرجع سابق، ص.111.

2-النفقاعت العامة غير العادية:

وهي تلك النفقات العامة التي لا تتكرر بانتظام ولا تتميز بالدورية. فهي تحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة، ومثالها النفقات الاستثمارية الضخمة كبناء السدود والخزانات، ونفقات الحرب والنفقات العامة اللازمة لمواجهة الكوارث الكبيرة كالفياضانات والزلازل والبراكين والمجاعات...

وفي مجال تمويل النفقات العامة، حيث النفقات العادية تتكرر بصورة دورية مما يجعل الحكومة قادرة على تقديرها بدقة، وتدبير ما يلزم لتغطتها من الإيرادات العادية كايرادات أملاك الدولة الضرائب والرسوم. اما النفقات غير العادية فهي حسب طبيعتها غير متوقعة ومن ثم فانه لا ضرر من السماح للحكومة بتمويلها عن طريق اللجوء الى الإيرادات العامة غير العادية كالقروض العامة والاصدار النقدي الجديد.

الفرع الثالث: تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها:

يعتمد هذا التقسيم على مبدا شمول الانفاق فتقسم النفقات العامة الى قسمين: نفقات عامة مركزية ونفقات عامة محلية[1].

معايير التمييز بين النفقات العامة المركزية والمحلية:

-**معيار المستفيد من النفقة:** تعتبر النفقة العامة مركزية اذا كانت موجهة لصالح مجتمع الدولة بكامله، مثل نفقات الامن والدفاع والبحوث العلمية. واذا كانت النفقة موجهة لصالح إقليم معين او منطقة معينة داخل الدولة فهي نفقة محلية، مثل نفقات إيصال الكهرباء والماء والهاتف...

-**معيار من يتحمل عبء النفقة العامة:** تعتبر النفقة العامة مركزية اذا تحمل المجتمع عبأها عن طريق الموازنة العامة للدولة، وتكون النفقة العامة محلية ان تحمل عبأها مجتمع الإقليم عن طريق الموازنة المحلية للإقليم.

وانتقد هذا المعيار لان كثيرا من النفقات المحلية تمول باعانات من الموازنة العامة للدولة، ولهذا فان عبء النفقة المحلية يقع على عاتق المجتمع بكامله وليس على مجتمع إقليم محدد.

[1] نفس المرجع، ص.113.

-معيار الموازنة التي ترد فيها النفقة العامة: أي الموازنة التي ترد فيها النفقة العامة، فالنفقة العامة مركزية ان وردت في الموازنة العامة، والنفقة العامة محلية ان وردت في موازنة الإقليم بغض النظر عن المستفيد منها ومن يتحمل عبأها.

ومن الناحية الإدارية يساعد هذا المعيار على اجراء المقارنة في الانفاق على مستوى الإقليم وتحديد نصيب الفرد من هذا الانفاق في كل إقليم كما يسهل عملية متابعة تطور الانفاق خلال الفترات المختلفة الامر الذي يمكن السلطة المركزية من تحديد أي الأقاليم هو المحتاج الى اعانات من السلطة المركزية.

الفرع الرابع: تقسيم النفقات العامة تبعا لاثارها في الإنتاج الوطني:

يمكن تقسيم النفقات العامة حسب تاثيرها على الإنتاج الوطني الى قسمين[1]:

1-النفقات العامة الحقيقية:

وتنطوي بصفة عامة على النفقات العامة التي تؤدي مباشرة الى زيادة الإنتاج الوطني، وهي النفقات المنتجة التي تتم بمقابل يتمثل في السلع والخدمات ومنها مرتبات واجور موظفي الدولة، والنفقات اللازمة بالقيام بالخدمات التعليمية والصحية او القيام بالمشروعات الإنتاجية وما يتطلبه من معدات وتجهيزات مادية وخبرات فنية لإدارتها، وينشا الأثر المباشر لهذه النفقات من خلال وجود طلب فعال من جانب الدولة يؤثر على حجم ونوع الإنتاج ويولد دخلا ممن يزودون الدولة بهذه السلع والخدمات (الطلب الفعال).

2-النفقات العامة التحويلية:

تلك النفقات العامة التي لا تؤدي مباشرة الى زيادة الإنتاج الوطني، ولا تفعل بصورة مباشرة سوى انها تحول القوة الشرائية فيما بين الافراد والجماعات أي لا تعدو كونها تعيد الدخل الوطني وهي عادة تتم بدون مقابل.

وقد اعتمد في التفرقة بين النفقات العامة الحقيقية والتحويلية بعض المعايير.

[1] محمود الحسين الوادي، زكريا احمد عزام، مرجع سابق، ص.114.

معايير التمييز بين النفقات العامة الحقيقية والتحويلية:

-**معيار المقابل المباشر:** ويعرف بالمقابل المباشر ما تحصل عليه الدولة من الأموال المادية او الخدمات مقابل نفقاتها العامة وبناء على ذلك تكون النفقة العامة حقيقية اذا ما حصلت الدولة على خدمات او أموال عينية مقابل نفقاتها العامة وتكون النفقة العامة تحويليلة اذا كانت بدون مقابل.

-**معيار الزيادة المباشرة في الإنتاج الوطني:** فالنفقات العامة الحقيقية هي تلك النفقات التي تخصصها الدولة مباشرة لاستخدام جزء من الموارد الاقتصادية للمجتمع في انتاج السلع والخدمات لاشباع الحاجات العامة أي التي تؤدي الى انتاج جديد وزيادة الدخل الوطني بصورة مباشرة. مثل النفقات المخصصة للدفاع وللخدمات المدنية والتعليم والقضاء. اما النفقات التحويلية فهي تلك النفقات التي تخصص للمدفوعات التي تتم بدون مقابل مثل اعانات المرضى والبطالة والمعاشات والاعانات الاقتصادية التي تتم تدفع الى بعض المنتجين لتخفيض أسعار السلع والخدمات التي ينتجونها وفوائد الدين العام أي ان النفقات التحويلية لا تؤدي الى استخدام مباشر لموارد المجتمع ومن ثم لا تؤدي الى زيادة مباشرة في الإنتاج الوطني.

-**معيار من يقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع:** الإنتاج يعني استهلاك جزء من عناصر الإنتاج، وبناء عليه فاننا يمكن ان نفرق بين النفقات الحقيقية والتحويلية لاعتماد على تاثيرها في استهلاك الموارد المادية وعناصر الإنتاج ومن يقوم بهذا الاستهلاك. نكون امام النفقات الحقيقية اذا كانت الدولة (الشخص العام) هي التي تستخدم وبصورة مباشرة الموارد العينية وعناصر الإنتاج مثل رواتب واجور الموظفين والعمال او ما يعرف بالاستهلاك الحكومي المباشر.

اما النفقات التحويلية فهي النفقات العامة التي تؤدي الى استهلاك الموارد العينية وعناصر الإنتاج استهلاكا غير مباشر مثل اعانات البطالة والمرضى والشيخوخة والعجز والطفولة، فالافراد الذين تتحول هذه النفقات لحسابهم هم الذين يقومون بالانفاق وياستهلاك جزء من الموارد الاقتصادية . فالنفقات العامة وحسب هذا المعيار نوعان:

نفقات عامة منتجة: تزيد الدخل الوطني وتؤدي الى إعادة التوزيع.

نفقات عامة موزعة: تؤدي الى إعادة توزيع الدخل دون زيادته.

المبحث الثاني، قواعد وحدود الانفاق العام

يثير حجم النفقات العامة اهتماماً كبيراً من جانب علماء الاقتصاد والمالية العامة، فالزيادة المطَّردة في حجم هذه النفقات في جميع دول العالم جعلهم يتعمّقون في دراسة العوامل التي تؤثر في زيادة حجم هذه النفقات من دولة إلى أخرى، وفي القواعد التي يجب أن تحكم سلوك الدولة وهيئاتها ومؤسساتها العامة عند القيام بالنفقات العامة، فهذه الزيادة في حجم النفقات العامة أجبرت فقهاء المالية العامة على القيام بدراسات لمعرفة الطرق المثلى لتحقيق الدولة لأهدافها بأقل نفقة ممكنة.

المطلب الأول: ضوابط الانفاق العام

إن سلامة مالية الدولة تقتضي التزام مختلف الوحدات المكونة للاقتصاد العام عند قيامها بالإنفاق العام باحترام بعض المبادئ أو الضوابط، وحتى يحقق هذا الإنفاق آثاره المنشودة من إشباع الحاجات العامة، يجب أن تستهدف النفقات العامة تحقيق أكبر قدر من المنفعة القصوى للمجتمع من ناحية، وأن يتم هذا عن طريق الاقتصاد في النفقات العامة من ناحية أخرى، ويتم التحقق من توافر الضابطين السابقين بواسطة أساليب الرقابة المختلفة.وتتمثل هذه الضوابط بثلاثة لايمكن الفصل بينها :

1-تحقيق المنفعة القصوى للمجتمع .

2-تعظيم إنتاجية النفقة العامة (الاقتصاد بالنفقات) .

3-تأمين تحقيق المنفعة وسلامة التصرف بالنفقة العامة .

الفرع الأول: ضابط المنفعة

تعني قاعدة المنفعة اتجاه النفقة العامة الى تحقيق اكبر قدر من المنفعة باقل كلفة ممكنة. وتعني أيضا ان ينظر الى المرافق والمشروعات العامة التي تدخل في نطاق المالية العامة نظرة اجمالية شاملة عند احتياجات كل مرفق او مشروع، وكل وجه

من أوجه الانفاق في ضوء حاجات المرافق والمشروعات واوجه الانفاق الأخرى. يجب أن تتجه النفقة العامة لتحقيق المنفعة العامة والقصوى للمجتمع ولا تتجه بأي حال من الأحوال نحو تحقيق منافع خاصة كما هو الحال في بعض البلدان المتخلفة التي يحظى البعض من شرائحها أو من أفراد المجتمع فيها بقسم متميز من الإنفاق العام لما يمتلكون من نفوذ سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي ويسمى هذا الضابط او المقوم بضابط المنفعة (أي تحقيق أكبر قدر من المنفعة للمجتمع ويقصد به تحقيق أكبر قدر من المنفعة للمجتمع بالدرجة الأولى بالنفقة العامة ،وليس لتحقيق المصالح الخاصة لبعض الأفراد أو لبعض فئات المجتمع دون البعض الآخر نظرا لما يتمتعون به من نفوذ سياسي أو اجتماعي، ويمارس هذا النفوذ عادة في هيئة ما يسمى بجماعات الضغط وما تحدثه هذه الجماعات من آثار ضارة بسبب الأساليب والضغوط المختلفة التي تمارسها في المجتمع[1].

ويستوجب تحقيق أكبر قدر من المنفعة أن توزع مبالغ النفقات العامة بحيث تكون المنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كل وجه من وجوه الإنفاق مساوية للمنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كل الوجوه الأخرى من جهة، وأن تكون المنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كافة وجوه الإنفاق مجتمعة مساوية للمنفعة المترتبة على النفقة الحدية للدخل المتبقي في يد الأفراد بعد دفع التكاليف العامة كالضرائب من جهة أخرى، وهذا تطبيق لقاعدة توازن المستهلك.

وفي حقيقة الأمر أنه من الصعوبة بمكان إخضاع المنفعة التي تعود على المجتمع من الإنفاق العام لمقياس واضح منضبط، حيث أن للنفقات العامة آثار متعددة: ظاهرة وغير ظاهرة، اقتصادية وغير اقتصادية، مباشرة وغير مباشرة، حاضرة

[1] عادل فليح العلى، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص.53.
-طاهر الجنابي، المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، العراق، بدون سنة الطبع،ص.31.
-سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص.51.

ومستقبلية، مما يتعذر معه قياس هذه المنفعة أو تقديرها على وجه الدقة فالنفقات الحربية ونفقات التعليم والجزء الأكبر من النفقات التحويلية، إذا لا يمكن قياس المنفعة التي تترتب عليها بالتدقيق كما هو ظاهر

وفي الواقع أن تقرير ما إذا كان وجه معين من وجوه الإنفاق يترتب عليه تحقيق نفع عام أم لا إنما يعود للسلطة السياسية في الدولة، وبهذا يعتبر القرار المتضمن للإنفاق العام في وجه معين دون غيره بمثابة تفضيل للنفع المتحقق منه دون النفع الذي يتحقق من غيره، وهذا تفصيل سياسي بطبيعة الحال.

ولا شك أن معرفة مبلغ الإنفاق العام الذي ينفق على وجه معين له فائدته، حتى لو استحال قياس المنفعة التي تعود على المجتمع منه، وتتمثل هذه الفائدة في إفساح المجال أمام الرأي العام والسلطة التشريعية لمراقبة الحكومة وهي بصدد توزيع مبالغ النفقات العامة بين وجوه الإنفاق المختلفة.

الفرع الثاني: ضابط الاقتصاد

أي تحقيق أقصى منفعة عامة باستخدام اقل ما يمكن من النفقة العامة ويسمى هذا مبدأ الاقتصاد في النفقات . وهو لا يعني تقليل النفقات أنما يعني الاستخدام الأفضل للنفقة العامة لتحقيق اكبر قدر من المنفعة العامة ؛ أي التحذير من التبذير المالي وتوجيه النفقة العامة بوجهة لا تتحقق معها المنفعة العامة من جهة وهدر غير مبرر للمال العام من جهة اخرى مما يسبب اضرارا اقتصادية واجتماعية مركبة ومن ابرزها ظهور حالة التهرب الضريبي من قبل المكلفين بدفعها . توجد علاقة بين التبذير المالي والتهرب الضريبي بسبب فقدان ثقة الافراد بالدولة الأمر الذي يدفع إلى ظاهرة التهرب الضريبي .

يعتبر الاقتصاد في الإنفاق شرطا ضروريا لأعمال ضابط المنفعة السابق ذكره، فمن البديهي أن المنفعة الجماعية القصوى الناجمة على النفقة لا تتصور إلا إذا كان تحققها ناتجا من استخدام أقل نفقة ممكنة، وعليه يتعين على سائر الهيئات والمشروعات العامة في الدولة مراعاة الاقتصاد في إنفاقها، والاقتصاد في الإنفاق لا يقصد به الحد من الإنفاق والتقليل منه إذا كانت هناك أسباب ضرورية تبرره، ولكن يقصد به حسن التدبير ومحاربة الإسراف والتبذير والعمل على تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة، وفي الواقع أن التبذير أو الإسراف وهو ما يطلق عليه "التسيب المالي" يؤدي إلى ضياع مبالغ مالية في وجوه غير مجدية كان من الممكن توجيهها إلى غيرها من الوجوه المفيدة، أو تركها في يد الأفراد لاستغلالها في مجالات أكثر فائدة.

ومن جهة أخرى فإن التبذير يضعف الثقة في الإدارة المالية للدولة ويبرر التهرب من دفع الضرائب في نظر المكلفين بدفعها، ومظاهر التبذير الحكومي متعددة ويمكن أن تحدث في شتى مجالات الإنفاق العام، وعلى الأخص في الدول النامية وتتمثل تلك المظاهر في[1]:

-استخدام عدد كبير من الموظفين أو العمال في الوزارات والمصالح الحكومية يزيد عن الحد اللازم تماما لحسن سير تلك المرافق.

-الاهتمام بتشييد المباني الضخمة والتأثيث الفاخر لدور الحكومة والمرافق العامة.

-استئجار المباني والسيارات بدلا من شرائها.

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص.53

-إسراف وتبذير في الاستهلاك العام مثل: مصروفات الإضاءة والمياه واالهاتف التي تدفعها الدولة دون استخدامها أو لزومها بالفعل لأداء النشاط العام وتحقيق النفع العام.

-كميات الأوراق والملفات المكلفة للدولة نفقات باهظة دون استخدامها كلها في الأعمال العامة.

-استغلال الوظيفة العامة في أخذ ماهو حق الجماعة بأسرها للانتفاع به نفعا خاصا بدون وجه حق.

ولهذا فإن الحاجة تدعو إلى ضبط النفقات العامة للدولة في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي على أساس مراعاة الحاجات الحقيقية الفعلية، بحيث لا تتحمل الدولة نفقات عامة إلا إذا كانت أساسية وضرورية تماما، بالقدر اللازم فقط لتحقيق المنافع الجماعية العامة.

الفرع الثالث: ضابط الترخيص

ويتمثل في تقنين النشاط المالي والإنفاق للدولة وأحكام الرقابة على النفقات العامة. ففيما يتعلق بتقنين القواعد الإجرائية للإنفاق العام، فإن القوانين المالية في الدولة تنظم كل ما يتعلق بصرف النفقات العامة أو إجراءها فتحدد السلطة التي تأذن بالإنفاق وتوضح خطوات الصرف والإجراءات اللازمة بالنسبة لكل منها حتى تؤدي النفقة العامة في موضعها وينجم عنها فعلا النفع العام الذي تستهدفه، وعليه فإن تقنين النشاط المالي والإنفاقي للدولة يقتضي أن تكون نفقاتها العامة مستوفية لإجراءات تحقيقها وصياغتها وتنفيذها على النحو المبين في الميزانية والقوانين واللوائح والقرارات المالية الأخرى. ويقصد بالرقابة تلك الأنشطة التي تركز على تحديد المتحقق ومقارنته بالمخطط في سبيل حصر الانحرافات والوقوف على

أسبابها ومن ثم علاجها[1]. والرقابة على الانفاق العام يمكن ان تأخذ ثلاث اشكال كما يلي

1-الرقابة الإدارية:وهي الرقابة التي يقوم بها الرؤساء من موظفي الحكومة على مرؤوسيهم وتقوم بها وزارة المالية على بقية الوزارات والمصالح الحكومية بواسطة القسم المالي في كل وزارة او مصلحة والذي يشمل المراقب المالي ومديري الحسابات[2]. وتنحصر مهمتهم في عدم السماح بصرف أي مبلغ الا اذا كان في وجه وارد في الميزانية العامة وفي حدود الاعتماد المقرر له، فالرقابة الإدارية هنا رقابة سابقة على الانفاق ، وفي واقع الامر ان هذا النوع من الرقابة لا يكون ذا فاعلية بصدد ترشيد الانفاق ، اذ هي رقابة من الإدارة على نفسها وفقا للقواعد والضوابط التي تضعها الإدارة نفسها، ومن ثم فلا تمثل أي ضغط لحجم الانفاق العام نفسه حيث غالبا لا نميل الإدارة الى تقييد حرياتها. ومن اهم صور الرقابة الاشكال الثلاثة التالية[3]:

أ-الرقابة التلقائية: حيث تقام اليات وقواعد داخل جهاز اداري معين من اجل تحسس مواطن الخلل واصلاحها في الوقت المناسب، مثل سجل الاقتراحات، التقييم الدوري، والاجتماعات المنظمة لهيئات الجهاز الإداري...الخ.

ب-الرقابة الرئاسية: حيث تخول القوانين والأنظمة للرئيس الإداري حق التدخل للتعقيب على مرؤوسيه من اجل المصادقة عليها او تعديلها او الغائها، سواء كان ذلك من تلقاء نفسه او بناء عن تظلم رئاسي.

ج-الرقابة الوصائية: بالرغم من الاستقلال القانوني لبعض الهيئات الإدارية داخل السلطة التنفيذية بموجب اكتسابها للشخصية المعنوية مثل البلدية، الولاية،

[1] زاهر عبد الرحيم عاطف، الرقابة على الاعمال الإدارية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص.77.
[2] مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام-المالية العامة-، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص.99.
[3] محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلى،المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر،2003،ص.114.

الجامعة، الا ان ذلك الاستقلال ليس مطلقا ولا تما، حيث تبقى تلك الأجهزة خاضعة لقدر معين من الرقابة والاشراف من طرف السلطة الوصية، مثل الوالي على اعمال البلدية

2-الرقابة السياسية(البرلمانية): وهي الرقابة التي تمارسها السلطات النيابية والتشريعية. ولا تتوقف رقابة البرلمان على الميزانية عند حد اعتمادها، اذ انها تمتد خلال التنفيذ في صورة أسئلة واستجواب للوزراء، وبعد التنفيذ أيضا عند مناقشة الحساب الختامي للسنة المالية المنقضية. ويرجع ذلك الى حق البرلمان في السؤال والاستجواب والتحقيق وسحب الثقة من الوزير او الوزارة كلها، وحق طلب البيانات والوثائق عن سير التنفيذ، وحق فحص الحسابات الختامية وإقرارها او رفض الاعتمادات الإضافية، وهذا النوع من الرقابة على الرغم من أهميته، قد يكون قليل الفاعلية، خاصة في الدول النامية، حيث يلجا البرلمان الى مناصرة الإدارة حتى وان كانت مخطئة[1].

3-الرقابة المحاسبية المستقلة: وهي الرقابة التي تقوم بها أجهزة متخصصة مهمتها الأساسية الرقابة على أوجه الانفاق العام بصورة خاصة، وتتولى مهمة التأكد من ان جميع عمليات الانفاق قد تمت بصورة قانونية وفي حدود النصوص الواردة في قانون الموازنة والقوانين المالية الأخرى. ان هذا النوع من الرقابة يعتبر أكثر فعالية نظرا لتخصص القائمين به، وتوفر إمكانيات المتابعة والتحليل والحق في الرقابة السابقة واللاحقة وحق وقف المخالفات والاخطاء المالية وابداء الراي في الإجراءات التي يتعين اتخاذها لتصحيح المسار[2].

[1] مجدي شهاب، مرجع سابق، ص.100.
-سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص ص.54-55.
[2] طاهر الجنابي، مرجع سابق، ص.33
-سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص.55.

المطلب الثاني: حدود الإنفاق العام

هل يمكن للدولة ان تسير إلى ما لا نهاية وتندفع في موضوع الإنفاق العام أم هناك حدود في الإنفاق وما هي هذه الحدود ؟ الذي يحكم الإنفاق العام هو الإيرادات العامة التي تحصل عليها الدولة ، لكن الدولة لديها سلطة قسرية مقارنة بالافراد الذين لا يمتلكون هكذا سلطة، لا تعتمد الدولة على هذه السلطة القسرية وتجمع ما تشاء من الإيرادات التي تمكنها من ان تنفق ما تشاء، اي ان الدولة يجب ان تحسب حساب الطاقة المالية للدخل القومي ، بعبارة أخرى مدى قدرة الدخل القومي على توفير الطاقة المالية ومن ثم توفير أو زيادة الإيرادات ، أهم الإيرادات هي الضرائب والقروض العامة، إذا الدخل القومي ومدى قدرته على توفير الإيرادات يمكن تحديدها بجانبين [1]:

1-قدرة الدخل القومي على توفير الضرائب أي نسبة الضرائب التي يمكن الحصول عليها من الدخل القومي وهذه تسمى بالمقدرة التكليفية.

2-أما نسبة القروض العامة على الدخل القومي أي قدرة الدخل القومي على توفير القروض العامة (المقدرة الاقراضية).

الفرع الأول: المقدرة التكليفية

المقدرة التكليفية وتقسم إلى قسمين :

أ. المقدرة التكليفية القومية .

ب. المقدرة التكليفية الجزئية .

[1] elearning.uokerbala.edu.iq/mod/resource/view.php?id=7224.2016/05/31: تاريخ الاطلاع
أ.م.د حبدر حسين آل طعمة، **المالية العامة**، المحاضرة الثانية عشر، جامعة كربلاء، العراق، 2016.

1-المقدرة التكليفية القومية : يقصد بها على المستوى الكلي قدرة الوحدات الاقتصادية ككل على المساهمة الضريبية أي بلوغ أقصى حصيلة ضريبية يمكن استقطاعها من الدخل القومي وتسمى العبء الضريبي الامثل الذي يمكن تعريفه بأنه (أقصى قدر من الأموال يمكن تحصيله بواسطة الضرائب في حدود الدخل القومي وتركيبه وذلك في ظل النظام السياسي والاجتماعي السائد ودون احداث اية ضغوط اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية لا يمكن تحملها) .

تتمثل المعايير التي يمكن ان تستند إليها في تحديد العبء الضريبي الامثل فيما يلي:

المعيار الأول الذي وضـــــعه الاقتصاديون لتحديد العبء الضريبي الامثل يتمثـــل بالمقارنة بين السلع والخدمات التي تنتجها الدولة من استخدامها للضرائب وبين السلع والخدمات التي يمكن للافراد ان ينتجوها فيما لو لم تؤخذ الضرائب منهم ، فإذا كانت السلع والخدمات المنتجة من قبل الدولة أعلى من السلع والخدمات التي يمكن للافراد ان ينتجوها عندئذ نقول بأننا نقترب من العبء الضريبي الامثل والعكس صحيح ، المعيار الثاني لا يختلف في جوهره عن المعيار الأول فإذا أسهمت الضرائب التي تجبيها الدولة في زيادة الدخل القومي بنسبة أعلى من زيادته فيما لو تركزت الضرائب لدى الافراد لاستخدامها عندئذ يكون اقرب من العبء الضريبي الامثل والعكس صحيح.

بعض الاقتصاديين اعترض على هذين المعيارين لانهما يعتمدان على استخدام الحصيلة الضريبية وليس جمع الحصيلة الضريبية بينما المهم برأي الاقتصاديين هو كيف تجمع الحصيلة الضريبية ، هذا جانب والجانب الآخر ان كلا المعيارين السابقين يعتمدان على كفاءة الجهاز الاقتصادي للدولة والافراد ، على هذا الأساس وضع بعض الاقتصاديون معياراً ثالثاً قد يكون هو الافضل في تحديد العبء الضريبي الامثل ، إذا زادت الحصيلة الضريبية بنسبة أعلى من زيادة العبء

الضريبي المتولدة عن زيادة اسعار الضرائب النافذة وفرض ضرائب جديدة عندئذ يكون الوعاء الضريبي في تزايد وفي هذه الحالة نقترب من العبء الضريبي الامثل ، أما إذا كانت الحصيلة الضريبية تزداد بنسبة اقل من العبء الضريبي في هذه الحالة يكون الوعاء الضريبي في تناقص وتبتعد عن العبء الضريبي الامثل ، إذن العبء الضريبي الامثل هو الذي يحقق اكبر حصيلة ضريبية ممكنة .

2-المقدرة التكليفية الجزئية: يقصد بها المقدرة التكليفية للوحدات الاقتصادية، أي مقدرة الأشخاص الطبيعية والمعنوية على المساهمة من خلال دخولهم في تحمل الأعباء العامة، وتتوقف المقدرة التكليفية الجزئية على عاملين [1]:

1.2-طبيعة الدخل : المساهمة الضريبية للأشخاص الطبيعية والمعنوية تكون أعلى كلما كانت دخولهم أكثر ارتفاعاً واستقراراً وفي هذا الإطار ينبغي ان نميز بين دخل متولد عن رأس المال ودخل متولد عن العمل ، فالنوع الأول يكون أكثر ارتفاعاً واستقراراً لذلك تفرض عليه ضرائب أعلى ، أما النوع الثاني فيمتاز بالانخفاض والتذبذب نتيجة للكثير من العوامل منها البطالة ومنها الظروف النفسية والصحية والبيولوجية وغيرها ، ولذلك حصل تمييز في التشريعات المالية للدول المختلفة بين الدخل المتأتي من رأس المال والمتأتي من العمل .

2.2-كيفية استخدام الدخل: لا تقتصر المقدرة التكليفية الجزئية على طبيعة الدخل انما تتوقف أيضا على كيفية استخدام الدخل فالفرد لا يكفي ان تترك له الحرية في إشباع الحاجات الأساسية أو الضرورية، إنما لابد أيضاً من ان يترك له مجالاً واسعاً في إشباع الحاجات الأخرى غير الأساسية ومنها الثقافية

[1] elearning.uokerbala.edu.iq/mod/resource/view.php?id=7224 تاريخ الاطلاع :2016/05/31.
أ.م.د حيدر حسين آل طعمة، **المالية العامة**، المحاضرة الثانية عشر، جامعة كربلاء، العراق، 2016

والترفيهية لأنها حق طبيعي للفرد من ناحية ولكونها تساهم من ناحية أخرى في تحسين القدرة الإنتاجية لدى الأفراد.

الفرع الثاني: المقدرة الاقراضية

المقدرة الاقراضية ويقصد بها مقدرة الدخل الوطني على تلبية حاجات القرض العام وتتوقف على عاملين [1]:

1. مستوى الادخار الوطني .
2. توزيع الجزء المدخر بين الاقراض العام والخاص .

وفيما يلي شرحهما[2]:

1-مستوى الادخار الوطني : يقسم الدخل عادة إلى قسمين هما : الاستهلاك والادخار ، وعادة ما تكون مساهمة الأفراد في القرض العام من خلال ادخاراتهم وليس من خلال الجزء المخصص للاستهلاك ، ومن هذا المنطلق نستطيع القول ان هناك عاملين يؤثران على القدرة الاقراضية للأفراد هما :

2-مستوى الدخول : فكلما كانت الدخول مرتفعة أدى ذلك إلى زيادة المقدرة الاقراضية وهنا تكون المقدرة الاقراضية في الدول المتقدمة مرتفعة مقارنة بالدول النامية وذلك بسبب ارتفاع مستوى الدخول نسبياً .

أ-الميل للاستهلاك (نسبة الاستهلاك إلى الدخل) : فكلما كان الميل للاستهلاك مرتفعاً أدى ذلك الى انخفاض المقدرة الاقراضية وذلك بسبب انخفاض الادخار الذي يحول القرض العام والعكس صحيح .

---

[1] elearning.uokerbala.edu.iq/mod/resource/view.php?id=7224
أ.م.د حيدر حسين آل طعمة، **المالية العامة**، المحاضرة الثانية عشر، جامعة كربلاء، العراق، 2016. تاريخ الاطلاع :2016/05/31.
[2] نفس المرجع.

ب-توزيع الجزء المدخر بين القرض العام والخاص : بعد ان يغطي الفرد حاجته الاستهلاكية المختلفة يبقى لديه جزء من الدخل كادخار هذا الجزء المدخر قد يتجه إلى القرض الخاص وقد يتجه إلى القرض العام أو كليهما فإذا كانت لدى الفرد القدرة في استثمار أمواله المدخرة والحصول على عوائد مالية أو كانت له الفرصة في أن يقدم أمواله إلى الآخرين كقروض خاصة مقابل أرباح أو فوائد مجزية في هذه الحالة سوف تتأثر مقدرة الفرد الاقراضية باتجاه التناقص ، أما إذا لم تتح لدى الفرد فرص الاستثمار أو القرض الخاص عندئذ سوف يتجه نحو القرض العام من خلال شراء السندات من الدولة وفي هذه الحالة سوف تزداد المقدرة الاقراضية ، إذن هناك علاقة عكسية بين القرض الخاص والمقدرة الاقراضية التي تتعلق بالدولة.

ان الانفاق العام محكوم بحدود معينة وهذه الحدود تمثل مصادر تغذية الايرادات العامة اللازمة لتغطية الانفاق العام وان هذه الحدود تتمثل بقدرة الوحدات الاقتصادية المالية على المساهمة في القروض العامة والمساهمة الضريبية في دفع عجلة الانفاق العام لتحقيق النفع العام وتنقسم هذه المقدرة الى مقدرة تكليفية كلية واخرى جزئية .

المطلب الثالث: ترشيد النفقات العامة:

المقصود بترشيد النفقات العامة هو تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة، والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.

والواقع أن ترشيد النفقات العامة يتطلب الالتزام بالضوابط التالية[1]:

[1] مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1999، ص ص.82/73.

الفرع الأول: تحديد حجم أمثل للنفقات العامة :

أنه ليست من المصلحة أن تتجه النفقات العامة نحو التزايد بلا حدود، وإنما تقتضي المصلحة بأن تصل النفقات إلى حجم معين لا تزيد عنه وهو ما يطلق عليه الحجم الأمثل للنفقات العامة، وهذا الأخير هو ذلك الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من المواطنين، وذلك في حدود أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.

الفرع الثاني: إعداد دراسات الجدوى للمشروعات :

تتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع على العناصر التالية: التكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطة التمويل المقترحة، اقتصاديات تشغيل المشروع، ربحية المشروع، الآثار المحتملة للمشروع على البيئة واتساقه مع المجتمع، فرص العمالة التي يخلقها المشروع وآثاره على الادخار وإعادة توزيع الدخل، كذلك الآثار الاجتماعية للمشروع.

الفرع الثالث: الترخيص المسبق من السلطة التشريعية :

تقضي قواعد المالية العامة بأن إنفاق أي مبلغ من الأموال العامة أو الارتباط بإنفاقه يجب أن يكون مسبوق بترخيص من السلطة التشريعية، ضمانا لتوجيهه بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة، كما أن هذا الترخيص يساعد على ترشيد النفقات، لأن أعضاء البرلمان أثناء مناقشتهم مشروع الموازنة قد يطالبون الحكومة بإلغاء بعض النفقات أو استبدالها.

الفرع الرابع: تجنب الإسراف والتبذير : هناك صور عديدة للإسراف والتبذير في النفقات العامة في كثير من الدول النامية نوجزها فيما يلي:

- ارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة ؛

- سوء تنظيم الجهاز الحكومي ؛

- تحقيق مآرب خاصة لبعض ذوي النفوذ والسلطة ؛

- عدم وجود تنسيق في العمل بين الأجهزة الحكومية كما هو الحال مثلا بالنسبة للأجهزة المسؤولة عن المياه والكهرباء وتعبيد الطرقات ؛

- زيادة عدد العاملين في الجهاز الحكومي عن القدر اللازم لأداء الأعمال ؛

- المبالغة في نفقات التمثيل الخارجي .

لا شك أن ترشيد النفقات العامة يتطلب القضاء على جميع أوجه الإسراف والتبذير المذكورة سابقا وغيرها، و بالأخص تشديد الرقابة بمختلف أنواعها على النفقات العامة

المطلب الرابع: ظاهرة تزايد حجم النفقات العامة

تعد ظاهرة تزايد النفقات العامة من الظواهر العامة في جميع الدول مهما اختلفت نظمها الاقتصادية والسياسية، ومهما اختلفت في درجة تطورها الاقتصادي. حتى أصبحت إحدى السمات المميزة للمالية العامة في هذا العصر، حتى إن بعض علماء المالية العامة جعلوا من هذه الظاهرة قانوناً عاماً من قوانين التطور المالي والاقتصادي والاجتماعي للدولة.

الفرع الأول: القانون العام للظاهرة

كان أول من لفت الأنظار إلى هذه الظاهرة الاقتصادي الألماني أودلف فاجنر، في دراسة قام بها في عام 1880 عن تطور نفقات الدول الأوربية خلال القرن التاسع عشر. وانتهى إلى القول بوجود اتجاه عام نحو ازدياد أوجه نشاط الدول مع التطور الاقتصادي للجماعة، وصاغ هذا الاستنتاج في صورة قانون اقتصادي يُعرف باسمه،

يتلخص في أنه: "كلما حقق المجتمع معدلاً معيناً من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يستتبع اتساع نشاط الدولة، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج القومي"، ويعلل فاجنر قانونه بقوله: إن الزيادة في دخل الدولة الصناعية وإنتاجها خلال فترة طويلة تؤدي إلى زيادة نشاط الحكومة في شكله المطلق وبمعدل لا يقل عن معدل الزيادة في دخلها القومي[1].

وقد بنى استنتاجه هذا على تنبؤاته وشكوكه في تطور النظام الرأسمالي الصناعي، وقال إن زيادة التصنيع توجب على الدولة التدخل لتنظيم النشاطات الاقتصادية التي تشبع حاجات جماعية للمجتمع، كالتعليم والصحة؛ لأن القطاع الخاص لا يقدم على مثل هذه النشاطات، للحد من نشاط الاحتكارات الخاصة وللتخفيف من التقلبات الاقتصادية ومتغيرات الأسعار، وقد تنبأ بذلك في وقت لم يفرز النظام الرأسمالي هذه المشكلات بعد، فتوصل إلى نتيجة أصبح مسلماً بها بعد ذلك مفادها أن تدخل الدولة شرط أساسي لحسن سير اقتصاد السوق.

ومع التسليم بصحة ذلك إلا أنه يؤخذ على هذا القانون[2]:

1) - اعتباره أن زيادة النفقات العامة تعود بصورة رئيسة إلى عوامل اقتصادية. والحقيقة أن الإنفاق العام لا يتحدد في بلد ما تبعاً لأسباب اقتصادية فقط، بل هناك العديد من العوامل الأخرى غير العوامل الاقتصادية تتحكم في ذلك.

2) - إن قانون فاجنر كان واضحاً في الإشارة إلى ظاهرة النمو المطلق للإنفاق الحكومي، إلا أنه لم يبين اختلاف معدل هذه الزيادة تبعاً لاختلاف الدول في درجات نموها.

---

[1] عادل احمد حشيش، اساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، 1992، ص.100

[2] الموسوعة العربية : http://www.arab-ency.com/_/details.law.php?full=1&nid=164141 تاريخ الاطلاع: 2016/05/30.

http://www.arab-ency.com/_/details.law.php?full=1&nid=164141

تاريخ الاطلاع: 2016/05/30.

3) - إن قانون فاجنر أغفل التوقيت الذي يجب على الدولة فيه زيادة نشاطها الحكومي.

4) - إن قانون فاجنر يتصف بطابعه الخاص بحيث يصعب تعميمه على جميع الدول، لأن أسباب زيادة حجم النفقات العامة مختلفة من دولة لأخرى.

على الرغم من هذه الانتقادات لقانون فاجنر، فإنه يصلح إطاراً عاماً للدلالة على هذه الظاهرة، يمكن الإشارة في هذا المجال إلى أنه على الرغم من اتجاه النفقات العامة نحو التزايد على نحو دائم، إلا أنه قد يحدث في بعض الدول وفي بعض السنوات أن يظل حجم النفقات العامة ثابتاً، بل قد يتجه نحو الانخفاض، ولكن ما يلبث أن يتجه بعد ذلك نحو التزايد. لذلك يصلح قانون فاجنر إطاراً للدلالة على هذه الظاهرة في المدى الطويل.

وتجدر الإشارة إلى أن تزايد النفقات العامة لا يعني بالضرورة زيادة المنفعة المترتبة عليها، والتي تتمثل في زيادة أنواع الخدمات التي تؤديها الدولة أو ارتفاع مستوى أدائها، ومن ثم لا يعني بالضرورة زيادة التكاليف العامة على الأفراد، فقد ترجع هذه الزيادة كلها أو بعضها إلى أسباب ظاهرية تؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة من دون أن تعود زيادة هذه المنفعة أو تحسينها على الأفراد، وقد يؤدي تزايد النفقات العامة إلى زيادة المنفعة العامة المترتبة عليها بالفعل، وفي هذه الحالة تكون زيادة النفقات العامة كلها أو بعضها ترجع إلى أسباب حقيقية.

يقصد بالزيادة الحقيقة للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات، وان هناك توسعا في حجم السلع والخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمجتمع او تحسين مستوى الخدمات العامة القائمة، كما تشير الى ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. ان الزيادة الحقيقية للنفقات

العامة في شتى الدول في السنوات الماضية تشير الى الزيادة المطردة في حجم هذه النفقات والتي ترجع الى أسباب متعددة تختلف باختلاف مستوى التطور في كل دولة من الدول وهي أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية ومالية بالإضافة الى أسباب حربية[1].

اما الزيادة الظاهرية فيعني ان هناك زيادة في الأرقام النقدية للنفقات العامة دون ان تكون هناك زيادة رقمية في حجم السلع والخدمات العامة المقدمة من الحكومة، أي دون ان يترتب عنها زيادة المنفعة ولا تقابلها زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تؤديها الدولة من خلال هيئاتها ومشروعاتها العامة. الا انه لا يكفي ان نميز بين الزيادة الحقيقية والزيادة الظاهرية في النفقات العامة، بل يجب بالنسبة للزيادة الحقيقية نفسها، ان نميز بين الزيادة الحقيقية المطلقة والزيادة الحقيقية النسبية[2].

الزيادة الحقيقية المطلقة تعني ان حجم النفقات العامة تزداد من عام الى اخر، حيث ظهرت ارقام في بعض الميزانيات لبعض الدول دلت وبشكل واضح على هذه الزيادة الحقيقية المطلقة، ففي الولايات المتحدة الامريكية ازدادت النفقات العامة بصورة مطلقة بمقدار 400 ضعف خلال الثمانين عاما الأخيرة، وفي بريطانيا ازدادت النفقات العامة من 230 مليون جنيه إسترليني في سنة 1900م الى 58506مليون جنيه إسترليني في عام 1976م، أي بزيادة مقدارها 254 مرة خلال الفترة المذكورة، ونجد أيضا انه في بعض الدول النامية كان هناك زيادة مطلقة لحجم الانفاق العام.

اما الزيادة الحقيقية النسبية فتعني نسبة الزيادة المطلقة الى بعض المتغيرات الاقتصادية المهمة في الاقتصاد، واهم هذه المتغيرات هو الناتج الوطني الإجمالي او

[1] عادل احمد حشيش، اساسيات المالية العامة، دار النهضة، 1992، ص.100.
[2] محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2000، ص.100.
عادل احمد حشيش، مرجع سابق، ص ص.100-103.

الدخل الوطني، فلوحظ ان نسبة النفقات العامة الى الناتج الكلي ما بين 7-32 خلال فترة الثمانين عاما الماضية، وهذا يشير الى ان حجم القطاع العام النسبي قد تضاعف حوالي أربعة مرات تقريبا خلال الفترة المذكورة، وفي بريطانيا كانت نسبة النفقات العامة الى الناتج الوطني الإجمالي في الفترة ما بين 1910-1974 تتراوح ما بين 12-49، أي بمقدار أربعة اضعاف عما كانت عليه في بداية الفترة المذكورة[1].

الفرع الثاني: الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة:

إن تعرّف الأسباب الظاهرية لتزايد حجم النفقات العامة ضروريٌ لتعرّف هذه الظاهرة أكثر ومعرفة مقدار الزيادة الحقيقية من الزيادة المطلقة فيها.

وترجع أسباب الزيادة الظاهرية في حجم النفقات العامة إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وإلى التغير في طرق المحاسبة الحكومية أو إعداد الموازنات أو إلى النمو السكاني[2].

1-انخفاض القوة الشرائية للنقود:

يقصد بالقوة الشرائية للنقود قدرتها في المبادلة بجميع السلع والخدمات. فقيمة أي عملة هي كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بها، ولما كانت قيمة النقود ليست في الواقع سوى مقلوب مستوى الأسعار، فمعنى ذلك أن ارتفاع الأسعار يعني انخفاض قيمة النقود أي انخفاض قوتها الشرائية، لذلك عند إجراء المقارنة بين النفقات العامة في فترات مختلفة بهدف قياس نوع الزيادة فيها خلال تلك الفترات لمعرفة هل هي ظاهرية أم حقيقية، يكون من الضروري أن يؤخذ في الاعتبار التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار من فترة إلى أخرى.

[1] محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص ص.98-99.

[2] http://www.arab-ency.com/_/details.law.php?full=1&nid=164141.2016/05/30 تاريخ الاطلاع:

وبناء على ذلك فإن دراسة ومقارنة النفقات العامة خلال فترات مختلفة، ومن أجل معرفة الزيادة الحقيقية للنفقات العامة تتطلب أن نستبعد التغيرات التي طرأت على تدهور القوة الشرائية للنقود، ويكون ذلك بالاستعانة بالأرقام القياسية لمستوى الأسعار الثابتة، وذلك باستخدام المعادلة التالية[1]:

النفقات العامة بالأسعار الثابتة=النفقات العامة بالأسعار الجارية*100/المستوى العام للأسعار

2- اختلاف طرق المحاسبة الحكومية أو طرق إعداد ومبادئ الموازنات العامة: فالدول عادة تأخذ بمبدأ شمول الموازنة، وهذا المبدأ يعني أنه يجب أن يسجل فيها جميع نفقاتها وجميع إيراداتها من دون أي تقاصٍ فيما بينهما، فتظهر جملة هذه النفقات وتلك الإيرادات فيها، ومن الممكن في بعض الحالات وبعض الوحدات الإدارية تسجيل صافي حساب هذه الوحدة بعد إجراء التقاص فيما بين نفقاتها وإيراداتها، وعندما تعدّل الدولة طرق حساباتها وتعتمد مبدأ الشمول بدل مبدأ الصوافي، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة حجم نفقاتها العامة، ولكن في الواقع تكون هذه الزيادة ظاهرية. كما يمكن للدول تعديل ميعاد بدء سنتها المالية فإذا كان موعد بدء الموازنة في سنة سابقة هو الشهر الأول من السنة وفي السنة التالية هو الشهر السابع، فإن موازنتها في السنة السابقة ستكون عملياً عن سنة ونصف، ومن ثم ستكون نفقات نصف السنة تلك زيادة ظاهرية في حجم نفقاتها العامة. كما يمكن للدول أن تأخذ بمبدأ وحدة الموازنة بدلاً من مبدأ تعدد الموازنات، وهذا يؤدي إلى زيادة حجم نفقاتها العامة ظاهرياً.

3- التزايد السكاني: يؤدي التزايد السكاني إلى زيادة حجم النفقات العامة وذلك لمواجهة الأعباء الجديدة التي تقع على عاتق الدولة، ولاسيما في مجال الخدمات العامة، كالتعليم والصحة والأمن العام. ولمعرفة إن كانت هناك زيادة نفقات حقيقية

[1] خالد الخطيب، احمد شامية، أسس المالية دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2008، ص.79.

أم ظاهرية فإن الأمر يستدعي استبعاد أثر النمو السكاني، وذلك بحساب متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة من فترة لأخرى عن طريق تقسيم النفقات العامة في السنة على عدد السكان في السنة نفسها ومقارنتها بذلك المتوسط في سنة أخرى.

إذا تم استبعاد الأسباب الظاهرية لتزايد حجم النفقات العامة، يمكن إرجاع زيادة حجم النفقات العامة إلى الأسباب التالية[1]:

1- الأسباب السياسية:

إن التطور الذي شهده دور الدولة في القرن العشرين لم يكن قاصراً على الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وإنما شمل كذلك الناحية السياسية على المستويين الداخلي والخارجي، أدت إلى زيادة نفقات الدول:

أ- **الأسباب السياسية الداخلية:** أدى انتشار الأفكار الديمقراطية إلى تقليص الخدمات المأجورة وأصبح للدولة مصلحة في تأمين الكثير من الخدمات العامة لدواعٍ اقتصادية واجتماعية من دون أي مقابل أو بمقابل أكثر من تكلفتها الحقيقية، كما تنفذ أحياناً بعض المشروعات في دوائر انتخابية معينة أو في أوقات معينة (قبل الانتخابات) لا ضرورة كبيرة لها بل لمجرد إرضاء الناخبين، وهذا كله أدى إلى زيادة حجم النفقات العامة، كما أن تطور الفكر السياسي أدى إلى نمو فكرة مسؤولية الدولة، وأدت زيادة وظائف الدولة إلى زيادة عدد موظفيها ونفقاتها الإدارية، مما زاد من حجم نفقاتها العامة. ويمكن ايجازها كما يلي:

أ.1-تطور الفكر السياسي في كثير من المجتمعات، وترتب عن هذا التطور انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية ترتب عنها اهتمام الدولة بحالة الطبقات محدودة الدخل والقيام بالكثير من الخدمات الضرورية لها.

[1] http://www.arab-ency.com/_/details.law.php?full=1&nid=164141. تاريخ الاطلاع: 2016/05/30

أ.2-أدى تقرير مبدا مسؤولية الدولة امام القضاء الى زيادة الانفاق الحكومي لمواجهة ما قد يحكم به على الدولة من تعويضات وتوفير الحد الأدنى من الخدمات العامة، مثل التعليم والصحة وغيرها.

أ.3-تعدد الأحزاب السياسية وانتشارها وتنافسها على السلطة في بعض المجتمعات، وكثيرا ما يدفع النظام الحزب الحاكم الى الاكثار من المشروعات الاجتماعية قصد إرضاء الناخبين والى الافراط في تعيين الموظفين مكافأة لأنصاره وينجم عن هذا كله تزايد في النفقات العامة.

أ.4-وأخيرا هناك سبب يتعلق بمستوى اخلاق المسؤولين في الحكومة يؤثر على حجم الانفاق العام، فكلما انتشرت بعض الآفات الخلاقة بين رجال الحكم وموظفي الدولة كالرشوة، والاختلاس والتزوير...، وتزداد تكاليف الخدمات العامة، وهذا يزيد من حجم النفقات العامة، وهناك أيضا سوء استخدام كبار الموظفين للأموال العامة يؤدي بالنهاية الى نفس النتيجة[1].

ب- الأسباب السياسية الخارجية: أدى نمو العلاقات الدولية إلى زيادة أهمية التمثيل الدبلوماسي بين الدول، كما أُنشئ العديد من المنظمات الدولية والإقليمية وزيد عدد هذه المنظمات وتوسعت اختصاصاتها وتنوعت، وأسهم واجب التضامن الدولي في زيادة النفقات العامة للدول، مما زاد من حجم نفقاتها عموماً، فكثيراً ما أصبحت الدول تساعد بعضها بعضاً عندما تواجه إحداها كارثة معينة، كزلزال أو فيضان أو بركان مدمر، لأسباب إنسانية أو سياسية أحياناً. يمكن تصنيفها كما يلي:

ب.1-اتساع نطاق العلاقات الدولية حيث ان اتساع نطاق التمثيل الدبلوماسي لكثرة عدد الدول المستقلة وزيادة عدد البعثات الدبلوماسية واهميتها في العصر الحديث،

[1] محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص.102.

الى جانب ظهور منظمات دولية متخصصة وغير متخصصة ومنظمات إقليمية متعددة قد أدى الى زيادة الانفاق العام على هذا المرفق الحيوي.

ب.2-توسع الدول في تقديم الإعانات والمساعدات والقروض للدول الأجنبية من اجل تدعيم العلاقات الدولية، فكثيرا من الدول المتقدمة وبعض الدول الأخرى تستخدم المساعدات الخارجية كأداة من أدوات السياسة الخارجية، مما زاد في حجم الانفاق العام لمثل هذه البلدان[1].

2- الأسباب الحربية:

تعد الحروب من أهم أسباب زيادة حجم النفقات العامة للدول، وخاصة الدول التي تواجه خطراً دائماً من عدو خارجي، فتزداد نفقات الدول بسبب الاستعداد للحرب وفي مرحلة الحرب ذاتها وفي مرحلة ما بعد الحرب لإزالة آثارها.

وقد أصبحت هذه النفقات أكثر من ضرورية في العصر الحديث، فإضافة إلى أنها تتعلق بسيادة الدول، فإن طبيعة النفقات العسكرية في تزايد مطَّرد للأسباب التالية:

> تقدم الفنون العسكرية حديثاً، وتقدم وسائلها، ودخول التكنولوجيا العالية فيها.

> سعي بعض الدول إلى زيادة نفوذها العسكري الخارجي وإلى إقامة قواعد عسكرية خارجية لها، وقيامها بالمناورات العسكرية دورياً.

> النفقات العسكرية تستدعي عادة السرعة والسرية، مما يصعب معه الرقابة عليها، مما يؤدي بدوره إلى التبذير أحياناً.

> إن الحرب تستدعي من الدول تقديم الإعانات إلى منكوبي الحروب وتأمين السلع والخدمات لأفرادها خلالها بأسعار معتدلة على الرغم من ارتفاع أسعارها في ذلك

[1] محمود حسين الوادي، نفس المرجع، ص.103.

الوقت وتقديم التعويضات للاجئين والأسرى والمجندين، وسداد فوائد القروض التي تلجأ الدولة إلى اقتراضها لتمويل الحرب وهذا يؤدي إلى زيادة النفقات العامة.

3- الأسباب الاجتماعية

تميز القرن التاسع عشر بظهور تفاوت اجتماعي كبير بين الطبقات في المجتمعات، إذ كانت الفلسفة الاجتماعية السائدة آنذاك تقضي بعدم تدخل الدولة لمساعدة الطبقات الفقيرة، ومن الواضح أن هذه الفلسفة الاجتماعية كانت تتفق والفلسفة الاقتصادية التي كانت سائدة، ولكن تطور الفلسفة الاجتماعية والاقتصادية للدولة وظهور الدولة التدخلية أدى إلى اتساع الدور الاجتماعي لها، فأصبح من واجبها العمل على إعادة توزيع الدخل القومي بطريقة أقرب إلى العدالة لاعتبارات اقتصادية وسياسية واجتماعية.

فانتشر تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية وتم التوسع في منح الإعانات الاجتماعية وانتشر نظام دعم أسعار السلع والخدمات الضرورية وأصبحت تقوية التضامن الاجتماعي من أهم واجبات الدولة.

كما يمكن الإشارة هنا إلى أن الزيادة السكانية تؤدي إلى زيادة النفقات العامة، فهي تستلزم توسع الدولة في خدماتها لمواجهة مطالب السكان، خاصة إذا عُلِمَ أن نسبة الزيادة السكانية تتركز في الطبقات الفقيرة، كما أن نفقات حفظ الأمن والاستقرار تتزايد مع زيادة السكان وأن التوسع في الإنفاق العام يتوقف على بنية السكان العمرية وعلى توزعهم جغرافياً أيضاً. فالتزايد السكاني سبب لزيادة حجم النفقات الحقيقية والظاهرية.

لقد أدى ميل السكان في العصر الحديث الى التركز في المدن والمراكز الصناعية الى زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات التعليمية والصحية والثقافية والخاصة

بالنقل والمواصلات والمياه والغاز والكهرباء...الخ. ويرجع ذلك الى ان متطلبات وحاجات سكان المدن اكبر واعقد من حاجات سكان الريف، ومن المعلوم ان متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة في المدينة اكبر منه في الريف، بالإضافة الى زيادة النفقات العامة في المجالات التقليدية للحكومة، مثل المحافظة على الامن وتحقيق العدالة، وذلك نتيجة تفكك الروابط الاجتماعية التي كانت تحكم مجتمع الريف، كما يمكن ان تؤدي زيادة عدد السكان الى تغيير الهيكل السكاني في المجتمع، فتزداد نسبة الشيوخ والأطفال في المجتمع، مما يتطلب زيادة في النفقات العامة في أوجه معينة مثل المستشفيات وعلاج الأطفال، والتعليم، الى غير ذلك من هذه المتطلبات التي تزيد من حجم النفقات العامة[1].

كما أدى انتشار التعليم الى نمو الوعي الاجتماعي فأصبح الافراد يطلبون من الدولة القيام بوظائف لم تعرفها في العصور السابقة كالمطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية وبإعادة توزيع الدخل والثروة من اجل إزالة الفوارق الاجتماعية، وتامين الافراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة وتعويض إصابات العمل وغيرها من أسباب عدم القدرة على الكسب، وقد نتج عن منح الدولة لهذه الإعانات وتقديمها للعديد من الخدمات الاجتماعية الى زيادة النفقات العامة وبصفة خاصة النفقات التحويلية. يمكن ارجاء رد فعل الحكومات في زيادة النفقات الاجتماعية، نتيجة للضغوطات الاجتماعية التي برزت من اثار انتشار التعليم والثقافة، والتقدم الصناعي، واتساع الحركات العمالية والنقابية ...الخ[2].

[1] محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص.105.
[2] نفس المرجع، ص.104

4- الأسباب الاقتصادية:

ان من اهم الأسباب الاقتصادية المفسرة لظاهرة التزايد في النفقات العامة النمو الاقتصادي وزيادة الدخل الوطني والتوسع في المشاريع العامة وعلاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي خاصة في حالة الكساد. ومن الطبيعي ان يصاحب النمو الاقتصادي في أي مجتمع ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي وبالتالي يترتب على ذلك زيادة في الطلب على السلع والخدمات العامة، او يطالبون بمستوى جيد منها، لم يكن بمقدورهم مطالبة الحكومة بها قبل ارتفاع دخولهم، مثل مستوى جيد من الصحة والتعليم وشبكات الطرق...الخ. وزيادة الدخل الوطني تسمح للدولة في العصر الحديث من الزيادة في مقدار ما تقتطعه منه في صورة تكاليف او أعباء من ضرائب ورسوم وغيرها، حتى ولو لم تزداد أنواع الضرائب المقررة او يرتفع سعرها، وعادة ما تحفز هذه الموارد المتاحة الدولة على زيادة انفاقها على مختلف الوجوه[1]. وبشكل عام يمكن التطرق لاهم الأسباب الاقتصادية:

> زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: في ظل النظام الرأسمالي التقليدي كان دور الدولة الاقتصادي يقف عند كونها حارسة للنظام والحريات الفردية ووظائفها محدودة تتمثل في إقامة العدالة والدفاع والأمن الداخلي، مما جعل نفقاتها العامة في حدها الأدنى.

ولكن بعد تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي أصبحت دولة تدخلية، إذ تدخلت الحكومات من أجل تأمين الاستقرار الاقتصادي، وتدخلت لتوجيه الاقتصاد والتأثير في بنيانه، كما أن الدول النامية أخذت على عاتقها مهمة التنمية الاقتصادية، هذا كله زاد من نفقاتها العامة.

[1] عادل احمد حشيش، مرجع سابق، ص.100.
محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص.101.

> زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدول: يمكن إرجاع جزء كبير من زيادة النفقات العامة إلى حركة النمو الاقتصادي طويل المدى التي عرفتها غالبية الدول منذ بداية السبعينات من القرن الماضي.

> انتشار النظام الاشتراكي في الفترات السابقة:

بانتشار المذاهب الاشتراكية، بتأثير الثورة البلشفية في الاتحاد السوفييتي السابق، قامت الدولة المنتجة، وأدارت الدولة المشروعات الاقتصادية بنفسها، وازداد حجم القطاع العام وحجم التأميم أكثر مما هو عليه في النظم الرأسمالية بكثير. وهذا ما عكس الأعباء الإضافية التي أصبحت الدولة تتحملها في تلك النظم، مما زاد من نفقاتها العامة، إلا أن تحول الدول عن النظام الاشتراكي لن يؤدي إلى تناقص نفقاتها بقدر ما أدى إلى خفض معدل زيادتها.

5-الأسباب الإدارية: مما لا شك فيه ان سوء التنظيم الإداري وعدم مواكبته لتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي والعلمي، والاسراف في عدد الموظفين وزيادتهم عن حاجة العمل والاسراف في ملحقات الوظائف العامة فالمعدات المكتبية والتكنولوجية والآلات الحاسبة الالكترونية والاثاث والسيارات...الخ، يؤدي الى زيادة الإنفاق الحكومي، وهذه الزيادة في النفقات العامة حقيقية لانها تؤدي الى زيادة عبء التكاليف العامة على المواطنين بمعدل اعلى من زيادة الخدمات العامة، لانها تمثل زيادة غير منتجة انتاجا مباشرا لانه لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام، وهي في حقيقتها اقرب ما تكون الى النفقات التحويلية منها الى النفقات الحقيقية.

والاسباب الإدارية ترتبط بعوامل ذات علاقة بالتوسع الافقي والراسي للجهاز الإداري للحكومة وهناك مجموعتان من الأسباب الإدارية هما توسع الجهاز الإداري للحكومة من جهة، واستخدام الأساليب الإدارية الحديثة[1].

6-الأسباب المالية:

> تطور الفكر المالي: فبعد أن كان هذا الفكر محدداً بواجب المحافظة على مبدأ توازن الموازنة، أصبح مقبولاً فيه بل واجباً عليه ضخ الأموال اللازمة في السوق عبر زيادة النفقات العامة من أجل تحريك عجلة الاقتصاد القومي ولو كان ذلك على حساب ذلك التوازن من أجل إقامة التوازن الاقتصادي العام.

> وجود فائض في إيرادات بعض السنوات: فظهور هذا الفائض يشجع الدولة على زيادة نفقاتها العامة بإنفاقه في وجوه غير ضرورية، وتبدو خطورة هذا الوضع في الأوقات التي توجب فيها السياسة المالية السليمة على الحكومات خفض نفقاتها فتجد صعوبة في ذلك في معظم بنود الإنفاق العام، كبند الرواتب والأجور.

> سهولة الاقتراض: كانت القروض في السابق إيراداً استثنائياً لا يمكن اللجوء إليه إلا في أحوال استثنائية ولتغطية نفقات غير عادية، وفيما بعد أصبحت هذه الوسيلة من وسائل السياسة المالية للدول لتحقيق التوازن الاقتصادي العام، مما جعل عملية الاقتراض الداخلي أو الخارجي أكثر سهولة مما سبق، وهذا ما أغرى الدول في الكثير من الأحيان بالتوسع في الإنفاق العام، ويلاحظ أن عملية الاقتراض ذاتها سواء موّل هذا القرض استثمارات منتجة أم غير منتجة فإنه يرتب زيادة في حجم النفقات العامة نتيجة أقساطه وفوائده في المستقبل.

[1] محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص.106.

> الأثر التراكمي: تولد بعض أنواع النفقات العامة وخاصة الاستثمارية منها نفقات إضافية، فعندما ترصد دولة مبلغاً من المال لأتمتة أعمالها الإدارية فإن هذا يتطلب في المستقبل نفقات إضافية لصيانة حواسبها وتطويرها وملحقاتها باستمرار.

الفرع الرابع: اتجاهات صندوق النقد الدولي لإصلاح الانفاق العام

يعمل صندوق النقد الدولي على توجيه سياسات الانفاق العام وفق معايير يعتقد انها تقلل من الهدر وتسمح بضمان مردودية أفضل للأموال العمومية، ومن هنا فان الاتجاهات المحبذة من قبل الصندوق تعمل على ثلاثة محاور[1]:

1-تخفيض الانفاق: وهذا من خلال تحديد الخدمات التي يمكن للدولة التخلي عنها وتركها للقطاع الخاص، والعمل في ذات الوقت على رفع كفاءة المؤسسات العامة بخصوص الخدمات التي لا يمكن للقطاع الخاص القيام بها. وفي هذا الإطار نجد ان اعتماد برامج التصحيح المدعومة من قبل الصندوق أدت الى اجبار السلطات العمومية على اجراء تخفيضات في الانفاق العام. فلقد انخفض الانفاق الحكومي الحقيقي للحكومات المركزية في خمسة عشر دولة علية المديونية بمتوسط يزيد عن 18٪ في أوائل الثمانينات وعرف الانفاق الاستثماري انخفاضا يتجاوز 35٪ في حين عرف الانفاق الجاري انخفاضا قدره 8٪.

2-إعادة توجيه الانفاق العام وهذا من خلال الاهتمام بالمجالات التي تزيد في الإنتاجية وتستغل الطاقات الإنتاجية أحسن استغلال، ويتعلق الامر بما يلي:

-تشجيع الاستثمار الحكومي المنتج أي من خلال إقامة مشاريع استثمار ذات نوعية عالية، وإخضاع المشاريع لمعايير المردودية الاقتصادية. ومن المفيد جدا التركيز على الاستثمار الحكومي الذي يكمل الأنشطة الخاصة التي تنافسها.

[1] عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص.192.

-الاهتمام بعمليات تشغيل وصيانة الاستثمارات.

-الاهتمام بعلاج مصادر انخفاض الإنتاجية في الحكومة، وهذا من خلا الموازنة بين خفض الأجور والرواتب في مجال الكفاءات الذي من شانه تثبيط العمل وخفض الإنتاجية، وبين جعل القطاع العام كملاذ للعمالة وهو ما يمكن ان ينجر عنه تكاليف إضافية دون مقابل.

-التأكد من فعالية الانفاق العام في تحقيق الهدف المنشود، فلقد بينت التجربة مثلا ان سياسة دعم الأسعار ليست الطريقة الفعالة لحماية الفقراء، فقد يكون من الأفضل دعم الأجور او إقامة مشاريع ذات اهداف موجهة اليهم خصيصا.

3-تخطيط وضبط الموازنة العامة: ذلك ان تحسين كفاءة الانفاق العام يتطلب اصلاحا في مجالات تخطيط المالية العامة ووضع الميزاني وتنفيذها ورقابتها ويتمثل هذا التخطيط في:

-صياغة برنامج استثمار مقسم الى مراحل وتقدير احتياجات الانفاق الجاري وتقييم الحجم المتاح من الإيرادات واحتياجات الاقتراض لفترة ما بين ثلاثة الى خمسة سنوات.

-الميزانية السنوية أي بعد صياغة برنامج الاستثمار يمكن اعداد ميزانية شاملة لفترة عام من أعوام الخطة متوسطة المدى

-تدعيم أنظمة ضبط الميزانية والانفاق، وهذا بزيادة الشفافية ودقة توقيت رفع تقارير المالية العامة.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

تتوقف الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على عوامل عديدة منها طبيعة النفقات ذاتها، والهدف الذي ترمي إلى تحقيقه، وطبيعة الإيرادات اللازمة لتمويلها والوضع الاقتصادي السائد. ولا شك في أن طبيعة الإيرادات العامة التي تغطي الإنفاق العام تشكل أهم العوامل السابقة في تحديد الآثار الاقتصادية للنفقات العامة، لذلك يجب عند دراسة هذه الآثار أن تؤخذ في الحسبان الآثار الاقتصادية التي تحدثها الإيرادات العامة، ولا يمكن دراسة آثار كل منهما بمعزل عن الأخرى[1].

المطلب الأول: الاثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

تتعدد آثار النفقات العامة باختلاف أنواعها وتبعاً للهدف الذي تسعى إليه، وعلى الرغم من هذا التعدد في مختلف المجالات ونظراً لتزايد أهمية النفقات العامة وتزايد استخدامها في رسم السياسة الاقتصادية للدول بعد تطور دور الدولة في هذا المجال، فإن البحث سيقتصر على أهم الآثار الاقتصادية فقط.

إن الآثار الاقتصادية التي تترتب على النفقات العامة قد تكون آثاراً مباشرة، وهي تلك التي تشكل الآثار الأولية للإنفاق العام وترتبط بتحقيق الهدف الأصلي من النفقة العامة وهو إشباع الحاجات الضرورية للأفراد التي تسمح لهم بممارسة أعمالهم ونشاطاتهم باستمرار وأمان. وقد تكون هذه الآثار غير مباشرة، وهي تلك التي تنتج خلال دورة الدخل، وتؤثر في كل من الاستهلاك والإنتاج والعمالة ومستوى الأسعار من خلال ما يعرف بالأثر المضاعف أو المعجل[2].

[1] http://www.arab-ency.com/_/details.law.php?full=1&nid=164141.2016/05/30 :تاريخ الاطلاع
[2] http://www.arab-ency.com/_/details.law.php?full=1&nid=1641412016/05/30 :تاريخ الاطلاع

الفرع الأول: الآثار المباشرة للنفقات العامة في الإنتاج الوطني:

تحدث النفقات العامة آثارًا اقتصادية مباشرة في الإنتاج الوطني، من خلال تأثيرها في قدرة الأفراد ورغبتهم على العمل والادخار والاستثمار، وتأثيرها على تحويل عناصر الإنتاج، وفي القوى المادية للإنتاج وعلى الطلب الفعلي، وذلك على الشكل التالي[1]:

1- أثر النفقات العامة في قدرة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار:

مما لا شك فيه أن طبيعة النفقات العامة التي تقوم بها الدولة من شأنها أن تزيد من كفاءة الأفراد، وهي بالتالي تزيد في الوقت نفسه من قدرتهم على العمل.

كذلك فإن النفقات العامة على المرافق العامة التقليدية من الدفاع الخارجي والأمن الداخلي والقضاء تعتبر ضرورية للإنتاج، فهذه المرافق تهيئ الظروف التي يصعب دونها القيام بالإنتاج، فهي توفر الأمن والطمأنينة للأفراد لقيامهم بالنشاط الإنتاجي. وكذلك تزيد النفقات العامة، وهي تؤدي إلى توزيع دخول على الأفراد المستفيدين منها، وتزيد من إمكانات الأفراد على الادخار.

وتزيد النفقات العامة قدرة الأفراد على الاستثمار، إذا وضعت تلك المدخرات القابلة للاستثمار في أيدي الهيئات العامة أو الخاصة التي تعمل في ميدان الاستثمار، مثل إنشاء المصانع وبناء الخزانات ومحطات توليد الطاقة..الخ، وكذلك المبالغ التي تقرضها الدولة للمشروعات الإنتاجية الخاصة والإعانات المقدمة لها.

[1].محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، 1979-1978، ص ص.103-106.
-عاطف صدقي، مبادئ المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972، ص ص.132-136.
Dalton H, Principle of public finance, Routledge & Kegan Paul Ltd., London, 1967, pp. 151-163.

2- آثار النفقات العامة في القوى المادية للإنتاج (المقدرة الإنتاجية الوطنية)، وفي انتقال عناصر الإنتاج[1]:

يقصد بالقوى المادية للإنتاج، الموارد الطبيعية والقوة العاملة، ورأس المال والفن الإنتاجي، وهي تشكل في مجموعها المقدرة الإنتاجية الوطنية، تبعًا لمدى توافرها كميًا، ومستواها نوعيًا، وتؤدي النفقات العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى زيادة المقدرة الإنتاجية، من خلال عوامل الإنتاج كمًا ونوعًا.

ولدراسة أثر النفقات العامة في رفع المقدرة الإنتاجية الوطنية وتحديده يجب أن نميز بين نوعين من النفقات العامة، وهما النفقات العامة الاستثمارية، والنفقات العامة الاستهلاكية.

ويقصد بالنفقات العامة الاستثمارية، النفقات العامة الإنتاجية، التي تؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال الوطني، من خلال تكوين رؤوس أموال عينية جديدة، ومن ثم فإنها تؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية الوطنية، وبخاصة في المدة الطويلة، إضافة إلى ما تحدثه من زيادة مباشرة في الدخل الوطني الجاري.

ومن ناحية ثانية، فإن النفقات العامة الاستهلاكية، وهي ما تعرف بالنفقات العامة الجارية، تؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية الوطنية بصورة غير مباشرة، ومثلها النفقات والإعانات الاجتماعية التي تخصص لإنتاج الخدمات العلمية والأبحاث، والخدمات الطبية والثقافية والتعليمية تؤدي إلى زيادة الناتج الوطني الجاري، ورفع المقدرة الإنتاجية للأفراد، ومثلها كذلك، الإعانات الاقتصادية التي تمنح للمشروعات وتزيد أرباحها.

[1] رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990،ص ص.130-131.
-علي لطفي، محمد رضا العدل، اقتصاديات المالية العامة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1986، ص ص.33-35.

ولا بد من الإشارة إلى أن النفقات العامة تؤدي إلى التأثير في الإنتاج الوطني، بصورة كبيرة من خلال تأثيرها في انتقال عناصر الإنتاج بين الاستخدامات والأماكن المختلفة من القطاع الخاص إلى القطاع العام، ومن نشاط اقتصادي إلى نشاط اقتصادي آخر، أو من مشروع إلى آخر.

3-آثار النفقات العامة في الطلب الفعلي[1]:

من المعروف أن الطلب الفعلي يتكون من كل من الطلب الخاص والعام على أموال الاستثمار وعلى أموال الاستهلاك، ويتوقف حجم الدخل الوطني على فرض ثبات المقدرة الإنتاجية الوطنية على الطلب الفعلي؛ أي على الإنفاق الكلي المتوقع على الاستثمار والاستهلاك، وتشكل النفقات العامة جزءًا هامًا من الطلب الفعلي، يزداد أهمية مع ازدياد تدخل الدولة، ومن هنا فإن النفقات العامة تؤدي دورًا هامًا في تحديد مستوى التشغيل الكلي، ومستوى الناتج الوطني الجاري، عن طريق تأثيرها على مستوى الطلب الفعلي، وهو ما يعني أن أثر النفقات العامة في الإنتاج الوطني يتوقف على أمرين هما: أثر النفقات العامة في الطلب الفعلي، وأثر الطلب الفعلي في الإنتاج الوطني.

إن حجم الدخل القومي يتوقف ـ على فرض ثبات المقدرة الإنتاجية القومية ـ على حجم الطلب الفعلي، أي حجم الإنفاق الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، لأن النفقات العامة أصبحت تشكل جزءاً مهماً من الطلب الفعلي.

لمعرفة تأثير النفقات العامة في الطلب الفعلي، يجب التفرقة بين النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية. فالنفقات الحقيقية تؤدي إلى زيادة في الدخل القومي عبر زيادة الطلب الفعلي بمقدار أكبر من مقدار هذا الإنفاق نتيجة للآثار غير المباشرة لها أو ما

[1] رفعت المحجوب، الطلب الفعلي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980، ص ص.175-182.

يعرف بالأثر المضاعف، أما النفقات التحويلية فتتوقف آثارها في الطلب الفعلي ومن ثم في الدخل والإنتاج القومي على كيفية تصرف المستفيدين منها، أي على مدى تسربها في دورة الدخل القومي، فالمستفيد من النفقة التحويلية، كنفقة التعليم، قد ينفق ما وفره من دعم الدولة له في فرصة التعليم على الإنتاج أو الاستهلاك أو يدخرها، ويختلف أثر هذه النفقة في الإنتاج حسب طريقته في الإنفاق أو الادخار.

وعلى ذلك فإن سياسة الإنفاق العام يجب أن تتحدد في ضوء مستوى الطلب الفعلي، ومستوى النشاط الاقتصادي ومرونة الجهاز الإنتاجي، وكقاعدة عامة تؤدي زيادة الطلب الفعلي الناتج من زيادة الإنفاق العام إلى زيادة حجم الإنتاج وذلك بشرط أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل وأن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة التي تسمح بتنقل عناصر الإنتاج بين النشاطات الاقتصادية المختلفة.

والجدير بالذكر أنه مع إعادة النظر في دور الدولة في النشاط الاقتصادي، والدعوة إلى انحسار هذا الدور وتخلي الدول عن التدخل في بعض المجالات وتركها للقطاع الخاص، وزيادة تدخلها في المجالات الأخرى التي لا تعمل فيها قوى السوق بكفاءة أصبح ينظر إلى إنتاجية النفقات العامة وفاعليتها من ثلاث زوايا[1]:

> نوعية النشاط الذي يقوم به الإنفاق العام وهل يمكن تركه للقطاع الخاص، حيث تعمل قوة السوق بفعالية، ويركز هذا الجانب على تخصيص الموارد العامة.

> مدى تحقيق الأهداف التي تريد الدولة بلوغها من النشاط الذي يتطلب تدخلها بعد إعادة التفكير في دور الدولة، وغالباً ما تتحدد هذه الأهداف بالنظر إلى مدى تحقيقها للتنمية البشرية للأفراد.

[1] http://www.arab-ency.com/ /details.law.php?full=1&nid=164141 تاريخ الاطلاع: 2016/05/30.

> مدى تحقيق الخدمة بأقل تكلفة ممكنة، ويركز هذا الجانب على فاعلية إنتاج النفقة العامة وذلك بتحليل كل من النفقة والعائد.

الفرع الثاني: الآثار المباشرة للنفقات العامة في الاستهلاك الوطني:

يقصد بالآثار المباشرة للنفقات العامة في الاستهلاك الوطني، تلك الزيادة في الطلب الاستهلاكي، التي تترتب مباشرة عن النفقات العامة، أي التي لا تتم خلال دورة الدخل، وتباشر النفقات العامة آثارها في الاستهلاك الوطني عن طريقين:

أولهما: شراء الدول لبعض السلع أو الخدمات الاستهلاكية، وثانيهما: قيام الدولة بتوزيع دخول تخصص جزئيًا أو كليًا للاستهلاك، وبناءً على ذلك، فإن أثر النفقات العامة في الاستهلاك يتوقف على طبيعة هذه النفقات، أي على الغرض الذي تخصص له تلك النفقات[1].

1-النفقات العامة التي تشكل طلبًا مباشرًا على السلع والخدمات الاستهلاكية:

تشكل النفقات العامة التي تقوم بها الدولة طلبًا على بعض السلع والخدمات الاستهلاكية مما يؤثر في الاستهلاك الوطني، على النحو التالي:

-تقوم الدولة بشراء بعض الخدمات الاستهلاكية، مثل الخدمات العلمية والطبية والثقافية والصحية والأمن والقضاء والدفاع، وهو ما يطلق عليه الاستهلاك الحكومي أو العام، وتعتبر النفقات العامة على مثل هذه الخدمات، نفقات استهلاكية.

-كما تقوم الدولة بشراء بعض السلع الاستهلاكية، مثل الملابس والمواد الغذائية والمواد الطبية، لإشباع حاجة بعض العمال والموظفين، وأفراد القوات المسلحة،

[1] عادل العلى، طلال كداوي، اقتصاديات المالية العامة، الجزء الأول، جامعة الموصل، 1988 ص ص.200-202.
-رفعت المحجوب، المالية العامة، مرجع سابق، ص ص.143-147.

وكل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة، ويؤثر مباشرة في الاستهلاك الوطني.

2-توزيع الدولة لدخول تخصص جزئيًا أو كليًا للاستهلاك:

تقوم الدولة بتوزيع دخول نقدية على الأفراد بمقابل أو دون مقابل، تخصص هذه الدخول جزئيًا أو كليًا للاستهلاك، وذلك حسب التفصيل التالي:

-تتعدد وتتنوع النفقات العامة التي تمنحها الدولة لأفرادها: فإما أن تكون هذه النفقات على شكل رواتب وأجور تمنحها للعمال والموظفين، أو تكون على شكل ريع تمنحه لمؤجريها، أو تكون على شكل فوائد تمنحها لمقرضيها، وتعتبر هذه الدخول نفقات منتجة؛ لأنها تؤدي مباشرة إلى زيادة الناتج القومي، حيث يقوم هؤلاء الأفراد، ونظرًا لارتفاع ميلهم للاستهلاك، بإنفاق غالبية هذه الدخول أو جميعها على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية.

-بالإضافة إلى ذلك، تقوم الدولة بتوزيع بعض الإعانات الاجتماعية والاقتصادية، دون مقابل على بعض الفئات الاجتماعية ومنتجي بعض السلع مثل إعانات البطالة والعجز والشيخوخة والمرض والطفولة، والإعانات التي تمنح لمنتجي بعض السلع بهدف تخفيض أسعارها من أجل زيادة استهلاكها، ومن الواضح أن هذه الإعانات الاجتماعية والاقتصادية، توجه بطبيعتها إلى شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، وبالتالي تزيد الاستهلاك الوطني.

الفرع الثالث: أثر النفقات العامة في العمالة:

ان اهم الأهداف التي ترمي اليها السياسة الاقتصادية تكمن في تحقيق العمالة الكاملة، الاستقرار في توزيع الدخل الوطني وكذا زيادة معدل النمو الاقتصادي[1].

يساهم الانفاق الحكومي بزيادة الطلب الكلي وزيادة الاستهلاك، وذلك من خلال إعادة توزيع الدخل او بزيادة حجم الاستثمار وبالتالي فان سياسة الانفاق الحكومي تقوم بوظيفتين أساسيتين تتمثلان في تنمية الدخل والمحافظة على استقراره، وذلك من خلال:

-التوسع في الانفاق الحكومي الى جانب الانفاق الخاص مما يؤدي الى زيادة المشتريات من السلع والخدمات فتكون طلبا إضافيا على الموارد الإنتاجية المستخدمة، والتي تتمثل في عناصر الإنتاج الأربعة المتمثلة في العمل، راس المال، التنظيم والابتكار[2].

-تغيير سياسة الانفاق الحكومي تبعا لتغيرات الدورة الاقتصادية، ففي فترات الرخاء تقلص الدولة من انفاقها بسبب زيادة الانفاق الخاص، اما في فترات الكساد فينخفض الانفاق الخاص مما يفرض على الدولة التدخل بسياسة مالية تعويضية من خلال زيادة انفاقها، وتعتمد في تمويله على عدة مصادر منها الدين العام والاصدار النقدي.

ويمكن للدولة تفادي حدوث ظاهرة البطالة من خلا سياسة الانفاق الحكومي، اذ ان وجود بطالة متزايدة معناه انخفاض الطلب الكلي الفعال، مما يؤثر سلبا على رغبة المنتج في التوسع في الإنتاج بسبب انخفاض الأسعار، كما يمكن ان يؤدي الى إيقاف بعض خطط الإنتاج مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة وانخفاض

[1] محمد فرحي، النمذجة القياسية لترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الانفاق العام، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، 1999، الجزائر، ص.194.

[2] نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص.83

الطلب الكلي، وهنا تكون سياسة انفاق حكومي توسعية كفيلة بتحقيق الإنعاش الاقتصادي، اما من خلال الإعانات الاقتصادية للمنتجين التي تساهم في زيادة تشغيل الموارد المتاحة او من خلال قيام الدولة بإنشاء مدن جديدة ومدها بجميع الخدمات الاساسية، الامر الذي يسمح بخلق فرص جديدة للتشغيل ونجد ايضا الانفاق الحكومي التحويلي الخاص بالمعاشات والتامين الذي من شانه زيادة اطمئنان الافراد على مستقبلهم مما يكون له الأثر على زيادة انتاجهم. وتحتل سياسة الانفاق الحكومي موقعا هام ضمن سياسات مكافحة البطالة سواء كان ذلك ضمن السياسات الظرفية او الهيكلية.

نظريا يعتبر الانفاق العام المحرك الأساسي الذي من خلاله يمكن للحكومة ان تخلق مناصب شغل تمتص بها جزءا من البطالة وتخفف من حدتها، وهذا يعني ان العلاقة بين الانفاق العام والبطالة علاقة عكسية فكلما زادت الحكومة من حجم انفاقها العام كلما انخفضت معدلات البطالة واحجامها، كما ان السياسة المالية بشكل عام وبمختلف آلياتها بما فيها سياسة الانفاق العام تعتبر من انجع السبل والأدوات التي تعالج حالات الركود الاقتصادي او الفجوات الانكماشية، لانها سياسة استرتيجية بعيدة المدى ولها تاثير كبيرا على مخرجات النشاط الاقتصادي من ناتج وطني وعمالة وغيرها وبذلك فالمشاريع الحكومية تعمل على توليد مناصب شغل لسنوات متتالية.

تهدف معظم السياسات الاقتصادية في العصر الحالي إلى محاربة البطالة بغية الوصول إلى العمالة الكاملة، وتتحقق هذه الأخيرة إذا لم ترتفع نسب البطالة عن 3ـ4٪ من مجموع القوى العاملة، ويعود السماح بهذه النسب إلى اعتراف

الاقتصاديين بسوء تنظيم سوق العمل. مما يتطلب معه فترة معينة ليجد العامل الوظيفة التي تتفق مع كفاءته[1].

وقد اهتمت النظرية الكينزية بموضوع البطالة وأسبابها، فانتقد الفكر التقليدي القائم على أن العرض هو الذي يخلق الطلب، وأن علاج البطالة لا يأتي إلا بمضاعفة الإنتاج الخاص، داعياً إلى التركيز على زيادة الإنفاق الحكومي الكفيل حسب رأيه بزيادة الإنفاق الكلي ودفع المنتجين إلى التفاؤل في توقعاتهم، وهذا ما ينعكس إيجاباً في مواجهة انخفاض الطلب وانتشار البطالة، فيؤدي إلى زيادة الطلب، ومن ثم زيادة الإنتاج الذي يرفع من نسبة التشغيل، فيحد من ظاهرة البطالة.

يمكن للدولة تحقيق هذه الزيادة في نسب التشغيل عن طريق إحداث تغيرات في سياسة الإنفاق الحكومي تبعاً لتغيير سياسة الإنفاق الفردي بما يكفل تحقيق التشغيل الكامل. ففي فترة الرخاء الاقتصادي حينما يزداد الإنفاق الخاص إلى درجة تهدد بالتضخم تلجأ الدول إلى الحد من الإنفاق، ولكن في فترة الكساد تلجأ الدول إلى العكس من ذلك، فتزيد من الإنفاق لتعويض النقص الحاصل. وفي هذه الحالة تمول الدولة نفقاتها من القروض التي تمتص بها المدخرات العاطلة أو بواسطة الإصدار النقدي.

يجب الإشارة في هذا المجال إلى أن السياسة السابق ذكرها تؤدي على الغالب في الدول النامية إلى التضخم قبل أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتأثير الإيجابي في العمالة بسبب خصائص بنيانها الإنتاجي الذي يتصف بالضيق وعدم التطور والتنوع[2].

[1] http://www.arab-ency.com/_/details.law.php?full=1&nid=164141.2016/05/30 :تاريخ الاطلاع

[2] http://www.arab-ency.com/_/details.law.php?full=1&nid=164141.2016/05/30 :تاريخ الاطلاع

الفرع الرابع: أثر النفقات العامة في مستوى الأسعار:

1- القاعدة العامة: أمام المصاعب الاقتصادية الكثيرة التي يثيرها تضخم الأسعار والإشكالات التي يحدثها في السوق والتي تهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي، تسعى معظم الدول إلى المحافظة على مستوى ثابت قدر الإمكان للأسعار. لكن مع المحافظة على مستوى معين من العمالة أيضاً.

وتستخدم التغيرات في الإنفاق الكلي بهدف تحقيق حالة التشغيل الكامل واستقرار الأسعار، فيجب على الدولة أن تستمر في الإنفاق مادام ضرورياً لمزيد من التشغيل للقوى الإنتاجية حتى بلوغ حالة التشغيل الكامل، وإلا فإن زيادة الإنفاق بعد ذلك ستؤدي حتماً إلى ارتفاع مستوى الأسعار، نظراً لأن العمل على زيادة الطلب لن يقابله زيادة في الإنتاج بعد ذلك.

ولكن الأسعار قد لا تتحدد نتيجة العرض والطلب فقط، وإنما بتدخل مباشر أو غير مباشر من الدولة. وتدخل الدولة يكون بالتأثير في العوامل المحددة للأسعار، أي بالتأثير في العرض والطلب، إما بتأثير مباشر في هذا المستوى كأن تعمد الدولة مثلاً إلى تثبيت أسعار بعض السلع التي تعتبرها ضرورية لعامة الشعب، وغالباً ما يتم ذلك عن طريق دعم الدولة لأثمان هذه السلع وتحملها كل زيادة تطرأ عليها، وإما بتأثير غير مباشر عبر دعم صناعة معينة أو تقديم إعانات لها بمساعدتها على البقاء والتطور أو لضمان نسبة من الأرباح لها.

يتجلى تدخل الدولة عبر إنفاقها العام في تحقيق استقرار الأسعار فيما يتعلق بالسلع الزراعية، نظراً لاعتمادها على عناصر غير مؤكدة ومتقلبة، فضلاً عن أن تحديد التكلفة لا يمكن أن يتم إلا بعد حصول المحصول.

الواقع أن آثار النفقات العامة في مستوى الأسعار يتحدد تبعاً لحجم هذا الإنفاق وهدفه وطبيعته وطريقة تغطيته والوضع الاقتصادي القائم. فإذا استطاعت الدولة خلق قوة شرائية جديدة عن طريق تحويل جزء من الإنفاق الخاص إلى العام فإنها ستتمكن من زيادة الناتج القومي مع المحافظة على مستوى الأسعار، ولكن ذلك يستلزم أن تكون حالة التشغيل غير كاملة لتستوعب هذه الزيادة وإلا فإن تلك الزيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار[1].

2- الوضع في الدول النامية: تدل التجربة في معظم الدول النامية على أنه عندما يتحسَّن وضع الموازنة العامة فيها فإن ذلك يشجعها على زيادة النفقات عبر دعم المستهلكين أو في مشروعات استثمارية مشكوك في جدواها، وبعد انحسار فترة الرواج ووقوعها في عجز لا تستطع إنقاص نفقاتها، مما يوقعها في عجز في موازناتها وارتفاع في مديونياتها الخارجية ويرافق ذلك ارتفاع حاد في مستوى الأسعار، مما يعمّق أزمة تلك الدول.

أمام هذه الصعوبات ـ وتحت ضغط منظمات التمويل الدولية والدول الدائنة ـ بدأت العديد من الدول النامية في اتباع سياسات مالية تهدف إلى تحقيق الاستقرار وإعادة التكيف والهيكلة الاقتصادية. ومن أهم ملامح هذه السياسة الجديدة فيما يتعلق بالنفقات العامة تخفيض مستواها المرتفع، وإعادة النظر في تخصيص النفقات العامة، مما استدعى إعادة النظر في ترتيب أولوياتها في ضوء النظرة الجديدة لدور الدولة في الاقتصاد وتحسين كفاءة الإنفاق العام وفعاليته، ولكن ذلك أثر سلباً في المستوى العام للأسعار. [2].

[1] http://www.arab-ency.com/_/details.law.php?full=1&nid=164141.2016/05/30 :تاريخ الاطلاع
[2] http://www.arab-ency.com/_/details.law.php?full=1&nid=164141.2016/05/30 :تاريخ الاطلاع

الفرع الخامس: آثار النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني[1]:

يعد موضوع توزيع الدخل الوطني من الموضوعات الهامة، ليس فقط في مجال الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإنما كذلك في مجال الدراسات المالية، فهو يرتبط بعلاقة وثيقة مع نظرية الإنتاج، ويتوقف على الفلسفة الاقتصادية والسياسية التي تتبناها الدولة.

ويقصد بإعادة توزيع الدخل الوطني، تغيير حالة توزيع الدخل الوطني عن طريق تدخل الدولة، باستخدام الوسائل المالية وغير المالية؛ أي أن إعادة التوزيع تتطلب المقارنة بين حالتين، حالة يتم فيها توزيع أولي للدخل، تتدخل الدولة لتغيير هذه الحالة، إلى حالة لا تقم فيها الدولة بإجراء تغيير في التوزيع.

يتحدد توزيع الدخل الوطني في الاقتصاديات الرأسمالية التي تقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، بين مختلف الموارد والقوى الاقتصادية التي تساهم في عملية الإنتاج، وفقا" لقوانين السوق في صورة أجور أو أرباح أو فوائد أو إيجارات. وهو ما يؤدي إلى وجود تفاوت كبير في توزيع الدخل، مما يتطلب تدخل الدولة، لإدخال التعديلات اللازمة التي تجعله أقرب إلى العدالة والمساواة؛ أي ما يعرف بإعادة توزيع الدخل الوطني باستخدام النفقات العامة.

وتباشر الدولة تدخلها في إعادة توزيع الدخل الوطني على مرحلتين، فهي تتدخل أولا في توزيع الدخل الوطني بين الذين شاركوا في إنتاجه؛ أي بين المنتجين وهو ما يعرف بالتوزيع الأولي، ثم تتدخل ثانيًا عن طريق إدخال التعديلات التي تراها ضرورية، من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الإقليمية، على

[1] رفعت المحجوب، المالية العامة، 1990، مرجع سابق، ص ص.155-162.

التوزيع الأولي. وهذا ما يعرف بإعادة توزيع الدخل الوطني، أي التوزيع بين المستهلكين، أو التوزيع النهائي.

1-تدخل الدولة في التوزيع الأولي(بين المنتجين):

ففي هذه المرحلة، يكون تدخل الدولة في توزيع الدخل الوطني بين المنتجين، والتأثير فيه عن طريقين:

أ- يتحدد تدخل الدولة في بادئ الأمر عن طريق النفقات الحقيقية، التي تؤدي إلى خلق زيادة مباشرة في الإنتاج الوطني، وهو ما يعني أن هذه النفقات الإنتاجية، تؤدي إلى توزيع دخول جديدة على عناصر الإنتاج التي أسهمت في خلق هذه الزيادة في الإنتاج، وهي الأجور والفوائد والريع والأرباح؛ أي أنها تؤدي إلى توزيع الدخول بين المنتجين.

ب-ويكون الأثر الثاني من خلال تحديد مكافآت عوامل إنتاج، وهي الأجور والفوائد والأرباح والريع، ويتخذ هذا التحديد أحد الشكلين، مباشر أو غير مباشر ، فالتحديد المباشر يتم عن طريق تحديد الأجور (وضع حد أدنى للأجور)، وتحديد الفائدة (وضع حد معين بسعر الفائدة السائد)، وتحديد الإيجارات (تثبيت نسبة معينة للإيجار)، وتحديد نسب الأرباح (السماح بتوزيع نسبة معينة من الأرباح) ويلاحظ أن تحديد أي نوع من عائدات عوامل الإنتاج المذكورة، يؤثر في نصيب ذلك العامل من الدخل الوطني، وأن محاباة الدولة لأي عامل من العوامل الإنتاجية، يعني توجيه التوزيع الأولي للدخل الوطني لمصلحته. أما التحديد غير المباشر، فقد يكون من خلال أسعار السلع والخدمات المنتجة، ويترتب على هذا التدخل في الأسعار، التأثير في عائدات عوامل الإنتاج ومن ثم في توزيع الدخل فيما بينها.

2-تدخل الدولة في إعادة التوزيع (التوزيع النهائي)

وفي هذه المرحلة، تلجأ الدولة إلى إدخال تعديلات ضرورية على الدخول النقدية والعينية الناجمة عن التوزيع الأول، لإعادة توزيع الدخل بين المستهلكين. وتعتمد الدولة بشكل كبير على الأدوات المالية، في إعادة التوزيع في رفع مستوى رفاهية المواطنين، أو الرفاهية الجماعية أو الوطنية، ولتحقيق أكبر إشباع جماعي ممكن.

ويختلف تحديد أثر النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني من خلال التمييز بين النفقات العامة الحقيقية والنفقات العامة التحويلية، كما يتم إعادة توزيع الدخل الوطني، فيما بين النفقات الاجتماعية المختلفة، أو فيما بين فروع الإنتاج المختلفة، أو فيما بين الأقاليم المختلفة. وذلك تبعًا لنوع النفقات العامة، تحويلية أم حقيقية.

ومن ناحية أخرى، فإنه يمكن للنفقات العامة التي تقوم بها الدولة، أن تعيد توزيع الدخل الوطني توزيعًا قطاعيًا وتوزيعًا إقليميًا.

ويقصد بالتوزيع القطاعي: توزيع الدخل الوطني بين القطاعات التي يتكون منها الاقتصاد الوطني، زراعة، صناعة، خدمات...الخ. ويعرف التوزيع الجغرافي: أنه توزيع الدخل الوطني بين الأقاليم المختلفة التي يضمها الاقتصاد الوطني داخل الدولة . وتباشر النفقات العامة أثرها في التوزيع الجغرافي والقطاعي بطريقتين: مباشرة وغير مباشرة، وتتمثل الطريقة المباشرة من خلال ما تقرره الدولة في الخطة الاقتصادية والاجتماعية، من تنمية قطاع معين، أو منطقة أو إقليم معين فتلجأ إلى توجيه النفقات العامة الاستثمارية مباشرة إلى ذلك القطاع وتلك المنطقة؛ فيؤدي ذلك إلى ارتفاع نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين الدخل الوطني، واستفادة العاملين فيه من منافع الاستثمار، أو تلجأ الدولة إلى زيادة دخول العاملين في قطاع معين أو

منطقة معينة، مما يعيد توزيع الدخل الوطني في صالح المستفيدين. أما الطريقة غير المباشرة: فتتمثل بوسائل عديدة، أهمها:

-أن تمنح الدولة إعانات اقتصادية للمشاريع المقامة في منطقة معينة أو الداخلة ضمن قطاع إنتاجي معين.

-أن تقيم الدولة الهياكل الأساسية والاجتماعية المرتبطة بقطاع محدد، أو في منطقة معينة داخل الدولة، كالطرق ومراكز التدريب والطاقة والمطارات، ومحطات توليد الطاقة، الأمر الذي يشجع الاستثمار الخاص للتوجه إلى القطاع أو المنطقة التي ترغب الدولة بتطويره وتنميتها.

وتجدر الإشارة إلى أن دراسة آثار النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني، لا تقتصر على التعرف على طبيعة النفقات العامة؛ بل تتطلب أيضا" التعرف على مصدر تمويل هذه النفقات .فإذا كانت الدولة تعتمد في تمويل نفقاتها على إيراداتها من الضرائب التصاعدية التي تفرض على ذوي الدخل المرتفع، ومن الرسوم وإيرادات أملاك الدولة، فإن أثر النفقات العامة سوف ينصرف إلى تقليل التفاوت في الدخول بين الطبقات، ودون إحداث أية زيادة في الأسعار، مع مراعاة مرونة الجهاز الإنتاجي. وإذا كان تمويل النفقات العامة، يتم عن طريق الضرائب التي تفرض على الطبقة المتوسطة والفقيرة، أو من القروض العامة، أو من الإصدار النقدي الجديد، فإن أثر هذه النفقات سوف ينصرف إلى زيادة التفاوت في الدخول بين الفئات الاجتماعية، ويسبب زيادة في الأسعار وظهور التضخم، مع مراعاة مرونة الجهاز الإنتاجي، ومستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني.

الفرع السادس ـ أثر النفقات العامة في الادخار القومي:

يتوقف هذا الأثر على حالة الدخل القومي، إذا ما كانت في حالة ثبات أم في حالة زيادة[1]:

- **فإذا كانت في حالة ثبات،** فإن زيادة الاستهلاك العام من خلال الإنفاق العام يؤدي إلى انخفاض الادخار، ومن ثم انخفاض الاستثمار، مما يؤثر سلباً في الدخل القومي.

- **وإذا كانت في حالة زيادة،** فإن زيادة الاستهلاك العام من خلال الإنفاق العام تؤدي إلى النتيجة السابقة إذا كانت نسبة الزيادة في الاستهلاك القومي أعلى من نسبة الزيادة في الدخل القومي، أو إذا كان الإنفاق العام يزيد بمعدل أكبر من الإيرادات العامة، فإن أثرها سيكون سالباً في الادخار القومي في هذه الحالة أيضاً.

ح. أثر النفقات العامة في معدل النمو الاقتصادي:

تؤثر النفقات العامة في معدل النمو الاقتصادي، ففي حالة زيادة الإنفاق العام الاستثماري الذي يؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي، يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، والعكس بالعكس إذا انخفض معدل الإنفاق الاستثماري العام. وهذا ما يفسر ضرورة زيادة معدلات هذه الاستثمارات في الدول النامية وخاصة رأس المال البشري[2].

من خلال ما سبق يتبين أن هذه الآثار الإجمالية مترابطة متشابكة بطبيعتها لذا لا يمكن دراسة أي أثر منها بمعزل عن دراسة الأثر الآخر.

[1] http://www.arab-ency.com/_/details.law.php?full=1&nid=164141. تاريخ الاطلاع: 2016/05/30

[2] نفس المرجع.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة

لا يقتصر آثار النفقات العامة على الآثار الاقتصادية المباشرة فقط، وإنما تشمل أيضًا الآثار الاقتصادية غير المباشرة، التي يمكن أن تنشأ من خلال ما يعرف بدورة الدخل، فتحدث النفقات العامة آثارًا غير مباشرة في الاستهلاك الوطني، من خلال الاستهلاك المولد، أي من خلال ما يعرف بأثر المضاعف أو الضارب، كما تؤدي النفقات العامة إلى آثار غير مباشرة من الإنتاج الوطني، من خلال الاستثمار المولد، أي من خلال ما يعرف بأثر المعجل أو المسارع.

الفرع الأول: أثر المضاعف:

يعد "كاهن" أول من أدخل فكرة المضاعف في النظرية الاقتصادية، إذ حاول قياس العلاقة الكمية القائمة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في التشغيل؛ أي أن مفهوم المضاعف عند "كاهن" هو مضاعف التشغيل. أما الاقتصادي "كينز" فقد استخدم فكرة المضاعف لبيان أثر الاستثمار المستقل، أو الذاتي في الدخل الوطني، من خلال ما يؤدي إليه هذا الاستثمار من زيادة الاستهلاك المولد في الاقتصاد الوطني الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، بإضعاف الزيادة الأولية في الاستثمار المستقل، وهو ما يطلق عليه مضاعف الاستثمار الذي يعبر عن العلاقة بين الزيادة في الاستثمار المستقل والذاتي في الدخل الوطني

وبناءً على ذلك، فإن مضاعف الاستثمار، هو العامل العددي الذي يبين مقدار الزيادة في الدخل الوطني الناتجة عن الزيادة الأولية في الاستثمار المستقل، والاستثمار المستقل هو ذلك الاستثمار الزيادة في الدخل الوطني. وغالبًا ما يكون الإنفاق الاستثماري العام استثمارًا مستقلا؛ لأنه يتحدد بموجب خطط استثمارية طويلة

الأجل، ويأخذ في الحسبان، معايير مختلفة تمامًا عن المعايير التي يقوم عليها الإنفاق الاستثماري الخاص.

لقد قصر "كينز" تحليله لنظرية المضاعف على دراسة أثر الزيادة الأولية في الاستثمار في الدخل الوطني، إلا أن الفكر الاقتصادي بعد "كينز"، اتجه إلى تعميم هذه النظرية، وأصبح بإمكاننا أن نعامل الإنفاق على الاستهلاك، التصدير، الإنفاق العام، المعاملة نفسها التي عاملها كينز للاستثمار، الذي اعتبره المتغير الأساسي في نظريته؛ أي أننا نستطيع أن ندرس مضاعف الإنفاق الحكومي الذي يقصد به المعامل الذي يبين مقدار التغيير في الدخل الوطني الناجمة عن تغير الإنفاق الحكومي. فالتوسع في الإنفاق الحكومي، يؤدي إلى توزيع دخول جديدة، تتمثل في دخول عوامل الإنتاج من أجر، ريع، فائدة، ربح، يخصص المستفيدون من هذه الدخول جزءًا منها للإنفاق على الاستهلاك، يتوقف على الميل الحدي للاستهلاك، وجزءًا للإدخار، يتوقف على الميل الحدي للادخار ويؤدي هذا الجزء المخصص للاستهلاك إلى زيادة الطلب على سلع الاستهلاك، ويؤدي بالتالي إلى زيادة هذه السلع، ويؤدي إلى توزيع دخول جديدة، توزع بدورها ما بين الاستهلاك والادخار. وهكذا تتوالى إلى الزيادة في الدخول الجديدة، من خلال دورة الدخل في سلسلة متتالية من الإنفاق الاستهلاكي المتناقص، وهو ما يعرف بالاستهلاك المولد، التي تشكل في مجموعها زيادة إجمالية في الدخل الوطني، تفوق التوسع الأولي في النفقات العامة.

إذن مضاعف الإنفاق الحكومي، هو المعامل العددي الذي يوضح لنا مقدار الزيادة في الدخل الوطني، التي تتولد عن الزيادة في الإنفاق الحكومي، من خلال ما تمارسه هذه الزيادة من تأثير على الإنفاق الاستهلاكي؛ أي أن أثر المضاعف يتوقف على

الميل الحدي للاستهلاك، يزداد بازدياد الميل الحدي للاستهلاك، وينخفض بانخفاضه، ويمكن حساب مضاعف الإنفاق الحكومي من خلال العلاقة التالية:

بحيث $\frac{1}{1-B}$ يمثل مضاعف الانفاق الحكومي

أي أن مضاعف الإنفاق الحكومي، هو مقلوب الميل الحدي للادخار:

ويلاحظ من العرض السابق، أن نظرية المضاعف، تستند إلى ميل حدي للاستهلاك للمجتمع في مجموعه، وهو ما يضفي على المضاعف صفة العمومية، وينتقد الاتجاه الحديث هذا الطابع العام للمضاعف، ويرى أن استخدام ميل حدي للاستهلاك، يمثل اتجاه المجتمع في مجموعه، يعتبر تبسيطًا يخالف الحقيقة والواقع الاقتصادي. ذلك أنه يسقط خصائص القطاعات والفئات المختلفة الأخرى، فالميل الحدي للاستهلاك يختلف من قطاع إلى آخر، ومن طبقة إلى أخرى، وهو ما يعني أن الآثار غير المباشرة للنفقات العامة، لا تتوقف فقط على الحجم الكلي للنفقات العامة؛ بل تتوقف أيضًا على الغرض منها، وعلى نوع المستفيدين منها، فإذا ما أفادت الزيادة في النفقات العامة الطبقات الفقيرة، أو ذات الدخل المحدود، والميل الحدي المرتفع للاستهلاك، كان أثرها أكبر في تلك النفقات العامة التي يستفيد منها الطبقات ذات الدخل المرتفع ، والتي ينخفض ميلها الحدي للاستهلاك.

ويكون المضاعف منخفضًا في الدول النامية، رغم ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك فيها، وذلك لضعف إمكانات الاستثمار الإنتاجي، ووجود كثير من العقبات التي تحول دون مرونة الجهاز الإنتاجي. وهو ما يعني انصراف أثر المضاعف إلى الأسعار، فالمضاعف لا يحقق آثاره العينية، إلا في اقتصاد متقدم، يتمتع الجهاز الإنتاجي فيه بمرونة كافية، للاستجابة للزيادات المتتالية في الاستهلاك ومضاعفتها.

ومع ذلك يبقى لنظرية المضاعف ما يبرر لها الاعتماد على ميل حدي للاستهلاك واحد، للمجتمع في مجموعه، وهو ما يضفي على نظرية المضاعف في صورتها العامة، ما لها من بساطة ووضوح وأهمية.

الفرع الثاني:أثر المعجل أو المسارع:

لا تقتصر الآثار غير المباشرة للنفقات العامة في الإنتاج الوطني، على الزيادة المتتابعة من الاستهلاك المولد، وإنما هناك آثار غير مباشرة أخرى، تحدث في الإنتاج الوطني من خلال الزيادة التي تحدثها النفقات العامة في الطلب على الاستثمار، وهي ما يطلق عليها الاستثمار المولد أو التابع. أي ذلك الاستثمار الذي يشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية. وهو ما يعرف بأثر المعجل أو المسارع، وتفصيل ذلك، إن الزيادة في الإنفاق العام ، تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع النهائية الاستهلاكية، مما يدفع منتجي هذه السلع إلى زيادة إنفاقهم الاستثماري، لإنتاج تلك السلع التي ازداد الطلب عليها، بمعدل أكبر.

ويتوقف أثر المعجل على ما يعرف بمعامل رأس المال (معامل الاستثمار)، أي على العلاقة الفنية بين رأس المال والإنتاج، وهو(معامل رأس المال) يحدد ما يلزم من رأس المال لإنتاج وحدة واحدة من سلعة ما أو صناعة ما؛ أي إذا ما ارتفع الطلب النهائي على سلعة ما، يقتضي هذا الارتفاع، زيادة الإنتاج لمقابلته، أي ضرورة التوسع، وبالنسبة نفسها في رأس المال المستخدم في إنتاج هذه السلعة. ولا تتوقف الزيادة عند هذا الحد، بل تؤدي إلى سلسلة متتالية من الاستثمارات المولدة .

ويتوقف معامل رأس المال على الأوضاع الفنية التي تحكم الإنتاج، وهي تختلف حسب درجة الفن الإنتاجي، وتبعًا لطبيعة كل صناعة.

وتتحدد آثار المعجل بعدد من الاعتبارات أهمها، ما يتوافر من مخزون من السلع الاستهلاكية، وما يتوافر من طاقات إنتاجية عاطلة غير مستغلة، حيث أن وجود مثل هذا المخزون وهذه الطاقات المعطلة، يحد من أثر المعجل. كما تتوقف آثار المعجل على تقدير منتجي السلع الاستهلاكية لاتجاهات الزيادة في الطلب على هذه السلع، فيما إذا كانت اتجاهات الطلب ذات طبيعة مؤقتة أو طارئة، فإنها لا تشجع هؤلاء المنتجين على زيادة حجم الاستثمار، أو إذا كانت ذات طبيعة مستمرة، فهي تؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات.

ومما هو جدير بالذكر، ان هناك تفاعلا متبادلا بين مبدأي المضاعف والمعجل، كما ان اثر المعجل، شأنه في ذلك شان اثر المضاعف، يختلف من قطاع صناعي الى آخر[1]. ويلاحظ أن تحليل أثر المضاعف والمعجل يتلاءم مع ظروف الدول المتقدمة التي تملك جهازًا إنتاجيًا مرنًا، يستطيع الاستجابة للزيادة في الطلب الناجمة عن زيادة الإنفاق العام.

ولا يتفق مع ظروف الدول النامية التي تملك جهازًا إنتاجيًا غير مرن . إلا أن هذه الدول تستطيع أن تدخل في حسابها، وتستفيد من التفاعل والتداخل بين كل من المضاعف والمعجل، وهو ما يعرف بالمضاعف المزدوج أو المركب، الذي يؤدي إلى استمرار الحركة التراكمية للاستثمار المولد إلى ما وراء القيود التي يفرضها الميل الحدي للادخار الموجب على المضاعف، يؤدي إلى سرعة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2].

[1] سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، المرجع السابق، ص.81.
[2] رفعت المحجوب، المالية العامة، 1990، المرجع السابق، ص ص.148-154.
عبد الكريم صادق بركات وآخرون، المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، 1986، مرجع سابق.
محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، مرجع سابق، ص ص.110-114.
عاطف صدقي، مبادئ المالية العامة، مرجع سابق، ص. 151-154.
.Brochier Hubert et Tabatoni Piere,Economie financiere,Paris,PUF, 1959, pp.434-457-

خلاصة الفصل الأول:

ترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات، فهي تعكس جوانب الأنشطة العامة كافة، وتبين البرامج الحكومية في شتى الميادين في صورة أرقام واعتمادات تخصص لكل جانب منها تلبية للحاجات العامة للأفراد وسعيًا وراء تحقيق أقصى منفعة اجتماعية ممكنة لهم.

ومع تطور دور الدولة في التدخل لإشباع الحاجات العامة، تطورت نظرية النفقات العامة بصفة دائمة ومستمرة من حيث مفهومها، وتعدد أنواعها وتقسيماتها المختلفة، والقواعد التي تحكمها، و الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها.

وقد حرص التقليديون على دراسة النفقات العامة في ظل المنطق الكلاسيكي الذي كان يحدد النفقات اللازمة للوفاء بالحاجات العامة التي كانت الدولة تقوم بإشباعها طبقا لمقتضيات المذهب الاقتصادي الحر، ولهذا لم يكن هناك مبرر حينذاك لتحصيل الإيرادات العامة سوى التمكن من تغطية حجم النفقات العامة اللازمة للعدد الضئيل من المرافق التي كانت الدولة تتدخل فيها في حياة الأفراد من أمن، عدل، دفاع، وبالتالي فإن الدولة في ظل النظرية التقليدية كانت تقدس مبدأ توازن الموازنة، ولا تسمح بتحصيل إيرادات أو بتكليف الأفراد بأعباء مالية إلا في حدود ما يلزمها من نفقات لسير المرافق العامة، ولذلك لم يتعرض التقليديون لبحث التحليل الاقتصادي للنفقة، والدور الذي يمكن أن تلعبه في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، أو في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وكان هذا طبيعيًا حسب المنطق التقليدي الذي كان يعتبر نفقات الدولة مجرد نفقات للاستهلاك العام الذي كانت تقوم به الدولة وهي بصدد تحقيق دورها الضيق في حياة الأفراد (الدولة الحارسة)، وعليه فقد كان الإنفاق العام يتسم بطابع حيادي.

ومع التطور في العصر الحديث لم تعد الدولة مجرد دولة حارسة كما كانت، وإنما أخذت تتدخل بشكل متزايد في النشاط الاقتصادي القومي وفي الحياة الاجتماعية، فزادت أهمية الإنفاق العام لمواجهة أوجه التدخل المتعددة التي صار لزاما على الدولة إشباع حاجات الأفراد ، كما أصبحت النفقات العامة أداة فعالة في التأثير على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التوازن المطلوب بين الأفراد، ولقد أدت هذه التطورات إلى خروج الموازنة العامة للدولة على منطق التوازن الحسابي (توازن النفقات مع الإيرادات حسابيًا) الذي كان سائدا في الفكر التقليدي، وأمكن زيادة الإنفاق العام لتحقيق الأغراض والأهداف للدولة الحديثة كافة على الرغم من احتمال وجود عجز في الموازنة العامة للدولة، ولقد أظهرت التجارب والتطبيقات المالية الحديثة فكرة إحداث عجز منظم في الموازنة العامة لتحقيق التوازن الاقتصادي ومحاربة الآثار الضارة للدورات الاقتصادية.

الفصل الثاني:
نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

تمهيد.

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المتغيرات الاقتصادية التي حازت على اهتمام الاقتصاديين بمختلف مذاهبهم وأزمانهم، نظرا لكونه مقياسا يعبر عن مدى الزيادة المحققة في إنتاج البلد من السلع والخدمات المختلفة عبر الزمن. كما أنه يعتبر من أهم المؤشرات الكلية الدالة على مدى النشاط الاقتصادي للدولة، والذي ينعكس على مستوى دخل الفرد ورفاهيته، ولذلك فإن تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وقابلة للاستمرار يمثل هدفا مركزيا وأساسيا في خطط التنمية الاقتصادية لمختلف الدول وبشكل خاص للدول النامية.

ونظرا لهذه الأهمية الكبيرة للنمو الاقتصادي، فقد اهتم الاقتصاديين عبر مختلف مدارس ومراحل الفكر الاقتصادي بموضوع النمو وتفسير حدوثه، ومعرفة محدداته، ونتيجة لهذه الجهود البحثية النظرية والتطبيقية المعمقة والمتواصلة فقد انبثقت عدة نظريات اقتصادية عبر الزمن، وضعت تفسيرات مختلفة لحدوث النمو والمتغيرات المؤثرة عليه، واستخدمت في ذلك مناهج متعددة في التحليل.

ويمكن القول إن نظرية النمو الاقتصادي مرت بمرحلتين أساسيتين استنادا إلى منهج التحليل المستخدم، فحتى بداية النظرية الكينزية اعتمدت نظريات النمو الاقتصادي على التحليل النظري لعوامل النمو الاقتصادي دون أن يستند هذا التحليل إلى دراسات قياسية. وكان لهذه النظريات الفضل في إبراز أهم عوامل النمو الاقتصادي لكنها لم تحاول تفسير العلاقة بين هذه العوامل والنمو الاقتصادي تفسيرا كمياً، وقد يعزى ذلك إلى عدم توفر البيانات اللازمة سواء من حيث الدقة أو من حيث السلاسل الزمنية، بالإضافة إلى الحداثة النسبية في نماذج الاقتصاد القياسي وتطبيقاتها. وقد تمثلت الإسهامات النظرية لهذه المرحلة في كتابات التجاريين الذين يُعتبرون من أوائل من اهتم بكيفية زيادة ثروة البلد في الفكر الغربي ثم بعد ذلك ظهرت أفكار الطبيعيون وتتبعهم أفكار المدرسة الكلاسيكية ممثلة في آراء أبرز مفكريها آدم سميث ودافيد ريكاردو ومالتوس. أما المرحلة الثانية والتي تعتبر أكثر دقة وموضوعية في تفسير النمو الاقتصادي وتحليل محدداته، فقد بدأت مع ظهور كتابات كينز والتي أدت فيما بعد بظهور مدرسة اقتصادية جديدة في الفكر الاقتصادي عرفت بالمدرسة الكينزية، أسست لمنهجية جديدة في تحليل ظاهرة النمو الاقتصادي وتشخيص محدداته، ووضع النماذج الكمية المفسرة للنمو، لاسيما الإسهامات الهامة للاقتصاديين البريطاني روي هارود (HarrodRo) الأمريكي افسي دومار (Domar Evsey)، وهما من ابرز المفكرين الكينزيين، واللذين أدت كتاباتهما إلى ظهور ما يعرف بنموذج هارود – دومار وهو من أبرز النماذج التي فسرت النمو الاقتصادي ومتطلبات حدوثه،

وكان من أكثر النماذج شيوعا واستخداما في بناء خطط التنمية في الدول النامية، واستخدم نموذج هارود – دومار فيما بعد في بناء وتطوير نماذج ونظريات أكثر دقة في تحليل مصادر النمو الاقتصادي لاسيما نموذج سولو الذي وضعه روبرت سولو عام 1956 فيما عرف باسم النظرية التقليدية وكان هدفه البحث عن أسباب الاختلافات بين الدول في درجة الغنى والفقر. ويعتبر نموذج سولو من أهم الإسهامات في تاريخ الفكر التنموي وذلك بإدخاله عنصر التكنولوجيا في نموذجه، ولكنه اعتبر أن التطور التكنولوجي عامل خارجي لا يمكن تفسيره، ولذلك أطلق عليه اسم نموذج النمو الخارجي للنمو(exogenous gr owt h)، وهذا ما أدي لظهور أفكار جديدة في الثمانينات أدت إلى ظهور النظرية الحديثة في تفسير النمو الاقتصادي والتي عرفت باسم نموذج النمو الداخلي(The New Gr owt h Theor y□ Endogenous Gr owt h) وكانت اهم المساهمات فيها مقدمة من الاقتصادي ROMER عام 1986 ونموذجه لعام 1990 بالإضافة لنموذجLucas. عام 1988[1]

ويتناول هذا الفصل مفهوم النمو الاقتصادي، وتطور هذا المفهوم، وأنواعه وطرق قياسه، والتمييز بينه وبين مفهوم التنمية، ونظريات النمو الاقتصادي من التجاريين مرورا بالطبيعيين، وصولاً لنظرية النمو الكلاسيكية، ونظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي. وأبرز النظريات والنماذج الكمية المفسرة للنمو الاقتصادي، وتطورها عبر الزمن من كتابات كينز وصولا إلى نموذج هارود – دومار وحتى نظريات النمو الحديثة.

[1] بدرة شحدة سعيد حمدان، تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني 1995- 2010، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الازهر، غزة، فلسطين، 2012، ص.7.

المبحث الأول: النمو الاقتصادي، المفاهيم النظرية والمقاربات التقليدية

سيتم التطرق الى شرح المفهوم النظري للنمو الاقتصادي، بالإضافة الى المفاهيم المرتبطة به والاتجاهات الفكرية المفسرة له

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.

ظهر مصطلح النمو الاقتصادي مع صدور كتاب آدم سميث، الاقتصادي الاسكتلندي(1723-1790)، و الذي حمل عنوان "بحث في طبيعة وأسباب زيادة ثروة الأمم"، فهو أول من تطرق إلى ما أصبح يعرف لاحقا بنظريات النشاط الاقتصادي (نظرية الإنتاج، نظرية التوزيع، نظرية النقود، نظرية التبادل الدولي ونظرية التطور)، و استنادا إلى أفكار آدم سميث حاول دافيد ريكاردو (الاقتصادي الإنجليزي(1772-1823)، في كتابه الشهير"أساسيات الاقتصاد السياسي 1817، تفسير أسباب تراجع النمو في حالة الركود أو النمو الصفري، والتي عللها بالمردودية المتناقصة للقطاع الزراعي. ليتجلى المصطلح أكثر في نهاية عقد الثلاثينات بعد أزمة الكساد العالمي الأولى، عندما أراد روي هارود Roy Harrod 1939 وافسي دومار Evesey Domar 1946 الإجابة عن السؤال اللغز: متى يكون الاقتصاد القومي قادرا على تحقيق النمو المتواتر؟ لتتوالى بعدها المقالات العلمية المنتقدة لأعمالهم والمقترحة لنماذج جديدة مبنية على نظرة تصحيحية لما سبقها. وذلك من خلال إسهامات سولو و رومر و لوكاس و قروسمان و هيبلمان وغيرهم[1].

الفرع الأول:تعريف النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الرئيسية التي تسعى غالبية الدول لتحقيقها، سواء المتقدمة أم النامية، والنمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني، الأمر الذي يؤدي لتحقيق زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن[2]، بمعنى أن معدل النمو لا بد وأن يفوق معدل نمو السكان، أما إذا كان معدل نمو السكان مساويا لمعدل نمو الدخل الكلي، فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل سيظل ثابتا وهذا يعني أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الكلي – معدل النمو السكاني[3]، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس

[1] روبرت صولو، نظرية النمو، ترجمة ليلى عبود، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2003، ص.14.
[2] عجمية، محمد، وناصف، إيمان، ونجا، علي. **التنمية الاقتصادية دارسات نظرية وتطبيقية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص.73.
[3] عطية، عبدالقادر. **اتجاهات حديثة في التنمية**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2003 ص.11.

النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية عادة سنة، أما الدخل الحقيقي فهو الدخل النقدي مقسوم على المستوى العام للأسعار أي أنه يشير إلى زيادة كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله الوطني، أي أن معدل النمو الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم ،ولا بد أن تكون الزيادة المتحققة في الدخل على المدى الطويل، وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها [1].

كما يمكن تعريف النمو الاقتصادي بانه تزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير محليا او خارجيا[2].

كما يمكن تعريف النمو الاقتصادي بانه توسيع قدرة الدولة على انتاج البضائع والخدمات التي برغب فيها سكانها[3].

ومما سبق فإن النمو الاقتصادي يعني: تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل، وأن تكون الزيادة حقيقية، وأن تكون الزيادة على المدى الطويل، أي أن النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل المتوسط، أي كم السلع والخدمات التي يحصل عليها وهذا ما عرفه الاقتصادي كوزنتس في كتابه "النمو والهيكل الاقتصادي كما يلي "النمو

الاقتصادي هو أساسا ظاهرة كمية، وبالتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبلد ما، بالزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي.[4]

الفرع الثاني أنواع النمو الاقتصادي [5].

1- النمو التلقائي Spontaneous Growth:

يتحقق النمو التلقائي بشكل عفوي، بفعل قوى السوق التلقائية، ودون إتباع التخطيط العلمي، ويكون دور الدولة دورا مساعدا ومكملا للسوق، ويعتبر النمو التلقائي من النوع البطيء والتدريجي والمتلاحق، بالرغم من مروره في بعض الأوقات بهزات عنيفة قصيرة المدى بفعل الدورات الاقتصادية، ويكون النمو التلقائي ذاتي الحركة بفعل القوى الذاتية، مما يجعله يتميز بصفة الاستمرارية.

---

[1] عجمية، وآخرون، المرجع السابق، ص 75.
[2] معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005،ص. 347.
[3] والاس بيترسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت، 1968، ص.315.
[4] عطية، المرجع السابق، ص.11.
[5] صبيح، ماجد. التنمية الاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، 2008، ص.17.

2- **النمو العابر Transient Growth**

يحدث النمو العابر نتيجة لعوامل طارئة مؤقتة، في الغالب تكون خارجية سرعان ما تزول وعندما تزول هذه العوامل يزول النمو، ويتصف النمو العابر بأنه لا يملك صفة الثبات والاستمرارية، وهذا النمط هو الحالة العامة التي تتميز به معظم البلدان النامية، كالتحسن المؤقت أو المفاجئ في تجارتها الخارجية.

3- **النمو المخطط Planned Growth**

ينتج النمو المخطط بسبب عملية تخطيط شاملة للاقتصاد القومي، ويكون إطار هذا النمو هو سيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية، والتخطيط المركزي الشامل، حيث ينمو الاقتصاد بناءً على خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويرتبط النمو المخطط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، وواقعية الخطط المطروحة، وفاعلية المتابعة والتنفيذ، ويعتبر هذا النمو أيضا ذاتي الحركة ويمتلك صفة الاستمرارية .

الفرع الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي:

يعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة في حجم النشاط الاقتصادي وبناءً على ذلك، فإن قياس التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني المعبرة عن ذلك النشاط، ولقياس النمو يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من مقاييس النمو الاقتصادي[1]:

1-المعدلات النقدية للنمو:

وهي معدلات النمو التي يتم حسابها بناءً على التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الكلي، أي بعد تحويل المنتجات العينية والخدماتية لما يعادلها من العملات النقدية، ويعتبر هذا الأسلوب الأسهل والأفضل رغم التحفظات عليه، كسوء التقدير، و إغفال أثر التضخم وهنا نميز بين معدلات النمو بالأسعار الجارية، ومعدلات النمو بالأسعار الثابتة، ومعدلات النمو بالأسعار الدولية.

[1] الماحي، محمد. **تخطيط وتمويل التنمية (المناهج- النماذج - التطبيق)**، الطبعة الأولى، . بستان المعرفة، مصر، 2010، ص 171-173.

أ- معدلات النمو بالأسعار الجارية:

وهو قياس النمو باستخدام العملة المحلية للبلد، وتنشر بياناته سنوياً، وهكذا يمكن قياس معدلات النمو السنوي استنادا لهذه البيانات وهذا الأسلوب يناسب دراسة معدلات النمو المحلية لفترة قصيرة.

ب - معدلات النمو بالأسعار الثابتة:

نظرا لأن الأسعار الجارية لا تعبر بشكل دقيق عن الزيادة الحقيقية في الدخل أو الإنتاج نتيجة لظاهرة التضخم الاقتصادي وارتفاع الأسعار، ولذلك أصبح من الضروري تعديل البيانات استنادا للأرقام القياسية للأسعار أي تقدير الناتج المحلي بالأسعار الثابتة.

ج- معدلات النمو بالأسعار الدولية:

يجب تحويل العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، لأنه لا يمكن استخدام العملات المحلية نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد إلى آخر، ويستخدم هذا الأسلوب خاصة في الدراسات الخاصة بالتجارة الخارجية.

2-المعدلات العينية للنمو:

نظرا لازدياد السكان في الدول النامية بدرجة متقاربة مع معدلات نمو الدخل والناتج، أصبح من الضروري استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقاتها مع معدلات نمو السكان، ولعدم دقة المقاييس النقدية في مجال الخدمات، كان لا بد من استخدام بعض المقاييس العينية: كعدد الأطباء لكل ألف نسمة، نصيب الفرد من السلع الغذائية.

3-مقارنة القوة الشرائية:

تعتمد المنظمات والمؤسسات الدولية عند نشرها تقارير خاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، على مقياس قيمة الناتج الوطني مقوما بسعر الدولار الأمريكي، حيث أن القيمة الخارجية لسعر الصرف لدولة ما يتحدد وفق قوتها الشرائية في السوق المحلية بالنسبة لقوتها الشرائية في الأسواق الخارجية، أي أن العلاقة هي علاقة الأسعار المحلية السائدة في الدولة بالنسبة للأسعار السائدة في الدول الأخرى المشاركة معها في التبادل التجاري وبعدها تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التخلف والتقدم، بناءً على ذلك المقياس.

الفرع الرابع: العلاقة بين النمو والتنمية والفوارق بينهما:

مرّ مفهوم التنمية الاقتصادية بالعديد من المراحل، حيث كان في بداية الأمر يركز على جانب النمو الاقتصادي، وما يتحقق من إنجازات، أي أن التنمية تعبر عن الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل عبر فترة زمنية طويلة، وبالرغم من وجود إشارات لأهمية تحقيق جوانب أخرى: كمحو الأمية ونشر التعليم والقضاء على الأمراض، إلا أن التركيز كان على الجوانب الاقتصادية، بمعنى أنها تهتم بزيادة الإنتاج، وبهذا المفهوم فإن التنمية ما هي إلا مرادفٌ للنمو الاقتصادي السريع[1]، وتميزت هذه الفترة بالاعتماد على التصنيع لزيادة الدخل الوطني وتحسين معدلات نمو اقتصادي سريعة، وامتدت هذه الفترة من الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين، وبعد فشل استراتيجية التصنيع اتبعت الدول استراتيجيات المعونات الخارجية والتجارة من خلال الصادرات.

بعد هذه المرحلة بدأ مفهوم التنمية يصبح أشمل ويأخذ الأبعاد الاجتماعية، بعدما كان مقتصر على الأبعاد الاقتصادية فقط، لأن النمو المرتفع في الدخل الوطني أو الفردي لم يؤدِ لتحسين مستوى المعيشة، وانخفاض البطالة، وتحسين توزيع الدخل بين طبقات المجتمع، من هذا المنطلق بدا كثير من الاقتصاديين ينظرون للتنمية الاقتصادية على أنها مفهوم أوسع وأشمل، حيث أخذت تركز على معالجة مشكلات البطالة، والفقر، واللامساواة، وذلك من خلال تطبيق نموذج "ددلي سيرز" الذي يعرف التنمية من خلال مكافحة الفقر، وحجم البطالة، واللامساواة في التوزيع، كذلك تتجسد هذه المرحلة في نموذج "تودارو" الذي يحدد التنمية في ثلاث أبعاد: (احترام الذات، وحرية الاختيار، و إشباع الحاجات الأساسية) وامتدت هذه الفترة من نهاية الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين.

ومنذ منتصف السبعينيات حتى منتصف الثمانينات من القرن العشرين بدأ يظهر مفهوم التنمية الشاملة، التي تعني تلك التنمية المهتمة بجميع جوانب المجتمع والحياة، ولكن هذه المرحلة كانت تعالج كل جانب من الجوانب منفصلا عن الجوانب الأخرى، ووضع الحلول لكل مشكلة على انفراد، الأمر الذي جعل التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف في كثير من المجتمعات، مما دفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المستديمة، حيث تعددت تعاريف التنمية المستديمة، وورد مفهومها لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، وعرفت في هذا التقرير بأنها" تلك العملية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم " وعرفها ويبستر (Webster) على أنها التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون

[1] حلاوة، جمال، وصالح، على. **مدخل الى علم التنمية**، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر. والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص29-30.

أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا، فالتنمية تنطوي على أبعاد أكثر من ذلك بكثير باعتبارها عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغييرات كبيرة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبالتالي فإن التنمية بمعناها الواسع المتعدد الأبعاد حسبما عرفها "مائير بالدوين" بأنها عبارة عن عملية يتم من خلالها زيادة الدخل الوطني الحقيقي، وخلال فترة زمنية طويلة، أما نيكولاس كالدور"Kal dor Necol ass " فقد عرفها بأنها مجموعة من إجراءات وسياسات وتدابير متعددة وموجهة لتغير بنية وهيكل الاقتصاد الوطني وتهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة، ودائمة في متوسط دخل الفرد عن فترة، ممتدة من الزمن، تستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع[1]، فالتنمية الاقتصادية بمعناها الواسع، هي عملية إرادية مقصودة ذات أبعاد مركبة تضمن إلى جانب النمو الاقتصادي وتوزيع ثماره توزيعا عادلاً، و إحداث تغييرات جذرية جوهرية في البنى (الهياكل) الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية، والثقافية وفي هياكل المؤسسات الوطنية، وفي أنماط السلوك، ومواقف واتجاهات المواطنين نحو التنمية من أجل توفير الحياة الإنسانية المادية، والروحية الكريمة للفرد والمجتمع.

الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

بالرغم من أن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية قد يفهمان على أنهما يعبران عن الشيء نفسه، فإنهما يختلفان اختلافات كبيرة فالنمو الاقتصادي يشير إلى زيادة مؤشرات الاقتصاد الكلي المختلفة أما التنمية فتنطوي على أبعاد أكثر من ذلك بكثير باعتبارها عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغييرات كبيرة في الهياكل الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية حيث إن:

أ – التنمية الاقتصادية لا تتحقق حتى عندما يرتفع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة، إذا كان ذلك النمو من خلال الاعتماد على الخارج وزيادة التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية، حيث تتطلب التنمية فك الروابط والتحرر من قيود التبعية والاعتماد على الذات. فالتنمية الاقتصادية هي الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذو إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد الى هيكل يسمح باعلى زيادة للانتاجية في حدود الموارد المتاحة أي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة استخداما امثل، عن طريق احداث تغييرات جذرية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات[2].

ب– النمو الاقتصادي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية في الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية، أما التنمية فهي ظاهرة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة، ولكنه

[1] الوادي، محمود، والعيساوي، كاظم. **الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي**، الطبعة الأولى، دار. الميسرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2007، ص.261-262.

[2] عبد الرحمن إسماعيل، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004،ص.273.

يكون مقرونا بحدوث تغيرات في الهياكل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية والثقافية، والعلاقات الخارجية.

ج – من الممكن حدوث نمو اقتصادي سريع دون حدوث تنمية اقتصادية، وذلك عندما ينشأ عدم توازن بين تطور الاقتصاد واحتياجات المجتمع ممثلا في تزايد الاختلالات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كتزايد الخلل في التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

د– من الممكن أن يحدث نمو اقتصادي سريع دون حدوث تنمية اقتصادية، بسبب عدم إتمام التحولات الهامة التي تواكب عملية التنمية أو تسبقها في العمليات التكنولوجية والمؤسسية والثقافية والاقتصادية والسياسية[1].

الفرع الخامس مصادر النمو الاقتصادي :

يعتبر تحديد ومعرفة مصادر النمو الاقتصادي، وكيفية التحكم فيها من أهم أهداف نظرية النمو الاقتصادي، فالعملية الإنتاجية تعتمد على استعمال عناصر الإنتاج، ويستطيع أي مجتمع أن يزيد الناتج عن طريق زيادة الموارد المستخدمة (المدخلات)، أو بتحسين إنتاجية هذه الموارد والتي تتحقق نتيجة لتحسين نوعية العمل، واستخدام آلات أو تكنولوجيا جديدة أو نظم إدارية أفضل، وتطبيق سياسات حكومية أكثر مرونة وفاعلية، وحيث أننا بصدد العوامل الاقتصادية التي تعمل على إحداث النمو الاقتصادي فسنتناول أهم هذه العوامل وهي[2]:

1–راس المال:

ينقسم رأس المال لقسمين: (رأس المال المادي والمتمثل في مخزون الآلات والمعدات، والمواد المستخدمة في الإنتاج فهي تأخذ شكل رأس مال إنتاجي، ورأرس المال البشري المتمثل في القوى العاملة المتدربة والماهرة التي تأخذ شكل قوة العمل. فعند زيادة مخزون المجتمع من رأس المال بشقيه هذا يعني أنه قادر على زيادة التراكم الرأسمالي، فعندما يخصص جزء، من الدخل الحالي كادخار ليتم استثماره حتى يزيد نمو الدخل والناتج المستقبلي[3]. دون وجود فجوة بين الادخار والاستثمار، إذ أن زيادة الادخار تؤدي لزيادة الاستثمار، ومن غير الممكن تصور بقاء الأموال المدخرة عقيمة بدون استخدامها لأغراض الاستثمار، والذي يؤدي، بدوره لزيادة الناتج والدخل ما يزيد في القدرة على التكوين الرأسمالي في الاقتصاد[4]. فالمصانع والعدد والآلات تزيد رأرس المال المادي للدولة، وهذا يؤدي لتوسع في مستويات الإنتاج التي يمكن

---

[1] حلاوة، صالح، المرجع السابق، ص.30-32.
[2] الأشقر، احمد. **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاصدار الثاني، عمان، الاردن، 2007، ص.74.
[3] تودارو، ميشيل، ترجمة، حسني محمد، عبد الرزاق محمود، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر، 2006، ص.168.
[4] خلف، المرجع السابق، 2006، 107.

تحقيقها، وتستكمل هذه الاستثمارات المباشرة باستثمارات في البنية الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها أن تسهل وتكمل الأنشطة الاقتصادية[1].

2-النمو السكاني:

يعتبر النمو السكاني أي الزيادة النهائية في قوة العمل عاملا إيجابيا لحث النمو الاقتصادي فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى زيادة السكان تعني زيادة في الاستهلاك، وبالتالي زيادة حجم السوق، ولكن يوجد خلاف فيما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أو سالب على النمو الاقتصادي، حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على مقدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية[2].

3-التقدم التقني:

يعد التقدم التقني من العناصر الهامة التي تعمل على رفع معدل النمو الاقتصادي في المجتمع والتقدم التقني عبارة عن مجموع النظم الحديثة، والتقنيات المتطورة التي تستعمل في الإنتاج والتي تهدف إلى إنتاج كمية أكبر من المنتج بنفس الكمية من المدخلات، أو إنتاج نفس الكمية من المنتج بكميات أقل من المدخلات، أي أن التقدم التقني يعمل على زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج بالاستغلال الأمثل لكل عنصر من عناصر[3]، ولا يقتصر دور التقدم التقني على الاختراعات، بل يشمل أيضا استحداث وسائل جديدة في الإنتاج وتحسين أداء المعدات والآلات وتحسين نظم الإدارة والتنظيم وزيادة كفاءة النقل والاتصالات[4]. كما يعني التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة للاختراعات والابتكارات ويؤدي الى تطوير منتجات وطرق انتاج جديدة اكثر كفاءة من الطرق القديمة[5].

4-الموارد الطبيعية:

تُعَد قلة أو وفرة الموارد الطبيعية في المجتمع أحد المحددات الهامة لزيادة معدل النمو الاقتصادي، كتوفير المياه، والأرض الصالحة للزراعة، ومصادر الطاقة: كالبترول والغاز والثروات المعدنية الأخرى، ولكن لا يعني توفر الموارد الطبيعية في دولة ما من الدول حدوث نمو اقتصادي بل تكون مرهونة بالاستغلال الأمثل لهذه الموارد الطبيعية، فسوء التوزيع والاستغلال الخاطئ المبني على سياسات اقتصادية غير سليمة كالدول النفطية العربية سبب تدني

---

[1] تودارو، المرجع نفسه، ص.168.
[2] تودارو، 2006، ص.171.
[3] خلف، فليح. **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار جدار للكتاب العالمي، عالم . الكتب الحديثة، عمان، الأردن، 2006، ص.104-105.
[4] الحبيب، فايز. **نظريات التنمية والنمو الاقتصادي**، ، جامعة الملك سعود، 1994، ص.403.
[5] طالب محمد عوض، مدخل الى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2006، ص.183.

الوضع الاقتصادي، وفي نفس الوقت هناك دولٌ لا تتوفر فيها الموارد الطبيعية استطاعت استغلال ما لديها من موارد طبيعية، وتعويض ما يلزمها عن طريق الاستيراد، مما أدى إلى تحقيق أعلى معدلات نمو[1].

الفرع السادس: فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي[2]:

تهتم كل دول العالم بتحقيق نسب اعلى للنمو الاقتصادي نظرا للاهمية التي يتمتع بها والفوائد التي تعود على شعوبها، والأكيد انه لتحقيق أي هدف خاصة اذا كان مهما علينا ان نتحمل أعباء وتكاليف للوصول اليه.

1-فوائد النمو الاقتصادي:

أ-زيادة الكميات المتاحة لابناء المجتمع من السلع والخدمات؛

ب-زيادة رفاه الشعب عن طريق زيادة الإنتاج والرفع في معدلات الأجور والارباح والدخول الأخرى؛

ج-يساعد على القضاء على الفقر ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان؛

د-زيادة الدخل الوطني يسمح بزيادة موارد الدولة ويعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها؛

ه-التخفيف من البطالة.

2-أعباء وتكاليف النمو الاقتصادي:

لا يتحقق النمو الاقتصادي الا في اطار تحمل بعض الأعباء والتضحيات أهمها:

أ-كلما زاد النمو الاقتصادي زادت معه الحاجة الى انتاج سلع رأسمالية اكثر وتوجيه الموارد والاستثمارات اليها بالإضافة الى زيادة الاستثمار في التدريب والتعليم، وهذا ما يتوجب التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من اجل زيادة الإنتاج في المستقبل؛

ب-النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة وحتى النامية يؤدي الى زيادة التلوث البيئي والقضاء على الثروات الطبيعية وازدحام المدن؛

---

[1] الحبيب، المرجع السابق، ص.403.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادي، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص.472.
مصطفى زيروني،النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية بالرجوع الى اقتصاديات دول جنوب شرق اسيا، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسييير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000، ص ص.10-11.

ج–نقص الاستقرار الاقتصادي بسبب التقلبات في الفعاليات الاقتصادية كالبطالة الجزئية والتكنولوجيا...، ويرجع السبب في ذلك الى ان عملية النمو الاقتصادي تحدث بصورة غير منتظمة وغير مستقرة؛

د–كلما زاد معدل النمو الاقتصادي، زاد معه التقدم المادي وطغى على الجوانب الأخلاقية في المجتمع.

المطلب الثاني: تطور مقاربات النمو الاقتصادي

يعتبر الكلاسيك مؤسسي الاقتصاد السياسي وعلى رأسهم آدم سميث و دافيد ريكاردو و روبرت مالتوس وقد نظروا إلى النمو الاقتصادي أساساً على أنه"نتاج عملية التراكم الرأسمالي[1]. وقد كانت الراسمالية الحرة هي اهم أساس بنيت عليه فكرة التنمية عندهم. كما اعتمد الكلاسيك على مبدأ تقسيم العمل ، الذي في رأيهم يزيد في الإنتاج و بالتالي في التطور و التنمية. وسوف نتناول أفكار الرواد الكلاسيك كل على حدة.

الفرع الأول: نظرة آدم سميث 1723–1790:

تمثل اراء ادم سميث بداية التفكير الاقتصادي المتعلق بعملية النمو الاقتصادي، حيث سعى لمعرفة كيفية حدوثه وحاول كشف العوائق التي تحول دون ذلك، اذ اعتبر ادم سميث العمل لثروة الامة وتقسيمه هو السبيل الأمثل لزيادة الإنتاجية، فمن اهم مزايا تقسيم العمل مايلي[2]:

–تناقص وقت العمل اللازم لاتمام العملية الإنتاجية.

–زيادة إنتاجية عنصر العمل بسبب ارتفاع مهارة العمال والابتكارات الناجمة عن التخصص.

كما نبه الى ضرورة التراكم الراسمالي بهدف التوسع في تقسيم العمل والرفع من الإنتاج وبالتالي زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، كما ربط التراكم الراسمالي برغبة الأشخاص في الادخار بدلا من الاستهلاك.

حسب سميث فان تقسيم العمل يتوقف على حجم السوق، غير ان تحسن وسائل النقل وتطوير التجارة الخارجية من شانها توسيع السوق اذ تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في توزيع للموارد الخاصة في حالة تحول المصالح الخاصة الى منافع اجتماعية. كما ابان عن الدور الرئيسي الذي يلعبه ادخار الفائض في التوجه نحو الاستثمار ودعا الى الابتعاد عن

[1] Dominique Guellec , les nouvelles théories de la croissance, édition la découverte ,France,2001,p 25.
[2] صلاح الدين نامق، نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف، مصر، 1966، ص.53.
مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات، سياسات، وموضوعات، دار وائل للنشر ، الأردن، 2007، ص.56.

الاستهلاك المفرط وتحويل الأرباح والعوائد الى القطاع الصناعي. اما ابرز معوقات النمو الاقتصادي في رايه هو محدودية الطبيعة من الاستخدام الكامل للأرض المتوفرة إضافة الى موقع ومناخ الدولة، فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الراسمالي ونمو السكان يصعب التغلب على قيود الموارد الطبيعية فتتراجع معدلات الدخول التي يحصل عليها أصحاب راس المال ومن ثم تضمحل الدوافع لتراكم راس مال جيد[1].

مما سبق يرى آدم سميث أنه عندما ينطلق النمو الاقتصادي فإنه يصبح متجدداً ذاتياً . ففي ظل وجود بعض التراكم الرأسمالي و توفر السوق الكافي فإن تقسيم العمل و التخصص يأخذ مكانه بما يتمخض عنه تزايد الدخول. ويترتب على الزيادة في الدخول توسيع حجم السوق فضلاً عن تزايد الادخار و الاستثمار. ويمهد هذا الطريق لتقسيم أكبر للعمل و كذلك لنمو الدخل. و ينتج عن تقسيم العمل ميزة أخرى هي تزايد الأفكار الجديدة لإنتاج السلع حيث أن التراكم الرأسمالي، الذي أصبح ممكناً عن طريق التقسيم السابق للعمل و التخصص ،يأخذ صورة سلع و معدات أفضل. غير أن آدم سميث يرى أنه توجد حدود لهذه العملية التراكمية للنمو، أي أنه توجد قيود توقف هذه العملية التراكمية للنمو. ويحدث ذلك عندما يصل الاقتصاد إلى الحدود التي يتم بها الاستخدام الكامل للأرض المتوفرة ، هذا فضلاً عن مناخ الدولة و موقعها بالنسبة للدول الأخرى. والعامل الذي يوقف عملية النمو في النهاية هو ندرة الموارد الطبيعية. فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي و نمو السكان فإنه تتزايد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية، و تتناقص معدلات الدخل الذي يحصل عليه أصحاب رأس المال حتى تتلاشى المحفزات والوسائل لتراكم رأس مال جديد[2].

الفرع الثاني: نظرة ديفيد ريكاردو (1817 م)

يعتبر ريكاردو أن القطاع الفلاحي أهم النشاطات الاقتصادية ، لأنه يعتبر هذا القطاع بمثابة الدعامة إذ يوفر موارد العيش للسكان ، فالأرض هي أساس أي نمو اقتصادي.

اهتم بعد ذلك ريكاردو بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الفلاحي . وركز على أن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة و من هذا المنطلق بدأ يفكر في استخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج ، إذ بفضل الاختراعات الحديثة يمكن إبعاد مبدأ تناقص الغلة ، لكنه كان متفائلاً أكثر في المجال

[1] هوشيار معروف، التحليل الاقتصادي الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص.371.
-فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي: مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1981، ص.108.
-محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص.71
[2] محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ، مرجع سابق ، ص 344

الصناعي عنه في المجال الفلاحي لتحقيق هذا المبدأ. و قد قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات هي[1] :

- الرأسماليون .

- العمال .

- الإقطاعيون .

فحسب ريكاردو الرأسماليون يلعبون الدور الرئيسي و الأساسي في الاقتصاد الوطني و في النمو الاقتصادي بصفة عامة ، لأنهم يقومون بالإنتاج في ورشاتهم كما تكمن أهمية الرأسمالي في عمليتين :

-1 البحث المستمر عن أحسن الطرق الإنتاجية التي تعمل على تحقيق أعظم ربح ممكن.

-2 إعادة الاستثمار لهذه الأرباح في مشاريع جديدة ، وهذا يؤدي إلى توسيع رأس المال أما العمال فإنهم مهمون ، لكنهم أقل أهمية من الرأسماليون ، لأن أعمالهم مرتبطة بوجود الرأسمالي، فهذا الأخير هو الذي يوفر لهم الآلات و العتاد، وكل ما يحتاجون إليه للقيام بعملية الإنتاج .

أما الإقطاعي و هو مالك الأرض فإنه مهم جداً و خاصة في المجال الزراعي ، لأنه يقدم الأرض وهي العنصر الأساسي للعمل الفلاحي. و ينقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات ، يقسم ريكاردو الدخل الوطني بدوره إلى ثلاثة أقسام :

- أرباح الرأسماليون .

- أجور العمال .

- ريوع الإقطاع .

و بما أن الأرباح هي أعظم هذه الدخول ، فإن الرأسمالي يقدم أعظم عمل للعملية الإنتاجية وللمجتمع ، وذلك بإعادة استخدام هذه الأرباح في المجال الإنتاجي ، ولهذا ركز على زيادة الأرباح ، إذ كلما زادت هذه الأرباح فإن تكوين رأس المال يزداد ، و يزداد بذلك الاستثمار . أما عن التجارة الدولية فهي مهمة جداً في المجال الاقتصادي، خاصة عند التقسيم الدولي للعمل، و ذلك بتخصص كل دولة في إنتاج السلع و المواد التي يمكن إنتاجها بنفقات نسبية أقل وبالنسبة للدولة فإن ريكاردو يرى بأهمية عدم تدخلها في النشاط الاقتصادي . وأن الرأسماليين هم عمود

[1] إسماعيل شعباني، المرجع السابق، ص.63.

التنمية الاقتصادية ، لذلك يحبذ ريكاردو عدم فرض الضرائب المعرقلة لنشاطهم حتى لا تقتل عزائمهم ، و بالتالي تضيع فرصة التنمية .

الفرع الثالث: مالتوس (1820:

ركزت أفكار وأطروحات مالتوس على جانبين هما نظرته الشهيرة إلى السكان و تأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية.و يعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا إلى قانون **say** الذي يقول أن العرض هو الذي يخلق، الطلب.

ويرى مالتوس بأنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانات الإنتاج إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية، لكنه ليس هناك ما يضمن ذلك، وقد ركز مالتوس على ادخار ملاك الأراضي و عدم التوازن بين عرض المدخرات و بين الاستثمار المخطط للرأسماليين، الذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع وأن انخفاض حجم الاستهلاك يعيق التنمية .وفي حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض فيقترح مالتوس في حينها فرض ضرائب على ملاك الأراضي .

أما بالنسبة لنظرته الشهيرة للسكان فإنه يري بأن معدل زيادة السكان يفوق معدل زيادة الغذاء ،حيث يرى بأن السكان ينمون بمتتالية هندسية بينما ينمو الغذاء بمتتالية حسابية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء مما ينتج عنه مجاعات و تناقص عوائد الزراعة و الذي يجعل دخل الفرد يراوح عند مستوى الكفاف .و يؤكد مالتوس بأن نمو السكان يحبط مساعي النمو الاقتصادي، و أن نمو الموارد في هذه الحالة يساهم في زيادة السكان و ليس في زيادة رأس المال ، ذلك لأن أي زيادة في دخل الفرد الناجمة عن التقدم التكنولوجي تقود إلى زيادة المواليد و التي تقلل من معدل دخل الفرد و تعيده إلى مستوى الكفاف ورغم أن تحليلات و استنتاجات مالتوس تقترب من الأوضاع السائدة في بعض مناطق إفريقيا و آسيا إلا أنه بشكل عام فإن التحليلات و النظرة المتشائمة عند مالتوس لم تحقق على المستوى العالمي بسبب ظهور الوسائل الحديثة للسيطرة على حجم السكان من جهة و لأن إنتاج الغذاء قد ازداد بمعدلات أعلى مما توقع مالتوس و أعلى من معدلات نمو السكان وذلك بسبب التقدم التكنولوجي المحقق في الزراعة و الذي عوض عن تناقص العوائد.

الفرع الرابع: كارل ماركس Karl Marx :

تقوم النظرية الماركسية في النمو الاقتصادي على فكرة التفسير المادي للتاريخ التي تتلخص في أن النظام الاقتصادي هو أساس النظم الاجتماعية التي مرت على العالم منذ بدايته. فلقد تعاقبت على الإنسانية عدة نظم اقتصادية لها خصائص متميزة تختلف عن بعضها البعض وتعكس مراحل التطور الاقتصادي[1]. اما النظام الاجتماعي الذي ركز ماركس اهتمامه عليه فهو النظام الرأسمالي، الذي يرى أنه يحتوي على كل أنواع المتناقضات الداخلية والتي تحوُل دون تحقيق عملية تنمية ناجحة، بل تجعل عملية التنمية ذاتها مستحيلة ، ومن هنا تظهر نظرية في التطور الرأسمالي عند ماركس تقوم على تحليل انتقادي لعملية الإنتاج والتراكم في هذا النظام؛ فهذه المتناقضات تعمل على طي النظام الرأسمالي وانهياره، ليحل محله النظام الاشتراكي وفي ظل هذا النظام الجديد اللاطبقي سوف تستخدم القوى الاقتصادية التي تعزز النمو، استخداما كاملا، وسوف يستفيد كل أفراد المجتمع من عملية التنمية المترتبة على ذلك[2]. ويرى أن التسيير الرأسمالي للاقتصاد بهدف تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة ، أي الطريقة التي تمكنها من تحقيق فائض القيمة الخاص بها، وحتى تحقق المؤسسات أكبر فائض قيمة ممكن فإنها تسعى إلى تخطي المنافسة و الوصول إلى الإنتاج الموسع بهدف خفض تكاليف الإنتاج و يؤدي ذلك إلى تركز الإنتاج في أيدي قلة من الرأسماليين و بالتالي لا تستطيع المؤسسات الصغيرة الصمود في وجه المنافسة. و ينجم عن هذا زيادة الفائض المحقق من طرف الرأسمالية الاحتكارية.

كما يرى ماركس بأن الوضع الاقتصادي لكل مجتمع هو الذي يحدد أوضاعه الاجتماعية والسياسية والدينية و حتى الفكرية ، و الاقتصاد يعتمد على القوى المنتجة و وسائل الإنتاج ، إذ هذه الأخيرة هي التي تصنع تاريخ تطور المجتمع ، ووسائل الإنتاج هي الأدوات التي يستخدمها الناس لإنتاج حاجاتهم ،والإنسان مضطر إلى استخدام هذه الآلات والوسائل التي هي في تطور مستمر و هكذا تولد هذه الوسائل حركية نمط التنمية.

و يمكن وضع تحليل ماركس لعملية التنمية الرأسمالية في الصورة المبسطة الآتية: توجد طبقتان في هذا النظام هما الرأسماليون والعمال .و يمتلك الرأسماليون كل وسائل الإنتاج القائمة في الاقتصاد ، بينما لا يملك العمال سوى قوة عملهم و يستهدف الرأسمالي من نشاطه الوصول بأرباحه إلى أقصى حد ممكن و ذلك ليس فقط من أجل رفع مستوى معيشته ولكن من أجل هدف

[1] حمدي باشا رابح ، أزمة التنمية و التخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص 11

[2] حمدي باشا رابح ، المرجع نفسه.

أكثر أهمية من ذلك يتمثل في الحصول على أرصدة استثمارية للسباق مع غيره من الرأسماليين . وإحدى الطرق التي يستطيع الرأسمالي أرباحه عن طريقها تتمثل في إدخال اختراعات تنتج عن خفض نفقات الإنتاج ، ومن ثم يحصل الرأسمالي على معدلات ربح مؤقتة قد تفوق كثيراً ما يحصل عليه منافسوه . و الفرص لإدخال و استخدام مثل هذه التحسينات التكنولوجية كثيرة في تلك الصورة التي وضعها ماركس للنظام الرأسمالي ، ويرى ماركس أن البطالة التكنولوجية التي تنتج عن التقدم التكنولوجي في ظل الرأسمالية معدلاتها مرتفعة . فيطرد العمال من العمل نتيجة لإدخال آلات جديدة[1] .

الفرع الخامس: نظرة شومبتر.

تاثر شومبيتر Schumpeter بالمدرسة النيوكلاسيكية في اعتباره أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثر أيضا بأفكار مالتس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي، فهو يمقت الشيوعية ومع ذلك لا يدعو لإلغاء الرأسمالية ولا ينحاز إليها، إنما تنبأ بانهيار النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الاشتراكي و ليس الشيوعي. وفيما يلي اهم أفكار شومبيتر:

1-التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة واندفاعات غير متسقة تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل متعاقبة، وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون، والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النمو.

2-يتوقف النمو على عاملين أساسيين الأول هو المنظم، والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار.

3-اعطاء المنظم أهمية خاصة ووصفه بأنه مفتاح التنمية أو المحرك لعجلة التنمية.

4-التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين، والتي يمكن أن تأخذ أحد أو بعض الصور التالية[2]:

- استغلال موارد جديدة.
- استحداث سلع جديدة.
- استحداث أساليب إنتاج جديدة.

---

[1] وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، حالة : الجزائر مصر السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013-2014، ص.21.

[2] د.عبلة عبد الحميد بخاري ، التنمية والتخطيط الاقتصادي : نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، *faculty.mu.edu.sa/download.php?fid=33040 تاريخ الاطلاع 2016/05/21.*

• فتح أسواق جديدة.

• إعادة تنظيم بعض الصناعات.

5-أن انهيار الرأسمالية قد يحدث نتيجة أحد أو كل الأسباب التالية:-

• بوار وظيفة المنظم، نتيجة روتينية الابتكار والتجديد وقيام الخبراء والباحثين بها.

• زوال الإطار التنظيمي للمجتمع الرأسمالي، من الاحتكار والكارتلات.

• انحلال الطبقة السياسية التي كانت تحميها.

• العداء النشط المستحكم ضد الرأسمالية من جانب المثقفين والعمال.

وفيما يلي نعرض نموذج شومبيتر في التنمية الاقتصادية[1]:

1-دالة الإنتاج:-

$$O = f(L, K, Q, 1) \ldots\ldots (T)$$

2-المدخرات تتوقف على الأجور والأرباح و سعرالفائدة :-

$$S = S(W, RS, 2) \ldots\ldots (r)$$

3-الاستثمار يتكون من جزئين محفوز وتلقائي

$$I = Ii + Ia \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث: Ii استثمار محفوز يتم نتيجة زيادة الدخل والإنتاج والأرباح، و Ia استثمار تلقائي يتولد نتيجة اعتبارات طويلة الاجل من أهمها التقدم التكتولوجي.

4-الاستثمار المحفوز يتوقف على الأرباح و سعر الفائدة والتراكم الرأسمالي:-

$$Ii = Ii(R, r, 4) \ldots\ldots (Q)$$

5-الاستثمار التلقائي يتوقف على اكتشاف موارد جديدة وتقدم تكنولوجي:-

$$Ia = Ia(K, 5) \ldots\ldots (T)$$

6-التقدم التكنولوجي ومعدل اكتشاف موارد جديدة يتوقف على عرض المنظمين:-

$$T = T(E) \ldots\ldots\ldots (6) \quad K = K(E) \ldots\ldots\ldots (7)$$

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، المرجع السابق، ص.37.

ولما كان المنظم هو العامل المقرر لمعدل النمو الاقتصادي لدى شومبيتر كان لابد من افتراض أن عرض التنظيم إنما يعتمد على معدل الأرباح والبيئة الاجتماعية، وحيث أن X ترمز إلى البيئة الاجتماعية:

$$E = E(R, X) \quad \ldots\ldots (8$$

7-الناتج الوطني الإجمالي يتوقف على العلاقة بين الادخار والاستثمار والمضاعف:-

$$O = M(I - S) \quad \ldots\ldots (9$$

حيث ترمز M الى المضاعف، تعبر I - S عن الفجوة بين الاستثمار و الادخار.

8-الأجور تتوقف على مستوى الاستثمار:-

$$W = W(I) \quad \ldots\ldots (10$$

9-توزيع الدخل يعكس البيئة الاجتماعية للمنظمين:-

$$X = X(R/W) \quad \ldots\ldots (11$$

وبناء على ما سبق يبدأ شومبيتر تحليله لعملية النمو الاقتصادي بافتراض سيادة المنافسة والعمالة الكاملة لاقتصاد في حالة توازن ساكن يكرر نفسه دائما دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية، حيث يقوم المنظم بإيجاد الفرص المربحة لتمويل استثمارات جديدة فتتولد موجة من الاستثمارات نتيجة التجديد والابتكار، فيتم تشغيل مصانع جديدة وتجد السلع طريقها إلى الأسواق. تبدأ موجة من الازدهار تغذيها زيادة الائتمان المصرفي، فزيادة في الإنتاج والدخل ويعم الرواج. تعمل زيادة السلع على انخفاض الأسعار وتصبح المنشآت القديمة غير قادرة على منافسة المنشآت الجديدة، فتغلق هذه الأخيرة أبوابها، وتسود حالة من التشاؤم لدى المنظمين فتتعثر حركة التجديد والابتكار وتسود حالة من الكساد. لا يلبث الكساد إلا فترة وجيزة لتعود الأمور إلى التحسن بابتكارات جديدة واستحداث أساليب إنتاجية أفضل، فاستثمار وتوسع للنشاط الاقتصادي و هكذا..

نقد النظرية: كانت إضافات شومبيتر للأدب الاقتصادي واضحة، إلا أن نظريته لا تعتبر متكاملة لعدة أسباب من أهمها[1]:

1-اعطاء أهمية مبالغ فيها للمنظم، حيث تفقد وظيفة هذا الأخير مكانتها مع بزوغ جماعات الخبراء والمتخصصين.

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، المرجع السابق، 38.

2-افتراضه لتأثر الادخار بسعر الفائدة رغم أن هذه العلاقة لازال الغموض يكتنف جوانبها.

3-افتراض التمويل عن طريق الائتمان المصرفي، و لكن القروض طويلة الأجل في الدول الرأسمالية لا تقدمها البنوك إنما يتم تمويل الاستثمارات طويلة الأجل عن طريق الأرباح المحتجزة أو إصدار الأسهم والسندات.

4-عدم التعرض للعقبات التي يمكن أن تعرقل من عملية النمو كالزيادة السكانية وتناقص الغلة وغيرها من العقبات التي تعاني منها معظم الدول الأقل نموا.

الفرع السادس: نظرية مراحل النمو والت روستو:

نتج عن حدة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي في منتصف الخمسينات تحول اهتمام الدول الغربية لحماية مصالحها وقبل أي شيء آخر بنمو دول العالم الثالث، وبدأ اهتمام مراكز البحوث وعلماء الاقتصاد بقضايا التخلف والتنمية. كانت نظرية الاقتصادي والت وينمان روستو WWRost owمن أبرز المساهمات التي ظهرت في مطلع الستينات، ومع نشر كتابه "مراحل النمو الاقتصادي: البيان غير الشيوعي" في1960 . تتلخص النظرية في تحديد روستو لمراحل معينة لعملية النمو الاقتصادية عند الدول المختلفة، تتسم كل منها بخصائص معينة تعكس الإنجازات التي حققتها المجتمعات في مسيرة تقدمها. قال روستو عن هذه المراحل أنها ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث، وتتلخص هذه المراحل في التالي[1]:

1-مرحلة المجتمع التقليدي**The Traditional Society.**

2-مرحلة التهيؤ للاقلاع **. The Perequistes for Take-off**

3-مرحلة الإقلاع **. The Take-off Period**

4-مرحلة النضوج **. Move Towards Maturity**

5-مرحلة الاستهلاك الوفير**. High Mass Consumption**

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، المرجع نفسه، ص.38.

W.W. Rostow, *The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto*
.Cambridge University Press, 1960).,pp.4-16)

الشكل رقم (01): مراحل النمو لوالت روستو

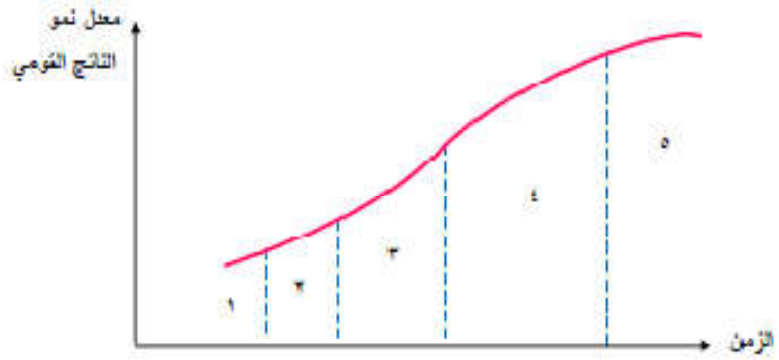

المصدر: عبلة عبد الحميد بخاري، المرجع نفسه، ص.39.

المرحلة الأولى:- مرحلة المجتمع التقليدي والتي تكون فيها الدولة شديدة التخلف يسود اقتصادها الزراعة التقليدية منخفضة الانتاجية، والتي توجه لغرض الاستهلاك العائلي وليس للسوق. يهيمن على هذه المرحلة النظام الإقطاعي لتركز ملكية الأراضي الزراعية لدى عدد محدود من كبار الملاك، غياب السلطة المركزية في المناطق الريفية، والتمسك بالعادات والتقاليد

المرحلة الثانية:- مرحلة التهيؤ للإقلاع أو الانطلاق تمثل مرحلة انتقالية يتم خلالها ترشيد اقتصاديات الدولة المتخلفة وزيادة الاستثمارات في البنى التحتية، وخاصة في مجال التعليم والخدمات والنقل، وتنامي دور البنوك والمؤسسات المالية، وبزوغ دور الإنتاج الصناعي لتوفير السلع محليا بدل الاستيراد، مع تداخل القطاعين الصناعي والزراعي، لتتسم المرحلة بانخفاض عمالة الزراعة والانتقال التدريجي للعمالة من المناطق الريفية إلى مراكز المدن للاستفادة من فرص العمل الجديدة وارتفاع الأجور.

المرحلة الثالثة:- مرحلة الانطلاق مرحلة حاسمة في عملية النمو والتي توصف فيها الدولة بأنها دولة ناهضة تسعى للقضاء على أسباب تخلفها وتخطي العوائق التي وقفت في الماضي أمام مسيرتها التنموية لتنطلق نحو التقدم عن طريق تنمية مواردها الاقتصادية وأحداث ثورة في أساليبها الإنتاجية والنهوض بالزراعة والتجارة والصناعات الثقيلة ووسائل النقل والمواصلات. كما تتسم هذه المرحلة بإعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المحدود وتحقيق العدالة الاجتماعية ضمانا لاستمرارية عملية التنمية. هذا ويشير روستو أن هذه المرحلة غالبا ما يصاحبها نمو سريع في أحد القطاعات الصناعية الرائدة والتي تتميز بالآتي:-

1- زيادة مفاجئة وكبيرة في الطلب الفعال على منتجاتها.

2-التوسع في رأس المال المستثمر في هذا القطاع وازدهار ونمو إنتاجيته.

3-اتجاه الأرباح المحققة في هذا القطاع إلى إعادة الاستثمار في نفس القطاع.

4-قدرة القطاع الرائد على حث الاستثمار في القطاعات الأخرى فكرة الدفع للأمام وإلى الخلف.

المرحلة الرابعة:- مرحلة النضج مرحلة تعد فيها الدولة متقدمة اقتصاديًا، حيث تكون قد استكملت نمو جميع قطاعات اقتصادها الوطني وتمكنت من رفع مستوى إنتاجها. ترتفع القدرات التقنية للاقتصاد المحلي، وتقام العديد من الصناعات الأساسية وصناعات أكثر طموحا من ذي قبل، وصناعات قائدة للتنمية، كصناعة الآلات الصناعية والزراعية والإلكترونية والكيميائية، مع زيادة الصادرات الصناعية. وقد حدد روستو أهم التغيرات التي تأخذ مكانها في هذه المرحلة فيما يلي:-

1-التحول السكاني من الريف إلى الحضر، و تحول الريف ذاته إلى شكل أكثر حضارة.

2-ارتفاع نسبة الفنيين والعمال ذوي المهارة المرتفعة.

3-انتقال القيادة من أيدي أصحاب المشروعات والرأسماليين إلى فئة المديرين التنفيذين.

4-النظر إلى الدولة -في ظل سيادة درجة من الرفاهية المادية وكذا الفردية- على أنها المسئولة عن تحقيق قدر متزايد من التأمين الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين.

المرحلة الخامسة:- مرحلة الاستهلاك الوفير المتسمة بانتشار ظاهرة الاستهلاك على نطاق واسع وتحول الصناعات نحو إنتاج السلع الاستهلاكية والخدمية، ليتخطى المجتمع فيها مشكلة المأكل والملبس والمسكن أي حصوله على الحاجات الأساسية، ليتجه ويتحول اهتمام المجتمع نحو تحسين نوعية الحياة من خلال تحقيق الرفاهية الاجتماعية، وإنتاج واستهلاك السيارات الفخمة والسلع المعمرة وسلع الرفاهية بكميات كبيرة. هذا فضلا عن الاهتمام بالمحافظة على البيئة من التلوث بدلا من التركيز على الرفاهية المادية التي غالبا ما تؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي، والتوتر النفسي والتفكك الأسري وتدهور القيم الاجتماعية

نقد النظرية:-

لاقت نظرية روستو شهرة لم تلقاها أي نظرية أخرى، لما تركته من أثر في الفكر والسياسة الاقتصادية، وعلى الرغم من الجهود التي بذلت في هذه النظرية إلا أن أهم ما وجه إليها من نقد يتمثل في إجماع الاقتصاديين على فشل هذه النظرية في أمرين، أولهما يتمثل في إثبات صحة هذه المراحل تاريخيا، وثانيهما في إمكانية انطباقها على دول العالم الثالث اليوم. فقد وضع روستو نظريته نتيجة استقرائه لما حدث في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مستنتجا أن

الدول كلها تمر بتلك المراحل الخمسة، إلا أن الظروف التي سادت من قبل ليس **بالضرورة أن** تسود في الوقت الحاضر وفي كل دولة، فضلا عن تفاعل روستو حول حتمية الانتقال من مرحلة إلى أخرى.

الفرع السابع: نظرة كينز (1936 م).

شهد العالم الرأسمالي أزمة الكساد العظيم 1929-1933 لتعم البطالة كافة نواحي الاقتصاد، ليصاب الاقتصاديون بصدمة فكرية قوية. فكما نعلم أن الفكر الكلاسيكي أنكر احتمال حدوث بطالة أو قصور في الطلب الكلي عن العرض الكلي للتوظف الكامل، رغم موافقتهم لاحتمال ظهور بطالة قصيرة الأجل، تكفل فيها مرونة والأجور إعادة تحقيق التوازن عند مستوى التوظف الكامل وقد قامت النظرية الكينزية على نقد النظرية الكلاسيكية في العديد من الأمور لعل من أهمها ما يلي[1]:

1-رفض فرض النظرية الكلاسيكية لقدرة النظام الرأسمالي على تحقيق التوازن تلقائيا عند مستوى التوظف الكامل، حيث اعتبر كينز أن التوظف الكامل حالة خاصة وليست دائمة الحدوث، لكون التوازن قد يتحقق عند مستوى أعلى أو أقل من ذلك، فالتقلبات في النشاط الاقتصادي هي الحالة العامة لنمو النظام الرأسمالي الحر.

2-معارضة فكرة مرونة الأجور والأسعار بالدرجة التي تكفل إعادة التوازن عند التوظف الكامل، فمع وجود النقابات العمالية والإضرابات يصعب انخفاض الأجور بالدرجة التي تزيل البطالة وتعيد التوازن عند التوظف الكامل.

يعرض كينز نموذجه من خلال شرح محددات الناتج الوطني والعمالة، حيث يتوزع الدخل الوطني على بنود الإنفاق الكلي بالنحو التالي:-

$$Y = C + I + G + X - M \ldots\ldots 1$$

حيث أن:

Y: الدخل الوطني.

C الإنفاق الاستهلاكي، طلب القطاع العائلي على السلع الاستهلاكية

I :الإنفاق الاستثماري، طلب القطاع العائلي على السلع الاستثمار.

G :الإنفاق الحكومي، طلب القطاع الحكومي على السلع الاستهلاكية و الاستثمارية.

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، المرجع السابق، ص.44.

M: قيمة الواردات X: قيمة الصادرات.

ولتبسيط النموذج سيقتصر التحليل على حالة الاقتصاد المغلق، و عليه تصبح المعادلة 1 على النحو التالي:

$$Y = C + I + G \quad \text{.....2}$$

يوضح كينز أن مستوى الدخل الوطني يتحدد بالطلب أو الإنفاق الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية في القطاعين العائلي والحكومي ($C + I + G$) ويرتبط هذا المستوى للدخل بمستوى معين من العمالة L والفن التكنولوجي السائد T وحجم معين لرأس المال K ويرى كينز أن ارتفاع الدخل غالبا ما يصحبه ارتفاع مناظر في مستوى التشغيل لجميع العناصر خاصة العمالة، هذا مع افتراض ثبات الفن التكنولوجي على ما هو عليه. هذا ويشير كينز إلى أنه هناك حدود للزيادة العمالية التي يمكن أن تحدث نتيجة زيادة الدخل الوطني والاستثمار، أي عندما يصل الاقتصاد إلى الحجم الكلي للعمالة، حيث لا يمكن بعدها زيادة الدخل الوطني لأكثر من ذلك ويسمى الناتج عند هذا المستوى بالناتج الوطني المحتمل، والفارق بينه وبين الناتج الفعلي (الأقل من التوظف الكامل) يمثل مستوى البطالة. فإذا أرادت الدولة زيادة الطلب الكلي فلابد من قيامها برفع الإنفاق الحكومي لعلاج البطالة أو الكساد، فضلا عن القيام بزيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري عن طريق تخفيض أسعار الفائدة أو منح مزايا ضريبية أو إعانات..الخ.

على اثر الفرضيات السابقة قام كينز ببناء النظرية الكينزية، حيث اعتبر أن أزمة الكساد الكبير هي أزمة قصور في الطلب وليس أزمة فائض في العرض، و حلها يتطلب تحريك الطلب وذلك ليتحرك العرض وبالتالي استعادة عملية النمو لصيرورتها. وعليه فإن الأمر يتطلب – حسب كينز– تحديد محددات الطلب الكلي، وذلك لمعرفة السياسات المناسبة، وقد قدم كينز مخططا يوضح ذلك[1].

وحسب المخطط فان تحريك الطلب الكلي يكون إما بتحريك الطلب الاستهلاكي الخاص وذلك برفع الدخل، أو بتحريك الطلب الاستثماري الخاص وذلك بتخفيض سعر الفائدة، أو بتحريكهما معاً. ولكن المشكل الرئيسي هو استحالة تحريك الطلب الاستهلاكي عن طريق الدخل بسبب ظروف الكساد، واستحالة تحريك الطلب الاستثماري عن طريق تخفيض الفائدة لانعدام الكفاية الحدية لرأس المال، أي استحالة تحريك الطلب عن طريق القطاع الخاص في ظل أزمة مثل أزمة الكساد 1929.

[1] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 ، ص: 36

اقترح كينز حل لهذه المشكلة، وذلك من خلال تدخل الحكومة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي لتحريك الطلب الكلي، حيث أن الإنفاق الحكومي من شأنه أن يحرك الطلب الاستهلاكي لأنه يرفع دخل المستهلكين، كما أنه يحرك الطلب الاستثماري الخاص، بسبب زيادة الطلب الاستهلاكي الخاص والطلب الاستثماري العام، ولقد وضع كينز شرط لهذا الإنفاق بحث يجب أن يخصص إما للاستهلاك العام بزيادة أجور العمال، زيادة الإنفاق على تحسين الإدارة العمومية، تقديم إعانات للعاجزين...، أو أن يخصص في الاستثمارات العمومية غير المنتجة كبناء الطرقات والموانئ، المستشفيات، المدارس... وذلك لتفادي تأزم ظاهرة الكساد. وبذلك تتحرك عملية الاستثمار والإنتاج، وبالتالي تعود عملية النمو والتنمية للسير من جديد.[1]

[1] ضيف احمد، اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص.

الشكل رقم (02): محددات الطلب الكلي عند كينز

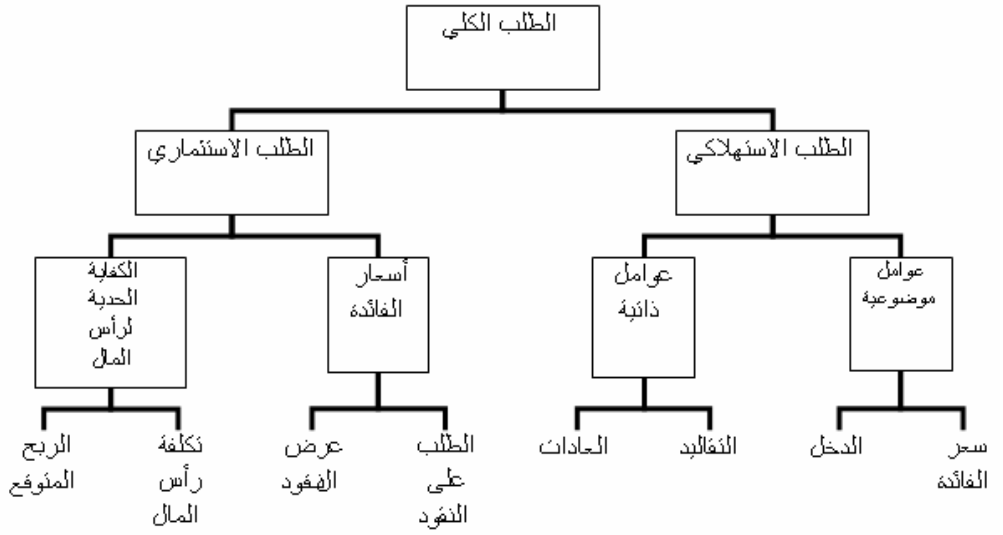

المصدر: بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 ، ص: 36

نقد النظرية:

يمكن القول بأن النموذج الكينزي يقف عند حدود اقتصاديات الدول الرأسمالية والمتقدمة بينما لا يصلح للتطبيق في حالة الدول المتخلفة، وذلك لسببين رئيسيين هما:

1-أن جوهر المشكلة في الدول المتخلفة يكمن في جانب العرض وليس جانب الطلب كما هو الحال في الدول المتقدمة، فمع نقص رؤوس الأموال والكفاءة في عنصر العمل وتخلف وسائل الإنتاج، فإنه لا يتوقع أن تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الناتج الحقيقي، بل إلى حدوث تضخم وارتفاع في المستوى العام للأسعار. وهذا ما حدث بالفعل في بعض الدول النامية التي حاولت تطبيق هذه السياسة.

2-اتسام الدول المتخلفة بكثافة هجرة العمالة من الريف إلى المدن والتي من شأنها ارتفاع نسبة البطالة في المدن ونقص عمالة الريف، وبدون شك فإن تطبيق سياسة كينز من شأنها ظهور مشكلة عامة للبطالة في الدولة مع انخفاض الدخل الوطني

الفرع الثامن: نظرة هارود و دومار. :

يعد نموذج هارود- دومار للنمو Harrod-Domar Growth Model من أسهل و أكثر النماذج اتساقا وشيوعا، تم تطويره في الأربعينات وليرتبط باسمي الاقتصاديين البريطاني روي هارود والامريكي إيفزي دومار. يركز النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد وطني، ويبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار،كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو.

يفترض النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكلي لرصيد رأس المال K بإجمالي الناتج الوطني Y ، تعرف هذه العلاقة والممثلة لنسبة رأس المال إلى الناتج في الأدب الاقتصادي بمعامل رأس المال Capital-Output Ratio ونرمز له بالرمز k. فإن نموذج هارود- دومار يقوم على الفروض التالية[1]:

1-يمثل الادخار نسبة معينة من الدخل الوطني:

$$S = s * Y \quad .....1$$

2-الاستثمار عبارة عن التغير في رصيد رأس المال

$$I = \Delta K \quad .....2$$

وطالما أن رصيد رأس المال يرتبط بالناتج الوطني وبمعامل رأس المال فإن:-

$$\Delta K = k * \Delta Y \quad .....3$$

3-- الادخار لابد و أن يتعادل مع الاستثمار

$$S = I \quad .....4$$

ومن المعادلات : 1، 2، 3، يتبين ان:

$$I = \Delta K = k * \Delta Y \quad .....5$$

او باختصار :

$$s * Y = k * \Delta Y \quad .....6$$

وفي الأخير نحصل على:

$$\frac{s}{k} = \frac{Y}{Y} = g \quad .....7$$

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، المرجع السابق، ص.42.

هذا بحيث يمثل الطرف الأيمن من المعادلة معدل نمو الناتج الوطني، و نرمز له بالرمز (g)والذي يتحدد كما يتضح بمعدل الادخار طرديا، ومعامل رأس المال عكسيا. وعلى ذلك فإن نموذج هارود دومار يبين أن تحقق عملية التنمية يتطلب زيادة الادخار، وبالتالي الاستثمار لزيادة سرعة النمو. وهذه العلاقة السابقة هي العلاقة الرئيسية لنموذج هارود- دومار للنمو الاقتصادي، وأساسه أن رأس المال الذي يخلق على طريق الاستثمار في المصانع و المعدات هو المحدد الرئيسي للنمو، وهو يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات الذين يقومون بالاستثمارات الممكنة. أما عن نسبة رأس المال إلى الناتج أي معامل رأس المال فإنه ببساطة مقياس لإنتاجية الاستثمار أو رأس المال. ويطلق الاقتصاديون مصطلح معامل رأس المال الحدي على هذه النسبة تمييزا له عن معامل رأس المال السابق، حيث يعكس معامل رأس المال الحدي تأثير الوحدات الإضافية من راس المال على الناتج، في حين يبين معامل راس المال (g) تأثير الرصيد الكلي لرأس المال على الناتج الوطني.

نقد النظرية:

إن كان النموذج قد استخدم لرفع معدلات النمو الاقتصادي للدول الأوروبية وتهيئتها للدخول من مرحلة الانطلاق أو الإقلاع إلى مرحلة النضوج بعد الحرب العالمية الثانية من خلال خطة مارشال الأمريكية، إلا أن الوضع بين هذه الدول و الدول المتخلفة اختلاف كبير وما انطبق عليها قد لا ينطبق على هذه الأخيرة، وإن كان يمكن استخدامه لتحديد معدلات النمو المتوقعة عند تحديد كمية الاستثمار. فكما يلاحظ أن محددات النمو طبقا لنموذج هارود–دومار لا تتوافر في البلاد الأكثر فقرًا والتي تتضاءل فيها نسبة ما يوجه للادخار ومن ثم للاستثمار من دخلها الوطني المنخفض أساسًا، والذي يكفي بالكاد لسد احتياجاتها الاستهلاكية الأساسية. في هذه الحالة لا تتمكن هذه الدول من سد فجوة الادخار الناشئة لديها سوى عن طريق القروض الخارجية أو السماح بالاستثمارات الأجنبية في بلادها

الفرع التاسع: نظرة روبرت سولو(1956:

نموذج "روبرت سولو":

بعد سنوات قليلة من الاستنتاجات التي قدمها نموذج "هارود–دومار" بدت وكأنها متشائمة إلى حدٍ كبير، وقد حصلت نظرية النمو الاقتصادي بعد ذلك على بعد جديد وكان ذلك على يد "روبرت سولو"، فقد لاحظ أن خاصية حافة السكين التي جاء بها "هارود" –القاضية بميل الاقتصاد للتقلب بين حالة البطالة وحالة التوظيف الزائد عن الحد– قد تكون ناجمة عن الجمود المفترض في معامل رأس المال، وليس عن القصور الذاتي للنظام الرأسمالي، فإذا لم يكن استخدام عناصر

الإنتاج إلا بنسب ثابتة –كما افترض نموذج "هارود و دومار"– فمن العسير أن نندهش لعدم إمكان استخدام بعضها بكفاءة، ولهذا اقترح "سولو" إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، وافترض كذلك أن عرض العمل ينمو بالمعدل الثابت n، وأن التراكم الرأسمالي هو نسبة ثابتة من الدخل $K = Sy$، وقد استبدل المعامل الثابت لرأس المال للإنتاج بدالة متجانسة خطيا($Y = F(K, L$ تفترض وجود إحلال بين رأس المال والعمل.

وقد قام "سولو" بنشر بحثه تحت عنوان "مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي" عام 1956 تناول فيها بناء نموذجه للنمو على المدى الطويل، وكان هدفه الأساسي في بناء هذا النموذج هو الإجابة على السؤال التالي: لماذا هناك بلدان غنية جدًا وبلدان أخرى فقيرة؟ وماهي أسباب هذه الفروقات؟[1]

1.1–افتراضات النموذج:

قدم "سولو" نموذجه على أساس عدة فرضيات نذكرها فيما يلي:

*الفرضية الأهم في هذا النموذج والتي تميزه عن نموذج "هارود دومار" هي إمكانية الإحلال بين عناصر، خاصة العمل وراس المال، فعن طريق المعاملات الفنية للإنتاج أي النسبة K/L يمكن تعديل ممر النمو عبر الزمن نحو التوازن، وأخذ كدالة لذلك دالة "كوب دوغلاس" ذات غلة الحجم الثابتة[2]:

$$Y = F(K, L) = K^{a} L^{1-a} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

*الاقتصاد يتكون من قطاع واحد، ويقوم بإنتاج منتج مركب واحد.

*الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة جميع أسواقه.

*الاستهلاك يأخذ شكل دالة كينز أي:

$$C = cY \Rightarrow S = (1 - c)Y = sY$$

*نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة –أي عندما ينمو السكان بالمعدل n *فان* عرض العمل هو الآخر ينمو بنفس المعدل nونكتب حينئذ:

$$\frac{d \log L}{dt} = \frac{\frac{\mathrm{dL}}{\mathrm{L}}}{\mathrm{dt}} = \frac{\frac{L}{\mathrm{dt}}}{} = n \quad \ldots\ldots\ldots 2$$

[1] **DAVID BEGG STANLEY FISCHER, RUDIGER DORNBUSCH**, Macroéconomie, Adaptation française BERNERD BERNIER, HNRI-LOUIS VEDIE, 2eme édition DUNOD Paris France 2002 p 297.

[2] **Ulrich KOHLI**, Analyse macroéconomie, De Boeck université, Bruxelles Belgique 1999 p418.

*سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة، وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال.

*هناك مرونة في الأسعار والأجور، وأن عوائد العمل ورأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما.

* التكنولوجيا متغير خارجي.

2.1-النموذج القاعدي ل "سولو"[1]:

1.2.1-التحليل الرياضي:

في ظل الفرضيات السابقة يمكن كتابة الإنتاج الفردي على الشكل التالي:

$$y = \varphi(k) = k^a \text{.....3}$$ "

المعادلة الرئيسية الثانية في نموذج "سولو" تتعلق بتراكم رأس المال عبر الزمن، حيث لدينا:

$$K = \frac{dK}{dt} = I \quad \delta K \text{.....4}$$

ومنه فإن التغير النسبي في رأس المال يساوي الفرق بين الاستثمار واهتلاك رأس المال – الاهتلاك بالنسبة الثابتة δوبما أننا تحت ظل فرضية الاقتصاد المغلق فإن التوازن يقتضي بالضرورة تساوي الاستثمار I مع الادخار S، التوازن في سوق السلع والخدمات ونكتب حينئذ:

$$\Rightarrow K = sY \quad \delta K \text{.....5}$$

من جهة أخرى لدينا

$$k = \frac{K}{L} \Rightarrow \log(k) =$$

$$\Rightarrow \frac{d\log k}{dt} = \frac{k}{k} = \frac{K}{K} \quad \frac{L}{L} = \frac{sY - \delta K}{K} \quad \frac{L}{L} \text{.....6}$$

وحسب المعادلة 2 التي تعطينا معدل نمو عنصر العمل عبر الزمن، بافتراض التوازن في سوق العمل، فاننا نكتب:

[1] . Michel DEVOLUY Théories macroéconomiques (fondement et controverses) 2eme édition Armand COLIN paris 1998 p 204.

ومنه تصبح المعادلة 6 كالتالي:

وهو ما يعطينا المعادلة الديناميكية الأساسية لنمو معدل راس المال الفردي:

$$k = s\varphi(k) \quad (\delta + n)k \ldots\ldots\ldots\ldots 7$$

2.2.1-التمثيل البياني:

المعادلتان الأساسيتان لنموذج "سولو" هما3و7، فإذا كان الاقتصاد ينطلق من الحالة الأولية -الأصلية- فإن المعادلة الأولى تعطينا من أجل كل فترة كمية الإنتاج ومنه الاستثمار والادخار، والمعادلة الثانية تعبر عن الطريقة التي تحدد فيها هذه العناصر تراكم رأس المال[1]. يمكن مجاراة النمو الاقتصادي عبر الزمن باستعمال هاتين المعادلين، ولكن هل يستطيع هذا النموذج أن يسمح بتفسير الاختلافات الموجودة بين اقتصاديات مختلف الدول، أو بالأحرى الإجابة على السؤال الذي طرح آنفاً وهو لماذا توجد هناك دول غنية وأخرى فقيرة ؟ ويمكن الإجابة على هذا السؤال بالاستعانة بالشكل التالي:

[1] . http://mohadrat4.islamcvoice.com/a360.ram Murat Yildizoglu, croissance économique, Université MontesquieuBordeaux IV - FRANCE

الشكل رقم (3): التمثيل البياني لمخطط سولو

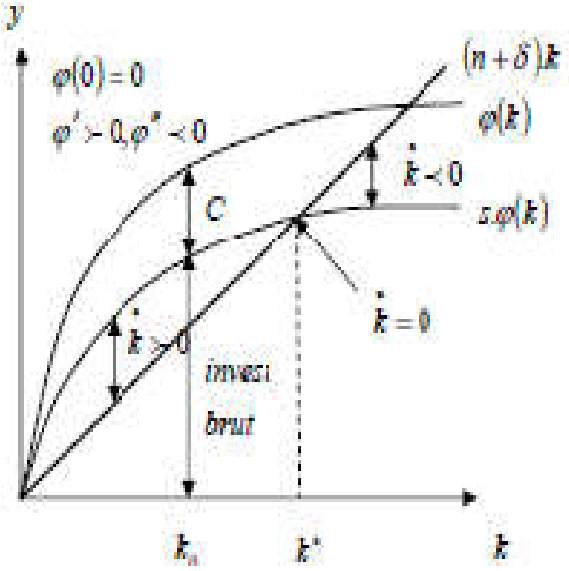

المصدر: دحمان بواعلي سمير، البشير عبد الكريم، "قياس اثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي–حالة الاقتصادي الجزائري"، في منتدى الاقتصاديين المغاربة، ص.7.

ويلخص لنا هذا التمثيل البياني بطريقة بسيطة ومختصرة جدًا كل معطيات الاقتصاد باستعمال رأس المال الفردي حيث تعطى نسبة التغير في k بالفرق بين المنحيين $s\varphi(k)$و$(\delta+n)k$، وعند تقاطع هذين المنحنيين يعطياننا:

وهي الحالة التوازنية، وخارج هذه الحالة يكون لدينا:

في الحالة الأولى رأس المال الفردي في الاقتصاد يتزايد، ويكون عندنا هنا مايسمى بتعزيز – تقوية– رأس المال في الاقتصاد، أما في الحالة الثانية فإن رأس المال الفردي في الاقتصاد يتناقص وهو مايسمى توسيع رأس المال.

3.2.1-التوازنات المقارنة:

هذه المقارنات تسمح لنا بدراسة تطور رأس المال الفردي انطلاقًا من حالة التوازن وذلك إثر صدمات ناتجة عن تغير في البيئة الاقتصادية:

أ. أثر الزيادة في معدل الاستثمار:

إذا قام المستهلكون بزيادة معدل الادخار انطلاقاً من حالة التوازن ($s \to \acute{s} > 0$) فإن هذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل الاستثمار في الاقتصاد، وبالتالي السؤال الذي يطرح هنا الآن هو: ما هو أثر مثل هذه الصدمة على كل من (k) و(y) ؟ ويمكن الإجابة على هذا السؤال باستعمال الشكل التالي:

الشكل رقم (4): اثر الزيادة في معدل الاستثمار على كل من y و k في نموذج سولو

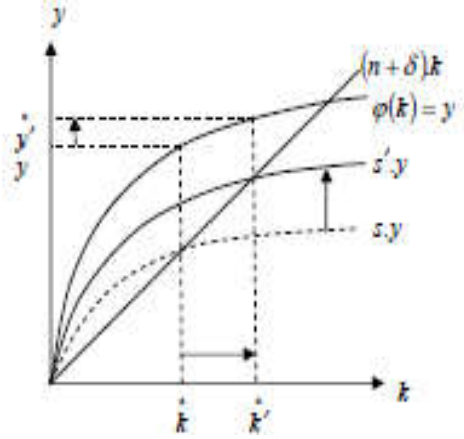

المصدر: دحمان بواعلي سمير، البشير عبد الكريم، "قياس اثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي–حالة الاقتصادي الجزائري"، في منتدى الاقتصاديين المغاربة، ص.8.

من الشكل نلاحظ أن أثر زيادة معدل الاستثمار على معدل النمو يكون ذات صدمة إيجابية، أي أنه كلما كان هنا كمعدلات ادخارية كبيرة وبالتالي معدلات استثمارية كبيرة فإن ذلك من شأنه أن يرفع معدلات الزيادة في الإنتاج والدخل وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي في البلد محل الدراسة

ب.أثر زيادة النمو الديموغرافي[1]: 5

الزيادة في معدل النمو السكاني تفرض ضغوطاً قوية على تراكم رأس المال وذلك بزيادة مقام رأس المال الفردي أي مقام النسبة K/L وبالتالي زيادة عرض العمل، وأثر ذلك على حالة التوازن يمكن شرحها بالاستعانة بالتمثيل البياني التالي.

[1] . **Michael BURDA**, Charles WYPLOSZ, Macroéconomie une perspective européenne 3eme édition, traduction de la 3eme par Jean HOUARD, de boeck 2003 P58.

الشكل رقم (5): اثر الزيادة السكانية على كل من y و k وفق نموذج سولو

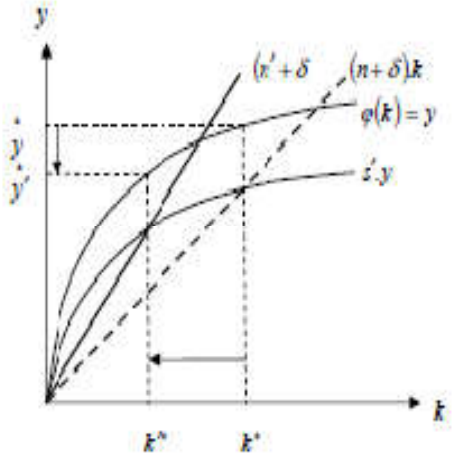

المصدر: دحمان بواعلي سمير، البشير عبد الكريم، "قياس اثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي-حالة الاقتصادي الجزائري"، في منتدى الاقتصاديين المغاربة، ص.8.

من الشكل السابق نستنتج ان الضغوط الديموغرافية ذات اثر سلبي على النمو الاقتصادي، فكلما كانت هناك معدلات ديموغرافية كبيرة كلما كانت هناك اثار سلبية على معدل زيادة الناتج والدخل.

4.2.1-خصائص الحالة التوازنية:

يتحدد التوازن في نموذج "سولو" للنمو بالشرط التالي:

وبالتالي فإن الإنتاج الفردي للحالة التوازنية هذه يعطى كمايلي:

هذا يعطينا جواب أول للسؤال الذي طرحه "سولو" وهو لماذا هناك بعض الدول غنية والبعض الآخر فقيرة ؟ والجواب هو أن الدول التي لها معدل ادخار –استثمار– أكثر ارتفاعًا تتمتع بقابلية أن تكون غنية، أما الدول التي تكون فيها معدلات نمو سكانية كبيرة لها قابلية أن تكون بلدان فقيرة.

5.2.1-النمو الاقتصادي في النموذج البسيط:

في هذا النموذج المبسط فإن المتغيرات الفردية تكون ثابتة في الحالة التوازنية، والمتغيرات المطلقة ($L، K، C، S، Y$) تنمو بنفس المعدل مع نمو السكان:

النموذج يولد في حالة التوازن على المدى الطويل مايلي:

*اختلاف في الإنتاج المحلي الخام الفردي(Pl B/t êt e) بين البلدان.

*نسبة راس المال الى الإنتاج $\frac{K}{Y}$ ثابتة لان k و y ثابتان.

*بما ان k ثابتة فان مردودية راس المال، الإنتاجية الحدية لـــــ k ، تكون ثابتة.

ومنه فان في هذا النموذج تستطيع الاقتصاديات ان تنمو في المدى القصير وليس على المدى الطويل وحسب النموذج فانه حتى لو كان بلد قد انحرف لفترة معينة عن الحالة التوازنية فانه يتبع سلسلة من التغيرات وينتهي به المطاف الى الوصول الى الحالة التوازنية الجديدة وذلك على عكس فرضية حافة السكين التي جاء بها هارود، فالنمو يتباطأ اكثر كلما اقترب الاقتصاد من الحالة التوازنية، وتعود هذه النتيجة الى كون α اصغر من الواحد في المعادلة الديناميكية الأساسية التالية:

ومنه فان تغيرات رصيد راس المال الفردي تعطى بالمسافة الموجودة بين$s\varphi(k)$ و$(n+\delta)k$، حيث عندما يزداد k فان معدل نمو k يتناقص، وبما ان معدل نمو الإنتاج الفردي y يتناسب طرديا مع معدل نمو الراس المال الفردي k لهذا فان y يتناقص هو الاخر. [1].

3.1-نموذج سولو مع الرقي التقني:

استنادا الى ما سبق نلاحظ ان النموذج لا يستطيع تفسير حقيقة نمو دخل الفرد، ففي المدى الزمني الطويل عندما يصل الاقتصاد الى الحالة المستقرة فان متوسط دخل الفرد لا ينمو، ويظل ثابتا عند الحالة المستقرة التوازنية ولتوليد نمو في متوسط دخل الفرد في المدى البعيد تم ادخال مفهوم الرقي والتقدم التقني في النموذج، فاذا كانت دالة الإنتاج على الشكل العام

[1] . Ulrich KOHLI, op-cit p420.

فانه $Y = f\left(K،L\right)$كن النظر الى التقدم التقنيA) على انه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي المتاتية من مختلف تأثيرات التقدم التقني، وهناك عدة تقسيمات للتقدم التقني نلخصها فيما يلي:

*التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل، ويسمى هذا التقدم حياديا من وجهة نظر هارود ونكتب: $Y = f\left(K،AL\right)$.

*التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية راس المال، ويسمى هذا التقدم حياديا من وجهة نظر سولو ونكتب: $Y = f\left(AK،L\right)$.

*التقدم التقني من وجهة نظر هيكس وياخذ الشكل: $Y = Af\left(K،L\right)$.

وعادة ما يتم الاخذ بالتقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو في الاجل الطويل، وعليه تأخذ دالة الإنتاج الشكل التالي:

ويعد التقدم التقني في نموذج سولو كمتغير خارجي يوافق زيادة A بمعدل ثابت حيث: $\frac{A}{A} = 𝔤$

وسنقوم الآن بإيجاد معدل النمو في نموذج "سولو" المدعوم بالتقدم التقني، حيث لدينا تراكم رأس المال لا يتغير بشكل أساسي ونكتب حينئذ:

أما دالة الإنتاج الفردية فيمكن إيجاد صيغتها على النحو التالي:

نفترض ان:

وعليه تصبح دالة الإنتاج الفردية على الشكل التالي:

ومنه يمكن تعريف الحالة المستقرة في المدى الزمني الطويل على أساس متغير جديد تم الحصول عليه بالتعبير عن النموذج بدلالة A، وهو يعبر عن نسبة الناتج الفردي للتقدم الفني $\tilde{y} = \frac{y}{A}$، وتحت هذا الفرض يمكن كتابة الشرط التالي:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = \frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{L}}{L} - \frac{\dot{A}}{A} \Rightarrow \frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = s\frac{Y}{K} - \delta - n - g$$

$$\Rightarrow \frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = s\frac{Y}{K} - (\delta + n + g)$$

حيث لدينا:

$$\frac{Y}{K} = \frac{Y}{L}\frac{L}{K} = y\frac{1}{\frac{K}{L}} = \frac{y}{k}$$

من جهة أخرى لدينا:

$$\frac{y}{k} = \frac{y}{A}\frac{A}{k} = \tilde{y}\frac{1}{\frac{k}{A}} = \frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}$$

ومنه فان:

$$\frac{Y}{K} = \frac{y}{k} = \frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}$$

وبتعويض $\frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}$ مكان $\frac{Y}{K}$ في المعادلة الأساسية يصبح لدينا:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = s\frac{\tilde{y}}{\tilde{k}} - (\delta + n + g) \Rightarrow \frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = s\tilde{k}^{a-1} - (\delta + n + g)$$

حيث لدينا في الحالة المستقرة $\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = 0$ وبالتالي يصبح لدينا:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = 0 \Rightarrow s\tilde{k}^{a-1} - (\delta + n + g) = 0$$

$$\Rightarrow \tilde{k}^* = \left(\frac{s}{\delta + n + g}\right)^{\frac{1}{1-a}}$$

وهذه المعادلة تقدم تعبير صريح لنسبة راس المال الفردي للتقدم التقني($\tilde{k}$) في المدى الزمني الطويل، وهي تأخذ نفس شكل المعادلة 7 في النموذج البسيط–القاعدي– اذا كان معدل نمو التقدم التقني g يساوي الصفر، كما نلاحظ ان $\tilde{k}$ ثابتة، بمعنى انها لا تتغير مع الزمن وذلك لثبات المعاملات على يمين المعادلة. كذلك يمكن إيجاد قيمة الإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني Aعلى النحو التالي:

وهذه المعادلة تعطي تفسيرا اكثر قيمة للفارق في الغنى والفقر بين مختلف البلدان، حيث تعطينا المعادلة نتيجة مفادها ان بعض البلدان متطورة وغنية وذلك لانها تتمتع بمعدل استثمار لراس المال مرتفع و/او معدل نمو ديموغرافي ضعيف و/او رقي تقني قوي، والعكس نقوله بالنسبة للدول الفقيرة فان أسباب الفقر في هذه الدول يرجع الى انخفاض معدل الاستثمار و/او زيادة مفرطة في معدل النمو الديوغرافي و/او ضعف التقدم التقني.

لكن هذا النموذج رغم فائدته التحليلية التي قدمها لنظرية النمو الاقتصادي لعقدين زمنيين او اكثر الا انه افرز عن بعض السلبيات التي جعلت معظم الاقتصاديين يشككون في صحة تفسيراته، ومن بين تلك المسائل التي تأخذ عليه مسالة تناقص معدل النمو في المدى الطويل وهذا الأخير ناتج عن فرضية تناقص الإنتاجية الحدية الفردية التي اعتمد عليها سولو في بناء نموذجه والتي اخذها من أفكار الكلاسيكيين، بالإضافة الى اعتباره التقدم التقني في نموذجه كمتغير خارجي، وهذه المشاكل التحليلية التي افرزها نموذج سولو حاول بعض الاقتصاديين الاستفادة منها بناء نماذج أخرى اكثر تطور واكثر فائدة تحليلية، وهي ماتعارف على تسميتها فيما بعد نماذج النمو الداخلي.

المبحث الثاني: المقاربات الحديثة للنمو الاقتصادي، المحددات والتحديات

المطلب الأول: نماذج النمو الداخلي.

أصبح نموذج "سولو" مع بداية الثمانينات من القرن الماضي غير قادرٍ على تفسير ذلك التفاوت المتزايد في معدلات النمو بين الدول المتقدمة والدول النامية، وعليه فالسؤال الذي كان يطرح ومازال يطرح هو: ماهي الأسباب التي أدت إلى ظهور مثل هذا التفاوت بين الدول الغنية والدول الفقيرة ؟ ثم ماهي الأسباب التي جعلت نموذج "سولو" غير قادر على تفسير هذا التفاوت المتزايد –رغم أنه كان في فترة زمنية من الفترات يدعي تفسير ذلك – بين الدول النامية والدول الغنية ؟ [1]

هذا ما حاولت نظريات النمو الحديثة تفسيره والتي يطلق عليها تسمية "نظريات النمو الداخلي"، وأرجعت هذه النظريات عدم قدرة نموذج "سولو" على تفسير ذلك التفاوت الحاصل بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة على الأقل إلى سببين رئيسيين هما: افتراض ثبات معدل نمو A[2]، وكذا/ افتراض دالة إنتاج فردية متزايدة بمعدل متناقص أي إنتاجية متناقصة.

فعلى الرغم من أن النموذج النيوكلاسيكي في النمو الاقتصادي –نموذج "سولو" 1956– اعترف بوضوح بأهمية التكنولوجيا كمصدر أساسي من مصادر النمو الاقتصادي إلا أنه لا يوضح كيفية وطريقة تحقيق مثل هذا التقدم التكنولوجي، أي لا يعطي تفسيرًا واضحًا فيما يخص نمو المعامل A ويفترض أن الرقي التقني A متغير خارجي أي ينمو خارج النموذج بشكل تلقائي –زيادة A بمعدل ثابت g ، وهذا من أحد الأسباب التي تؤخذ على نموذج "سولو"، بالإضافة إلى ذلك هو الاعتماد على فرضية تناقص الإنتاجية الحدية المستوحاة من المدرسة الكلاسيكية، وهذا مأدي إلى بروز فكرة "التقارب" والتي تعني إمكانية لحاق الدول الفقيرة بالدول الغنية – أي التقائهما في نقطة معينة في الزمن الطويل– وذلك لأن اقتصاديات الدول المتقدمة تعمل بالقرب من الحالة التوازنية، والتي تعني في نفس الوقت وجود معدلات نمو ضئيلة على العكس من الدول النامية التي تعمل اقتصادياتها بعيدًا عن نقطة التوازن أين يكون عندها معدلات النمو– ومعدلات التراكم الرأسمالي– قابلة لأن تكون كبيرة.

---

[1] **Gregory N MANKIW**, Macroéconomie 3eme édition De boeck PARIS France 2003, pp.247-262.

[2] http://mohadrat4.islamcvoice.com/a360.ram Murat Yildizoglu, Université Montesquieu Bordeaux IV – France.

ونظرًا لذلك فمنذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي بدأ الاقتصاديون يشككون ويبتعدون عن افتراضات النظرية النيوكلاسيكية في محاولة منهم لتحديد المصدر الأساسي والآلية الأساسية لعملية النمو الاقتصادي، وبالتالي نشأ ما يسمى بنظريات النمو الداخلي

ان التجربة التاريخية قد اثبتت عجز النظريات التقليدية – الي حد بعيد – عن تفسير العديد من الظواهر التي انتشرت على ارض الواقع ومن هنا جاءت اهميه البحث عن نماذج جديده للنمو الاقتصادي. وكان من نتاج هذا البحث ظهور ما عرف بنماذج النمو الجديدة التي اعتمدت في الاساس علي كتابات بول رومر ***Paul. ROMER*** *وربروت لوكاس* ***Robert Lucas*** *. ولقد اعطت هذه النماذج اهمية متزايدة للظروف والسياسات الداخلية للبلد في تحديد درجة تقدمه او تخلفه وعرفت بنماذج النمو النابع من الداخل* ***Endogenous Growth Model*** *. ولقد نظرت نماذج النمو الجديدة الي راس المال البشري باعتباره العنصر الحاسم في عمليه التنمية.*

ومما تقدم يمكن القول بان العلاقة بين راس المال البشري والنمو الاقتصادي قد تم دراستها باستخدام اما في اطار حسابات النمو (والذي يركز علي ان التعليم من خلال زياده رصيد راس المال البشري للأفراد سوف يحسن انتاجيتهم وبالتالي سوف يساهم في زياده النمو الاقتصادي) ، او فى اطار نموذج النمو الداخلي لروبرت لوكاس وبول رومر ، والذي استخدم عدد من الطرق لتعديل نموذج النمو النيوكلاسيكي من اجل الحصول علي معدل النمو فى الاجل الطويل [1].

وترى هذه النظريات أن هناك عدة مصادر للنمو الاقتصادي، وأنها تتشابه مع تلك التي سبق الإشارة إليها في النظرية النيوكلاسيكية ولكن مع وجود بعض الاختلافات، وقد كانت هناك عدة محاولات في هذا المجال قام بها مجموعة من الاقتصاديين، فنجد مثلا *Paul ROMER* يركز أبحاثه في هذا المجال على البحث والتطوير والإضافة إلى التمرن عن طريق التطبيق، أما *LUCAS* فقد ركز على الرأس المال البشري في بناء نموذجه، في حين ركز *BARRO* على البنى التحتية والنفقات العمومية، وركز البعض الآخر على الانفتاح الاقتصادي ودوره في النمو الاقتصادي.

1ا.د . مجدي الشوربجي **" العلاقه بين راس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان** ~ بحث مقدم الي الملتقي العلمي الدولي : المعرفه في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التناسبيه للبدان العربيه (الشلف : جامعه بن بوعلي " كليه العلوم الاقتصاديه وعلوم التيسير (27 – 28 نوفمبر 2007)

الفرع الأول: نظرة بول رومر (تراكم رأس المال المادي أو التراكم المعرفي1986

وهو أول مبادرة لوصف خصائص النمو المتصف بسماته الداخلية، التي يمكن أن تجعل إيراداته ثابتة أو متزايدة وليس متناقصة مثلما تشير إلي النماذج النيوكلاسيكية. ويقصد برأس المال المادي كمصدر للنمو الذاتي، مخزون المعرفة المتولد عن رأس المال المادي والتي تنتج تلقائيًا عن الخبرة المُكتسبة من الإنتاج. ويرى رومر أن الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة تقسم إلى مكونين هما:

أ- الفجوة المادية: وتتضمن المصانع والطرق والآلات الحديثة ويعبر عنها باسم رأس المال المادي.

ب- الفجوة الفكرية: وتتضمن المعرفة عن الأسواق والتوزيع والتحكم في المخزون وعقد الصفقات وحث العاملين عن العمل. وتكمن هذه الفجوة في القُدرة على استعمال الأفكار لحل المشاكل الاجتماعية والفنية بين الدول الغنية والفقيرة التي تشكل محور التنمية.

ويتميز النموذج الأول ل رومر في النمو (1986) بمجموعة من الخصائص أهمها[1]: 1-يتولد عن المعرفة التكنولوجية وفورات خارجية:

-يولد الاستثمار في إحدى الشركات زيادة في إنتاجها، و في إنتاج الشركات الأخرى.

-التكامل بين الأنشطة والمشروعات، تضاعِف الوفورات الخارجية التأثير الذي يلعبه رأس المال بخصوص عملية النمو ويحول الإيرادات إلى إيرادات متزايدة.

2- الفصل بين النمو المتوازن والنمو الأمثل: بواسطة استخدام السياسات الاقتصادية كأداة فعالة في دفع معدلات تراكم رأس المال المعرفي للحصول على معدل نمو أكثر ارتفاعا (النمو الامثل).

3-التأثير المستمر للأزمات في مسار النمو: بما يعني أن التفاوت في معدلات النمو قد يرجع إلى اختلاف الصدمات أو الأزمات التي تعاني منها، وذلك لأن حدوث أزمة تؤثر في مخزون المعرفة ستكون ذات انعكاس طويل الأجل مما يعني التأثير المستمر للأزمات في مسار النمو.

ونميز ثلاث حالات للنمو:

[1] عبد الباسط وفاء، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي: نظريات النمو الذاتي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000 ص.38.

1-مرونة إنتاج المعرفة أقل من الواحد الصحيح: ويكون هذا في حالة اتجاه إيرادات العوامل المتراكمة نحو التنقص، وهو ما يعني أنه لا توجد آثار خارجية ايجابية لرأس المال، وبالتالي فالنمو يتوقف عند ما تصل الإنتاجية الحدية لراس المال إلى أقصى معدل فعلي.

2-مرونة إنتاج المعرفة الكلية تعادل الواحد الصحيح: وتتطابق هذا الحالة مع دالة الإنتاج ذات الإيرادات الثابتة لمجموع العوامل المتراكمة، الأمر الذي يعني أن مسار النمو يتم في شكل معدل ثابت بحيث يشبه خصائص نموذج النمو المدعوم بالتقدم التكنولوجي.

3-مرونة إنتاج المعرفة الكلية أكبر من الواحد الصحيح: حيث تكون إيرادات العوامل المتراكمة متزايدة، ويكون معدل النمو في تزايد مستمر. وهو الشيء المرغوب لتواصل النمو والتنمية.

الفرع الثاني: تراكم راس المال البشري لـ. لوكاس Lucas 1988:

إذا كانت الولادة الأولى لنظرية رأس المال البشري قد تمَّ الإعلان عنها في بداية الستينات القرن الماضي من قبل Theodor e.WSchul t z من سنة 1961 ،حيث يوضح في دراسته أن الاستثمار في رأس المال البشري هو السبب في الإنتاجية المرتفعة في الدول المتقدمة، ويقرر أن الاستثمار في رأس المال البشري هو الذي يقلل من عدم المساواة في توزيع الدخل، وأنه بدون تنمية رأس المال البشري سيزداد معدل الفقر، ويضيف بأن الموارد البشرية لها بعدان: بعد كمي، يعبر عنه بعدد الأفراد والنسبة التي تمارس أعمالا مفيدة، وعدد ساعات العمل.

وبعد نوعي، يتمثّل في المهارات والمعرفة والأشياء التي لها خواص مشابهة، بحيث تؤثر بشكل عملي على القدرات البشرية للقيام بالعمل.

ويفرق **Schultz** بين ثلاثة أنواع من الإنفاق هي:

1-إنفاق على الاستثمارات الرأسمالية مثل شراء الآلات والمعدات وغيرها.

2-الإنفاق الاستهلاكي مثل الإنفاق على الخدمات والسلع الاستهلاكية.

3-إنفاق له وجهان استثماري واستهلاكي: ويتمثل في الإنفاق على التعليم والصحة والتكوين المهني. وهذا الأخير هو الذي يحسن القدرات البشرية.

وقد أعاد لوكاس إحياء المفهوم بشكل أكثر تعمق، فأصبح مفهوم رأس المال البشري ينصرف إلى مخزون المعارف المكتسبة من خلال الإعداد والتأهيل، المقومة اقتصاديًا، والمندمجة في

الأشخاص والتي تزيد من فاعليتهم الإنتاجية، والتي لا تنصرف فقط إلى مستوى الكفاءات، ولكن أيضاً إلى حالة الصحة والنظافة والغذاء[1]. ويعد الوقت المقضي في المدارس والمؤسسات التكوينية المظهر الأساسي للاستثمار في رأس المال البشري الذي يتزايد مخزونه عن طريق المزيد من الاستثمار فيه بالنسبة للدولة، وعن طريق تخصيص مزيد من الوقت للدراسة والتكوين بالنسبة للفرد، الذي عليه أن يضحي بجزء من الدخل الأجري الحالي من أجل الاستفادة المستقبلية التي تتخذ شكل أجر مستقبلي أكثر ارتفاعًا.

فهو إذن ملكية خاصة للفرد الذي يحمله، بحيث يندمج فيه للدرجة التي لا يمكن أن ينفصل عن صاحبه. وينقسم رأس المال البشري إلى قسمين، رأس المال البشري المستخدم في عملية الإنتاج (العمال)، ورأس المال المستخدم في عملية الإعداد والتكوين.ويمثّل معدل استثمار الاقتصاد في رأس المال البشري الذي يسمح بزيادة فاعلية العمل في المستقبل من خلال زيادة فاعلية الأفراد الذين تمَّ تكوينهم وإعدادهم مما ينعكس إيجابا على الإنتاج[2].

وقد سبقه سولو في القول بأن كفاءة القوة العاملة تضاعف من فاعلية العمل ولكن الجديد في نموذج لوكاس هو السلوك الإرادي لأطراف النشاط الاقتصادي الذي يسمح بإمكانية تجميع رأس المال البشري، الذي يسمح بأن يتولد نمو ذاتي يرتكز على رأس المال البشري باعتبار هذا الأخير يعد المصدر الرئيسي لمخزون المعرفة. فالمعارف تكون مرتبطة بالأفراد ويمكنهم أن يتزودوا بها عن طريق التدريب والتعليم والتكوين.وقد تغير دور عامل رأس المال البشري في عملية النمو بطريقة ملحوظة. فإذا كانت إيرادات الحجم في نموذج سولو ثابتة بالنسبة لعاملي رأس المال والعمل، بما يعني أن ندرة عنصر العمل تقيد إمكانيات النمو، فإن كل ذلك يحدث في نموذج لوكاس كما لو كان عامل العمل ينمو في معدل ذاتي أو داخلي المنشأ.

ويقترح لوكاس من خلال التركيز على عامل تراكم رأس المال البشري نموذجين هم[3]ا:

النموذج الأول: تراكم رأس المال البشري داخل مختلف القطاعات الاقتصادية :حيث يكتسب الفرد المهارة والتخصص. وتتميز دالة الإنتاج بوجود نوعين من المدخلات، هما: مخزون رأس المال المادي وتراكم العمل الفعال، مما يجعل إيرادات رأس المال متزايدة بسبب نوعين من الوفورات الإيجابية التي ينتجها رأس المال، هما:

[1] Daniel Delalande, « Croissance économique: concepts et mécanismes », Cahier Français, N° 279, Janvier- Fevrier 1997, p46.

[2] عبد الباسط وفا، مرجع سابق، ص 55

[3] محي الدين حمداني، حدود التنمية في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009/2008.، ص.56.

–وفورات داخلية: وهي نتيجة لقرار الاستثمار في رأس المال البشري من خلال الموازنة بين الخسارة في الدخل الحالي نتيجة تقليل الوقت المخصص للإنتاج والفاعلية اللاحقة الناجمة عن الإعداد والتكوين.

–وفورات خارجية:منها الوفورات التعاقبية التي ينقلها الجيل عن سابقيه ضمن نفس الأسرة، مما يعني أن درجة إيثار النسل هي أحد محددات معدل النمو.

وهكذا يقدم نموذج لوكاس تفسيرًا لمشاكل التنمية غير المتكافئة في العالم، فالإنتاجية الحدية لرأس المال تتجه إلى التزايد مع زيادة تخصص رأس المال البشري ورأس المال المادي. ومع مراعاة وجود وفورات خارجية ايجابية، فإن هذه الإنتاجية تتجه إلى التزايد مع تزايد مستوى رأس المال البشري. ويؤدي هذا التفاوت في الإنتاجية الحدية إلى أن النمو يكون أكثر قوة في البلدان الغنية عنه في البلدان الفقيرة.

النموذج الثاني: تركيز تراكم رأس المال في قطاع من القطاعات: حيث تتم التضحية بسلعة من السلع المتداولة الأقل رغبة في سبيل استبقاء قطاع ينتج سلعة تتسم بارتفاع آثار التعليم والتدريس فيها، حيث يتم تشجيع إنتاج السلع التي تقدم أكبر قدر من الإمكانيات لتراكم رأس المال البشري.

الفرع الثالث: تراكم رأس المال التكنولوجي:

ويتمثّل في التجديدات التكنولوجية التي تسمح بظهور سلعٍ جديدة أكثر إنتاجية من السلع القديمة. فالنمو يرجع إلى وجود تفاوتٍ بين المُنتجات؛ حيث يتخذ التفاوت شكلا أفقيًا بزيادة أنواع السلع عن طريق خلق أنواعٍ جديدة تضاف إلى القديمة وتحقِّق نفس المنفعة أو الإنتاجية، أو عموديًا بزيادة كفاءة السلع القائمة؛ بحيث تصبح تشبع نفس الحاجات ولكن بطريقةٍ أفضل[1].

ويعرف **Rosenberg** رأس المال التكنولوجي على أنه مجموع المعارف المتصلة ببعض المراحل أو الأنشطة الإنتاجية التي ترتبط بالإنتاج وتحويل المواد داخل العملية الإنتاجية. ويرى أن المستخدِمين للآلات والتجهيزات هم الأكثر تأهيلا لإنتاج المعارف[2].

وما يلاحظ على التكنولوجيا هو ارتباطها القوي بالسلعة. وتتميز التكنولوجيا بخاصيتين رئيسيتين:

[1] Dominique Guellec et Pierre Ralle, Les nouvelles théories de la croissance, édition la découvert, Paris, 1996, pp 74-75.
[2] Ibid, p50

1-انها مال متراكم: كل مخترعٍ يستند إلى الاختراعات التي تمَّت في الماضي، بالمعنى الذي يبين الاختراع لا يولد من فراغ، وكل باحثٍ نظري يستخدم النظريات السابقة.

2-أنها سلعٌة عامة: فهي ليست سلعًة محظورة؛ إذ كل جديد يتم نشره حتى في وسائل الإعلام، ويحصل عليها الفرد بسعرٍ زهيد لا يقارن بتكلفة إنتاجها[1].

غير أنه لكي تصبح المعرفة التكنولوجية مالا عامًا ينبغي:

-مرور وقتٍ معين بين الاكتشاف وبين انضمامه إلى المخزون العام للمعرفة التكنولوجية.

-الاعتراف بأن هناك معارف لا يمكن اعتبارها معارف عامة المعرفة المندمِجة وغير ُالمقننة لأنها لا يمكن أن تصاغ في كلماتٍ أو نماذج.

هناك مظهران للمعرفة يشكّلان أهميًة خاصة لنظرية النمو هما:

-أنها تنمو بلا حدود: ليست مرتبطًة بحياة الفرد عكس رأس المال البشري.

-لا تقبل الحيازة أو التملُّك، وهذا نتيجًة مباشرة لنشر المعرفة وإعلانها[2].

ويعتبر رأس المال التكنولوجي مؤشرًا لعدد التجديدات التي يستطيع اقتصاد ما أن يحقِّقها. وبما أن رأس المال التكنولوجي ناتج عن نشاط البحث والتطوير، فينبغي رصد المزيد من الاستثمارات في هذا االمجال **يرى Grosseman** و **Helpman** و(1991) أن النمو يتحقَّق من خلال إنتاج أنواعٍ متزايدة من السلع الوسيطة، وأن التطور التكنولوجي يسمح بزيادة أنواع السلع الاستهلاكية؛ ويصبح بذلك التفاوت يتعلَّق بالسلع الاستهلاكية؛ حيث أن كل سلعةٍ تلبي حاجًة معينة للاستهلاك مع ُالقدرة على القيام بذلك عبر تركيم المعرفة على نحوٍ مقصود، وكل نوعٍ من تلك السلع يتم قياسها بمستوى معين من الكفاءة. ومنه فتحسين كفاءة سلعةٍ معينة يشبه تخفيض سعر السلعة بالنظر إلى ما يسمح به من زيادةٍ في حجم الإنتاج. ويأخذ النمو في هذه الحالة مظهرًا نوعيًا أو أفقيًا؛ بحيث تضاف السلع القديمة إلى السلع الجديدة؛ وبالتالي يكون النمو في هذه الحالة ضروريًا لزيادة عددها. بينما يرى(1990) **Romer** و1990) **Barro**) ان السلع الوسيطة هي التي تؤدي إلى ظهور طرق جديدة للإنتاج وإلى مزيدٍ من تقسيم العمل مثلما ذكر آدم سميث. ويكون النمو يعتمد على أنواع هذه السلع؛ لأن هذه السلع أو الآلات تضاف إلى المخزون من رأس المال، ويضاف التقدم الفني والتكنولوجي المندمج فيها، وتصبح بذلك عملية الابتكار هي لب عملية النمو؛ لانها تنتج وسائل وطرق ومنتجاتٍ جديدة.

[1] Dominique Foray, L'économie de la connaissance, Casbah éditions, Alger, 2004, pp 62-65.

[2] عبد الباسط وفا، مرجع سابق، ص ص.77-82.

ويرى Aghi on و (Howi t t 1992) ان النمو يأتي من زيادة كفاءة المدخلات الجديدة التي تحلُّ محل المدخلات القديمة وفق منطق الهدم الخلاق الذي أشار إليه شومبيتر الذي ينتج النمو حسبه عن التجديد المحسن للنوعية التي هي ثمرة عمل المنظم المدفوع بالربح، والذي يساعد بقوةٍ على رفع التحديات الرئيسية الثلاثة في تطوير نظريةٍ جيدة للنمو الاقتصادي، وذلك ب:

-شرح سبب اختلاف بلدٍ عن آخر في معدل النمو على المدى الطويل.

-فهم التطورات التاريخية وخصوصا لماذا تقترب بعض الدول النامية من مستوى إنتاجية الدول المُتقدمة بينما أخرى لم تصل إلى ذلك[1].

- توجيه التحولات المؤسسية والتغيرات التكنولوجية في نفس الوقت.

الفرع الرابع: تراكم رأس المال العام ل روبارت بارو:(1990) (Robert (Barro

يعطي هذا النموذج أهميَّة أكثر لدور الدولة في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال توفيرها للهياكل القاعدية الضرورية لذلك. ويتمثَّل رأس المال العام في مجموع التجهيزات والخدمات العامة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى التي تساهم مباشرَة أو بطرق غير مباشرة في إنتاجية القطاع الخاص والمُتمثِّلة في[2]:

1-التجهيزات القاعدية: الطرق، المطارات، الموانئ، السدود، المواصلات السلكية واللاسلكية...الخ.

2-رعاية وإعداد وتأهيل رأس المال البشري: تعليم، تكوين وصحة، ملاعب ومتاحف،...الخ.

وهناك:

-رأس المال العام الإنتاجي: وهو الذي يؤثِّر على دالة إنتاج رأس المال الخاص.

-رأس المال العام الاستهلاكي: وهو الذي يسمح بتحسين مستوى رفاهية المستهلكين.

ويترجم تأثير رأس المال العام على النمو من خلال نوعين من الآليات:

[1] L'actualité économique, Revue d'analyse économique, vol 78, N°4, 2002.

[2] محي الدين حمداني، المرجع السابق، ص.58.

1-آلية الاقتصاد الكلي: حيث أنه كلما كان الإنفاق العام أكثر ارتفاعًا كلما كان هناك تهيئة أكبر للنشاط الاقتصادي؛ مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية التي تترجم في تحقيق معدل نموٍ دائم أكثر ارتفاعًا.

2-آلية تتعلق بالتكنولوجيات: حيث هناك أنواع من الإنفاق تكون أكثر ملاءمَة لزيادة النمو من أنواعٍ أخرى.

وبذلك فإن سياسة الدولة الاقتصادية يمكن أن تلعب دورًا أساسيًا في النمو؛ وذلك بسبب علاقة النفقات العامة بالنمو الاقتصادي التي يمكن التدليل عليها من خلال:

*وجود الوفورات الخارجية الإيجابية للنفقات العامة، مما يعني أن معدل النمو يرتبط بالحصة النسبية للنفقات العامة في الإنتاج، بالنظر إلى أنها تعمل على تحسين كل من المُتغيرات الثلاثة التالية: الادخار، الاستثمار، والاستهلاك.

*لما كانت الإيرادات ثابتة، وكان الإنتاج يعتمد على تراكم عنصري الإنتاج من رأس المال العام ورأس المال الخاص فإن النموذج لايولِّد إلا نموًا ذاتيًا.

*يلعب معدل الضريبة دورًا إيجابيًا في التأثير على معدل النمو.

وهو ما يعني دورًا اقتصاديًا هامًا للدولة على النطاق المحلِّي أو الوطني، ويتخذ ذلك أحد الشكلين:

1-توجيه الوفورات الخارجية: ينشأ النمو عن تراكم عوامل لها خصائص مشتركة تتمثَّل في الوفورات الخارجية الإيجابية التي تولِّدها تلك العوامل. وهو مايبرر تدخل الدولة لزيادة وفرة رأس المال المُولِّد لتلك الوفورات حتى يزداد النمو؛ باعتبار أن السوق لا تضمن السير الفعال للاقتصاد الوطني في مجموعه؛ وبالتالي لابد من تقرير التدخل العام الذي يمكنه أن يقوم عدم الفاعلية بمختلف الوسائل التي يمكن عن طريقها تحقيق الإفادة المجانية. وبالتالي ينبغي أن يتسم التدخل العام بالمرونة، وأن يكون هدفه دائمًا إيجاد الوسائل واتخاذ الإجراءات الملائمة لمناخ الاستثمار المُولِّد لرأس المال ذي الوفورات الخارجية. ومن أمثلة ذلك:

*توفير وسائل حماية حقوق الملكية حول العالم؛ مما يرفع من قيمة السوق التقنية، فيزيد من الحوافز من أجل الاستثمار في البحث والتطوير.

*خلق بيئةٍ نشِطة تجمع معًا المعرفة، التمويل والفرصة، بحيث تتحد الشركات الصغيرة الجديدة مع معامل البحث مع الممولين والشركات الكبرى؛ من أجل تحقيق الظروف المُحفِّزة للإبداع المُربح لكل الأطراف.

*ينبغي أن توزع الوفورات الخارجية عبر العالم؛ ومنه ينبغي إيجاد عوامل نموها وتحفيزها في كل بلد، وهو ما يعني توفير البيئة الملائمة لصانعي وفرتها.

2-تزويد أطراف النشاط الاقتصادي بالسلع العامة، وذلك من خلال التشجيع على الاستفادة من الوفورات الخارجية الذي يعني توليدًا لها، وحثًا على تنميتها وزيادتها وقبول التضحيات من أجلها.

من خلال ما تقدم نجد أن استمرارية النمو تقوم بشكلٍ أو بآخر على عناصر غير مادية من تراكم رأس المال المعرفي، تراكم رأس المال التكنولوجي، تراكم رأس المال البشري وتراكم رأس المال العام؛ حيث يكون مصدر النمو الذاتي غير قابلٍ للنفاذ بالصيغة التي أشار إليها رومر في أواسط الثمانينيات عندما تكلَّم عن المفاهيم الجديدة التي تمكِّن من تبسيط الحقيقة المُعقَّدة للاختراع التكنولوجي بدون إضعاف للنمو؛ حيث انطلق من أن الأفكار يجب اعتبارها سلعًة اقتصادية مثلها مثل بقية السلع، ولكن مع خصائص تميزها عن السلع التقليدية الخاصة والعامة ذات الطابع المادي، ولها مردود اجتماعي مرتفع جدًا؛ وبالتالي فهي آليّة قوية للنمو الاقتصادي لأنها:

-سلعة يصعب التحكُّم بها وغير قابلة للحصر تتسرب باستمرار من الكيانات التي أنتجتها فتكون مفيدًة للآخرين دون أن يتحملوا تكاليف الأبحاث والتنمية.

-ليست محلا للمنافسة ولا تتلف عند الاستخدام، ويمكن اللجوء إلى نفس الفكرة عددًا كبيرًا من المرات، ومن طرف عددٍ كبير من المستعملين وفي نفس الوقت.

-تتراكم باستمرار؛ حيث أن كل معرفة قد تكون العامل الأساسي في إنتاج منتجاتٍ ومعارف جديدة؛ فهي ليست سلعًا استهلاكية فقط، بل هي كذلك سلع إنتاجية قادرة على توليد سلعٍ جديدة تكون بحد ذاتها قابلًة للاستخدام إلى ما لانهاية.

وكلما كان رأس المال غير المادي متوفِّرًا أكثر، كلما كانت الجودة المبذولة لابتكارٍ جديد أقل، كلما أدى ذلك إلى إنتاجٍ رأسمالي أكبر وبالتالي نموٍ أكثر. ومنه فإن رأس المال غير المادي يتميز بعائده المتزايد والحركي؛ مما يسمح لنا بالقول أن تزايد البحث حاليًا يزيد إنتاجية البحث غدًا.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجهها النظريات الناشئة

الفرع الأول: التفاعل المشترك بين المحددات الأساسية للنمو الذاتي

أ- الدول النامية و نظرية النمو الداخلي المنشأ

اعتمدت نظرية النمو الذاتي المنشأ على عدد من فروض النظرية النيوكلاسيكية التقليدية، أطروحات سولو و أطروحات شومبيتر، والتي في معظمها جاءت في سياق زمني محدد و ضمن رقعة جغرافية معينة مما يجعلها صعبة التطبيق خارج نسقها الزمني ورقعتها الجغرافية مثلما هو. حال دول العالم الثالث[1].

كما أثبتت محدودية دراستها للتنمية الاقتصادية وخاصة عند المقارنة بين الدول، ذلك لانها أهملت العوامل المعيقة للنمو الاقتصادي في الدول النامية كضعف البنية الأساسية و عدم كمال أسواق السلع و عدم كفاءة أسواق رؤوس الأموال. بالإضافة إلى تركيزها على محددات . النمو طويل الأجل متناسية التأثيرات على النمو القصير والمتوسط الأجل[2].

ب-التفاعل المشترك بين المحددات الأساسية للنمو الذاتي

لقد قامت نماذج النمو الذاتي المنشأ بمعالجة ذاتية النمو بشكل جزئي، فرغم الأفكار والتحليلات المتعددة إلا أن كل منها ركز على جانب معين، فالبعض منها كانت فرضياته نظرية جدا والبعض الآخر كانت أطروحاته في إطار جزئي اهتم فيها بعامل معين من عوامل الإنتاج وبالتالي أهملت التفاعل المشترك بين محددات النمو الأساسيات. و رغم المحاولات الجادة في تفسير النمو الذاتي المنشأ، إلا أن هناك مشكل عملي في كيفية فصل الرأس المال البشري عن قوة العمل. وفي هذا السياق بين لوكاس أن رأس المال البشري المتراكم يولد نموا لا متناهي لايمكن نقله إلى الأجيال القادمة، عكس المعرفة – نموذج رومر- أين توجد إمكانية انتقال المعرفة، فالمكتسبات المعرفية لشخص معين يمكن أن تنقل الى أشخاص آخرين . إلا انه لا يمكن لرصيد المعرفة أن يولد تحسن مستدام في مستوى المعيشة. بدون مساهمته في رفع عوائد الاستثمار في رأس المال البشري لأغلب القطاعات العائلية.

---

[1] تودارو ميشيل، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود، دار المريح ، السعودية: ،2006 ،ص.157.

[2] نفس المرجع، ص.157.

الفرع الثاني: تطوير مقاربة النمو المستديم في اطار ضوابط الشريعة الإسلامية[1]:

أدى إخفاق النظريات الاقتصادية في تفسير النمو الاقتصادي بشكل دقيق إلى ظهور عدة مقاربات حاولت البحث عن محددات النمو الاقتصادي آخذة بعين الاعتبار التطورات الاقتصادية التي حدثت في الاقتصاد العالمي في العقدين الأخيرين مثل تحول الاقتصادات التي كانت قائمة على الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق، الاندماج أكثر في الاقتصاد العالمي، بروز قوى اقتصادية جديدة، تزايد الأزمات الاقتصادية و تفاقم المشكلات البيئية.

وتتمثل أهم المقاربات الجديدة في تفسير النمو الاقتصادي في مقاربة التشخيص الجيد للنمو(2005)، مقاربة إزاحة معوقات النمو(2005)، مقاربة النمو المتسارع (2004)، مقاربة النمو المتواصل(2006) و مقاربة النمو المستديم التي أعدتها لجنة النمو والتنمية(2008) التي تعتبر اقتصادات النمو المستديم تلك التي حققت معدلات نمو مرتفعة ومتواصلة لمدة تزيد عن عقدين أو أكثر بحيث يفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 7 ٪ سنويا في المتوسط، وهو ما حققه ثلاثة عشر اقتصادا من بينهم أربع أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ولقد واجهت هذه الاقتصادات عدة تحديات حالت دون استدامة النمو فيها مما يستدعي إعادة التفكير في إطار جديد لمقاربة النمو المستديم.

- أولا: دراسة نقدية لنظريات النمو الاقتصادي.

عرفت نظريات النمو الاقتصادي تطورا كبيرا بدء من إسهامات النظرية الكلاسيكية من خلال نظرية آدم سميث، ريكاردو و مالتيس في النمو الاقتصادي، مرورا بالنظرية الكينزية و نموذج سولو للنمو الاقتصادي، ثم ظهور نظرية النمو الداخلي و من أهمها نموذج رومر (1986) **Romer** نموذج لوكاس (1988) **Lucas**. و قد أسهم كلا من الفكر الاقتصادي التقليدي و الحديث في تطوير نظريات النمو الاقتصادي رغم اختلاف فرضياتهما و تحليلهما و النتائج التي توصلا إليها.

1- مضمون نتائج النظريات التقليدية و الحديثة في تفسير النمو الاقتصادي.

لقد اعتبر الفكر الاقتصادي الكلاسيكي أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو الاقتصادي، و أن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، و أن النمو الاقتصادي مآله الركود الاقتصادي[2]، أما النيوكلاسيك فأولو اهتماما كبيرا لتحليل الكيفية التي يوزع بها جهاز السعر

---

[1] طيبة عبد العزيز، تطوير مقاربة النمو المستديم في اطار ضوابط الشريعة الإسلامية، ، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد و التمويل الإسلامي، تركيا، 09-10 سبتمبر

[2] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية- نظريات و سياسات و موضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص ص 57-58.

- فليح حسن خلف، التنمية و التخطيط الاقتصادي، جدار للكتاب العالمي و عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006، ص 110.

- سهير محمود معتوق، اقتصاديات التنمية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2002-2003، ص 70.

موارد المجتمع بين مختلف الاستخدامات المتاحة أمام الأعوان الاقتصاديين، و اعتبروا أن عملية النمو لها طبيعة تدريجية ومتسقة وتراكمية يكسب فيها العمال و أصحاب رؤوس الأموال و المستثمرين وملاك الأراضي[1].

و اهتم الفكر الكينزي بكيفية حدوث الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو الاقتصادي، و اعتبر أن النمو الاقتصادي يعتمد على حجم العمل المستخدم على اعتبار أن الاقتصاد يحتوي على طاقات إنتاجية غير مستغلة، لهذا السبب اهتم كينز بعلاج أزمة الكساد من خلال زيادة حجم الطلب الكلي الفعال إلى الحد الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل للعمالة، أما الكينزيون الجدد فبينوا من خلال نموذج هارود – دومار أن كل من الميل الحدي للادخار و المعامل الحدي لرأس المال على الناتج تعد من المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي، و أن تحقيق الاستخدام الكامل للموارد يتطلب أن تتعادل الزيادة في الطاقة الإنتاجية مع الزيادة في الطلب الكلي[2].

و ترى النظريات المعاصرة مثل النظرية النيوكلاسيكية ذات التوجه الخارجي أن الزيادة في معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل لا يمكن أن تتحقق إلا إذا حدثت بفعل عوامل خارجية مثل تغير معدل النمو السكاني أو معدل الادخار أو معدل التقدم التقني الذي بمفرده يسمح بزيادة الإنتاج، و من ثم يستمر معدل النمو الاقتصادي في الارتفاع في الأجل الطويل[3].

و استبعدت نظرية النمو الداخلي تماما أن يتحدد النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بمتغيرات خارجية، و ركزت على أهمية رأس المال البشري و تراكمه في تحقيق النمو، كما أنها أعطت للمدخلات غير التنافسية أهمية معتبرة في إحداث الوفورات الخارجية التي تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي[4].

---

[1] _ محمد عبد العزيز عجيمة و محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية– مفهومها نظريتها و سياستها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص ص 78-94.

[2] _ مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999، ص ص. 133- 136.

[3] _ يمكن الاطلاع على المراجع التالية لفهم أكثر نموذج سولو:

- Gregory N.Mankiw, Macroéconomie, Traduit par : Jean Houard, 3eme édition, de boeck, Paris, 2003, pp 247-262.

- Ulrich Kohli, Analyse macroéconomique, de boeck université, Bruxelles, 1999, pp 418-421.

– سهير أبو العينين وآخرون، العوامل المحددة للنمو الاقتصادي النظري وواقع الاقتصاد المصري، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 167، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2003، ص 82.

[4] _ إيمان محمد سليم، نماذج النمو المعاصرة ومحددات النمو، مؤتمر قسم الاقتصاد بعنوان: تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية، 4-6 ماي 1998، القاهرة،، ص ص 102- 123.

2- أهم الانتقادات الموجهة لنظريات النمو الاقتصادي.

على الرغم من الإسهامات الكبيرة للفكر الاقتصادي التقليدي و الحديث في تفسير النمو الاقتصادي إلا أنه لم يسلم من النقد حيث شملت هذه الانتقادات بعض المبادئ و الفرضيات و النتائج التي توصل إليها، و سنركز فقط على الانتقادات الموجهة إلى النتائج التي توصلت إليها نظريات النمو، من بينها:

- يغلب على أفكار النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي طابع التشاؤم حيث تنتهي إلى أن النمو الاقتصادي مآله الركود، و يرجع هذا التشاؤم إلى أفكار مالتيس عن التزايد السكاني و قانون تناقص الغلة لريكاردو مما يترتب عليه إعاقة النمو على المدى الطويل[1]، و اعتبرت أن عملية الإنتاج الزراعي تخضع لقانون تناقص الغلة بافتراض ثبات الفن التكنولوجي و رأس المال، و لهذا قللت من أهمية و إمكانية تأثير التقدم التكنولوجي في الحد من أثر تناقص العوائد.

- يحدث النمو الاقتصادي في النظرية النيوكلاسيكية بشكل تلقائي نتيجة لتقلبات دورية غير متسقة و غير تدريجية في حين أن مثل هذه التقلبات ليست ضرورية، فيمكن للنمو أن يحدث نتيجة لتغيرات مستمرة و منتظمة، كما أعطت هذه النظرية - خاصة نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي- أهمية كبيرة للابتكارات باعتبارها العامل الرئيسي للنمو، إلا أن النمو لا يعتمد فقط على الابتكارات بل أيضا على التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية[2].

- ركزت نظرية كينز في النمو الاقتصادي أساسا على كيفية تحديد مستوى الدخل التوازني في الأجل القصير (التحليل الساكن المقارن)، كما أنها اهتمت فقط على جانب الطلب الكلي، و اعتبرت أن الإنفاق الاستثماري يمكنه أن يؤدي إلى زيادة الدخل عن طريق مضاعف الاستثمار، أي أن عملية النمو الاقتصادي تتحدد بمقدار الزيادة في الاستثمار، ولم تتعرض هذه النظرية لحقيقة مفادها أن الاستثمار تنتج عنه زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني (جانب العرض الكلي) لأن اهتمامه الأساسي انصب على تحليل مشكلة الاستخدام الكامل للموارد[3].

-لم تتحقق النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي ذات التوجه الخارجي(نموذج روبرت سولو) فكرة التقارب التي تقتضي بأن الاقتصادات الفقيرة ستنمو بمعدل أسرع من معدل نمو الاقتصادات الغنية في الأجل القصير مما يؤدي إلى اتجاه متوسط الدخل الفردي إلى التقارب في الأجل الطويل، كما أنها لم تعتمد كثيرا على السياسات الحكومية في تحديد محددات النمو

---

[1] _ سهير محمود معتوق، اقتصاديات التنمية، المرجع السابق، ص 79.

[2] _ مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية- نظريات و سياسات و موضوعات، المرجع السابق ، ص ص 71- 72.

[3] _ محمد عبد العزيز عجيمة و محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية- مفهومها نظريتها و سياستها، المرجع السابق ، ص 102.

الاقتصادي[1]، أي أنها لم يعط تفسيرا واضحا فيما يخص كيفية و طريقة تحقيق التقدم التقني الذي يتحدد نموه خارج النموذج بشكل تلقائي و بمعدل ثابت.

– ركزت نظرية النمو الداخلي على أهمية رأس المال البشري و تراكمه في تحقيق النمو طويل الأجل، إلا أنها لم تتعامل مع كيفية تأثير هذا التراكم في تكوين رأس المال البشري مثل تباين سلوك الأفراد و المنشآت بسبب تباين الثقافات، و اختلاف عادات التعلم و التكوين و التدريب للأفراد[2]، و وجهت هذه النظرية اهتمامها من المدخلات التقليدية إلى المدخلات غير التقليدية في تحقيق النمو الاقتصادي، فهذا التوجه يؤثر على النمو و يفسح المجال لمدخلات أخرى غير تقليدية مثل التنظيم المؤسسي، الأخلاق و المعتقدات.

– ثانيا: حدود المقاربات الجديدة للنمو الاقتصادي.

لقد ظهرت مقاربات جديدة لتحفيز النمو على غرار مقاربة التشخيص الجيد للنمو لـ : **Dani Rodrik et Andrés Velasco** (2005)، **Ricardo Hausmann**، و مقاربة إزاحة معوقات النمو لـ : **Martin Baily et Diana Farrell** (2005)، لذا نحاول معرفة مدى مساهمة هاتين المقاربتين في تفسير النمو الاقتصادي من الناحية النظرية و حدودهما.

1– المقاربة القائمة على تشخيص النمو.

قام البنك الدولي بعرض دراسة لتجارب النمو في التسعينات من القرن الماضي[3] و التي توصلت إلى أن نتائج السياسات[4] التي طبقتها البلدان النامية كانت متباينة بصورة غير عادية، و أوضحت تجربة الفترة 1990– 2005 أن آثار هذه السياسات كانت ضعيفة على النمو و على تحقيق أهداف التنمية المتعلقة برفع مستويات المعيشة و تخفيض عدد الفقراء (أهداف الألفية الإنمائية) مما جعل البنك الدولي يتبنى مقاربة **Hausmann et Andrés Velasco** (2005) **Dani Rodrik Ricardo** حيث اقترحوا فيها إطارا جديدا لتشخيص النمو.

---

[1] _ سهير أبو العينين و آخرون، العوامل المحددة للنمو الاقتصادي النظري و واقع الاقتصاد المصري، المرجع السابق ، ص 13.

[2] _ إيمان محمد سليم، نماذج النمو المعاصرة و محددات النمو، مرجع سبق ذكره، ص 129.

[3] _ عنوان الدراسة: النمو الاقتصادي في التسعينات: الاستفادة من دروس عقد من الإصلاح، البنك الدولي 2005. انظر:

_ Word Bank, Economic Growth in the 1990, Learning from a decade of reform, Washington. DC , 2005.

_Roberto Zagha, Gobind Nankani et Indermit Gill, Repenser la Croissance, Finance et Développement, N° 1, IMF, Washington. DC, Mars 2006, pp 7- 11

[4] _ تعرف هذه السياسات باسم "توافق آراء واشنطن" التي طبقتها خاصة اقتصادات التحول الاقتصادي و التي تتضمن تنفيذ حقوق الملكية، استقرار الاقتصاد الكلي، الخصخصة، الاندماج في الاقتصاد العالمي و خلق مناخ أعمال سليم.

1-1: مضمون مقاربة تشخيص النمو.

اقترحت هذه المقاربة منهج شجرة القرارات للمساعدة في تحديد العوائق بالنسبة لكل اقتصاد، و التركيز على مختلف الفرضيات البديلة المساعدة في تحديد الخيارات المتاحة لصانعي السياسات لمواجهة معوقات النمو في الأجل القصير دون تجاهل المعوقات التي ستظهر في الأجل الطويل

1-2: نتائج تطبيق مقاربة تشخيص النمو و انتقاداتها.

لاكتشاف إمكانيات إطار تشخيص النمو و إيضاح قوته و حدوده طبق الخبراء الاقتصاديون للبنك الدولي هذه الطريقة على اثنى عشر دولة حيث عرضوا نتائج دراستهم و قدموا توصياتهم المتعلقة بالسياسات الاقتصادية التي يمكن إتباعها لدعم النمو في بعض الاقتصادات رغم اعترافهم بأن هذا الإطار لم يطبق بنفس الصرامة و العمق في كل هذه الدراسات و بقيت كثير من القضايا دون حل، فلا يزال الوقت مبكرا جدا لإجراء تقييم قاطع لهذا الإطار.

كما أن تعميم تطبيق هذا المنهج يتطلب بيانات أفضل من تلك المتوفرة حاليا حتى يمكن قبول أو رفض فرضيات معينة مما يستدعي الاستخدام المتكرر لهذا الإطار الجديد للتحقق من إمكانيات نجاحه في المستقبل[1].

2- مقاربة إلغاء حواجز النمو.

ارتبطت هذه المقاربة بمعظم الاقتصادات الأوربية المتقدمة و اليابان، فقد شهدت هذه الاقتصادات في العقد الماضي تباطؤ في النمو الاقتصادي في نفس الوقت الذي ارتفعت فيه تكاليف المعاشات و الرعاية الصحية بسبب ارتفاع معدلات الأعمار في هذه البلدان، و قد أوصى بعض الاقتصاديين بإلغاء القيود المفروضة على المنافسة في كثير من القطاعات التي لا تزال فيها قيود و إصلاح تشريعات سوق العمل، إلا أن مثل هذه التحركات تلقى رفضا ممن يخشون أن تؤدي إلى ارتفاع في معدلات البطالة و خسائر لشبكات الضمان الاجتماعي، بينما أوصى آخرون بزيادة الاستثمار في عمليات البحث و التطوير و التعليم لتزويد العمال بالمهارات التي تمكنهم من أداء المهام ذات القيمة المضافة الأعلى، بينما يتم إدخال المكننة في الوظائف ذات القيمة المضافة الأقل أو يتم تحويل هذه الصناعات إلى الاقتصادات الأقل تكلفة.

2-1: تعريف مقاربة إلغاء حواجز النمو.

تأتي مقاربة إلغاء حواجز النمو للفصل في الجدل القائم حول الحواجز التي تعترض النمو في هذه الاقتصادات، و استغرقت هذه المقاربة عقدا كاملا من الزمن لمقارنة الإنتاجية في

[1] _ طيبة عبد العزيز، أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم – دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2010، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2012،، ص.85.

صناعات القطاع الخاص بمثيلاتها في الاقتصادات العالمية الرئيسية الأخرى، و توصلت إلى نتيجة مفادها أن السبيل لتعزيز الإنتاجية و من ثم النمو الاقتصادي هو وجود إطار للسياسات الاقتصادية التي تشجع المنافسة في كافة القطاعات.

2-2: شروط نجاح مقاربة إلغاء حواجز النمو و حدودها.

ترى مقاربة إلغاء حواجز النمو أن الاقتصادات الأوربية بحاجة أولا إلى وضع أطر سياسية تشجع المنافسة حتى تتمكن من رفع معدلات نموها و ذلك يعني إلغاء أهم الحواجز التي تعترض النمو كالتنظيمات المقيدة في أسواق المنتجات بما يمكّن الشركات من تحقيق وفورات الحجم، وتخفيف القيود المفروضة على استخدام العقارات، وتشجيع المنافسة في قطاع الخدمات، و إلغاء القيود على سوق العمل بإضفاء المزيد من المرونة عليه، و لهذا السبب تتبنى هذه الدراسة المقاربة القائمة على إلغاء الحواجز التي ذكرناها سابقا و التي تعترض نمو الإنتاجية و بالتالي النمو الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة.

و تنتهي هذه المقاربة إلى أن تعزيز النمو الاقتصادي في أوربا و اليابان يبدأ بمزيد من تشجيع المنافسة و أن الاستثمار في التكنولوجيا و البحث و التطوير و التعليم يساعد على زيادة نمو الإنتاجية، إلا أن هذه المقاربة تواجهها عدة تحديات تتمثل أساسا في أن أوربا لديها التزامات كبيرة فيما يتعلق ببرامج الرعاية الصحية و الرفاهية الاجتماعية و تقليص حجم البطالة و التأمين الاجتماعي و حماية البيئة، فمن الصعب التوفيق إلى حد بعيد بين المحافظة على اقتصاد تنافسي منفتح به أسواق عمل مرنة وتنظيمات أقل تقييدا للمنافسة و بين تلك الالتزامات سابقة الذكر لتعزيز النمو في هذه الاقتصادات[1].

- ثالثا: تصور إطار جديد لمقاربة النمو المستديم.

يعتبر تقرير النمو الذي أعدته لجنة النمو و التنمية بعنوان "استراتيجيات النمو المستديم و التنمية الشاملة (2008)" من بين أهم التقارير التي تناولت بشكل واضح و مفصل و دقيق دراسة النمو الاقتصادي المستديم- يعبر عن النمو الاقتصادي المستديم باختصار النمو المستديم- من حيث تعريفه، خصائصه، سياسات تحقيقه و نتائجه.

1- تعريف النمو المستديم.

عرفت لجنة النمو و التنمية النمو المستديم بأنه معدل سنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يبلغ أو يفوق 7٪ لمدة ربع قرن أو أكثر، و لاحظت أن مثل هذه المعدلات المرتفعة للنمو

[1] _ Martin Neil Baily et Diana Farrell, Comment éliminer les obstacles à la croissance, Finance et Développement, N° 1, IMF, Washington, Mars 2006, p 23.

تؤهل هذه الاقتصادات لمضاعفة حجم اقتصادها تقريبا في كل عقد من الزمن[1]. و يوجد ثلاثة عشر اقتصادا حقق بالفعل النمو المستديم[2]، فهناك من رأى أن هذه الحالات عبارة عن وقائع يصعب تفسيرها و لا يمكن تكرارها، إلا أن الواقع يبين احتمال انضمام اقتصادات أخرى إلى هذه الحالات في المستقبل القريب[3].

2-خصائص اقتصادات النمو المستديم.

تتباين اقتصادات النمو المستديم من حيث خصائصها المميزة، يمكن الاستفادة من مسارات نموها باعتبار أن هذه الحالات قابلة للمحاكاة في دول أخرى و هو ما سلكه صانعو السياسات في هذه البلدان حتى حققوا معدلات مستديمة للنمو الاقتصادي و منها[4]:

-يتميز النمو المستديم بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي و استمرارها لمدة زمنية أطول تفوق العقدين من الزمن.

-إن تحقيق معدل نمو 7٪ سنويا و متواصل على مدى ربع قرن أصبح أمرا ممكنا في النصف الثاني من القرن .

-تحقيق نمو مستديم ليس أمرا مستحيلا و إنما يتطلب الأمر البحث عن الاستراتيجيات التي مكنت هذه الدول من تحقيقه.

-لا يتحقق النمو المستديم تلقائيا لأنه يتطلب التزام طويل .

-إن تحقيق النمو المستديم ليس أمرا سهلا،

-إن النمو المستديم ليس غاية في حد ذاته و لكنه يساعد في تحقيق أهداف أخرى مهمة للأفراد والمجتمع .

-يعتبر هدف النمو المستديم من أولويات الأهداف

-يمكن للاقتصادات التي تحقق نمو مستديم أن تخفض من حدة الفقر.

---

[1] _ Commission on Growth and Development, The Growth Report: Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development, The Word Bank, Washington, 2008, p 1.

[2]على أساس التعريف السابق، و منذ 1950 حتى الآن، حققت عدة دول النمو المستديم من بينها دول من منظمة التعاون الإسلامي مثل أندونيسيا (1966-1997)،ماليزيا (1967-1997)، و تقترب كل من الهند و فيتنام للانضمام إلى هذه المجموعة. علي عبد القادر علي، مراجعة تقرير النمو: استراتيجيات للنمو المستدام و التنمية غير الإقصائية، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، العدد الثاني، الكويت، جوان 2009، ص 81.

[3]حسب توقعات صندوق النقد الدولي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للهند و فيتنام في 2016 يمكن اعتبارهما من اقتصادات النمو المستديم.

[4] _ طيبة عبد العزيز، أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم- دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2010، المرجع السابق، ص ص89-91.

- رابعا: ضرورة إدراج الضوابط الشرعية لمقاربة النمو المستديم.

إن شمولية و كونية رسالة الإسلام السمحة و بقاءها صالحة إلى يوم الدين تضمن استدامة النمو، وتأتي من الالتزام بالمبادئ و الضوابط و الأحكام الشرعية. إذا كان النمو المستديم من حيث المبدأ نمو لا متناه، فمن الناحية النظرية يمكن خلق سلع و خدمات و منافع بشكل مستمر و متواصل (استدامة خلق الثروة)، إلا أن النمو المستديم يصطدم بعدة حدود تحول دون استدامته يتطلب أن تخضع كل الأنشطة الاقتصادية إلى ضوابط معينة تقرها الشريعة الإسلامية.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال كل ما تقدم في هذا الفصل نجد أن مفاهيم النمو عرفت تطورًا كبيرًا ومستمرًا، تبعًا للتطور الذي عرفه الفكر الاقتصادي في تشخيص مصادر النمو التي ظلَّت الظروف المحيطة هي التي تصنعها وتبلورها في ذاكرة البشر فتتبناها وتنظر في إطارها. فكان مصدر النمو بالنسبة للنظرية التقليدية يتمثَّل في الجانب المادي فقط الذي تسببه عوامل خارجية، تتمثَّل في تراكم المعادن النفيسة عند التجاريين، والمزارعين والإنتاج الزراعي عند الطبيعيين، والعمل ورأس المال عند الكلاسيكيين، والاختراع الذي هو نشاط فردي حر والذي يكون الدافع إليه هو الربح عند شومبيتر، بالإضافة إلى عامل السكان. وهي عوامل مضاعفتها قد تقود إلى مضاعفة النمو إذا كانت فعلا مصدرًا له؛ مما يؤدي إلى التقارب بين الاقتصاديات المختلفة، والذي يحدث فعلا حسب سولو عندما ينتشر التقدم التكنولوجي في العالم. لكن شيئًا من هذا لم يحدث في ظل اعتبار تلك النظريات للنمو بأنه خارجي المنشأ، ليس للسياسات الاقتصادية ولا لتصرفات أطراف النشاط الاقتصادي أي دورٍ فيه؛ حيث ترى النظرية النيوكلاسيكية أن تصرف أطراف النشاط الاقتصادي لايؤثّر على معدل النمو في المدى الطويل؛ لأن الإيرادات الحدية لرأس المال هي إيرادات متناقصة، مما يعني أن مزيدًا من الاستثمار يقود إلى هبوط فاعلية رأس المال؛ وبالتالي تتناقص إيراداته، وهو ما يعني أن زيادة معدل النمو عن طريق التراكم الرأسمالي لا يقود إلا إلى نمو مؤقَّت. فكان لابد من إعادة النظر في ذلك؛ فجاءت نظريات النمو الحديثة مؤكِّدَة على دور السياسات التدخلية في تحقيق النمو؛ وبالتالي في تحقيق مزيدٍ من الرفاهية للمجتمع، حيث ركَّزت على ضرورة تدخل الدولة في توجيه النمو لزيادة معدله، وذلك من خلال السياسة الحكومية التي تزيد من معدله عن طريق الاستثمارات الواسعة التي تسمح بتوسيع السوق، مما يسمح للقطاعات المختلفة بالاستفادة من اقتصاد الحجم؛ الأمر الذي يسمح بتحقيق الأرباح التي تستخدم في المزيد من التوسع وبالتالي استمرار النمو، وهو ماتجسده نظرية النمو المتوازن التي ليست في صالح الدول التي تحتاج إلى التنمية؛ لأنها تحتاج إلى موارد ضخمة، أو عن طريق اختيار قطاعاتٍ أو مناطق أو صناعات تكون لها ارتباطات أمامية وخلفية قوية لتكثيف الاستثمار فيها، مما ينجر خلق لا توازن معين قد يكون بين القطاعات أو الصناعات أو المناطق، يقود إلى لا توازناتٍ جديدة يفضي إلى تحريك النمو واستمراره نتيجة اختلال التوازن، ولكن شيئًا من ذلك لم يحدث في الدول النامية التي وصفها ليبنشتاين بأنها تشكّل نظمًا متوازنة؛ بحيث أن أي إخلالٍ بالتوازن تتولد عنه قوى من شأنها إعادة التوازن إلى وضعه الأصلي، وبالتالي ظهرت نظريات أخرى أدخلت عناصر أخرى في دالة النمو تمثَّلت في كل من رأس المال التكنولوجي، ورأس المال. العام، ورأس المال البشري، ورأس المال المعرفي؛ وبالتالي

أصبح لكل أطراف النشاط الاقتصادي دورا في تحسين معدل النمو. لذلك يمكن القول أن كل لبنةٍ جديدة في الفكر التنموي ما هي في الواقع إلا استجابة أو رد فعلٍ لقصورٍ في التنمية التي تسمح بأن يتم النمو بصفةٍ آلية. وهو ما يسمح بالقول أن مصادر النمو سوف تزداد تعددًا مع الزمن؛ مما يصعب من تقديره أو التكهن به؛ لأن دالته تصبح مع الزمن تعتمد على عددٍ أكبر فأكبر من المتغيرات، وهو ما أصبح يجسده ما يعرف بالنمو المستدام الذي يتحقَّق في ظل التنمية المستدامة التي يتداخل فيها عدد كبير جدًا من المتغيرات الذي يزيد من ظروف عدم التأكُّد في استدامتها.

الفصل الثالث

الدراسة القياسية

الآثار الإنفاق العام على إجمالي الناتج المحلي في الجزائر

تمهيد:

يتوفر الاقتصاد الجزائري على موارد مادية وبشرية معتبرة، ولكنه يواجه عوائق هيكلية، فالاستغلال السيئ للموارد البشرية والمادية جعل الاقتصاد الوطني يصطدم بصعوبات أهمها ثقل خدمة الدين الخارجي، ضعف مردودية الاستثمارات العمومية. وعليه شرعت الجزائر في القيام بإصلاحات في السياسة الاقتصادية بصفة عامة والسياسة المالية بصفة خاصة، وذلك لأجل استعادة توازناتها الداخلية والخارجية، غير أن سياسة الإصلاح لم تتم بشكل جيد. فأبرمت السلطات الجزائرية اتفاق مع المؤسسات المالية الدولية وبرامج تؤدي الى تخفيض النفقات العامة والتوجه نحو القطاع الخاص، بهدف إعادة التوازنات المالية لميزانية الدولة. ونتيجة للانفراج المالي الذي نحقق بفعل أسعار النفط بداية الالفية الثالثة شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في اتباع سياسة مالية ترتكز على التوسع في النفقات العامة، تجسدت بالخصوص في كل من مخطط الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009، والبرنامج الخماسي 2010-2014، حيث جاءت هذه السياسة بعد فترة صعبة في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، في حين تواجه سياسة تقشف مع برنامج خماسي للفترة 2015-2019 في ظروف صعبة مع انخفاض حاد ومستمر لأسعار النفط.

ولتحديد الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي سيتم القيام بدراسة اقتصادية لاثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2014.

المبحث الأول: التطورات الاقتصادية والمالية في الجزائر

قامت الجزائر بعد حصولها على الاستقلال برسم سياسة تنموية طويلة المدى ترتكز أساسا على الصناعات الثقيلة للخروج من دائرة التخلف ولقد تميزت هذه المرحلة بالتخطيط المركزي والتدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي مما أدى لزيادة الإنفاق العام،غير أن تخلي الجزائر على النهج الاشتراكي وإتباعها لاقتصاد السوق صاحبه جملة من الاصلاحات بمعية المؤسسات الدولية في إطار تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي ساهم في تخطي الإنزلاقات الخطيرة التي عرفها الاقتصاد الجزائري إبان الأزمة النفطية لسنة 1986 وتحسين معدلات المؤشرات الاقتصادية الكلي

المطلب الأول: تطور إستراتيجية التنمية في الجزائر

الفرع الأول: إستراتيجية التنمية من خلال المخططات التنموية

تشمل إستراتيجية التنمية التي اختارتها الجزائر من خلال مخططات التنمية المتتالية أهدافا عامة تتمثل أساسا في التطبيق التدريجي للنهج الاشتراكي و التوصل إلى الاستقلال الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

1-المخطط الثلاثي 1967-1969

تعتبر الخطة الثلاثية أول محاولة للتخطيط الجزائري و كانت المهمة الأساسية لهذه الخطة هي إعداد المقدمة الضرورية للخطة الرباعية الأولى أي أنها كانت محاولة تحديد بعض الاتجاهات في إطار إستراتيجية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية في السنوات التالية 1970-1973. و خصص لهذا الغرض مبلغ 11.081 مليار دينار كاستثمار في هذه الخطة لكن ما نفذ خلال هذه المرحلة بلغ 9.124 مليار دينار أي بنسبة 82٪ حظي قطاع الصناعة بحوالي 49٪ من الإجمالي[1]

2-المخطط الرباعي الأول 1970-1973

كانت أهداف هذا المخطط تتطابق مع إستراتيجية التنمية الاجتماعية و الاقتصادية التي ركزت اهتمامها حول مسألة القضاء على البطالة في إطار عملية تصنيع البلاد، كما تتمثل غاية هذا

[1] زرقين عبود، صناعة الحديد و الصلب في إستراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996 ، ص.70.

المخطط في تكثيف و تعزيز بناء اقتصاد اشتراكي مستقل، و هو يرمي بالتالي إلى تحويل الموارد الزراعية و المنجمية في سياق عملية تصنيع متكاملة و عصرية. وتم تحديد نسبة النمو السنوي ب 9٪ و هذا ما يستلزم استثمارات عمومية ضخمة قدرت بحوالي 28 مليون دينار تعتمد أساسا على الموارد الوطنية للتمويل و ستوفر فوائد للتنمية ورفع مستوى الاستثمارات الاقتصادية بالوفاء بالحاجيات المادية و الثقافية للسكان و لقد خصص لهذا الغرض مبلغ 740،27 مليار دج كاستثمار في هذه الخطة حظي قطاع الصناعة 45٪ من الإجمالي، كما حظي قطاع المحروقات بنسبة 36٪ داخل القطاع الصناعي..[1]

3-المخطط الرباعي الثاني 1974-1977

تعتبر الأهداف العامة لهذا المخطط مماثلة لأهداف المخططات السابقة مع تركيز أكثر على رفع الإنتاج و توزيع التنمية عبر مختلف أنحاء القطر. و كان من المتوقع أن يرتفع الناتج الوطني الإجمالي بشكل ملموس و بنسبة لا تقل عن 46٪ هذا ما يعادل نسبة سنوية للتنمية تبلغ 10٪ وتستلزم 110.217 مليار دينار في الاستثمارات العمومية. كما أن الصناعة لازالت تستحوذ على الحصة الأكبر من مجموع الاستثمارات الكلية المخططة حيث شكلت نسبة 44٪ حظي قطاع المحروقات بنسبة 40.36٪ داخل القطاع الصناعي. و كانت الأولوية دائما من نصيب التصنيع الذي سيسمح إنجازه بتحقيق الهدف الأسمى و هو التكامل الصناعي على نطاق أوسع بغية التوصل إلى رفع الإنتاج في أقرب الآجال و توفير مناصب الشغل.

لقد تبين من خلال المخططات السابقة هو أن الإنجازات الحقيقية كانت بمعدلات تختلف عن التوقعات، حيث قارب مجموع الاستثمارات التي عجز عن إنجازها سنة 1978 حوالي 210 مليار دينار و هذا ما يؤكد ضعف الاقتصاد الجزائري على استيعاب الاستثمارات المخططة [2].

4-المخطط الخماسي الأول 1980-1984:

قامت الجزائر في عقد الثمانينات بعدة إصلاحات اقتصادية معبرة عنها من خلال المخطط الخماسي الأول1980-1984 والمخطط الخماسي الثاني 1985-1984 سعيا منها للخروج من الوضعية الصعبة اقتصاديا و اجتماعيا و سياسيا و التكيف مع الوضع الدولي. والجديد في الإجراءات الإصلاحية و المعبر عنها في هذين المخططين هو : الإعلان عن إصلاحات لتحسين

[1] **Plan quadriennal 1970-1973, rapport général, P47.**

[2] موزاي بالل، الاستثمار و التنمية الاقتصادية تجربة الجزائر، رسالة ماجستير، آلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2003 ، ص.137.

التسيير الاقتصادي في القطاع العام بواسطة إعادة الهيكلة وإعطاء الاستقلالية لهذه المؤسسات و تشجيع القطاع الخاص.

قامت الجزائر في غضون هذا المخطط بعدة إصلاحات اقتصادية، كإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، إصلاح النظام الجبائي، إصلاح النظام الوطني للأسعار وإعادة النظر في سياسة الأجور. و نادى هذا المخطط كذلك بضرورة التحكم في آجال و تكاليف إنجاز المشاريع الاستثمارية، و إدخال مخططات الإنتاج على مستوى المؤسسات العامة لأجل تحسين استخدام الجهاز الوطني المنتج. حيث اتخذت الجزائر في هذه الفترة إجراءات جديدة تسمح بمشاركة الرأسمال الأجنبي في تحقيق الإستراتيجية التنموية[1]. وعلى ضوء الأولويات العامة للمخطط الخماسي الأول فان القطاع المنتج هو في مقدمة اهتمامات الدولة لأنه القاعدة المادية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية كما ان المخطط لم يهمل القطاعات الأخرى و خصص لها مبالغ

معتبرة . أما البرامج الجديدة للاستثمارات في الفروع الصناعية فقدرت بحوالي 78 مليار دينار، يمثل قطاع المحروقات قيمة عظمى من أصل 550.50 مليارديناردينار هذا يدل على أن هذا القطاع يحظى بالأولوية من قبل الدولة[2].

5-المخطط الخماسي الثاني 1985-1989

في سنة 1986 حدثت أزمة بترولية أدت إلى انهيار أسعار البترول و الغاز و انخفاض قيمة الدولار، و هو ما أثر سلبا على الاقتصاد الجزائري و أدى إلى ضعفه في هذه المرحلة، من خلال تدهور إيرادات الصادرات النفطية، و تفاقم حدة الديون الخارجية و ارتفاع معدل التضخم. و هذا ما دفع بالجزائر إلى إعادة النظر في خطتها التنموية و إستراتيجية استثمارها، و الشروع في توجيه الاقتصاد و التخطيط نحو لا مركزية و استقلالية أكبر من ذي قبل ليفسح المجال أمام مبادرات الأعوان الاقتصاديين و لتطوير استخدام آليات التنظيم الاقتصادي و لقد صدر قانون استقلالية المؤسسات في بداية عام 1988 ، يهدف إلى إلزام الشركات الوطنية في القطاع العام لتحقيق الكفاءة المالية التي تمنحها الاستقلالية في الإدارة و التمويل .

أما فيما يتعلق بالاستثمارات خلال هذه المرحلة فقد خصص المخطط الخماسي الثاني 550مليار دينار كاستثمار في هذا المخطط مما يسمح بتحقيق الأهداف الأساسية خلال هذه الفترة وتوسيع و تدعيم قاعدة التنمية و توفير ظروف ملائمة من شأنها أن تحل محل المحروقات في مجال

[1] موزاي بلال، المرجع السابق، ص.139.
[2] وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، مشروع المخطط الخماسي الأول 1980-1984، الجزائر، 1984، ص.346.

تمويل التنمية. لقد انتهت هذه التطورات السلبية التي عاشها الاقتصاد الجزائري إلى إعادة النظر من جديد في استراتيجياتها التنموية و سياساتها الاستثمارية حيث تتماشى مع توجهاتها الجديدة و التي ترمي إلى فتح اقتصادها و تحرير المنافسة بغية دخول اقتصاد السوق في ظل عولمة الاقتصاد الدولي.

الفرع الثاني: استراتيجية التنمية باحلال المشاريع الكبرى

1-تقوية اقتصاد السوق وبرنامج التعديل الهيكلي

ما يميز هذه المرحلة هو أنه في بدايتها تم التأكيد على فشل السياسة الاقتصادية المتبعة وكذا الاستراتيجية التنموية المختارة وضعف تطبيق التخطيط مما أدى إلى ظهور التضخم وضعف الجهاز الإنتاجي. ولقد أدى العجز الكبير الذي مس خزينة الدولة إلى إصدار كتلة نقدية بدون مقابل من أجل تمويل عجز الميزانية، وهو ما أكد ضعف النظام المصرفي وعدم قدرته على القيام بمهامه، والمتمثلة في تجنيد الادخار ومراقبة الصرف ونظام الاستيراد، مما أدى إلى نشوء واتساع سوق موازية للعملة الصعبة، إلى جانب العجز الكبير الذي شهدته البلاد في ميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع الديون الخارجية. وأمام هذه الأوضاع، بات لازما على الجزائر إيجاد الحلول الكفيلة بالقضاء على الأزمة والتخفيف من حدتها، حيث بدأت بخوض برنامج إصلاحات يرمي إلى إعادة الاعتبار للمؤسسة كعامل اقتصادي يتمتع بالاستقلالية التامة، ووضع آليات تشريعية تمكن الدولة من تكريس دورها كسلطة عمومية و منظم استراتيجي. ومنه كان للجزائر أن سطرت انتقالها من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق وبات الأمر حتميا عليها.

لجأت الجزائر، عندما اشتدت أزمتها الاقتصادية وانعدمت طرق جديدة لتمويل و فشل الطرق المستعملة لتخفيف عبء المديونية، إلى الصندوق النقد الدولي و أبرمت معه على اتفاقية الامتثال St and - By في شهر أفريل 1994 على شكل برنامج للتسوية الهيكلية يتم تنفيذه من خلال برنامج للإستقرار الاقتصادي يدوم سنة واحدة يكون متبوعا ببرنامج تعديل هيكلي يدوم ثلاث سنوات خلال فترة الإستقرار الإقتصادي يجب أن ينصب الإهتمام على إعادة تأسيس التوازنات الداخلية و الخارجية بمساعدة القروض المتأتية من طرف صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، و كذلك تقليص الاختلالات الداخلية و تهيئة الظروف لمباشرة الفترة الثانية للتعديل الهيكلي

2-برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

يعاني الاقتصاد الوطني منذ أكثر من عشر سنوات من أزمة مستديمة بالرغم من تّنوع الثروات البشرية و المادية و أهميتها. و لا تزال المحروقات، كما كان عليه الوضع منذ ربع قرن من الزمن، تحتل الصدارة في اقتصادنا. لقد تم القيام بعدة محاولات للإصلاح لكن دون الاستجابة إلى التطلعات المشروعة للجزائريين و المتمثلة في رفع مستوى المعيشة و التشغيل و الأمن الاقتصادي. و يتمثل هدف الإصلاحات الاقتصادية في إضفاء المرونة اللازمة على الأداة الإنتاجية لتمكينها من التطور و التأقلم مع التغيرات في ظل اقتصاد متفتح.

رغم الإصلاحات التي قامت بها الدولة إلا أنها تبقى دون التطلعات انها أغفلت العوائق الجذرية للنمو، ولهذا حاولت الحكومة القيام بإصلاحات جديدة تهدف إلى إضفاء المرونة اللازمة على الأداة الإنتاجية والتأقلم مع المتغيرات في ظل اقتصاد السوق وتحسين منظومة إدارة الحكم وكفاءة الإدارة. ولقد ساعد على ذلك ارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة2000 وما تبعه من تحسن في كل هذه العناصر ساهمت في توفير ظروف اقتصادية ملائمة لإعداد وتنفيذ برامج استثمارية طموحة تلخصت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وبرنامج مواصلة دعم النمو الاقتصادي (2010-2014)[1].

1. محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

قررت الحكومة الجزائرية في أفريل 2001، وضع برنامج 2001-2004 لتدعيم الإنعاش الاقتصادي والذي قدمه وزير إعادة الهيكلة وتنسيق الإصلاحات، وقد خصص لانجاز هذا البرنامج أهم غلاف مالي يخصص لمثل هذه المشاريع منذ الاستقلال. وعليه فإن برنامج الإنعاش الاقتصادي يهدف بالدرجة الأولى إلى:

- تعزيز الطلب الكلي.

- تدعيم النشاطات المنتجة والتي تخلق قيمة مضافة وتوفر مناصب الشغل من خلال تطوير القطاع الفلاحي والمؤسسة الإنتاجية خاصة المحلية.

- إعادة بناء المنشآت القاعدية خاصة منها تلك التي تسمح بتحفيز النشاط الاقتصادي وتدعيمه.

[1] مبارك بوعشة، "الاقتصاد الجزائري : من تقييم مخططات التنمية الى تقييم البرامج الاستثمارية –مقاربة نقدية-"، المؤتمر الدولي : تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، الجزائر، 12/11 مارس 2013.

– وأخيرا، توفير الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تطوير الموارد البشرية.

إن هذه الأهداف تظهر بشكل واضح من خلال محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي يتمحور حول أربعة مركبات أساسية، تخص استكمال المشاريع التي هي في طور الإنجاز، إعادة الاعتبار للمنشآت القاعدية وصيانتها، توفير المتطلبات الأساسية للمشاريع منها المياه، الكهرباء... وأخيرا توفير وسائل وإمكانيات الإنجاز لاسيما منها الوطنية. وعليه فإن الغلاف المالي المخصص لإنجاز هذا البرنامج بلغ 525 مليار دينار جزائري مقسم كالاتي:

الجدول رقم (1): توزيع الاعتمادات المالية حسب القطاعات لبرنامج الإنعاش الاقتصادي

الوحدة: مليار دج

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة المئوية
دعم الإصلاحات	6	11	13	15	45	8.5
دعم النشاطات المنتجة	10.6	20.2	22.5	12	65.3	12.8
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3	114	21.7
-الأشغال الكبرى والمنشآت القاعدية	93	77.9	37.6	2	210.5	40
تنمية الموارد البشرية	39	29.9	17.4	3.9	90.2	17
المجموع	181	181.9	126.2	36	525.2	100

المصدر: Ministère des Finances،Algérie ، programme de soutien à la relance économique à court et à moyen termes،2001 avril 2، page .

أ-دعم الإصلاحات

قدر المبلغ المخصص لبرنامج دعم الاصطلاحات ب 46 مليار دينار على امتداد أربع سنوات وهو ما يمثل 8.6 ٪ من المبلغ الكلي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وهو موجه أساسا لتوفير الظروف المناسبة من خلال دعم المؤسسات الوطنية الإنتاجية للسماح لها بالعمل وفقا لمعايير الفعالية، على هذا الأساس فإن الإجراءات المتخذة لمرافقة الإصلاحات ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي تهدف إلى إعادة هيكلة و تحسين المناخ الاقتصادي الذي تعمل ضمنه المؤسسة.

ب- دعم النشاطات المنتجة

دعم النشاطات المنتجة يتضمن تدعيم قطاعي الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية، باعتمادات مالية معتبرة من خلال ضبط ووضع برامج قطاعية خاصة، نذكر منها على سبيل المثال البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية. وقد صنّفت هذه القطاعات ضمن القطاعات المنتجة للثروة و هنا نلاحظ تراجع الحكومة عن دعم مؤسسات القطاع العمومي و التي استهلكت خلال العشرية الأخيرة ما يقارب 1200 مليار دج دون تحقيق الأهداف المرجوة منها

ج- التنمية المحلية و البشرية

يتضمن هذا القسم: التنمية المحلية، الشغل و الحماية الاجتماعية. لقد قدر الغلاف المالي المخصص في هذا الصدد للتنمية المحلية ب 113 مليار دج، مخصص لتمويل مشاريع الاستثمارات في المجالات التي لها صلة مباشرة بالحياة اليومية للمواطنين و كذا تأهيل المناطق النائية والمعزولة. يقدر الغلاف المالي المخصص لميدان الشغل و الحماية الاجتماعية ب 16 مليار دج حيث يرمي إلى خلق مناصب الشغل.

د- الأشغال الكبرى و المنشآت القاعدية

خص هذا القطاع بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج بمبلغ يقدر ب 210.5مليار دينار، وهو يدل على عزم الحكومة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات الأزمة الاقتصادية التي شاهدتها الجزائر سنة 1986 والسياسات التقشفية التي اتبعتها الحكومة في فترة التسعينيات والتي أجبرت الحكومة على تقليص الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي للميزانية.

ويتمحور حول ثلاث مجالات أساسية تتمثل في: التجهيزات الهيكلية، إعادة إحياء المناطق الريفية، الجبلية، الهضاب العليا و كذا قطاعي السكن و البناء الحضري.

هـ- تنمية الموارد البشرية

خص هذا الباب بغلاف مالي يقدر ب 90.3 مليار دج موجه لإنجاز مشاريع لها تأثير مباشر على احتياجات السكان و تحسين قطاعات جد حيوية و ذات صلة وثيقة بالحياة اليومية كقطاع التربية الوطنية، التكوين المهني، التعليم العالي و البحث العلمي، الصحة و السكان، الشباب و الرياضة، الثقافة و الاتصال و أخيرا الشؤون الدينية. حيث ترمي المنشآت المدرجة في هذا الإطار، إلى تحسين الإمكانيات و القدرات العلمية و التقنية المتوفرة و التي سوف تقوم بتلبية

التدفقات الناتجة عن كل دخول جامعي، و قد تم اختيار هذه المشاريع بالشكل الذي يسمح بإحياء المناطق المعزولة وتشجيع عودة السكان إلى المناطق المهجورة، إضافة إلى تلبية احتياجات الشباب في النشاطات الرياضية و التسلية.

2. تقييم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

توضح حصيلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة سبتمبر 2001 الى ديسمبر 2003 مايلي[1]:

- تم استهلاك 96.22٪ من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج.

- تم إنجاز 73٪ من المشاريع أي حوالي1181 مشروع .

- يوجد 26٪ من المشاريع قيد الإنجاز أي حوالي4093 مشروع.

- 1٪ من المشاريع لم يشرع تنفيذها أي حوالي159 مشروع.

- القطاع الصناعي لم يتجاوب بالشكل المطلوب مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالنظر للمشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع العمومي.

- تدهور المناخ الاستثماري خاصة في الجانب التمويلي والإداري ساهم في عرقلة تطور القطاع الخاص وهذا ما أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي للإستجابة للطلب الكلي المتزايد جراء تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

- إن كثرة الأهداف الرئيسية والفرعية التي حددت لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي قللت من فعاليته بإعتبار أن تعدد هذه الأهداف قد أدى إلى توزيع مشاريع وعمليات البرنامج على قطاعات متعددة مما قلل من أثر فعالية البرنامج.

- إن طبيعة الأهداف الرئيسية التي حددت لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تجعل من الصعب تحقيقها ، إذ أن تحقيق أهداف كبرى مثل رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض نسبة البطالة والفقر يتطلب من الحكومة إتباع استراتيجية واضحة وطويلة الأجل مبنية على مجموعة من السياسات والبرامج الخاصة بكل هدف .

[1] مبارك بوعشة، "الاقتصاد الجزائري : من تقييم مخططات التنمية الى تقييم البرامج الاستثمارية –مقاربة نقدية-"، المؤتمر الدولي : تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، الجزائر، 12/11 مارس 2013،

– تباطؤ الإصلاح الاقتصادي أثر على فعالية هذا البرنامج ، حيث أن الزيادة في إنفاق الحكومة المخصصة للتجهيز في ظل ظروف اقتصادية تتصف بنقص الكفاءة والفعالية للقطاع الصناعي وعدم مسايرة الجهاز المصرفي والإدارة للتغيرات الاقتصادية سيؤدي لا محالة إلى التقليل من النتائج المترتبة على هذا الإنفاق.

– لقد أدت زيادة الإنفاق المتبعة من طرف الدولة إلى ارتفاع حجم الواردات بنسبة كبيرة خلال فترة تطبيق البرنامج بغرض الاستجابة للطلب الكلي المتزايد.

– حقق هذا البرنامج نموا سنويا خارج المحروقات بلغ5٪ ، إلا أنه لم يتمكن على الصعيد الهيكلي من تجسيد هدفه المتمثل في دعم النمو باعتبار:

أ–أن الارتفاع الهام لمداخيل الأسر قد أدى إلى تنامي الواردات بشكل كبير.

ب–أن الطلب العمومي المكثف لم يسمح لنمو حقيقي لاستثمار المنتج المحلي وبالأخص بالنسبة للمؤسسات العمومية التي توجد في وضعية مالية صعبة.

ج–إن الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات لم يكن معتبرا ، في حين كان الطلب العمومي إلى حد كبير في فائدة المؤسسات الأجنبية.

3–البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005–2009:

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرنامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001–2004 وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول والذي وصل إلى حدود 38.5 دولار سنة 2004. تعتزم الحكومة خلال هذا البرنامج مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط ، وستعمل كذلك في مرافقة آداة الإنتاج الوطني الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي.

1. أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي :

في ظل استمرارية مسار الإنعاش الاقتصادي الجاري فإن هذا البرنامج يهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها:

– استكمال الإطار التحفيزي والاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتمم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي .

– مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والبنكي.

– انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.

– تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

– تحديث وتوسيع الخدمات العامة: حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات من القرن الماضي سواء كانت السياسة أو الأزمة الاقتصادية أثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة ومن جهة كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.

– تحسين مستوى معيشة الأفراد.

– تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية.

– رفع معدلات النمو الاقتصادي باعتباره الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

2.خصائص البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

تتمثل خاصية هذا البرنامج منذ انطلاقه من قبل رئيس الجمهورية في8 افريل 2005 الى غاية اختتامه في 31 ديسمبر 2009، بأنه شهد عدة عمليات توسعية سمحت بها الإيرادات الجيدة للخزينة وقد تضمنت عمليات التوسعة هذه:

–برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الجنوب ، صادق عليه مجلس الوزراء في شهر جانفي2006، بمبلغ 377 مليار دينار.

–برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الهضاب العليا ، صادق عليه مجلس الوزراء في شهر فيفري 2006 بمبلغ693 مليار دينار.

–برنامجا تكميليا من270000 سكن موجها لامتصاص السكن الهش ، ، صادق عليه مجلس الوزراء بمبلغ800 مليار دينار.

-200 مليار من البرامج التكميلية المحلية، التي أعلن عنها بمناسبة زيارات العمل التي قام بها رئيس الجمهورية عبر 16 ولاية ، خلال السنوات 2005-2006.

3. مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي :

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته والتي بلغت 55 مليار دولار، ويشمل هذا البرنامج في مضمونه خمسة محاور رئيسية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(2) : مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

الوحدة: مليار دينار

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطور المنشات الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: ht t p□//www.pr emi er - mi ni st r e.gov.dz/ar abe/medi a/pr og.cr oi ssance.pdf

4.تقييم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009:

توضح حصيلة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي مايلي1:

- اتسم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009 بالانخفاض وذلك راجع إلى تراجع اسعار المحروقات بسبب نقص الطلب على المحروقات عالميا نتيجة الأزمة المالية . العالمية أواخر 2007.

- حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون المستوى ، أما القطاع الصناعي العام فقد سجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة 2005-2007

[1] مبارك بوعشة، "الاقتصاد الجزائري : من تقييم مخططات التنمية الى تقييم البرامج الاستثمارية –مقاربة نقدية-"، المؤتمر الدولي : تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، الجزائر، 12/11 مارس 2013، المرجع السابق.

– ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في تخفيض نسبة البطالة حيث انتقلت من17.7٪ سنة 2004 الى 10.3٪ سنة 2009.

– تم الكشف عام2008 على عمليات إعادة تقييم المشاريع المعتمدة في برنامج دعم النمو وتأخر في إنجاز المشاريع بمبلغ130 مليار دولار ويرجع ذلك إلى :

أ–يكمن التأخر المسجل في بعض المشاريع نتيجة أهمية البرنامج في حد ذاته مما أدى إلى ندرة العقار وتشبع مكاتب الدراسات ووسائل الإيجار وتمديد في آجال الموافقة على الصفقات العمومية.

ب تتمثل في ثقل العبء المالي للبرنامج نتيجة حجم عمليات إعادة التقييم الناتجة عن:

–النقص في نضج الدراسات.

–ارتفاع أسعار المواد وغيرها من المدخلات.

–شهد البرنامج إعادة تقييم برسم سنة2010 فقط بقيمة815 مليار دينار.

– غياب استراتيجية واضحة وكذا غياب مكاتب دراسات مؤهلة لوضع الدراسات التقنية في تنفيذ ومراقبة البرامج الاستثمارية.

– تبذير الموارد المالية مما أثر سلبا على فعالية الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي.

– إستحواذ الشركات الأجنبية على معظم الصفقات العمومية والمشروعات الخاصة بالهياكل القاعدية وتهميش الشركات الوطنية.

4– البرنامج الخماسي من 2010 الى 2014: قوامه وغاياته[1]:

ان برنامج الاستثمارات العمومية للفترة من 2010 الى 2014، لا يتضمن فحسب تحديد المشاريع ومنح الموارد الضرورية للاقتصاد بل يشكل أيضا، القاعدة والمحرك لرؤية وسياسة تنموية .

لقد عكفت الجزائر خلال عشر سنوات على استعادة وتعزيز الامن، وتدارك التاخر في التنمية الموروث عن ازمة اقتصادية ومالية وامنية، ووبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد. وفيما يلي مبررات واهداف هذا البرنامج الخماسي واهميته وموارده المالية، وتوضيح الرؤية الاقتصادية التي تندرج في ظلها هذه المقاربة.

[1] www.premierministre.gov.dz/arabe/media/pdf/*declaration pg 2010 ar*.pdf

1.حجم برنامج الفترة 2010-2014، وما يمثله من وزن.

ان برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014، يمثل تصورا لنفقات بمبلغ 21214 مليار دينار او ما يعادل 286 مليار دولار. ويشمل: برنامجا جاريا الى نهاية 2009 بمبلغ 9680 مليار دينار او مايعادل 130 مليار دولار، وبرنامجا جديدا بمبلغ 11534 مليار دينار أي 155 مليار دولار.

أ-أسباب المتبقي من البرنامج او البرنامج الجاري:

تكمن في ثلاث دواعي موضوعية وفي داعيين يتعلقان بنقائص في التحكم.

يتمثل السبب الموضوعي الأول في ان أي برنامج عمومي للتنمية يعتبر امتدادا للبرنامج السابق تحت تسمية البرنامج الجاري، وقد كان برنامج 2005-2009 في حد ذاته يتضمن 1216 مليار دينار من البرنامج الجاري الى نهاية سنة 2004.

وبالفعل تجدر الإشارة الى ان البرنامج الجاري يعد دوما ضروريا، وقذ بقي ، على سبيل المثال في 31 ديسمبر 2009 ،ازيد من 500000 سكنا ممولا من الدولة او بمساعدتها قيد الدراسة او على مستوى ورشات الإنجاز.

ويتمثل السبب الموضوعي الثاني في ان البرنامج الخماسي السابق، منذ اطلاقه في سنة 2005، الى غاية اختتامه في 31 ديسمبر 2009، قد شهد عمليات توسعة جوهرية سمحت بها الإيرادات الجيدة للخزينة. وقد تضمنت عمليات التوسعة هذه:

أ.برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الجنوب صودق عليه في جانفي 2006، بمبلغ 377 مليار دينارا؛

ب.برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الهضاب العليا، في شهر فيفري 2006، بمبلغ 693 مليار دينار؛

ج.برنامجا تكميليا من 270.000 سكن موجها لامتصاص السكن الهش بمبلغ 800 مليار دينار؛

د.وحوالي 200 مليار دينار من البرامج التكميلية المحلية، التي اعلن عنها خلال السنوات من 2005 الى 2008.

اما السبب الموضوعي الثالث، فيتمثل في ان البرنامج الجاري الى نهاية 2009 قد احتسب عمليات تسليم هامة لتجهيزات تم القيام بها منذ مطلع سنة 2010. ويمكن على سبيل البيان، ان نذكر بعض هذه التسليمات المجدة خلال السداسي الأول من سنة 2010، 250 كلم من الطرق السريعة، 03 سدود، وخطوط للسكك الحديدية...

كما ان الفجوة الأولى التي تبرر المتبقي من البرنامج الجاري تكمن في التأخر المسجل في بعض المشاريع. وقد كان ذلك نتيجة لأهمية البرنامج في حد ذاته مما افضى الى ندرة العقار، وتشبع أداة الدراسة والانجاز، وتمديدات في اجال الموافقة على الصفقات العمومية.

وتتمثل الفجوة الثانية التي اثقلت العبء المالي للبرنامج في حجم عمليات إعادة التقييم الناجمة عن النقص في الدراسات؛ وعن ارتفاع أسعار المواد وغيرها من المدخلات ولا أدّل على ذلك من ان البرنامج الجاري قد شهد إعادة تقييم 815 مليار دينار برسم سنة 2010 فقط.

ب-مبررات برنامج جديد بمبلغ يزيد عن 11000 مليار دينار أي ما يعادل 155 مليار دولار

ان هذا المبلغ يتوافق مع أهمية حاجات البلاد الى التنمية وكمثال على ذلك:

أ. فان المشاريع الجديدة للطرق وخطوطو السكك الحديدية هي بالتأكيد ذات أهمية ومكلفة ولكنها ضرورية أيضا من اجل :توسيع عمليات تحديث الشيكات الى كل ربوع البلاد؛ وضمان اندماج هذه الشبكتات في حد ذاتها؛ بما يضمن لها أيضا العقلانية.

ب. وان أهمية برنامج المنشآت الأساسية الجديدة للتربية الوطنية والتعليم العالي، منبثقة عن الهرم الديمغرافي في انتعاش الولادات ، حيث ما انفك يرتفع عدد التلاميذ الجدد في الطور الابتدائي، في حين سيبلغ عدد الطلبة مليوني شخص في تهاية 2014.

ج-الإجراءات المتخذة من اجل التحكم في الانفاق العام في اطار تنفيذ البرنامج الخماسي2010-2014:

لقد تم وضع جملة من الترتيبات من اجل ترشيد الإنفاق العمومي أكثر فأكثر وتعزيز مكافحة المساس بالاملاك العمومية والوقاية منها وهكذا:

في المقام الأول، يهدف الى احتواء كلفة البرنامج الخماسي ضمن المبالغ المحددة:

أ.لا يمكن تنفيذ أي مشروع يعتمد ما لم تستكمل دراسته وما لم يتوفر الوعاء العقاري لانجازه .وعندما يتعلق الامر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دينار، يجب ان تخضع لموافقة نصدوق

التجهيزات التابع لوزارة المالية.بل ان الإنجازات الممولة من حسابات التخصيص الخاص (من قبيل الصندوق الوطني للسكن) ستصبح، مستقبلا خاضعة لنفس القواعد.

ب. وكل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد يتبين انها ضرورية، يجب ان تكون مسبوقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني.

وفي المقام الثاني، يهدف الى التعجيل بتعبئة الوعاءات العقارية المطلوبة لانجاز برامج التجهيزات العمومية، مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الجيدة، هناك لجنة حكومية مكلفة بالفصل في اقتطاع العقارات اللازمة، بعد اجراء تحقيق ميداني.

وفي المقام الثالث، يهدف الى السهر على تسريع إجراءات الصفقات وكذا على احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية:

أ.فقد اعيد تنظيم لجنة الصفقات الى اكثر من فرع (3لجان مختصة بدلا من 2)، في حين تم حصر مسؤوليتها في المستقبل في التحقق من مطابقة الإجراءات؛

ي. وتم تعزيز دور المراقبين الماليين في مجال الرقابة (القلبية والبعدية).

وفي المقام الرابع، يهدف الى تعزيز ادوات الدراسة والانجاز فقد تم التشجيع على الاستثمار في هذين المجالين في نفس الوقت الذي اعيد فيه تاهيل المؤسسات العمومية المعنية.

اما في المقام الخامس، وبغرض الوقاية من اعمال المساس بالموال العمومية، فان احكاما جديدة وضعت حيز التنفيذ سنة 2009 من اجل توسيع رقابة المفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة، الى المؤسسات العمومية وقصد تعزيز إجراءات مكافحة الفساد.

د- وفرة الموارد المطلوبة لتمويل البرنامج الخماسي:

يتعلق الامر بالمبررات المرتبطة بالبرنامج للاستثمارات العمومية:

في المقام الأول، فان هذا البرنامج لا مناص منه حيث:

أ.يجب على الجزائر ان تتدارك التاخر الموروث عن عقدين من التوقف عن نفقات الاستثمار العمومي او تحديدها. وخاصة وان الحاجة الى التنمية البشرية متنامية باستمرار لمواجهة طلبات جديدة لسكان جلهم من الشباب؛ في حين ان شساعة التراب الوطني تقتضي مزيدا من توسيع المنشات القاعدية.

ب. وان الجانب (الجديد) برمته من البرنامج 2010–2014، يشكل بما يعادل النصف، امتدادا للجهود التي بذلت خلال الخماسية السابقة بالنسبة لتنمية المنشات القاعدية (النقل، الاشغال العمومية والمياه).

ج. وان التاخر في مختلف هذه الإنجازات او تمديد اجالها اكثر فاكثر قد يؤديان في المستقبل الى رفع كلفتها.

وفي المقام الثاني، فان هذا البرنامج سيتم تمويله، حصريا، من الموارد الوطنية. وكل استدانة خارجية، ستظل مستبعدة وبالتالي لن يترتب عن هذا البرنامج أي اثر على ميزان المدفوعات، ولا على استقلاليتها المالية إزاء الخارج في المستقبل.

وفي المقام الثالث، فان الخزينة العمومية تتوفر على ادخار هام. وقد كان هذا الادخار الذي يقدر بازيد من 4000 مليار دينار، يقضي بإقامة صندوق لضبط الإيرادات. وبالتالي، فان هذا الصندوق، سيساهم ، وفقا لما ينص عليه القانون، في تمويل البرنامج الخماسي، مع احتفاظه بادخار استرتاتيجي يعادل 10 ملايير دولار.

وفي المقام الرابع، فان الساحة المالية المحلية تتوفر على سيولة هامة، ومتنامية كل سنة، لم يتمكن الجهاز الاقتصادي من امتصاصها. وبما ان الدولة هي المستثمر الأول، بصفة انتقالية، سوف تستعين، بالفائض من الموارد، الذي ستنجم عنه في المقابل، زيادة في إيرادات الجباية العادية.

اما في المقام الخامس فان تمويل هذا البرنامج الخماسي والحفاظ على توازنات الميزانية العمومية، سيكونان اكثر يسرا وخاصة بفضل اعتماد الصرامة في النفقات العمومية، وبروز اجماع وطني حول التوجه التدريجي نحو معايير اقتصادية كفيلة بالحد من التبذير، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، دون المساس بالعدالة الاجتماعية.

2.قوام برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للفترة 2010 الى 2014

أ.المحور المتعلق بالتنمية البشرية: 10122 مليار دينار، يخصص برنامج 2010–2014 أكثر من 40٪ من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال[1]:

ما يقارب 5000 منشاة للتربية الوطنية و600000 مكان بيداغوجي جامعي و400000 مكان إيواء للطلبة واكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين.

[1] http://www.ambdz.tn/Algerie/pdf/Programme_de_developpement_quinquennal_2010-2014_vAr.pdf

اكثر من 1500 منشاة قاعدة صحية منها 172 مستشفى و45 مركبا صحيا متخصصا و377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة الى اكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين

مليوني وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على ان يتم الشروع في اشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014.

توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء

تحسين التزود بالماء الشروب على الخصوص من خلال انجاز 35 سدا و25 منظومة لتحويل المياه المياه وانهاء الاشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري وانجازها

اكثر من 5000 منشاة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعبا و160قاعة متعددة الرياضات و400 مسبح واكثر من 200 نزل ودار شباب

وكذا برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.

ب.المحور المتعلق بالمنشآت الأساسية: 6448 مليار دينار

ج.المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية: 1666 مليار دينار

د. المحور الخاص بالتنمية الاقتصادية: 1566 مليار دينار

ه.المحور المتعلق بمكافحة البطالة: 360 مليار دينار

و.المحور المتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال :250 مليار دينار

5- مخطط عمل الحكومة للفترة 2015-2019

وتتمثل المحاور الأساسية لمخطط العمل هذا فيما يلي[1]:

أولا:

-.توطيد التماسك الوطني وتعزيز الاستقرار من اجل ضمان الهدوء الضروري للتنمية الوطنية

-.ترسيخ ديمقراطية تشاركية

-.تحسين نوعية الحكامة

[1] http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/planaction2014ar.pdf تاريخ الاطلاع 2016/07/18

-مواصلة تحديث الخدمات العمومية وتحسين نوعيتها

-.التعجيل بمسار اللامركزية بفضل تعزيز السلطات المحلية

ثانيا:

-برنامج للنمو يندرج في اطار مواصلة جهود ادماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي وياخذ في الحسبان ضرورة منح الأولوية للمجال الوطني المنتج من اجل بلوغ الهدف الأساسي المتمثل في التخلص تدريجيا من التبعية للمحروقات، وذلك يتطلب انتهاج مسعى صارم لترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد، على أساس عصرنة وتوسيع النسيج الصناعي والقدرات الفلاحية وترقية القطاع السياحي، قصد ترقية النمو والتشغيل. زسيكون هذا المسعى مرفوقا بترشيد الانفاق العمومي وعمليات الدعم التي تقوم بها الدولة

-.من جهة أخرى، ستستمر الحكومة في تعزيز استغلال قطاع المحروقات والمناجم، من اجل تعبئة الموارد المالية الضرورية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في اطار الاحترام الصارم لحماية البيئة.

ثالثا:

-.مواصلة انجاز البرامج السكنية بما يستجيب لتطلعات المواطنين

-.تدعيم تكوين رصيد بشري تدعيما نوعيا، من اجل تعزيز مردودية الاقتصاد والاندماج في الاقتصاد العصري

فيما يتعلق بتدعيم المجال الاقتصادي والمالي1، سيتم التطرق لتطور الوضعية المالية الكلية، والبرنامج الخماسي للنمو 2015-2019 وتعزيز النشاطات المالية وعصرنتها

1.تطور الوضعية المالية الكلية: يتمثل أداء الاقتصاد الكلي خلال الفترة 2010-2014 فيما يلي:

-الى الموارد المالية المتوفرة على مستوى صندوق ضبط الإيرادات؛

-والى التحكم في التضخم الذي قدر خلال هذه السنوات الأخيرة، بنسبة 3.5٪

-والى النمو الاقتصادي الذي سجل تقدما متوسطا بنسبة 4٪ على مدى الفترة 2010-2014؛

[1] http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/planaction2014ar.pdf

–وأخيرا الى نسبة البطالة التي شهدت انخفاضا هاما، حيث انتقلت من 20.5٪ سنة 2000 الى 9.8٪ في سنة 2013، بفضل استحداث مناصب عمل جديدة على اثر تركيبة توفق بين توسيع قاعدة الإنتاج ونتائج تنفيذ مختلف ترتيبات تشغيل الشباب.

وفيما يلي الجدول التالي يوضح تطور المؤشرات الاقتصادية والمالية في الجزائر للفترة 2010، 2013 التي تسجل تحسنا على العموم.

الجدول رقم (3): تطور المؤشرات الاقتصادية والمالية في الجزائر للفترة 2010-2013

المؤشرات	الوحدة	سنة2010	سنة2013
الناتج الداخلي الخام	مليار دينار	11991	17520
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	مليار دينار	7811	12120
نمو الناتج الداخلي الخام	٪	3.6	3.0
نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	٪	6.3	6.3
الناتج الداخلي الخام لكل ساكن	دولار امريكي	4480	5763
الدخل الوطني الخام لكل ساكن	دولار امريكي	3708	5480
الصادرات من المحروقات	مليار دولار	56.1	63.3
الواردات من البضائع	مليار دولار	40.5	54.9
احتياطات الصرف	مليار دولار	162.2	194
الدين العمومي الداخلي	مليار دينار	1099	1171
الدين العمومي الخارجي	مليار دولار	0.5	0.4
الدين العمومي الإجمالي	مليار دولار	5.7	3.4
نسبة البطالة	٪	10	9.8
نسبة التضخم	٪	3.9	3.3
سعر الصرف	دينار/دولار امريكي	74.4	79.4

الاعتمادات المخصصة للاقتصاد منها:	**مليار دينار**	**3213**	**5155**
-القطاع الخاص		**1806**	**2722**
-القطاع العام		**1407**	**2433**
نفقات التجهيز	**مليار دينار**	**1808**	**1888**
نفقات التسيير	**مليار دينار**	**2659**	**4204**
اجمالي التحويلات الاجتماعية منها:	**مليار دينار**	**1227**	**1574**
-دعم الحليب الحبوب السكر الزيت		**96**	**197**
-الاستفادة من الكهرباء الغاز والماء		**90**	**66**
-دعم السكن		**324**	**250**
-دعم الصحة		**189**	**263**
-دعم التربية		**87**	**100**
حصة التحويلات الاجتماعية من الناتج الداخلي الخام		**10.2**	**9.0**

المصدر:

http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/planaction2014ar.pdf

2.البرنامج الخماسي للنمو 2015- 2019[1]:

بالنسبة للفترة الخماسية القادمة (2015-2019) ستعكف على حشد كل الوسائل الضرورية من اجل تجسيد الأهداف المقررة في البرنامج الخماسي الذي يهدف خصوصا ال تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7٪ قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين. وفي هذا الاطار ستواصل الحكومة الجهود التي شرع فيها في مجال تطوير المنشات الاجتماعية الاقتصادية، مع السهر على ديمومة المخططات السابقة للتنمية وعلى ضمان التحكم في صيانة وتسيير المنشات المستلمة.

[1] http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/planaction2014ar.pdf

اما هدف تنويع الاقتصاد فلا يمكن ان يتحقق دون منظومة مصرفية ومالية عصرية فعالة، قادرة على تصريف الموارد في السوق ووضعها في خدمة الاقتصاد الوطني، ودون تحسين مناخ الاعمال.

كما سيتم وضع برنامج خاص للتنمية حيز التنفيذ لفائدة ولايات الجنوب والولايات الحدودية.

3.تعزيز النشاطات المالية وعصرنتها:

ويتمثل في عصرنة الإدارة ومراقبة استعمال الموارد العمومية قصد تحسين نوعية الخدمة المقدمة للمواطنين والحفاظ على الأموال العامة

فبعنوان عصرنة المنظومة المصرفية والمالية، سيتم اتخاذ كل التدابير الضرورية للتعجيل بالإصلاحات بهدف تعزيز وتطوير المصالح المالية بما يسمح تنافسية الاقتصاد وتنويعه. من خلال تكييف الاطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي؛ الاستمرار في تحديث منظومة الدفع على نحو يستهدف تطوير استعمال أدوات الدفع العصرية؛ تدعيم وتحديث المنظومة الإعلامية للبنوك وتطوير استعمال تكنولوجيات الاعلام والاتصال في معالجة العمليات البنكية ؛ مواصلة الجهود مت قبل البنوك من اجل تقليص اجال معالجة ملفات القروض من خلال ضمان مزيد من اللامركزية في مجال اتخاذ القار واللجوء اكثر فاكثر الى معالجة العمليات بشكل الي؛ تحسين حكامة البنوك العمومية من خلال اعتماد المزيدد من الصرامة في تسييرها ولاسيما عن طريق إعادة النظر في تشكيلة مجالس إدارة هذه البنوك عبر ؛تعيين متصرفين اداريين اكثر احترافية؛ وتفعيل سوق القرض. بالإضافة الى ضرورة عصرنة قطاع التامينات وإصلاح الإدارة الجبائية وتحديثها، حرصا على مرافقة افضل للتنمية الاقتصادية، من خلال مواصلة تجسيد البرنامج الذي شرع في ، والمتعلق بإنجاز هياكل جوارية جديدة، وتدعيم تعداد المستخدمين في هذا المجال واستكمال عملية تحديث المنظومة الإعلامية للإدارة العامة للضرائب وتحسين شروط استقبال المؤسسات، واعلامها وتوجيهها. وعلى الصعيد التشريعي فان الاعمال التي سيتعين تنفيذها، ستخص تبسيط الإجراءات، والحد من الضغط الجبائي، وإدخال

الضريبة المحلية تدريجيا، وتعزيز ضمانات المكلفين بالضريبة وتعزيز إجراءات الرقابة ومكافحة الغش الجبائي[1].

اما فيما يتعلق **بالمالية العمومية**، فان الحكومة ستسهر على تجسيد البرامج التي شرع فيها والمتعلقة بالإصلاح المالي وتحسين الوظيفة المحاسبية، وذلك بغية[2]:

-التحكم الأفضل في مخاطر الميزانية على الامديين المتوسط والطويل، من خلال تطوير القدرات الوطنية في مجال التوقعات والاستشراف ومن خلال تعزيز الترتيبات والقدرات المؤسساتية للوقاية من هذه المخاطر ومقاومتها؛

-رفع مستوى تعبئة الموارد المالية خارج الجباية البترولية من خلال تحسين فعالية الإدارة الجبائية، عن طريق تشجيع الاستراتيجيات المالية وتثمين ممتلكات الدولة (الأملاك العمومية وحافظة مساهمات الدولة)...

-ترشيد نفقات الدولة مع مستوى قدرات تدخلها سواء على صعيد الاستثمارات في المنشات، او على صعيد تحسين الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين وللمؤسسات؛

-ووضع طرق جديدة لتدخل العمل العمومي، مؤسسة على الشفافية والمشاركة والصرامة في استعمال الأموال العمومية.

[1] http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/planaction2014ar.pdf
[2] http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/planaction2014ar.pdf

المطلب الثاني: الأداء الاقتصادي والمالي للجزائر.

إنّ الأداءات الاقتصادية والمالية المسجلة خلال الفترة2001-2008، خصوصا تحسن الوضعية المالية الخارجية وتراكم موارد الادخار الميزاني، قد سمحت للاقتصاد الوطني أن يثبت قدرته على مقاومة الصدمة الخارجية الكبيرة التي حدثت سنة 2009 والتي نجمت عن تفاقم الأزمة المالية الدولية والأزمة الاقتصادية العالمية. ويشهد على ذلك تعزيز الوضعية المالية الخارجية خلال سنوات 2010-2012 ودرجة الاستقرار النقدي والمالي.

خلال 2013، بقي النشاط الاقتصادي ديناميكيا، مُجرا بالنمو خارج المحروقات الموزع بين القطاعات وفي ظرف يتميز بتعزيز نسبي للميزانية وبتقلص العجز الإجمالي لعمليات الخزينة العمومية. ومع ذلك، فإن هشاشة المالية العامة أمام تقلبات أسعار المحروقات تُشكل موضوع الساعة، إذ تقلّص المجال المُتاح للميزانية العامة من حيث تخصيص الموارد لدفع النمو. من جهة أخرى، يساهم التوسع القوي للقروض الموجهة للاقتصاد، المُعزّز بظروف مالية أكثر ملاءمة وبتدابير تدعيمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في إنعاش الاستثمار الإنتاجي وفي ديناميكية النشاط الاقتصادي خارج المحروقات.

وقد دعّم استقرار سعر الصرف الفعلي هدف السياسة النقدية في سنة 2013 ، في ظرف يتسم بتراجع معتبر لوتيرة التوسع النقدي. كما كانت نجاعة تسيير السياسة النقدية حاسمة في سنة 2013 من حيث امتصاص فائض السيولة في السوق النقدية. وقد ساعد ذلك على تسجيل تراجعا في التضخم، إذ عاد معدل التضخم في ظرف قصير إلى هدف التضخم المُسطر.

هذا وقد ساهمت نجاعة تسيير السياسة النقدية في استمرارية الاستقرار المالي والذي تعزز إطاره التنظيمي خلال السنوات الثلاث الأخيرة، خاصة وأن السنة قيد الدراسة تميزت بتحسن في مؤشرات الصلابة المالية للقطاع المصرفي. مكّنت كل من الملاءة المعتبرة والمردودية الهامة

والموارد خارج المحروقات المتزايدة والوضعية المتينة للسيولة من إرساء تخصيص ديناميكي للأموال القابلة للاقتراض، بينما قامت هيئات الإشراف المصرفي بتكثيف رقابة المخاطر على مستوى البنوك وذلك استنادا على المنهج المركّز على المخاطر[1].

الفرع الأول: واقع النشاط الاقتصادي في الجزائر

عرف النشاط الاقتصادي تباطؤا في سنة 2013 ويرجع هذا إلى تردد نمو الطلب الإجمالي وانخفاض انتاج المحروقات. قُدّر إجمالي الناتج الداخلي 16569.3 مليار دينار (7،208مليار دولار) ولن يفوق نمو حجم إجمالي الناتج الداخلي حدود 2.8٪ ، أي في تراجع ب 5،0 نقطة بينما يبقى نمو حجم إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات مستقرا عند 7.1٪. أخذا بعين الاعتبار النمو الديموغرافي 2.07٪، ارتفع إجمالي الناتج الداخلي للفرد بـ 0.73٪ (1.14٪ في 2012).

في سنة 2013، تباطأ ارتفاع أسعار الاستهلاك بوضوح إلى 3.26٪، بعد ذروة العشرية للسنة السابقة والتي بلغت8.89٪ . وقد اتّبعت أسعار الانتاج الصناعي نفس ديناميكية تراجع التضخم، حيث ارتفعت الأسعار ب0.2٪ في القطاع الصناعي العمومي، أي بوتيرة في انخفاض ب 4،2 نقطة مئوية، و في القطاع الصناعي الخاص تراجع التضخم إلى0.6٪ مقابل2.9٪ في السنة السابقة. استقرت البطالة في سنة 2013 عند 12،1 مليون، أي9.8٪ من القوى العاملة مقابل11.0٪ في سنة 2012

أخيرا، ارتفع معدل صافي الدخل الشهري في القطاع المنتج خارج الفلاحة بنسبة 8.19٪ في سنة 2012 الى 31755 دينار، أي 1.76 مرة الدخل الوطني الأدنى المضمون (18000 دينار في 2012).

[1] *www.**bank**-of-**algeria**.dz/pdf/rapport**2013**arabe.pdf*

تباطأ النمو الاقتصادي من جديد بعد الانتعاش الطفيف الذي سجله في سنة2012. لن يتمكن التوسع المعتبر في قطاع الفلاحة والخدمات والبناء أن يُعوض الأداءات الضعيفة لقطاع المحروقات، الذي سجّل تراجعا للسنة الثامنة على التوالي، وانخفاض الاستثمارات العمومية. باستثناء قطاع المحروقات الذي يعيش مرحلة ركود قوي، حققت كل القطاعات الأخرى نموا إيجابيا، ويتميز كل من قطاع الخدمات المسوقة وقطاع الفلاحة بأداءات تفوق تلك المحققة في سنة 2012.

1-تطور النشاط الاقتصادي:

بنسبة نمو2.8٪ في 2013 مقابل3.3٪ في2012، يكون النشاط الاقتصادي قد سجّل نموا معادلا لذلك المسجل في2011. مع ذلك، يبقى النمو خارج المحروقات معتبرا بمعدل 7.1٪، أي بنفس وتيرة السنة السابقة.

ازداد النسيج الاقتصادي كثافة، حيث أصبح يضم 994000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (مؤسسة تقل العمالة فيها عن 250 عامل)، مكونة في غالبيتها من أشخاص طبيعيين (95.2٪). تمّ حديثا إنشاء ما يقارب 60500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (8.8٪ كتغير سنوي بين السداسي الأول من 2012 والسداسي الأول من 2013). سمح هذا التوسع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يتميز بهيمنة قطاع الخدمات (61.3٪ انشاء) بعرض 139000 منصب شغل، 78500 منها منصب شغل باجرة[1].

أ-الإنتاج الفلاحي:

حقق الإنتاج الفلاحي نتائج معتبرة في سنة2013. من بين كل القطاعات، حقق قطاع الفلاحة أعلى نمو في الحجم بمعدل8.8٪ مقابل7.2٪ في السنة السابقة ويساهم بواقع 9.3٪ من

[1] *www.**bank**-of-**algeria**.dz/pdf/rapport**2013**arabe.pdf*

إجمالي الناتج الداخلي و12.7٪ في القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي. دون بلوغ أداء سنة 2011، فإنّ مساهمته في توسع إجمالي الناتج الداخلي(28.3٪ أي 0.8 نقطة مئوية)، في المرتبة الثانية بعد مساهمة قطاع الخدمات غير المسوقة، تعد أعلى من وزنه في القيمة المضافة.

ب-البناء والأشغال العمومية:

يواصل نشاط قطاع البناء والأشغال العمومية ارتفاعه بوتيرة معتبرة6.6٪ لكن أقل من تلك المسجلة في السنة السابقة، وهذا نتيجة لانخفاض الاستثمارات العمومية(-16.7٪ من نفقات ميزانية التجهيز) ولانتهاء الأشغال الكبرى للبنية التحتية (الطريق السريع، الميترو،السكنات). بقيمة مضافة تقدر بـ1620.2 مليار دينار، تمثل 9.8٪ من اجمالي الناتج الداخلي و12.6٪ من القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي، يولّد هذا القطاع22.2٪ من النمو الإجمالي، أي 61،0 نقطة.

ج-الخدمات المسوقة:

تحسن نشاط الخدمات المسوقة بوضوح بعد تراجعه الطفيف في السنة السابقة، مسجلا بذلك أعلى نسبة نمو منذ سنة 2008. بقيمة مضافة تقدر ب3827.4 مليار دينار، أي بارتفاع7.8٪ (+1.4نقطة)، يساهم هذا النشاط بأكثر من النصف (56.3٪) في نمو إجمالي الناتج الداخلي، كما يولّد ما يقارب ربع تدفق الثروة(23.1٪). ويرجع هذا إلى ديناميكية فرع التجارة وفرع النقل اللذان ارتفعا(10.4٪ و5.0٪ على التوالي) . تعود الأداءات الجيدة للخدمات المسوقة إلى النمو القوي للإنتاج الفلاحي وارتفاع الواردات بصفة معتبرة (13.9٪).

د-الصناعة:

عرف توسع القطاع الصناعي تباطؤا في سنة 2013 ليسجل نفس وتيرة سنة 2011. بارتفاع قدره4.1٪ في القيمة المضافة الصناعية(عمومية وخاصة)، وهو معدل تقريبا مماثل لمتوسط معدل الأربعة عشر سنة الأخيرة(4.09٪)، تراجع نمو الصناعة بنقطة مئوية(5.1٪ في سنة

2012) ويبقى النمو خارج المحروقات أضعف نمو لكل القطاعات، ولا يساهم في نمو إجمالي الناتج الداخلي سوى بواقع6.7٪ وهي مساهمة تقل عن مساهمة قطاع الفلاحة بعشرين نقطة.

المحروقات:

تواصل تراجع نمو قطاع المحروقات للسنة الثامنة على التوالي وهو ما يمكن اعتباره تدهورا حقيقيا نظرا لفقدان القطاع ما يزيد عن ربع قيمته المضافة 29.5٪ في غضون 8 سنوات. تراجعت القيمة المضافة في 2013 بنسبة 5.5٪، وهو أكبر انخفاض للعشرية، بعدما انخفضت 3.4٪ في 2012. بقيمة مضافة قدرها 5299.6 مليار دينار (62.58مليار دولار)، لم تعد تولّد المحروقات سوى 29.9٪ من تدفق الثروة (PIB) وتساهم سلبا في النمو بواقع 69.2٪.

أدى استمرار تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي إلى مواصلة دفع أسعار المحروقات السائلة والغازية نحو الانخفاض. فبعد التراجع الذي حدث في الثلاثي الأول من 2012 ، استمر الاتجاه نحو الانخفاض في 2013 ، إذ انخفض متوسط السعر السنوي لبرميل البترول الخام بنسبة1.35٪ الى 109.55 دولار مقابل 111.05 دولار في 2012، كما عرفت المحروقات الغازية نفس الديناميكية التراجعية بفقدانها 7.25٪ فيما يخص الغاز الطبيعي أي ما يعادل 10.47 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية 11.30) BTU دولار في 2012).

إجمالا، تسبب تراجع أسعار الصادرات، المترافق مع أحجام أقل للمحروقات المصدرة السائلة والغازية على حد سواء بواقع (-7.4٪) 99.3 مليون ما يعادل طن من البترول (TEP)، في انخفاض إيرادات الصادرات ب10.27٪ الى 63.327 مليار دولار.

2-الطلب[1]:

بعد ما استعاد وتيرة نمو مرتفعة في 2012، على خلاف السنتين الماضيتين، واصل الإنفاق الداخلي الخام (امتصاص) في 2013 ارتفاعه بصفة جوهرية لكن بوتيرة شيء ما أضعف. رغم انخفاض الاستهلاك النهائي (53.9٪ من إجمالي الناتج الداخلي) الى 3.4٪، بتراجع قدره 8،0 نقطة، بسبب ركود استهلاك الإدارات العمومية الذي لم يرتفع حجمه سوى بـ8،0 ٪، مع انخفاض بالقيمة الإسمية بنسبة 4.2٪، فإنّ الارتفاع القوي للاستثمارات (8.6٪) واستقرار نمو استهلاك الأسر إلى5.0٪، شجعا الاستهلاك النهائي لرفعه إلى 8.4٪ (لكنه في انخفاض بـ1.3 نقطة).

إنّ انخفاض طلب المصالح العمومية من حيث مكوناتيها الاثنين من استهلاك نهائي واستثمار عقب التعزيز الميزاني للدولة، والذي تُرجم بتقلص النفقات (13.7٪) بعد ارتفاعها في السنة المالية 2012 (20.6٪)، تمّ تعويضه بشكل كبير بفضل ارتفاع طلب الأسر.

شهد الاتجاه التصاعدي للواردات تراجعا لكنه يبقى في مستوى عال، بمبلغ قدره 55.02مليار دولار أي26.4٪ من إجمالي الناتج الداخلي، حيث ارتفعت الواردات في2013 بنسبة 9.8٪ (-4.1 نقطة) تحت الأثر المشترك لاستقرار وتيرة نمو واردات الخدمات عند 6.1٪ (+0.2 نقطة) وتباطؤ وتيرة نمو واردات السلع التي انخفضت بـ 5.1 نقطة إلى 10.4٪.

إن تواصل هذا التطور للواردات على هذه الوتيرة قد يؤدي إلى التقليص بشكل محسوس لرصيد المدفوعات الخارجية ويصعب الاستمرار فيه على المدى الطويل.

[1] *www.**bank**-of-**algeria**.dz/pdf/rapport**2013**arabe.pdf*

3-تطور اجمالي الناتج المحلي في الجزائر

-تطور اجمالي الناتج المحلي في الجزائر للفترة 1970-2014

لقد عرف تطور الناتج المحلي الخام ومعدل نموه السنوي تغيرات للفترة 1970-2014 وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الجدول رقم (4): تطور اجمالي الناتج المحلي في الجزائر للفترة 1970-2014.

السنوات	الناتج المحلي الخام بالمليون دج	السنوات	الناتج المحلي الخام بالمليون دج	السنوات	الناتج المحلي الخام بالمليون دج
1970	3،24072	**1985**	2،291597	**2000**	9،4123513
1971	8،24922	**1986**	4،296551	**2001**	1،4227113
1972	2،30413	**1987**	1،312706	**2002**	3،4522773
1973	1،34593	**1988**	9،347716	**2003**	1،5252321
1974	9،55560	**1989**	0،422043	**2004**	7،6149116
1975	9،61573	**1990**	1،554388	**2005**	3،7561984
1976	1،74075	**1991**	8،862132	**2006**	3،8514843
1977	5،87240	**1992**	8،1074695	**2007**	9،9366565
1978	6،104831	**1993**	9،1189724	**2008**	4،11077139
1979	6،128222	**1994**	6،1487403	**2009**	7،10006839
1980	2،162507	**1995**	7،2004994	**2010**	0،12034399
1981	5،191468	**1996**	0،2570289	**2011**	8،14481007
1982	9،207551	**1997**	0،2780168	**2012**	4،16208698
1983	1،233752	**1998**	7،2830490	**2013**	6،16643833
1984	9،263855	**1999**	5،3238197	**2014**	3،17205106

المصدر :

ht t p□//www.ons.dz/I MG/Ret r ospect i ve_compt es_econo mi ques_1963_2014.pdf

من خلال الجدول يلاحظ مايلي:

- تتميز هذه المرحلة من الاقتصاد بتسجيل نسبة ارتفاع معتبرة في نمو الناتج المحلي الخام، ويرجع هذا الى اتباع سياسة الصناعات المصنعة وكذلك ارتفاع أسعار البترول، وارتفاع الاستثمار العمومي المنتج. اذ ارتفع اجمالي الناتج المحلي من 24922.8 ملين دج سنة

1971، 55560.9مليون دج سنة1974 ثم ارتفع بمعدل متناقص الى 2075551.9 مليون دج سنة 1982، وصل الى 296551.4 مليون دج سنة 1986.

- تعتبر المرحلة لغاية 1998، المرحلة الأضعف في تطور الناتج الداخلي الخام ويعود ذلك الى ازمة 1986 انهيار أسعار البترول وكذلك التغير التدريجي نحو اقتصاد السوق والاعتماد على استيراد السلع الاستهلاكية.

- ويتحسن بعد ذلك الى غاية سنة 2000 ليصل الى 4123513.9 مليون دج، وتتميز هذه المرحلة بالعودة الى زيادة نمو الناتج المحلي الخام وذلك بعودة الاستقرار السياسي والأمني للبلاد وزيادة أسعار البترول والتحول من الاستثمار الصناعي الى الاستثمار في البنية التحتية، حيث ان مساهمة القطاع العمومي في تكوين القيمة المضافة بالجزائر خلال السنوات الأخيرة قد عرفت اتجاه نحو الانخفاض مقارنة بالفترات السابقة، كونها لم تتجاوز حاجز 60٪، وهذا يحدث لأول مرة، كما انها سجلت نسبة 45.3٪ عام 2009 التي تعتبر الأدنى على الاطلاق منذ عام 1974، ولاقامة مقارنة نسجل ان اعلى نسبة كانت في حدود 70.8٪ وكانت في العام 1982، وهذا مؤشر هام على ان تغير كبير قد حدث في هيكل الاقتصاد الجزائري بانخفاض الأهمية النسبية للقطاع العمومي في تكوين القيمة المضافة[1]. ويبقى معدل نمو الناتج المحلي في حالة ارتفاع الى غاية 2008 ب 11077139.4 مليون دج ثم يحقق معدل نمو سالب ب 1000689.7 سنة 2009 بسبب الازمة المالية، ثم يرتفع الى غاية 2012 ليسجل 12034399.0 مليون دج حيث ارتفعت أسعار البترول لتصل الى ما فوق 100 دولار، ثم ينخفض معدل النمو الى ادنى مستوى ليسجل اجمال الناتج المحلي 16643833.6 مليون دج سنة 2013 ثم يعاود التحسن الى 17205106.3 مليون دج سنة 2014، لتشهد البلاد وضعية تقشف بسبب الانخفاض الحاد والمستمر لاسعار النفط الناتج عن الأسباب الخارجية السياسية ووفرة المعروض النفطي وكذا وضعية الطلب عليه بسبب معدلات النمو الاقتصادي العالمي وفي الدول المتقدمة.

-

[1] سعد أولاد العيد، ترشيد سياسة الانفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة-حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013، ص.179.

الشكل رقم (6): تطور الناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة 1970-2014.

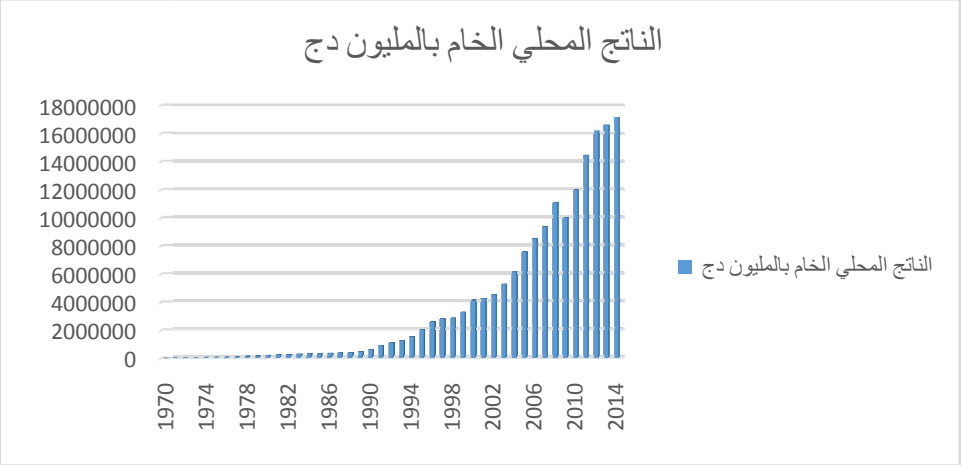

المصدر:

ht t p□//www.ons.dz/I MG/Ret r ospect i ve_compt es_economi qu es_1963_2014.pdf

تطور معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات برامج الاستثمارات العمومية[1]:

- نشير هنا بان الناتج المحلي الإجمالي وصل إلى 205.2 مليار دولار سنة 2012 ويتوقع بلوغه حدود 213.1 مليار دولار سنة 2013 مقابل 183.1 مليار دولار سنة 2011 حسب صندوق النقد الدولي. كما أن مساهمة القطاع الصناعي بما في ذلك قطاع المحروقات تعادل نسبة 44.8 بالمائة بينما مساهمة القطاع ألفلاحي تعادل 8.1 بالمائة والأشغال العمومية 9.2 بالمائة في حين وصلت حصة الخدمات في ذلك 20 بالمائة وأخيرا الحقوق والرسوم على الواردات 5.6 بالمائة، وهذا خلال سنة 2011 حسب بنك الجزائر .

- كما يلاحظ، ان هناك تذبذبا واضح في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، حيث تراوح هذا المعدل بين 2.2 ٪ كأدنى مستوى له في 2000 و 4.7 ٪ كأعلى مستوى له في سنة 2004 خلال الفترة 2000-2011. ويعود سبب هذا التذبذب أساسا إلى النمو غير المطرد للقيمة المضافة لقطاع المحروقات.

[1] عماري عمار، محمادي وليد، "اثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر"، مداخلة في المؤتمر الدولي **تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**، جامعة سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 12/11 مارس 2013.

- من جهة أخرى، فإن نسبة النمو الأعلى خلال نفس الفترة والمسجلة في سنة 2004 تفسر بالارتفاع الملحوظ لمعدل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات الذي عرف أعلى نسبة نمو له وهي 8.8 % . إضافة لقطاع الفلاحة الذي سجل هو الأخر أعلى نسبة نمو له خلال نفس الفترة والمقدرة ب 19.7 . إن التأثير الشديد نسبيا لمعدل نمو قطاع المحروقات في الاتجاهين على معدل النمو الإجمالي يعد أمرا منطقيا، حيث أن قطاع المحروقات لا يزال يعتبر أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام في الجزائر بنسبة تفوق . 40%.

- ولا شك في أن برامج الاستثمارات العمومية لعبت دورا حاسما في تحقيق هذه النتائج، إذ يمكن القول أنها أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات المعنية بتلك النتائج، وخاصة قطاع الأشغال العمومية والبناء، المعني الأول بأهم المشاريع في تلك البرامج بمعدل نمو8.2 % في المتوسط خلال الفترة، إضافة إلى قطاع الفلاحة بمعدل نمو 6.4 % في المتوسط خلال الفترة ، عبر مختلف برامج الدعم الخاصة به على الرغم من أن أداء هذا القطاع يبقى مرتبطا أيضا، وإلى حد كبير، بدرجة التساقط المسجلة أثناء كل موسم فلاحي، إضافة إلى قطاع الخدمات الذي تحرك بشكل مكثف خلال سنوات برامج الاستثمارات العمومية، اذ وصل معدل نمو % 6.3 في المتوسط خلال الفترة.

- ومع ذلك، فإن هذا النمو يبقى هشا، ولا يعول عليه كثيرا في مجالي التشغيل والتنمية الشاملة، حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات تبقى متمثلة في القطاع الصناعي، الذي كانت نسبة نموه المتوسطة خلال الفترة في حدود % 2.6 تراوحت بين % 0.8في 2007 و % 4.7 في 2009 ، وبذلك فإن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام تبقى متذبذبة وضعيفة نسبيا، على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة" .بالرغم من طابعه الجزئي في الإنتاج الوطني، فإن الإنتاج الصناعي يحتل مكانة هامة في قياس المجاميع الكلية، كون التنمية الصناعية تعد في الغالب المظهر الأول والمميز للنمو الاقتصادي، إضافة إلى اعتبارها المحفز للقطاعات الأخرى، ومصدرا للرقي التقني والتكنولوجي من خلال نشرها للابتكار والإبداع".

-

الفرع الثاني: الأداء المالي في الجزائر

شهدت سنة2009 عودة كل من رصيد الميزانية الإجمالي ورصيد الخزينة العمومية الإجمالي إلى حالة عجز، تحت تأثير الصدمة الخارجية الكبيرة الناجمة عن الانخفاض الظرفي الحاد لسعر البترول. إنّ الزيادات المعتبرة للمصاريف الجارية للميزانية (الأجور والتحويلات) التي تمت في2011 و2012 في ظرف تميز بارتفاع قوي لسعر البترول، قد .ساهمت في استمرار العجز الميزاني ليبلغ ذروة في سنة 2012.

أدى التعزيز الميزاني المباشر فيه في 2013، المترجم بانخفاض معتبر في النفقات العمومية، إلى تقلص هام في عجز الميزانية الإجمالي وعجز الخزينة العمومية الإجمالي وذلك رغم الأثر السلبي للاتجاه التنازلي منذ سنة 2006 لصادرات المحروقات على المالية العامة والعائد الضعيف للضريبة العادية، خصوصا الضريبة غير المباشرة. إضافة، تبقى قدرة التمويل للخزينة العمومية معتبرة في سنة 2013، بالنظر إلى المستوى المعتبر للادخارات المالية المتراكمة والمستوى الضعيف للدين الخارجي.

1-إيرادات الميزانية[1]:

بلغت إيرادات الميزانية في سنة 2013، 5940.9 مليار دينار مقابل 6339.3 مليار دينار في 2012، أي بانخفاض قدره398.4 مليار دينار (-6.3٪) مقابل ارتفاع قدره 549.2 مليار يدنار في 2012 (9.5٪). لم يكن الارتفاع في الإيرادات العادية بـ 5٪، التي انتقلت من 2155.0 مليار دينار في 2012 الى 2262.7 في 2013، كاف لتعويض الانخفاض ب9.3٪ الذي شهدته الإيرادات الضريبية للمحروقات في2013، اذ بلغت هذه الأخيرة 3678.1 مليار دينار مقابل 4054.4 مليار دينار في سنة 2012.

[1] *www.**bank**-of-**algeria**.dz/pdf/rapport**2013**arabe.pdf*

نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي، تراجعت الإيرادات الكلية في 2013 لتبلغ36.2٪ من التدفق السنوي للثروة المنتجة مقابل40.0٪ في2012. أيضا، ولو بأقل قوة، انخفضت نسبة الإيرادات العادية إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات من20.3٪ في 2012 الى 19.4٪ في 2013، أي انخفاض قدره 9،0 نقطة مئوية، بعد الارتفاعات المسجلة بين2011 و2012 (0.8نقطة مئوية) وبين 2010 و2011 (1.1 نقطة مئوية).

انخفضت إيرادات المحروقات في2013 بنسبة 12.1٪، بعد ارتفاع قدره 5.1٪ في 2012، مقفلة السنة قيد الدراسة بمبلغ قدره3678.1 مليار دينار مقابل 4184.3 مليار دينار في 2012 و3979.7 مليار دينار في 2011. في 2013، مثلت الضريبة البترولية 2.28 مرة مبلغ الضريبة المسجلة في الميزانية على أساس السعر المرجعي37دولار للبرميل مقابل 67،2مرة في 2012. نسبة إلى إيرادات الميزانية الكلية، تشكل إيرادات المحروقات61.9٪ في2013 مقابل66٪ في 2012 وتغطي60.4٪ من نفقات الميزانية الكلية (59.3٪ في 2012). في نفس الوقت، مثلت إيرادات المحروقات في 2012 و2013 87.5٪ من النفقات الجارية، مما يبيّن استقرار تغطية النفقات الجارية من طرف إيرادات المحروقات[1].

بلغت الإيرادات خارج المحروقات في 2013 مبلغا إجماليا قدره 7،2262 مليار دينار، أي بزيادة قدرها 5٪ مقابل 19٪ في 2012، ممثلة 38.1٪ من إيرادات الميزانية الكلية(34٪ في 2012) وموّلت 37.1٪ من النفقات الكلية(30.5٪ في 2012). رغم تزايد الإيرادات خارج المحروقات المسجل في 2013، فهي لا تغطي النفقات الجارية إلاّ بواقع 53.8٪ (45.1٪ في 2012).

[1] *www.**bank**-of-**algeria**.dz/pdf/rapport**2013**arabe.pdf*

من الجانب الهيكلي، تمثل الإيرادات الضريبية 89.2٪ من الإيرادات خارج المحروقات (مقابل 88.6٪ في 2012). وكما كان عليه الحال في سنة 2012 ، ساهمت الإيرادات الضريبية في ارتفاع الإيرادات خارج المحروقات بأكثر من100٪ (101.9٪)، وذلك بسبب الانخفاض الطفيف في الإيرادات غير الضريبية(−2.1 مليار دينار). بينما لم ترتفع الإيرادات الضريبية إلا بنسبة 5.8٪ في 2013 لتبلغ 2018.5 مليار دينار مقابل ارتفاع قدره 25٪ في 2012. نجمت هذه الزيادة في مجملها من ارتفاع الضرائب على السلع والخدمات والحقوق الجمركية، في حين عرفت الضرائب على المداخيل والأرباح انخفاضا في 2013 ، علما أنّ المستوى الذي بلغته في2012. كان نتيجة الاقتطاعات التي خصت الزيادات المعتبرة في أجور الوظيف العمومي بأثر رجعي. غير أنّه، تبقى الضرائب على المداخيل والأرباح تشكل أكبر حصة ضمن الإيرادات الضريبية (40.5٪).

باستثناء الظرف الخاص الذي عرفته سنة 2013 في مجال الإيرادات الضريبية والمتمثل في انخفاض الضريبة على المداخيل بواقع 3،45 مليار دينار، فإنّ الاتجاه التنازلي للوزن النسبي للضرائب على السلع والخدمات في الإيرادات الضريبية، المعاين خلال الفترة 2002−2012 (34.2٪ في 2012 مقابل 46.3٪ في 2002) والمتزامن مع ازدياد الوزن النسبي للضرائب على المداخيل والأرباح(23.2٪ في 2002 مقابل 45.2٪ في 2012) يتعارضان بشدة مع الأوزان النسبية لوعاءات هذا النوع من الاقتطاعات وبصفة خاصة مع تطورات القيمة المضافة المسوقة الناجمة عن قطاع خارج المحروقات. على وجه خاص، إنّ العائد الضعيف للضريبة على السلع والخدمات يتعارض مع ارتفاع القيمة المضافة المسوقة الناجمة عن قطاع خارج المحروقات ومع هيكل نفس هذه الضريبة لدى تقريبا جميع الاقتصاديات المتقدمة والناشئة. أما فيما يخص نسبة الحقوق الجمركية إلى الإيرادات الضريبية، فقد ازدادت في 2013 بنسبة

19.9٪ (17.7٪ في 2012) متباينة بذلك مع. انخفاضها المستمر منذ 2003 واستقرارها في 2011

فيما يخص الإيرادات غير الضريبية التي تعتمد مبالغها السنوية على الأرباح الموزعة من طرف الهيئات والمؤسسات العمومية، فقد انخفضت أيضا في2013 بنسبة0.8٪. كما انخفضت حصتها في الإيرادات خارج المحروقات من 4،11 ٪ في 2012 إلى 8،10 ٪ في 2013.

إجمالا، تحت أثر ارتفاع أسعار المحروقات، واصلت حصة الإيرادات الضريبية في الإيرادات الكلية انخفاضها من 2001 إلى 2008، منتقلة من 4،26 ٪ إلى 6،18 ٪، يرجع الارتفاع القوي لهذه النسبة في 2009 إلى الانخفاض المعتبر في الإيرادات الضريبية المتأتية من المحروقات. أمّا فيما يخص توجه هذه النسبة نحو الانخفاض (2010 و2011) ثمّ نحو الارتفاع (2013)، فإنّه يرجع، على التوالي، إلى زيادة ضريبة المحروقات (ارتفاع أسعار البترول) ثم انخفاض (نقص في حجم الصادرات)، امّا سنة 2012 فقد كانت سنة خاصة تميّزت باستقرار نسبي في الضريبة البترولية، لكن مترافق مع ارتفاع الضريبة العادية (الحقوق الجمركية والضرائب على الدخل خاصة) يفوق مستواها المتوسط.

بقدر ما يدل عليه ضعف حصة هذه الإيرادات في الإيرادات الكلية، يبين تطور هيكلها منذ عدة سنوات مدى ضعف العائد للضريبة على السلع والخدمات والمتعارض مع زيادة القيمة المضافة المسوقة الناجمة عن قطاع خارج المحروقات ومع هيكل نفس الضريبة في تقريبا كل الاقتصاديات المتقدمة والناشئة. من جهة أخرى، إنّ الانخفاض نحو مبالغ شبه معدومة للضريبة على القيمة المضافة وللاقتطاعات الأخرى على المنتجات البترولية (خاصة وقود المركبات) يتعارض أيضا وبقوة مع الاقتطاعات المرتفعة على هذه المنتجات في نفس الاقتصاديات.

2-نفقات الميزانية[1]:

بلغت نفقات الميزانية الكلية في 2013 مستوى6092.1مليار دينار مقابل 7058.2مليار دينار في2012، أي بانخفاض يساوي 13.7٪. خصّ هذا الانخفاض في النفقات الكلية، بعد الارتفاعات التي عرفتها بنسبة 20.6٪ و31٪على التوالي في 2011 و 2012، النفقات الجارية أكثر مما خصّ نفقات راس المال(-578.3 و-387.7 مليار دينار على التوالي).

تمّ إدراج نفقات التسيير ونفقات التجهيز في قانون المالية لسنة 2013 بمبلغ 4335.6 مليار دينار و2544.2 مليار دينار على التوالي.

أدّت الارتفاعات العالية للنفقات الجارية خلال سنتي2011 و2012 إلى رفع نسبتها إلى إجمالي الناتج الداخلي لتبلغ 26.7٪ في2011 ثمّ30.2٪ في 2012 مقابل 22.2٪ في 2010. وبالعكس، فقد أدّى انخفاض النفقات الجارية في 2013 إلى خفض هذه النسبة إلى 25.6٪، مع بقائها أعلى ممّا كانت عليه في 2010. أمّا فيما يخص نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي الناتج الداخلي، فقد تسبّب انخفاض نفقات راس المال في 2013، التي عادت الى مستواها المتوسط لسنوات 2008-2011، في تراجعها من 14.4٪ في 2012 الى 11.5٪ في 2013.

انتقلت النفقات الجارية من4782.6 مليار دينار في 2012 إلى4204.3 مليار دينار في 2013، أي بانخفاض قدره 1،12 ٪ مقابل ارتفاع ب 3،23 ٪ في 2012 وب 9،45 ٪ في 2011. ونتج أساسا هذا الانخفاض (-578.3 مليار دينار) عن الانخفاض في التحويلات الجارية (-447.2 مليار دينار) وبقدر أقل إلى انخفاض نفقات المستخدمين (155.4 مليار دينار). يفسّر تراجع هذه الأخيرة كون المبالغ المدفوعة بموجب هذه النفقات احتوت الأثر الرجعي على عدّة سنوات للزيادات في الأجور.

[1] *www.**bank**-of-**algeria**.dz/pdf/rapport**2013**arabe.pdf*

نتج الانخفاض في التحويلات الجارية بمبلغ قدره 447.2 مليار دينار، أساسا عن الانخفاض في نفقات بند (تحويلات اخرى) ب 5،359 مليار دينار (أساسا الجماعات المحلية والتحويلات)، وبقدر أقل عن الانخفاض في نفقات الخدمات الإدارية (نفقات دعم المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري) التي انخفضت ب 87.6 مليار دينار.

أمّا فيما يخص نفقات التجهيز، فقد ارتفعت بقوة من 2005 إلى 2008 لتستقر بين 2008 و2011، وتبلغ 5،2275 مليار دينار في 2012، قبل أن تنخفض إلى 8،1887 مليار دينار (−17٪) في2013، أي نفس المستوى الذي بلغته بين 2008 و2011. يرجع هذا الانخفاض في نفقات التجهيز تقريبا كليا إلى نفقات قطاع السكن التي انتقلت من 614.1 مليار دينار في 2012 الى 243.6 مليار دينار في 2013 (−370.5 مليار دينار)، بينما عرفت هذه الفئة من النفقات ارتفاعات مطلقة تقريبا متساوية بين سنتي 2011 و2012 (6،342+ مليار دينار). بالمقابل، ارتفعت نفقات البنية التحتية الاقتصادية والإدارية ب 86مليار دينار (13.7٪) لتبلغ 5،714 مليار دينار وتمثل 8،37 ٪ من اجمالي نفقات التجهيز (27.6٪ في 2012). أخيرا، باستثناء بند (نفقات متنوعة) والتي تراجع مبلغه بنسبة 16.4٪ الى 381 مليار دينار، عرفت بنود نفقات التجهيز توجهات نحو الانخفاض ونحو الارتفاع قليلة الأهمية.

يجدر التذكير أن الارتفاع في نفقات التجهيز منذ بداية سنوات 2000 كان أهم عنصر في ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي في قطاعات البناء والأشغال العمومية وكذا قطاع الخدمات المسوقة التي جرت النمو الاقتصادي خارج المحروقات والطلب على العمل من طرف المؤسسات. وعليه، فإن الحفاظ على المبالغ المتوصّل إليه في هذا النوع من النفقات، وتوافقا مع امكانيات الامتصاص من طرف الاقتصاد الوطني، لمواصلة دعم وتحفيز النشاط الاقتصادي وكذا تحسين الخدمات العمومية، يستدعي كل الاهتمام.

3-قدرة التمويل[1]:

بلغ العجز الميزاني للسنة قيد الدراسة 2،151 مليار دينار، وهو عجز يقل عن ذلك المسجل في سنة 2009، سنة الصدمة الخارجية، وعن ذلك المسجل في 2012، ويؤكد وضعية، عجز للسنة الخامسة على التوالي. لكن، على عكس عجز سنة 2010 و2011 و2012، نجم العجز الميزاني المسجل في سنة 2013 عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية وارتباطا بذلك، انخفاض الإيرادات الكلية على الرغم من الانخفاض المعتبر في النفقات الجارية ورأس المال.

بلغ تدفق الادخار العمومي (ايرادات كلية مطروحا منها نفقات التسيير) 1736.6 مقابل 7،1556 مليار دينار في سنة 2012. نتيجة لذلك، يمثل الادخار العمومي 29.2٪ من الإيرادات الكلية مقابل 24.6٪ في سنة 2012.

موّل هذا المبلغ للادخار العمومي نفقات الاستثمار للدولة في سنة 2013 بواقع 92٪ (68.4٪ في 2012)، مؤديا إلى احتياج الخزينة العمومية للتمويل بواقع 2،248 مليار دينار. لكن لم تنخفض قدرة التمويل للخزينة العمومية، والمعبر عنها بقائم ادخاراتها المالية لدى بنك الجزائر، إلا ب 2،70 مليار دينار لتستقر في مستوى 2،5643 مليار دينار مقابل 4،5713 مليار دينار في نهاية2012. تمثل قدرة التمويل هذه 2،33 ٪ من النفقات العمومية بموجب سنة 2013

إذا تم تمويل عجوزات السنوات من 2009 إلى 2012 دون اللجوء إلى الاقتطاعات الفعلية من صندوق ضبط الإيرادات (FRR) فإن تمويل عجز سنة 2013، رغم ضعفه (أقل من 1٪ من اجمالي الناتج الداخلي) تم اقتطاع قدره 2،70 مليار دينار من هذا الصندوق الذي تمثل موارده قدرة تمويل هامة.

[1] *www.**bank**-of-**algeria**.dz/pdf/rapport**2013**arabe.pdf*

سمحت قدرة التمويل هذه للخزينة العمومية خلال العشرية بالمساهمة في تحصين المالية العامة من تقلبات أسعار المحروقات وكذا من الصدمات الخارجية المحتملة، تشكل تطورات الجباية البترولية، ارتباطا بتوجه حجم الصادرات للمحروقات وهيكل الإيرادات الضريبية خارج المحروقات، عناصر هشاشة أمام الهيكل الجديد لنفقات الميزانية.

المبحث الثاني: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر.

المطلب الأول: تبويب النفقات العامة في الجزائر

الفرع الأول: الإطار التشريعي والتنظيمي:

يعتبر القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية الركيزة الأساسية والاصل الذي يعطي التوجيهات ويحدد الاحكام التي من خلالها يتم اعداد القوانين المالية السنوية، كما يعرف بالقانون العضوي لقوانين المالية حيث يضم 7 أبواب[1].

وقد عدل في عام 1988 بالقانون رقم 88-05 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم لقانون 84-17، وفي 1989 بالقانون رقم 89-24 المؤرخ في 31 ديسمبر المعدل والمتمم لقانون 84-17.

يعتبر القانون 90-21 المؤرخ في 15 اوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية والمراسيم الخاصة بتطبيقه المصدر الأساسي للقواعد القانونية للمحاسبة العمومية في الجزائر والذي يسمى قانون المحاسبة العمومية.

يحدد هذا القانون الاحكام العامة للتنفيذ المطبقة على الميزانية العامة والعمليات المالية العمومية والتي تشتمل الإيرادات العامة والنفقات العامة وعمليات الخزينة. كما يحدد القانون الالتزامات المتعلقة بالآمرين بالصرف والمحاسبين العموميين ومسؤولياتهم.

1- القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية[2]:

1.عموميات:

تقسم النفقات العامة في الجزائر حسب قانون رقم 17/84 المؤرخ في 7 يوليو سنة 1984 يتعلق بقوانين المالية. تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الاحكام التشريعية والتنظيمية المعمول

[1] Denideni Yahia, la pratique du système budgétaire de l'état en Algérie, Alger, OPU, 2002, p.61.

[2] الجزائر، قانون 84-17 مؤرخ في 08 شوال عام 1404 الموافق 07 يوليو سنة 1984، يتعلق بقوانين المالية، الصادر في **الجريدة الرسمية** ، العدد 28 ، بتاريخ 10 يوليو سنة 1984.

بها(المادة06) ، وتدرج في ميزانية السنة المالية، الإيرادات المحصلة فعلا وكذا النفقات المقبول دفعها بصفة نهائية من طرف محاسب عمومي خلال السنة المدنية المناسبة(المادة07)، ولا يمكن تخصيص أي ايراد لتغطية نفقة خاصة تستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية العامة بلا تمييز، غير انه يمكن ان ينص قانون المالية صراحة على تخصيص الموارد لتغطية بعض النفقات(08).

2.الموارد:

تتضمن موارد الميزانية العامة للدولة (11) مايلي:

1-الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛

2-مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛

3-التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والاتاوى؛

4-الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات؛

5-التسديد بالرأسمال للقروض الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها؛

6-مختلف حواصل الميزانية التي ينص عليها القانون على تحصيلها؛

7-مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا؛

8-الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي، المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به.

3. النفقات العامة في الجزائر:

أ-عموميات:

اما فيما يتعلق بالنفقات العمومية، توضع الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية تحت تصرف الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير وكذا المتصرفين العموميين الذين يتحملون مسؤولية العمليات المخططة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار وتخصص هذه الاعتمادات وتوزع

حسب الحالات على الفصول او القطاعات التي تتضمن النفقات حسب طبيعتها او غرض استعمالها وفقا لمدونات تحدد عن طريق التنظيم(20).

حسب المادة 23 من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية، تشتمل **الأعباء الدائمة** للدولة على مايلي:

-نفقات التسيير؛

-نفقات الاستثمار؛

-القروض والتسبيقات.

ب-نفقات التسيير:

حسب المادة 24 من قانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية، تجمع **نفقات التسيير** في أربعة أبواب هي:

1- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛

2- تخصيصات السلطات العمومية؛

3- النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛

4- التدخلات العمومية.

ينبغي ان تبرر الاعتمادات اللازمة لتغطية نفقات التسيير، في كل سنة وفي مجموعها ولا تخول الاعتمادات المفتوحة لسنة مالية، الحق في تجديدها للسنة المالية التالية (المادة25). تكون الاعتمادات اما تقييمية، او وقتية او حصرية، وينبغي ان تكون هذه الأصناف الثلاثة من الاعتمادات موضوع فصول متميزة (المادة26)، تستعمل الاعتمادات التقييمية للوفاء بديون الدولة الناجمة عن احكام تشريعية او اتفاقيات مبرمة قانونا. كما تطبق على تكاليف العدالة والتعويضات المدنية، وتسديد المبالغ المحصلة من غير حق، والاعفاءات من الضرائب والرسوم، والمبلغ المستردة (المادة27)، حيث تعتبر ديونا للدولة النفقات (المادة28) التالية: النفقات الواردة في المادة 24، وكذا المعاشات والريع التي تقع على عاتق الدولة.

تحسم النفقات التي تطبق عليها الاعتمادات التقييمية عند الاقتضاء من حساب يفوق مبلغه التخصيص المسجل في الفصول المتعلقة بهذه النفقات (المادة29)، في حين تطبق الاعتمادات الوقتية على النفقات المخصصة طبقا لقانون او مرسوم والتي لا يمكن ان يتناسب بدقة مبلغها مع مبلغ التخصيص في الميزانية المنصوص عليها في قانون المالية، وتحدد قائمة الفصول التي تكتسي تخصيصاتها طابعا وقتيا في كل سنة وبموجب قانون المالية، ولا يمكن ان يؤمر بدفع النفقات من الاعتمادات الوقتية الا في حدود الاعتمادات المفتوحة واذا تبين في غضون السنة ان هذه الاعتمادات غير كافية يمكن اتمامها باقتطاعات من الاعتماد الإجمالي المناسب ضمن الشروط المحددة سابقا (المادة 30). وتكون جميع الاعتمادات التي لا تندرج ضمن الأصناف المشار اليها في المادتين 29 و30 اعتمادات حصرية (المادة31). يمكن تعديل اعتمادات الميزانية المفتوحة لفصل يتضمن نفقات التسيير خلال السنة المالية بموجب مرسوم يقضي بتحويل الاعتمادات او نقلها، يتخذ بناء على تقرير من الوزير المكلف بالمالية (المادة32)، تعدل التحويلات وتعين المصلحة المسؤولة عن تنفيذ النفقة دون ان تغير طبيعة هذه النفقة، وتعدل عمليات النقل طبيعة النفقة ضمن ميزانية الوزارة غير انه لا يمكن القيام باي نقل للاعتمادات من اعتماد تقييمي او وقتي لفائدة اعتماد حصري، وينبغي ان يندرج مبلغ كل عملية نقل للاعتمادات ضمن حدود الميزاينة بمقتضى قانون المالية (المادة33). وبصرف النظر عن احكام المادة 33 لا يجوز القيام باي اقتطاع من الفصول التي تتضمن النفقات المخصصة للمستخدمين الى فصول تتضمن أنواع أخرى من النفقات(المادة34).

ج-نفقات الاستثمار:

تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة الى الميزانية العامة ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة، في ثلاثة أبواب (المادة35) هي:

1-الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛

2-اعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛

3-النفقات الأخرى بالرأسمال.

يحدد التوزيع بين القطاعات للاعتمادات المفتوحة والمخصصة للنفقات ذات الطابع النهائي من المخطط السنوي بموجب قانون المالية ويتم ادخال التغييرات على هذا التوزيع عن طريق التنظيم (المادة36).

4.تحضير قوانين المالية والتصويت علها وتنفيذها:

أ-التحضير:

يحتوي المشروع السنوي لقانون المالية على قسمين منفصلين (المادة67)، ينص القسم الأول منه على الاقتراحات المتعلقة بتحصيل الموارد العمومية وكذا عل السبل والوسائل الكفيلة بضمان التوازنات المالية التي اقرها المخطط الإنمائي السنوي. ويقترح في القسم الثاني منه المبلغ الإجمالي للاعتمادات المطبقة في اطار الميزاني العامة للدولة بشان نفقات التسيير والاستثمارات العمومية، كما يقترح فيه المبلغ الإجمالي للاستثمارات المخططة، وتقترح في القسم الثاني كذلك الترخيصات الاجمالية للايرادات والنفقات بالنسبة لكل ميزانية ملحقة، الإجراءات ذات الطابع التشريعي المطبقة على الحسابات الخاصة للميزاينة، والاحكام المختلفة المطبقة على العمليات المالية للدولة.

يرفق قانون المالية للسنة(المادة68) بمايلي:

1-تقرير تفسيري للتوازن الاقتصادي والمالي والنتائج المحصل عليها وافاق المستقبل.

2-ملحقات تفسيرية تبين خاصة:

أ-التقييمات حسب كل صنف من أصناف الضرائب، لاسيما تلك المتعلقة بالإجراءات الجديدة، وبصفة عامة، تقديرات الحواصل الناتجة عن موارد أخرى.

ب-توزيع نفقات التسيير لمصالح الدولة حسب كل فصل المرفوقة عند الاقتضاء بتقييم حول تطور تكاليف الخدمات.

ج-توزيع النفقات ذات الطابع النهائي للمخطط السنوي، حسب كل قطاع.

د-توزيع رخص تمويل الاستثمارات المخططة للمؤسسات العمومية حسب كل قطاع.

ه–توزيع رخص تمويل الاستثمارات المخططة للمؤسسات العمومية حسب كل قطاع.

و–قائمة الحسابات الخاصة للخزينة تبين مبلغ الإيرادات والنفقات العامة والمكشوفات المقررة لهذه الحسابات.

ب–التصويت:

في حالة ما اذا كان تاريخ المصادقة على قانون المالية للسنة المعنية لا يسمح بتطبيق احكامه عند تاريخ اول يناير من السنة المالية المعتبرة (المادة69) فانه:

1. يواصل مؤقتا تنفيذ إيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة حسب الشروط التالية:

أ–بالنسبة الى الإيرادات طبقا للشروط والنسب وكيفيات التحصيل المعمول بها تطبيقا لقانون المالية السابق.

ب–بالنسبة لنفقات التسيير في حدود 1/12 من مبلغ الاعتمادات المفتوحة بالنسبة الى السنة المالية السابقة، وذلك شهريا ولمدة ثلاثة اشهر.

ج–بالنسبة لاعتمادات الاستثمار، وفي حدود ربع الحصة المالية المخصصة لكل قطاع ولكل مسير كما تنتج عن توزيع اعتمادات الدفع المتعلق بالمخطط السنوي للسنة المالية السابقة.

2.يواصل تنفيذ مشاريع الميزانية الملحقة والاحكام ذات الطابع التشريعي والمطبقة على الحسابات الخاصة للخزينة طبقا للاحكام التشريعية والتنظيمية التي تسيرها قبل بداية السنة المالية الجديدة للميزانية.

تكون إيرادات الميزانية العامة للدولة موضع تصويت اجمالي. وفضلا عن ذلك يصوت بصفة اجمالية (المادة70) على مايلي:

–نفقات التسيير الموزعة حسب كل دائرة وزارية؛

–نفقات المخطط السنوي ذات الطابع النهائي الموزعة حسب كل قطاع؛

–إيرادات ونفقات كل ميزانية ملحقة؛

-الحد الأقصى للنفقات المرخص بها، حسب الشروط المحددة لكل صنف من أصناف الحسابات الخاصة للخزينة.

ج-التنفيذ:

وفقا للتوزيع المحدد في قانون المالية حسب كل دائرة وزارية وفور صدوره يشرع في توزيع نفقات التسيير عن طريق التنظيم، وتوزع النفقات ذات الطابع النهائي للمخطط السنوي طبقا لاحكام المادة 38 (المادة71). وتنفذ نفقات التسيير حسب كل فصل وكل مادة طبقا للاطار المقرر لهذا الشأن بموجب احكام تنظيمية تحدد المدونة الميزانية الموحدة الضوابط (المادة73)، وتحدد كيفيات التسيير من الولاة للاعتمادات الموضوعة تحت تصرفهم، قصد إدارة المصالح اللامركزية للدولة عن طريق التنظيم (المادة 74).

كما لا يجوز صرف اية نفقة بما يتجاوز مبلغ الاعتمادات المفتوحة ضمن الشروط المحددة في هذا القانون، مالم تنص احكام تشريعية على خلاف ذلك (المادة75).

2- القانون رقم 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية

القانون رقم 90-21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت سنة 1990 يتعلق بالمحاسبة العمومية[1]:

1.الميزانية:

الميزانية هي التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها (المادة03).

يقصد بالإيرادات والنفقات بمفهوم هذا القانون، مجموع الموارد واعباء الميزانية العامة للدولة كما يحددها القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 يوليو سنة 1984 المتعلق بقوانين المالية، والمعدل (المادة04).

تتضمن نفقات التسيير تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة (المادة05)، في حين تسجل نفقات التجهيزات العمومية

[1] القانون رقم 90-21 ، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد35، المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت سنة 1990 يتعلق بالمحاسبة العمومية.

ونفقات الاستثمارات والنفقات بالرسمال في الميزانية العامة للدولة على شكل رخص برامج وتنفذ باعتمادات الدفع ، تمثل رخص البرامج الحد العلى للنفقات التي يؤذن للآمرين بالصرف باستعمالها في تنفيذ الاستثمارات المخططة وتبقى صالحة دون أي تحديد لمدتها حتى يتم الغاؤها، وتمثل اعتمادات الدفع التخصيصات السنوية التي يمكن بصرفها او تحويلها او دفعها لتغطية الالتزامات المبرمة في اطار رخص البرامج المطبقة (المادة06).

2.عمليات التنفيذ:

يتولى الامرون بالصرف والمحاسبون العموميين تنفيذ الميزانيات والعمليات المالية الخاصة بالدولة والمجلس الدستوري والمجلس الشعبي الوطني ومجلس المحاسبة والميزانيات الملحقة والجماعات الإقليمية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري (المادة14 القانون21/90).

يتم تنفيذ الميزانيات والعمليات المالية (المادة15):

-من حيث الإيرادات عن طريق إجراءات الاثبات والتصفية والتحصيل؛

-من حيث النفقات، عن طريق إجراءات الالتزام والتصفية والامر بالصرف او تحرير الحوالات والدفع.

يعد الاثبات الاجراء الذي يتم بموجبه تكريس حق الدائن العمومي (16من القانون 90-21).

يجب على المحاسب العمومي قبل قبوله أي نفقة (المادة36) ما يلي:

-مطابقة العملية مع القوانين والأنظمة المعمول بها؛

-صفة الامر بالصرف اوالمفوض له؛

-شرعية عمليات تصفية النفقات؛

-توفر الاعتمادات؛

-ان الديون لم تسقط اجالها او انها محل معارضة؛

-الطابع الابرائي للدفع؛

-تاشيرات عمليات المراقبة التي نصت عليها القوانينوالانظمة المعمول بها؛ الصحة القانينة للمكسب الابرائي.

يجب على المحاسب العمومي بعد ايفائه الالتزامات ان يقوم بدفع النفقات اوبتحصيل الإيرادات ضمن الاجال المحددة عن طريق التنظيم (المادة37).

3.مراقبة النفقات المستعملة:

تستهدف ممارسة وظيفة مراقبة النفقات المستعملة (المادة58) مايلي:

-السهر على صحة توظيف النفقات بالنظر الى التشريع المعمول به؛

-التحقق مسبقا من توفر الاعتمادات؛

-اثبات صحة النفقات بوضع تأشيرة على الوثائق الخاصة بالنفقات اوتعليل رفض التاشيرة عند الاقتضاء وذلك ضمن الاجال المحددة عن طريق التنظيم والتي تراعي طبيعة الوثيقة؛

-تقديم نصائح للامر بالصرف في المجال المالي؛

-اعلام الوزير المكلف بالمالية شهريا، بصحة توظيف النفقات وبالوضعية للاعتمادات المفتوحة والنفقات الموظفة.

يخضع تسيير الامرين بالصرف لمراقبة وتحقيقات المؤسسات والأجهزة المؤهلة وفقا للتشريع والتنظيم الجاري بهما العمل(المادة62).

يجب ان تحفظ الأوراق الاثباتية الخاصة بعمليات التسيير للآمرين بالصرف والمحاسبين العموميين الى غاية تقديمها للأجهزة المكلفة بتصفية الحسابات او الى غاية انقضاء اجل عشر سنوات (المادة63).

لقد أدت النفقات العامة دورا هاما في تنفيذ البرامج التنموية، وتميزت الجزائر من خلال السياسات الحكومية التي انتهجتها سواء في خضم النظام الاشتراكي او في اطار الانتقال الى اقتصاد السوق بالاعتماد على برامج الإنفاق العام كوسيلة أساسية لتنفيذ اهداف السياسة المالية، حيث ساهمت الدولة بمجهود انفاقي كبير اعتمد في معظمه على المداخيل البترولية، ويمكن

تلخيص اه الأسباب التي أدت الى الزيادة المتواصلة للنفقات العامة في الجزائر الى العوامل التالية1:

1-المحدد الاقتصادي والمذهبي، وبقصد بذلك حتمية تغير الهيكل الاقتصادي؛

2-المحدد الاجتماعي، وهو عبارة عن ضغط الطلب على الخدمات العمومية؛

3-المحدد المالي، ويتمثل في الجانب المالي الناتج عن قطاع المحروقات.

كما سلف اسهم المشرع الجزائري في تحديد دقيق لتصنيف النفقات العامة في الجزائر وتشتمل نفقات التسيير، نفقات التجهيز او الاستثمار، القروض والتسبيقات[2].

حسب قانون المالية لسنة2016، وحسب المادة 75، يفتح بعنوان سنة 2016، قصد تمويل الأعباء النهائية للميزانية العامة للدولة[3]:

1-اعتماد مالي مبلغه 4807332 مليون دج لتغطية نفقات التسيير، يوزع حسب كل دائرة وزارية، طبقا للجدول ب الملحق بهذا القانون.

2-اعتماد مالي مبلغه 3176848.243 مليون دج لتغطية نفقات التجهيز ذات الطابع النهائي، يوزع كل قطاع طبقا للجدول ج الملحق بالقانون.

وحسب المادة 76 يبرمج خلال سنة 2016، سقف رخصة برنامج مبلغه 1894204.327 دج يوزع حسب كل قطاع، طبقا للجدول ج [4].

[1] بن عزة محمد، ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالاهداف،.اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015.
-حماني عبد الكريم، تمويل نفقات الاستثمار العمومي للدولة دراسة حالة برامج دعم النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق فرع :الدولة و المؤسسات العمومية، جامعة الجزائر، 2012، ص.10.

[2] علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 ،ص 31.
-المادة رقم (23) من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية،

[3] المادة 75، الجزائر، قانون 15-18 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016، الصادر في **الجريدة الرسمية** العدد 72 ، بتاريخ 31 ديسمبر سنة 2015، ص.28.

[4] المادة 76،الجزائر، قانون 15-18 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016، الصادر في **الجريدة الرسمية** العدد 72 ، بتاريخ 31 ديسمبر سنة 2015، ص.28.

يغطي هذا المبلغ تكلفة إعادة تقييم البرنامج الجاري وتكلفة البرامج الجديدة التي يمكن ان تسجل خلال سنة 2016[1].

وحسب المادة 74 تقدر الإيرادات والحواصل والمداخيل المطبقة على النفقات النهائية للميزانية العامة للدولة لسنة 2016، طبقا للجدول أ الملحق بالقانون، تقدر ب:4747430 مليون دج[2]. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(5): الإيرادات النهائية للمطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2016

إيرادات الميزانية	المبالغ(بالاف دج)
1-الموارد العادية:	
1.1-الإيرادات الجبائية:	
201-001-حواصل الضرائب المباشرة	1058220000
201-002-حواصل التسجيل والطابع	89730000
201-003-حواصل الضرائب المختلفة على الاعمال	1014380000
(منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المستوردة)	(593790000)
201-004-حواصل الضرائب غير المباشرة	5000000
201-005-حواصل الجمارك	555350000
المجموع الفرعي(1)	**2722680000**
2.1-الإيرادات العادية:	
201-006-حاصل دخل أملاك الدولة	33000000
201-007-الحواصل المختلفة للميزانية	62000000
201-008-الإيرادات النظامية	-

[1] المادة 74، الجزائر، قانون 15-18 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016، الصادر في **الجريدة الرسمية** العدد 72 ، بتاريخ 31 ديسمبر سنة 2015، ص.28.

[2] الجزائر، قانون 15-18 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016، الصادر في **الجريدة الرسمية** العدد 72 ، بتاريخ 31 ديسمبر سنة 2015، ص.37.

المجموع الفرعي(2)	**95000000**
3.1-الإيرادات الأخرى:	
الإيرادات الأخرى	247200000
المجموع الفرعي (3)	**247200000**
مجموع الموارد العادية	**3064880000**
2- الجباية البترولية:	
001-201-الجباية البترولية	1682550000
المجموع العام للايرادات	**4747430000**

المصدر: الجزائر، قانون 15-18 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016، الصادر في **الجريدة الرسمية** العدد 72 ، بتاريخ 31 ديسمبر سنة 2015، ص.37.

الفرع الثاني: تبويب نفقات التسيير في الجزائر

يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة من أجور الموظفين ومصاريف صيانة العتاد، المعدات والادوات..الخ

نفقات التسيير هي عبارة عن النفقات التي تدفع من اجل المصالح العمومية والإدارة كجزء من النفقات الفعلية[1]. وتعتبر الوزارة الوحدة الأساسية في توزيع نفقات التسيير في موازنة الجزائر ثم تتوزع نفقات التسيير لكل وزارة من الوزارات الى عناوين ثم كل عنوان ينقسم الى اقسام، بحيث تصبح الوزارة غير حرة في استعمال الاعتمادات المخصصة لها.

وتظهر ميزانية التسيير في قانون المالية الجدول ب، بحيث تظهر الدوائر الوزارية والاعتمادات المخصصة لها بالمقابل اما التكاليف المشتركة التي تظهر في اسفل الجدول هي نفقات مشتركة ما بين الوزارات، وذلك كما هو مبين من خلال الجدول الموالي[2]:

الجدول رقم (6): توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2016 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (الف دج)
رئاسة الجمهورية	**7904677**
مصالح الوزير الأول	**3437925**
الدفاع الوطني	**1118297**

[1] صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص.32.
[2] الجزائر، قانون 15-18 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016، الصادر في **الجريدة الرسمية** العدد 72 ، بتاريخ 31 ديسمبر سنة 2015، ص.37.

الداخلية والجماعات المحلية	426127386
الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	30573877
الشؤون المغاربية، الاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية	للبيان
العدل	73431991
المالية	95399378
الطاقة	44793741
الصناعة والمناجم	5349818
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	254253914
المجاهدين	248645702
الشؤون الدينية والاوقاف	26033177
التجارة	20527754
النقل	11218880
الموارد المائية والبيئة	17616679
الاشغال العمومية	190850889
السكن والعمران والمدينة	21302786
التربية الوطنية	764052396
التعليم العالي والبحث العلمي	50379263
التكوين والتعليم المهنيين	50379263
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	226484929
التهيئة العمرانية، السياحة والصناعة التقليدية	4117881
الثقافة	19056672
التضامن الوطني والاسرة وقضايا المراة	118830888
العلاقت مع البرلمان	243408
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	379407269
الشباب والرياضة	37181458
الاتصال	19369240
البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال	3875224
المجموع الفرعي	4359144400
التكاليف المشتركة	448187600
المجموع العام	4807332000

المصدر: الجزائر، قانون 15–18 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016، الصادر في **الجريدة الرسمية** العدد 72 ، بتاريخ 31 ديسمبر سنة 2015، ص.37.

وتتم عملية تبويب نفقات التسيير الى أربعة عناوين وهي محددة في المادة 24 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية المتمثلة في:

1-أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛

2-تخصيصات السلطات العمومية؛

3-النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛

4-التدخلات العمومية.

ان النفقات العادية تتكون من نفقات التسيير والنفقات التحويلية، ونفقات التسيير تتكون من العنوان الثاني أي تخصيصات السلطات العمومية والعنوان الثالث أي النفقات الخاصة بوسائل المصالح، بينما النفقات التحويلية تتكون من العنوان الأول أي أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات والعنوان الرابع أي التدخلات العمومية.

وكل عنوان من العناوين يتم تقسيمه الى اقسام ولكن ليست ثابتة في كل الوزارات بل متغيرة حسب كل وزارة كما يلي[1]:

العنوان الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة:

القسم الأول: دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة)

لقسم الثاني: دين داخلي. الديون العامة(فوائد سندات الخزينة

القسم الثالث: دين خارجي

القسم الرابع: ضمانات

القسم الخامس: نفقات محسومة من الايرادات

العنوان الثاني: تخصيصات السلطات العمومية

هذا العنوان غير مقسم الى اقسام وانما يحتوي على نفقات المؤسسات العمومية السياسية وغيرها (المجلس الشعبي الوطني، المجلس الدستوري، مجلس الامة، مجلس المحاسبة، المحكمة العليا، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مجلس الدولة، المجلس الإسلامي الأعلى، المجلس الأعلى للغة العربية)

[1] لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، الجزائر، 2004، ص.53.

العنوان الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح

ينقسم هذا العنوان الى الأقسام التالية:

القسم الأول: الموظفون – مرتبات العمال

القسم الثاني: الموظفون – المعاشات والمنح

القسم الثالث: الموظفون – التكاليف الاجتماعية

القسم الرابع: الأدوات وتسيير المصالح

القسم الخامس: اشغال الصيانة

القسم السادس: اعانات التسيير

القسم السابع: مصاريف مختلفة

العنوان الرابع: التدخلات العمومية: يتكون من الأقسام التالية:

القسم الأول: التدخلات العمومية والإدارية.

القسم الثاني: النشاط الدولي.

القسم الثالث: النشاط التربوي والثقافي.

القسم الرابع: النشاط الاقتصادي– التشجيعات والتدخلات

القسم الخامس: النشاط الاقتصادي–تدخلات ومساعدات.

القسم السادس: النشاط الاجتماعي– المساعدة والتضامن

القسم السابع: النشاط الاجتماعي–الوقاية.

الفرع الثالث: تبويب نفقات التجهيز في الجزائر

يتم توزيع هذه النفقات حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة، وتظهر في الجدول ج الملحق بقانون المالية من كل سنة حسب القطاعات والموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(7): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2016 حسب القطاعات

الوحدة: (الاف دج)

القطاعات	رخص البرامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	4895000	7373410
الفلاحة والري	198261576	271432500
دعم الخدمات المنتجة	14904700	36223667
المنشات القاعدية الاقتصادية والإدارية	441308514	685704445
التربية والتكوين	78644800	159757147
المنشات القاعدية الاجتماعية والثقافية	32703237	113120472
دعم الحصول على سكن	24481500	469781674
مواضيع مختلفة	800000000	600000000
المخططات البلدية للتنمية	60000000	60000000
المجموع الفرعي للاستثمار	**1655199327**	**2403393315**
دعم النشاط الاقتصادي(تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	–	542949928
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	–	–
احتياطي لنفقات غير متوقعة	239005000	230505000
المجموع الفرعي لعمليات راس مال	**239005000**	**773454928**
مجموع ميزانية التجهيز	**1894204327**	**3176848243**

المصدر: الجزائر، قانون 15–18 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016، الصادر في **الجريدة الرسمية** العدد 72 ، بتاريخ 31 ديسمبر سنة 2015، ص.37.

ميزانية التجهيز او الاستثمار هي الميزاينة التي تفتح الاعتمادات المالية في قانون المالية السنوي، وتخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة، من اجل تجهيز القطاعات بوسائل الإنتاج للوصول الى تحقيق تنمية شاملة[1].

تقسم نفقات التجهيز حسب العناوين والقطاعات والقطاعات الفرعية والفصول والمواد.

1-تقسيم نفقات التجهيز حسب العناوين:

نص المشرع الجزائري على انه تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة الى الميزانية ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار وفق ثلاث أبواب او عناوين، كما سلف، وهي[2]:

أ-الإعانات المنفذة من قبل الدولة.

ب-اعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

ج-النفقات الأخرى بالرأسمال.

2-تقسيم نفقات التجهيز حسب القطاعات:

يحدد التوزيع بين القطاعات للاعتمادات المفتوحة والمخصصة للنفقات ذات الطابع النهائي من المخطط السنوي بموجب قانون المالية، وتظهر ميزانية التجهيز في قانون المالية بعنوان الجدول (ج)، الموضح سابقا، ويتضمن توزيع اعتمادات مالية على قطاعات اقتصادية محددة من طرف قانون المالية بحيث تظهر القطاعات والاعتمادات المخصصة لها بالمقابل.

3-تقسيم نفقات التجهيز حسب القطاعات الفرعية والفصول والمواد:

تقسم القطاعات الموضحة في الجدول السابق الى قطاعات فرعية وفصول ومواد مرفقة كلها بالاعتمادات المخصصة لها.

[1] لعمارة جمال، مرجع سابق، ص.58.
[2] المادة 35، القانون 84-17 مرجع سابق.

المطلب الثاني: تحليل تطور حجم وهيكل النفقات العامة للجزائر

تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والإجتماعية، وذلك من خلال ما يعرف بالموازنة العامة للدولة، وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى:

- تطور النفقات العامة في الجزائر
- علاقة النفقات العامة بالإيرادات.
- الأساليب المساعدة على ترشيد النفقات العامة

الفرع الأول: تطور حجم النفقات العامة في الجزائر

نتطرق في هذا المطلب إلى تحليل تطور إجمالي النفقات العامة، ثم تطور نسبة النفقات العامة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وبعدها تحليل تطور كل من نفقات التسيير والتجهيز.

1- التطور الإجمالي للنفقات العامة في الجزائر

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة، بتصاعد معدل نمو الإنفاق العام وهذا مانطلق عليها - بالسياسة الإنفاقية التوسعية، حيث يرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته إرتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والإجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال تلك الفترة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (8): تطور حجم وهيكل النفقات العامة في الجزائر للفترة 1970-2014

الوحدة: مليون دج

السنوات	النفقات العامة	معدل النمو السنوي للنفقات العامة	نفقات التسيير	معدل النمو السنوي لنفقات التسيير	نفقات التجهيز	معدل النمو السنوي لنفقات التجهيز
1970	5876		4253		1623	
1971	6941	18،1	4687	10،2	2254	38،9
1972	8197	18،1	5365	14،5	2832	25،6
1973	9989	21،9	6270	16،9	3719	31،3
1974	13408	34،2	9406	50،0	4002	7،6
1975	19068	42،2	13656	45،2	5412	35،2
1976	20118	5،5	13170	-3،6	6948	28،4
1977	25473	26،6	15282	16،0	10191	46،7
1978	30106	18،2	17575	15،0	12531	23،0
1979	33515	11،3	20090	14،3	13425	7،1

28،3	17227	33،3	26789	31،3	44016	1980
36،1	23450	27،7	34205	31،0	57655	1981
46،9	34449	11،1	37996	25،7	72445	1982
17،4	40434	16،8	44391	17،1	84825	1983
2،2	41326	13،2	50272	8،0	91598	1984
9،3	45181	8،7	54660	9،0	99841	1985
-10،0	40663	11،9	61154	2،0	101817	1986
-1،1	40216	4،3	63761	2،1	103977	1987
8،2	43500	19،5	76200	15،1	119700	1988
1،8	44300	5،2	80200	4،0	124500	1989
7،7	47700	10،7	88800	9،6	136500	1990
22،2	58300	73،2	153800	55،4	212100	1991
147،0	144000	79،5	276131	98،1	420131	1992
28،6	185210	5،5	291417	13،4	476627	1993
27،4	235926	13،4	330403	18،8	566329	1994
21،2	285923	43،5	473964	34،1	759617	1995
-39،1	174013	16،2	550596	-4،6	724609	1996
15،9	201641	16،9	643555	16،6	845196	1997
5،1	211884	3،2	663855	3،6	875739	1998
-11،8	186987	16،7	774695	9،8	961682	1999
72،2	321929	10،5	856193	22،5	1178122	2000
11،0	357395	12،5	963633	12،1	1321028	2001
26،7	452930	13،9	1097716	17،4	1550646	2002
14،0	516504	2،3	1122761	5،7	1639265	2003
23،5	638036	11،4	1250894	15،2	1888930	2004
26،5	806905	-0،5	1245132	8،6	2052037	2005
25،8	1015144	15،5	1437870	19،5	2453014	2006
41،3	1434638	16،4	1674031	26،7	3108669	2007
37،5	1973278	32،5	2217775	34،8	4191053	2008
-1،4	1946311	3،7	2300023	1،3	4246334	2009
-7،1	1807862	15،6	2659078	5،2	4466940	2010
7،0	1934500	42،8	3797252	28،3	5731407	2011
22،2	2363010	23،5	4691340	23،1	7054350	2012
4،9	2479260	-11،4	4156360	-5،9	6635620	2013
5،3	2611000	9،3	4542040	7،8	7153040	2014

المصدر:

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/statistiques/PDF/rétrospective/budget/budget2013.pdf

http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf

من خلال الجدول يلاحظ مايلي:

نلاحظ أن النفقات في الجزائر متزايدة كأي دولة، غير أن نسبة الزيادة في النفقات تختلف من سنة لأخرى فأحيانا ترتفع هذه النسبة وأحيانا تنخفض، وذلك بحسب الظروف الاقتصادية السائدة والسياسات التي تنتهجها الدولة ، فمثلا نلاحظ إن نسبة الزيادة من سنة 1999 إلى 2000 قدرت ب 22.5 ٪ ، وهذا نتيجة الإرتفاع في أسعار البترول يحيث ارتفع سعر برميل النفط من 17.5 دولار أمريكي سنة 1999 إلى 27.5 دولار أمريكي سنة 2000 ، وبالتالي ارتفاع إيرادات الجباية البترولية التي تعتبر عائدا مهما للإيرادات العامة للدولة.

كما يلاحظ ان معدل النمو السنوي في المتوسط للنفقات العامة للفترة 1990-1999 وصل الى 26.78٪ وهذا مقابل نفس المعدل للفترة 2000-2011 قدر بنسبة 15.91٪ في المتوسط ، اما معدل النمو السنوي للنفقات العامة للفترة 1990-2011 فقد قدر بـ 21.09٪ في المتوسط وهذا راجع لبرامج الإصلاح التي تم تنفيذها. وهذا كان نتيجة لمختلف برامج النفقات العامة التي طبقتها الجزائر مستغلة في ذلك ارتفاع أسعار البترول.

بلغت نفقات الميزانية الكلية في 2013 مستوى 6635.62 مليار دينار مقابل 2،7058 7054.35 مليار دينار في 2012، أي بانخفاض يساوي 5.9 ٪. خصّ هذا الانخفاض في النفقات الكلية، بعد الارتفاعات التي عرفتها بنسبة 28 ٪ و 23 ٪ على التوالي في 2011 و 2012 النفقات الجارية أكثر مما خصّ نفقات رأس المال (-578.3 و-387.7 مليار دينار على التوالي). أدّت الارتفاعات العالية للنفقات الجارية خلال سنتي 2011 و2012 إلى رفع نسبتها إلى إجمالي الناتج الداخلي لتبلغ 7،26 ٪ في 2011 ثمّ 2،30 ٪ في 2012 مقابل 2،22 ٪ في 2010. وبالعكس، فقد أدّى انخفاض النفقات الجارية في 2013 إلى خفض هذه النسبة إلى 6،25٪ ، مع بقائها أعلى ممّا كانت عليه في 2010 . أمّا فيما يخص نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي الناتج الداخلي، فقد تسبّب انخفاض نفقات رأس المال في 2013، التي عادت إلى مستواها المتوسط لسنوات 2008-2011، في تراجعها من 14.4٪ في 2012 الى 11.5٪ في 12013.

انتقلت النفقات الجارية من 6،4782 مليار دينار في 2012 إلى 3،4204 مليار دينار في 2013، أي انخفاض قدره 1،12 ٪ مقابل ارتفاع ب 3،23 ٪ في 2012 وب 9،45 ٪ في 2011 ونتج أساسا هذا الانخفاض (-578.3مليار دينار) عن الانخفاض في التحويلات الجارية (-2،447 مليار دينار) وبقدر أقل إلى انخفاض نفقات المستخدمين (155.4 مليار

[1] *www.**bank**-of-**algeria**.dz/pdf/rapport**2013**arabe.pdf*

دينار). يفسّر تراجع هذه الأخيرة كون المبالغ المدفوعة بموجب هذه النفقات احتوت الأثر الرجعي على عدّة سنوات للزيادات في الأجور. نتج الانخفاض في التحويلات الجارية بمبلغ قدره 2،447 مليار دينار، أساسا عن الانخفاض في نفقات بند (تحويلات اخرى) ب 359.5 مليار دينار (أساسا الجماعات المحلية والتحويلات)، وبقدر أقل عن الانخفاض في نفقات الخدمات الإدارية (نفقات دعم المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري) التي انخفضت ب 6،87 مليار دينار1.

أمّا فيما يخص نفقات التجهيز، فقد ارتفعت بقوة من 2005 إلى 2008 لتستقر بين 2008 و 2011 ، وتبلغ 5،2275 مليار دينار في 2012 ، قبل أن تنخفض إلى 8،1887 مليار دينار(-17٪) في 2013 ، أي نفس المستوى الذي بلغته بين 2008 و 2011 . يرجع هذا الانخفاض في نفقات التجهيز تقريبا كليا إلى نفقات قطاع السكن التي انتقلت من 614.1 مليار دينار في 2012 الى 243.6 مليار دينار في 2013 (-370.5 مليار دينار)، بينما عرفت هذه الفئة من النفقات ارتفاعات مطلقة تقريبا متساوية بين سنتي 2011 و2012 (342.6 مليار دينار). بالمقابل، ارتفعت نفقات البنية التحتية الاقتصادية والإدارية ب 86 مليار دينار(13.7٪) لتبلغ 5،714 مليار دينار وتمثل 8،37 ٪ من اجمالي نفقات التجهيز والتي تراجع مبلغه بنسبة 16.4٪ الى 381 مليار دينار، عرفت باقي بنود نفقات التجهيز توجهات نحو الانخفاض ونحو الارتفاع قليلة الأهمية. يجدر التذكير أن الارتفاع في نفقات التجهيز منذ بداية سنوات 2000 كان أهم عنصر في ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي في قطاعات البناء والأشغال العمومية وكذا قطاع الخدمات المسوقة التي جرت النمو الاقتصادي خارج المحروقات والطلب على العمل من طرف المؤسسات. وعليه، فإن الحفاظ على المبالغ المتوصّل إليه في هذا النوع من النفقات، وتوافقا مع امكانيات الامتصاص من طرف الاقتصاد الوطني، لمواصلة دعم وتحفيز النشاط الاقتصادي وكذا تحسين الخدمات العمومية، يستدعي كل الاهتمام2.

اما فيما يتعلق بنفقات التسيير فان معدل النمو السنوي للفترة 1990-1999 قدر بـ 29.78٪ في المتوسط، في حين وصل نفس المعدل للفترة 2000-2011 نسبة 14.73٪، اما معدل النمو السنوي لنفقات التسيير للفترة 1990-2011 قدر بـ21.18٪. بالمقابل فان نفقات التجهيز التي تتاثر كثيرا بالتغيرات الحاصلة في الإيرادات العامة وبالتحديد الإيرادات البترولية ، عرفت أي نفقات التجهيز معدل نمو سنوي للفترة 1990-1999 ما نسبته 24.05٪، وقد قدر هذا المعدل للفترة 2000-2011 مانسبته 23.09٪ في المتوسط، في حين استقر هذا المعدل عند

[1] *www.**bank**-of-**algeria**.dz/pdf/rapport**2013**arabe.pdf*
[2] *www.**bank**-of-**algeria**.dz/pdf/rapport**2013**arabe.pdf*

23.51٪ في المتوسط للفترة 1990-2011 وهذا راجع للبرامج الاستثمارية المسطرة ضمن البرامج التنموية، أي ان معدل نمو نفقات التجهيز للفترة 2000-2011 يفوق معدل نمو السنوي في المتوسط لكل من نفقات التسيير من جهة ومعدل نمو الجباية البترولية من جهة أخرى، وهو يعكس ربما مستوى الأهداف المسطرة والطموحات المرجوة،من الناحية اليجابية، او حجم التكاليف لهذه البرامج، مما يجعلنا نتساءل حول إنتاجية النفقات العامة.

وهذا يرجع لارتباط النفقات العامة بما يقابلها من مصدر التمويل والتي تتمثل بنسبة كبيرة في الجباية البترولية، عرفت أي الجباية البترولية معدل نمو سنوي للفترة 1990-1999 مانسبته 30.68٪ في المتوسط، وقد بلغ نفس المعدل للفترة 2000-2011 مانسبته 14.09٪ في المتوسط، اما معدل النمو السنوي للجباية البترولية للفترة 1990-2011 قدر بـ 21.2٪ في المتوسط، وقد عرف اكبر تغير سنوي سنة 2005 بارتفاع قدر بنسبة 52.64٪.

تتخذ الإيرادات العامة نفس المنحى على العموم حيث وصل معدل النمو السنوي للفترة 1990-1999 ما نسبته 24.76٪ في المتوسط ، في حين عرف نفس المعدل للنمو للفترة 2000-2011 ما نسبته 13.15٪ في المتوسط، بالمقابل عرف معدل النمو السنوي للايرادات العامة للفترة 1990-2011 مانسبته 18.12٪ في المتوسط، خاصة، هذا راجع للانخفاض الذي عرفته الإيرادات الجباية البترولية للسنة 2008 بنسبة 36.74٪

الشكل رقم (7): تطور حجم وهيكل النفقات العامة في الجزائر للفترة 1970-2014

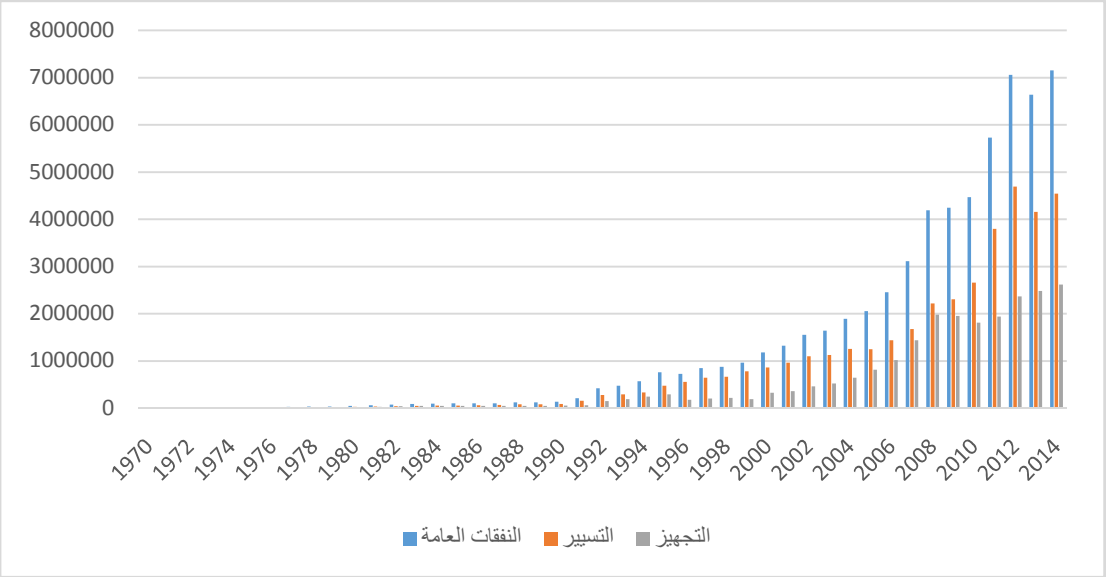

2- تطور نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر الناتج الإجمالي المحلي من العوامل الاقتصادية التي تؤثر على حجم النفقات العامة لأي دولة ، حيث يتزايد حجم هذه الأخيرة بزيادة حجم الناتج المحلي ، ويمكن توضيح حصة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (9) حصة النفقات العامة من الناتج الإجمالي المحلي :

الوحدة: مليون دج

السنوات	النفقات العامة المليون دج	الناتج المحلي الخام بالمليون دج	نسبة النفقات العامة للناتج المحلي الخام
1970	5876	3،24072	4،24
1971	6941	8،24922	9،27
1972	8197	2،30413	0،27
1973	9989	1،34593	9،28
1974	13408	9،55560	1،24
1975	19068	9،61573	0،31
1976	20118	1،74075	2،27
1977	25473	5،87240	2،29
1978	30106	6،104831	7،28
1979	33515	6،128222	1،26
1980	44016	2،162507	1،27
1981	57655	5،191468	1،30
1982	72445	9،207551	9،34

3،36	1،233752	84825	1983
7،34	9،263855	91598	1984
2،34	2،291597	99841	1985
3،34	4،296551	101817	1986
3،33	1،312706	103977	1987
4،34	9،347716	119700	1988
5،29	0،422043	124500	1989
6،24	1،554388	136500	1990
6،24	8،862132	212100	1991
1،39	8،1074695	420131	1992
1،40	9،1189724	476627	1993
1،38	6،1487403	566329	1994
9،37	7،2004994	759617	1995
2،28	0،2570289	724609	1996
4،30	0،2780168	845196	1997
9،30	7،2830490	875739	1998
7،29	5،3238197	961682	1999
6،28	9،4123513	1178122	2000
3،31	1،4227113	1321028	2001
3،34	3،4522773	1550646	2002
2،31	1،5252321	1639265	2003
7،30	7،6149116	1888930	2004
1،27	3،7561984	2052037	2005
8،28	3،8514843	2453014	2006
2،33	9،9366565	3108669	2007
8،37	4،11077139	4191053	2008
4،42	7،10006839	4246334	2009
1،37	0،12034399	4466940	2010
6،39	8،14481007	5731407	2011
5،43	4،16208698	7054350	2012
9،39	6،16643833	6635620	2013
6،41	3،17205106	7153040	2014

المصدر:

ht t p□//www.ons.dz/I MG/pdf /CHI 2-FI NANCES_PUBLI QUES_Ar abe.pdf

ht t p□//www.dgpp-
mf .gov.dz/i mages/st or i es/PDF/r ét r ospect i ve/budget /budget 2013.
pdf

يلاحظ من الجدول مايلي:

ان حصة النفقات العامة في الجزائر من الناتج الداخلي الخام في حدود الثلث، حيث قدرت هذه الحصة للفترة 1990- 1999 ما نسبته 32.36٪ في المتوسط، وفي حدود 33.51٪ في المتوسط للفترة 2000-2011، واستقرت في نفس المستوى للفترة 1990-2011 أي مانسبته 32.99٪ في المتوسط، ومع ذلك فقد ارتفعت هذه الحصة خلال هذه الفترة الى مستوى 43.5٪ سنة 2012 واستقرت عند 41.6٪ سنة 2014. فالبرغم من كون النفقات العامة في الجزائر تمثل نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنها لاتزال لا تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، فهناك العديد من القطاعات لا تحضى إلا بالجزء القليل من مجموع النفقات ، كما انه هناك نقص في الخدمات المجانية المقدمة للأفراد كخدمات الصحة خاصة مع الاهتمام المتزايد بالتنمية البشرية.

اما فيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام فقد ارتفع من 135570.6 دج سنة 2000 الى 397323.6 دج سنة 2011، أي بمعدل نمو سنوي 10.67٪ في المتوسط للفترة 2000-2011، حيث شهد انخفاض من 319265.2 دج سنة 2008 الى 282636.5 دج سنة 2009 بنسبة 11.47٪.

3-تحليل هيكل النفقات العامة في الجزائر(نفقات التسيير والتجهيز)

أ - تحليل تطور نفقات التسيير:

عرفت نفقات التسيير خلال فترة الدراسة تزايدا مستمرا، مما يعكس تزايد المهام والوظائف التي تقوم بها الدولة، حيث نلاحظ انها تتزايد من سنة الى أخرى. ان نفقات التسيير ارتفعت الى اعلى مستوى لها بنسبة 80.6٪ سنة 1999، وهذا ما يوضح اثر الإصلاحات الهيكلية المتفق عليها بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي. بلغت نسبة

نفقات التسيير الى النفقات العامة 65.9٪ في المتوسط للفترة 1990-2011، في حين سجلت نفس النسبة للفترة 1990-1999 مايقارب 70٪، لتعرف بعها اتجاه ومنحى تنازلي لصالح نفقات التجهيز وصل الى 63.1٪ في المتوسط للفترة 2000-2011، بل انخفضت الى المستوى 52.9٪ سنة 2008.

اما فيما يتعلق بالقيم المطلقة تبقى مبالغ نفقات التسيير قي تزايد مستمر بالرغم من اختلاف معدل النمو السنوي فقد ارتفعت من 88800مليون دج سنة1990، 856193 مليون دج سنة 2000، الى3797252 مليون دج سنة2011.

لاتزال نفقات التسيير من حيث حجمها في نمو وإرتفاع نتيجة ارتفاع اصنافها والمتمثلة في التحويلات الجارية فقد ارتفعت من 1108.5 مليار دج سنة2009، 1140.2 مليار دج سنة 2010، 1773.9 مليار دج سنة 2011، 2431.7 مليار دج سنة 2012 الى 1984.5 مليار دج سنة 2013. اما فيما يتعلق بنفقات المستخدمين فقد ارتفعت من 910.9 مليار دج سنة 2009 الى 1212.6 مليار دج سنة2010، 1774.7 مليار دج سنة 2011، 1988.4 مليار دج سنة2012 الى 1833 مليار دج سنة 2013. اما فيما يتعلق بمنح المجاهدين فقد سجلت 130.7 مليار دج سنة 2009، لتصل الى 226.5 مليار دج سنة 2013.

ان ارتفاع نسبة النفقات الجارية ينجم عن ارتفاع التحويلات الجارية بحوالي 52٪ في 2012 (31.6٪ في 2011) وبدرجة اقل عن ارتفاع نفقات المستخدمين ب 10.2٪ (لكن 46.4٪ في 2011). وبالتالي ، فان هذا الارتفاع في نسبة النفقات الجارية لم ينجم عن ارتفاع الخدمة العمومية بل هو ناجم عن ارتفاع التحويلات، بما فيها الدعم، وارتفاع دخل الموظفين. بالمقارنة، بينما لا تمثل التحويلات والدعم سوى ما يقارب 28٪ من النفقات الجارية في تونس في 2011

و2012 (20.5٪ في 2010)، 19.5٪ و29.2٪ في 2009 و2010 في المغرب، بلغت هذه النسبة في الجزائر 32.1٪ في 1999 وتصاعدت منذ ذلك لتصل 48.2٪ في 2009. وبعد ان تراجعت هذه النسبة الى 42.9٪ و45.7٪ في 2010 و2011 على التوالي، وذلك بسبب الارتفاع القوي في نفقات المستخدمين، ارتفعت من جديد لتصل 53.1٪ في 2012[1] .

أخيرا، أدى التوسيع الميزاني خلال سنوات 2000 وخلال السنتين الأخيرتين إلى ظهور نوعين من التحديات الكبيرة اللذان يواجهان الاقتصاد الوطني. يتعلق الأول بقابلية استمرارية المالية العامة على المدى المتوسط الأجل ويتعلق الثاني بأثر النفقات العمومية على النشاط الاقتصادي.

وهذا مايمثله الجدول التالي :

الجدول رقم(10): هيكل نفقات التسيير في الجزائر للفترة 2009-2013

الوحدة: مليون دينار

اجمالي نفقات الميزانية	2009	2010	2011	2012	2013
النفقات الجارية:	2300	2659	3879.2	4782.6	4204.3
نفقات المستخدمين	910.9	1212.6	1774.7	1988.4	1833
منح المجاهدين	130.7	151.3	163.2	185.3	226.5
مواد ولوازم	112.5	121.7	129.7	135.2	116.1
تحويلات جارية:	1108.5	1140.2	1773.9	2431.7	1984.5
منها مصالح الإدارة	412.5	513.3	786.1	786.7	699.1

المصدر: www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2013arabe.pdf

[1] www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2012arabe.pdf

ب- تحليل تطور نفقات التجهيز:

سجلت نفقات التجهيز ما قيمته 47700 مليون دج سنة 1990 لترتفع الى ما 285923 مليون دج سنة 1995، بعدها شهدت تذبذب بالانخفاض لغاية سنة 1999، حتى تعاود الانطلاقة من جديد وبمعدل مرتفع لتصل الى ماقيمته 1434638 مليون دج سنة 2007، لتعاود الارتفاع من جديد من1807862 مليون دج سنة 2010 الى 1934155 مليون دج سنة 2011. نتيجة للأوضاع الخارجية التي تؤثر على الوضع الاقتصادي الداخلي حيث انخفضت الإيرادات العامة بسبب انخفاض الجباية البترولية من2714000 مليون دج سنة 2007 الى 1715400 مليون دج سنة 2008 ثم الى 1927000 مليون دج سنة2009، 1501700 مليون دج سنة 2010، لتشهد بعدها تحسنا الى 1529400 مليون دج سنة 2011. ومن جهة أخرى تماشيا مع الظروف الاقتصادية الداخلية من برامج للتنمية. ترجع هذه الزيادة في نفقات التجهيز أساسا الى نفقات قطاع السكن التي انتقلت من 271.4 مليار دينار في 2011 الى 611.1 مليار دينار في 2012، أي زيادة قدرها 125.2٪. عرفت نفقات البنية التحتية الاقتصادية والإدارية، التي كانت حصتها في نفقات الاستثمار ب 40.1٪ 2008، تراجعا منذ تلك السنة لتبلغ حصتها في 2011 نسبة 35.7٪ فقط بقيت مستقرة تقريبا في 2012 بواقع 693.3 مليار دينار وتمثل نسبة 31٪ من نفقات التجهيز الاجمالية. عرفت النفقات الخرى ذات الوزن المعتبر في مجموع نفقات التجهيز تطورات متباينة، انخفضت نفقات البنية التحتية في قطاع الفلاحة والري من جديد بنسبة 23.3٪، بقيت تلك الخاصة بالتربية والتكوين مستقرة

نسبيا(134.6مليار دينار مقابل 137.9 مليار دينار في 2011) كما عرفت تلك الخاصة بالبنية التحتية الاجتماعية والثقافية ارتفاعا قدره 23.4٪ [1].

يجدر التذكير أن الارتفاع في نفقات التجهيز منذ بداية سنوات 2000 كان أهم عنصر في ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي في قطاعات البناء والأشغال العمومية وكذا قطاع الخدمات المسوقة التي جرت النمو الاقتصادي خارج المحروقات والطلب على العمل من طرف المؤسسات. وعليه، فإن الحفاظ على المبالغ المتوصّل إليها في هذا النوع من النفقات، وتوافقا مع امكانيات الامتصاص من طرف الاقتصاد الوطني، لمواصلة دعم وتحفيز النشاط الاقتصادي وكذا تحسين الخدمات العمومية، يستدعي كل الاهتمام [2].

[1] http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2012arabe.pdf
[2] *www.**bank**-of-**algeria**.dz/pdf/rapport**2013**arabe.pdf*

الجدول رقم (11): هيكل نفقات التجهيز في الجزائر للفترة 2000-2013

الوحدة: مليون دينار

	2000	2004	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصناعة	7.3	0.2	0	0.1	0.2	0.2	0.6	1
الفلاحة والري	43.1	97.5	247.4	282.3	294.5	352	256.2	22.4
خدمات إنتاجية	2	9.9	23.4	17.2	15.3	27.1	24.2	26.4
البنية التحتية الاقتصادية والإدارية	63.8	101.2	619.6	484.2	495.4	572.4	42.3	600.5
التربية والتكوين	38.8	61.8	135.7	144.9	153.5	142.3	147.9	165.5
البنية التحتية الاجتماعية والثقافية	12.3	30.8	54.9	68.5	71.2	89.1	112.1	97
السكن	69.5	65.9	187.6	230.8	293.5	174.9	499.6	200
نفقات متنوعة	22.5	39.2	93.3	119.9	119.6	125.5	238.2	250
PCD	30.9	87.9	78.9	77.6	65.3	61.3	60.7	70
المجموع الفرعي	290.2	434.4	144.8	1425.5	1508.6	1544.8	1761.9	1632.8
نفقات راس المال	28.7	184.2	457.2	519	412.8	595.3	601.1	800.8
نفقات التجهيز	318.9	618.7	1898	1944.6	1921.4	2140.2	2363	2433.6

المصدر: تاريخ الاطلاع 2016/07/13 -ht t p□//www.dgpp

mf .gov.dz/i mages/st or i es/PDF/r et r ospect i ve/budget /budget 2013 .pdf

ht t p□//www.ons.dz/I MG/pdf /CHI2-FI NANCES_PUBLI QUES_Ar abe.pdf

الفرع الثاني: علاقة النفقات العامة بالإيرادات العامة:

ترتبط وضعية الموازنة العمومية بحجم النفقات والإيرادات العامة، ويمكن توضيح هذه العلاقة بالعناصر التالية: تطور رصيد الموازنة وعلاقة الجباية البترولية بالنفقات العامة.

1- تطور رصيد الموازنة

من المتعارف عليه أن الأصل في الموازنة العمومية هو تساوي النفقات العامة مع الإيرادات العامة، أي مبدأ توازن الموازنة، ولكن هذا المبدأ ليس بالضرورة دوما محقق، فقد يختل التوازن بين النفقات العامة والإيرادات العامة، إما نتيجة عدم قدرة الدولة على جمع إيرادات كافية لتغطية نفقاتها ، أو أنها تتعمد زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بقصد معالجة أزمة اقتصادية ما ، وبهدف تحقيق أهداف اجتماعية يكون لها اثر ايجابي في الأجل البعيد، وهنا نكون امام الاستثناء على مبدا التوازن اما الفائض واما العجز في الموازنة العامة، ليبقى في النهاية الهدف الأساسي هو التوازن الاقتصادي للاقتصاد ولو على حساب التوازن المالي للدولة، اذا لم يكن في الإمكان تحقيقهما مع بعض. و يمكن اظهار ذلك فيما يخص موازنة الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (12) رصيد الموازنة العمومية في الجزائر للفترة 1970-2013

الوحدة: مليون دج

السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة	رصيد الموازنة
1970	5876	6306	430
1971	6941	0،6919	22-
1972	8197	0،9178	981
1973	9989	0،11067	1078
1974	13408	0،23438	10030

5984	0،25052	19068	1975
6097	0،26215	20118	1976
8006	0،33479	25473	1977
6676	0،36782	30106	1978
12914	0،46429	33515	1979
15578	0،59594	44016	1980
21729	0،79384	57655	1981
1801	0،74246	72445	1982
4181-	0،80644	84825	1983
9767	0،101365	91598	1984
6009	0،105850	99841	1985
12127-	0،89690	101817	1986
10993-	0،92984	103977	1987
26200-	0،93500	119700	1988
8100-	0،116400	124500	1989
16000	0،152500	136500	1990
36800	0،248900	212100	1991
108267-	0،311864	420131	1992
162678-	0،313949	476627	1993
89148-	0،477181	566329	1994
147886-	0،611731	759617	1995
100548	0،825157	724609	1996
81472	0،926668	845196	1997
101228-	0،774511	875739	1998
11186-	0،950496	961682	1999
400039	0،1578161	1178122	2000
184498	0،1505526	1321028	2001
52542	0،1603188	1550646	2002
335201	0،1974466	1639265	2003
340969	0،2229899	1888930	2004
1030791	0،3082828	2052037	2005
1186911	0،3639925	2453014	2006
579231	0،3687900	3108669	2007
1288605-	0،2902448	4191053	2008

2009	4246334	0،3275362	970972-
2010	4466940	0،3074644	1392296-
2011	5731407	0،3403108	2328299-
2012	7054350	0،3804450	3249900-
2013	6635620	0،3890810	2744810-
2014	7153040	0،3902680	3250360-

المصدر :

ht t p□//www.ons.dz/I MG/pdf /CHI2-FI NANCES_PUBLI QUES_Ar abe.pdf

ht t p□//www.dgpp-
mf .gov.dz/i mages/st or i es/PDF/r ét r ospect i ve/budget /budget 2013.
pdf

من الجدول أعلاه يمكن قراءة رصيد الموازنة العامة للدولة لفترة الدراسة، حيث يلاحظ ان رصيد الموازنة العامة شهد فائض كما شهد عجزا، بشكل عام فان الفترة 1990-1999 عرفت عجزا وصل أقصاه سنة 1995 بمبلغ 147886 مليون دج ، او عجزا بمبلغ 38557.3 مليون دج في المتوسط لنفس الفترة.

عرف رصيد الموازنة بعدها تحسنا، بل سجل فائضا بلغ أقصاه سنة 2006 بمبلغ 11869111 مليون دج، وفي المتوسط للفترة 2000-2007 بلغ هذا الرصيد 348315.7 مليون دج نتيجة الارتباط بارتفاع في أسعار النفط،

عرف رصيد الموازنة العامة عجزا كبيرا للفترة 2008-2014 بلغ أقصاه 3250360 مليون دج سنة 2014، وفي المتوسط لنفس هذه الفترة بلغ العجز -57،2175034 مليون دج، بسبب تراجع الجباية البترولية من 2711850 مليون دينار سنة 2007 الى 1715400 مليون دينار سنة 2008، وقد استقرت في المتوسط 1626596 مليون دينار سنويا للفترة 2008-2014.

اذا تم تمويل عجوزات السنوات من 2009 إلى 2012 دون اللجوء إلى الاقتطاعات الفعلية من صندوق ضبط الإيرادات (FRR)، فان تمويل عجز سنة 2013، رغم ضعفه اقل من 1 ٪ من اجمالي الناتج الداخلي فقد تم اقتطاع قدره 70.2 مليار دينار من هذا الصندوق الذي تمثل موارده قدرة تمويل هامة. سمحت قدرة التمويل هذه للخزينة العمومية خلال العشرية بالمساهمة في تحصين المالية العامة من تقلبات أسعار المحروقات وكذا من الصدمات الخارجية المحتملة. تشكل تطورات الجباية البترولية، ارتباطا بتوجه حجم الصادرات للمحروقات وهيكل الايرادات الضريبية خارج المحروقات، عناصر هشاشة امام الهيكل الجديد لنفقات الميزانية[1].

2- دراسة العلاقة بين النفقات العامة والجباية البترولية

أن النفقات التي تصرفها الدولة تقابلها أو تغطيها إيرادات تحصل عليها ، وتختلف هذه الإيرادات من دولة إلى أخرى حسب ظروفها الاقتصادية وإمكانياتها ، فالجزائر مثلا النسبة الأكبر من إيراداتها تأتي من الجباية البترولية إذ تفوق 60 ٪ أحيانا ، مما يدفع إلى البحث عن العلاقة بين هذه الأخيرة والنفقات العامة في الجزائر . ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم(13): نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة في الجزائر للفترة 1970-2014

جزائري

الوحدة : مليون دينار

السنوات	النفقات العامة	الجباية البترولية/النفقات العامة	الإيرادات الجبائية	الإيرادات الجبائية/الإيرادات العامة	الجباية البترولية	الجباية البترولية/الإيرادات الجبائية
1970	5876	23	5456	87	1350	25
1971	6941	24	0،5982	86	0،1648	28
1972	8197	40	0،8434	92	0،3278	39
1973	9989	41	0،9956	90	0،4114	41
1974	13408	100	0،21399	91	0،13399	63
1975	19068	71	0،23195	93	0،13462	58
1976	20118	71	0،24976	95	0،14237	57
1977	25473	71	0،31279	93	0،18019	58
1978	30106	58	0،35379	96	0،17365	49
1979	33515	79	0،44844	97	0،26516	59
1980	44016	86	0،58020	97	0،37658	65

[1] *www.**bank**-of-**algeria**.dz/pdf/rapport**2013**arabe.pdf*

66	0،50954	97	0،76714	88	57655	1981
60	0،41458	94	0،69448	57	72445	1982
50	0،37711	93	0،74852	44	84825	1983
48	0،43841	90	0،90809	48	91598	1984
50	0،46786	89	0،93778	47	99841	1985
29	0،21439	83	0،74095	21	101817	1986
26	0،20479	85	0،78694	20	103977	1987
29	0،24100	88	0،82200	20	119700	1988
41	0،45500	95	0،110000	37	124500	1989
52	0،76200	97	0،147300	56	136500	1990
66	0،161500	98	0،244200	76	212100	1991
64	0،193800	97	0،302664	46	420131	1992
60	0،179218	96	0،300687	38	476627	1993
56	0،222176	83	0،398350	39	566329	1994
58	0،336148	95	0،578140	44	759617	1995
63	0،495997	95	0،786600	68	724609	1996
64	0،564765	95	0،878778	67	845196	1997
53	0،378556	91	0،708384	43	875739	1998
64	0،560121	92	0،874888	58	961682	1999
77	0،1173237	96	0،1522739	100	1178122	2000
71	0،956389	90	0،1354627	72	1321028	2001
66	0،942904	89	0،1425800	61	1550646	2002
71	0،1284975	92	0،1809900	78	1639265	2003
72	0،1485699	93	0،2066110	79	1888930	2004
78	0،2267836	94	0،2908308	111	2052037	2005
79	0،2714000	94	0،3434884	111	2453014	2006
78	0،2711850	94	0،3478600	87	3108669	2007
64	0،1715400	92	0،2680689	41	4191053	2008
63	0،1927000	94	0،3073612	45	4246334	2009
54	0،1501700	91	0،2799644	34	4466940	2010
51	0،1529400	88	0،2978298	27	5731407	2011
44	0،1519040	90	0،3430250	22	7054350	2012
44	0،1615900	94	0،3643640	24	6635620	2013
43	0،1577730	94	0،3668110	22	7153040	2014

المصدر ht t p□//www.dgpp
mf .gov.dz/i mages/st or i es/PDF/r et r ospect i ve/budget /budget 2013.pdf –
ht t p□//www.ons.dz/I MG/pdf /CH12-FI NANCES_PUBLI QUES_Ar abe.pdf

بلاحظ من معطيات الجدول السابق :

ان الجباية البترولية تمثل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة والايرادات الجبائية . حيث كانت الإيرادات الجبائية للفترة 1970-2014 في حدود 92٪ في المتوسط سنويا، وقد بلغت 94٪ سنة 2014. اما نسبة الجباية البترولية الى الإيرادات الجبائية فقد وصلت الى اعلى نسبة 79٪ سنة 2006، وهي في تراجع انطلاقا من سنة 2006 الى غاية سنة 2014 لتصل الى 43٪، وفي المتوسط سجلت هذه النسبة ما يقدر ب 62٪ للفترة 1990-2014، مقابل 47٪ في المتوسط للفترة 1970-1989.

تعتبر الجباية البترولية اهم مصدر لتمويل النفقات العامة، حيث بلغت نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة ما يفوق 69٪ في المتوسط للفترة 1990-2007، وقد بلغت نسبة التغطية للنفقات العامة الى اقصى معدل لها خلال هذه الفترة بما يفوق 111٪ سنة 2006، لان معدل نمو الجباية البترولية اكبر من معدل نمو النفقات العامة بالرغم من اتجاه الارتفاع المستمر للنفقات العامة، في هذه السنة، بعدها بدات هذه النسبة في التراجع الى ان وصلت الى 22٪ سنة 2014.

اما فيما يتعلق بنسبة تغطية الجباية البترولية لنفقات التسيير بلغت مايفوق 96٪ للفترة 1990-2011، وقد ارتفعت الى 189٪ سنة 2006، بل وصلت الى ادناها بنسبة 40.3٪ سنة2011. كما عرفت النفقات العامة تزايدا مستمرا، وكان سبب ذلك هو مخطط الإنعاش الاقتصادي الذي انتهجته الحكومة وهو الذي يمكن أن يفسر لنا هذا الارتفاع في النفقات.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لاثار النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

نسعى الدراسة إلى تقدير علاقة الاتجاه العام بين النفقات العامة والناتج المحلي الخام بالجزائر،

- البيانات المستخدمة في الدراسة:

استخدمت لهذا الغرض بيانات سنوية لسلاسل زمنية، ممثلة للمتغيرات محل الدراسة للفترة من 1970-2014، بالاعتماد على وثائق ومصادر من وزارة المالية والديوان الوطني للإحصائيات. كما أنه يرمز لمتغيرات الدراسة بعد ادخال اللوغاريتمات على قيمها الاصلية:

للنفقات العامة : LNG

نفقات التسيير : LNGF

نفقات التجهيز : LNGE

اجمالي الناتج المحلي : LNPIB

المطلب الأول: .تقدير العلاقة بين النفقات العامة والناتج المحلي الخام

قصد الوصول إلى تقدير علاقة صحيحة بين النفقات العامة والناتج المحلي الخام، تتبع خطوات معينة نبدا بتقدير معادلة الانحدار باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية.

الفرع الأول: العلاقة بين النفقات العامة والناتج المحلي الخام:

سيتم تقدير معادلة انحدار الناتج المحلي الخام على النفقات العامة، وكما هو معلوم تعطى معادلة الانحدار على الشكل التالي:

$$LnPIB_t = \beta 0 + \beta 1 LnG_t + \varepsilon t \quad (1.1، \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots)$$

وبما أن متغيرات العلاقة مأخوذة بقيمها اللوغاريتمية، فإن معالم النموذج تمثل المرونات بالنسبة للمتغيرات التفسيرية في المدى الطويل، ومن المفترض ان تكون موجبة. وفيما يلي نتائج التقدير:

للفترة 1970- 2014 الملحق م1:

$\bar{R}^2 = 0.996$ DW=0.891 F-st at =11014.22 N=45

يعتبر النموذج مقبولا من الناحية الاقتصادية، كون معالمه موجبة، وهي تعكس وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الخام والنفقات العامة في الاجل الطويل. بالنسبة للمرونة المتعلقة بالنفقات العامة يلاحظ ان قيمتها 0.954 (اذا تغيرت النفقات العامة بنسبة 1٪ يؤدي الى تغير طردي في الناتج المحلي الخام بنسبة 0.954٪).

يحتوي النموذج على عناصر قوة من الناحية الإحصائية القياسية، فجميع المعالم معنوية عند عتبة 5٪، ومعامل التحديد المصحح يأخذ قيمة كبيرة 0.996. من الناحية الإحصائية يلاحظ توفر الشروط الأساسية من التوزيع الطبيعي، وثبات التباين، الملحق م2، م3، م4.

للفترة 1970- 1996 الملحق م5:

$$\ln PIBt = \underbrace{2.830}_{6.555} + \underbrace{0.933}_{53.991} \ln Gt + \varepsilon t$$

$\bar{R}^2 = 0.991$ DW=1.246 F-st at =2915.135 N=27

يعتبر النموذج مقبولا من الناحية الاقتصادية، كون معالمه موجبة، وهي تعكس وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الخام والنفقات العامة في الاجل الطويل. بالنسبة للمرونة المتعلقة بالنفقات العامة يلاحظ ان قيمتها 0.93 (اذا تغيرت النفقات العامة بنسبة 1٪ يؤدي الى تغير طردي في الناتج المحلي الخام بنسبة 0.93٪).

يحتوي النموذج على عناصر قوة من الناحية الإحصائية القياسية، فجميع المعالم معنوية عند عتبة 5٪، ومعامل التحديد المصحح يأخذ قيمة كبيرة 0.991.

من الناحية الإحصائية يلاحظ توفر الشروط الأساسية من التوزيع الطبيعي، عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي الملحق 6، 7، 8.

للفترة 1995- 2014(الملحق م9):

$$\ln PIBt = \underbrace{5.089}_{5.921} + \underbrace{0.859}_{28.4\ 18} \ln Gt + \varepsilon t$$

$\bar{R}^2 = 0.978$ DW=1.008 F-st at =807.609 N=20

يعتبر النموذج مقبولا من الناحية الاقتصادية، كون معالمه موجبة، وهي تعكس وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الخام والنفقات العامة في الاجل الطويل. بالنسبة للمرونة المتعلقة

بالنفقات العامة يلاحظ ان قيمتها 0.859 (اذا تغيرت النفقات العامة بنسبة 1٪ يؤدي الى تغير طردي في الناتج المحلي الخام بنسبة 0.859٪). ومع ذلك يلاحظ انخفاض المرونة مقارنة بالفترة السابقة من 0.93 الى 0.85.

يحتوي النموذج على عناصر قوة من الناحية الإحصائية القياسية، فجميع المعالم معنوية عند عتبة 5٪، ومعامل التحديد المصحح يأخذ قيمة كبيرة 0.978.

من الناحية الإحصائية يلاحظ توفر الشروط الأساسية من التوزيع الطبيعي، عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي وثبات التباين، في الملحق 10، 11، 12.

الفرع الثاني: العلاقة بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز والناتج المحلي الخام:

للفترة 1970-2014الملحق 13:

$\bar{R}^2 = 0.997$ DW¥0.976 F-st at =7013.326 N=45

يعتبر النموذج مقبولا من الناحية الاقتصادية، كون معالمه موجبة، وهي تعكس وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الخام ونفقات التسيير ونفقات التجهيز في الاجل الطويل.

بالنسبة للمرونة المتعلقة بنفقات التسيير يلاحظ ان قيمتها 0.827 (اذا تغيرت نفقات التسيير بنسبة 1٪ يؤدي الى تغير طردي في الناتج المحلي الخام بنسبة 0.827٪)؛ وقيمتها بالنسبة لنفقات التجهيز 0.127(اذا تغيرت نفقات التجهيز بنسبة 1٪ يؤدي الى تغير في الناتج المحلي بنسبة 0.127٪).

يحتوي النموذج على عناصر قوة من الناحية الإحصائية القياسية، فجميع المعالم معنوية عند عتبة 5٪، ومعامل التحديد المصحح يأخذ قيمة كبيرة 0.997. كما يلاحظ توفر الشروط الأساسية من التوزيع الطبيعي للبواقي، وثبات التباين، في الملحق 14، 15، 16.

للفترة 1970-1996 الملحق م17:

نتائج التقدير كما يلي:

$\bar{R}^2 = 0.994$ DW=1.386 F-st at =2162.43 N=27

يعتبر النموذج مقبولا من الناحية الاقتصادية، كون معالمه موجبة، وهي تعكس وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الخام ونفقات التسيير ونفقات التجهيز في الاجل الطويل.

بالنسبة للمرونة المتعلقة بنفقات التسيير يلاحظ ان قيمتها 0.884 (اذا تغيرت نفقات التسيير بنسبة 1٪ يؤدي الى تغير طردي في الناتج المحلي الخام بنسبة 0.884٪)؛ وقيمتها بالنسبة لنفقات التجهيز 0.05(اذا تغيرت نفقات التجهيز بنسبة 1٪ يؤدي الى تغير في الناتج المحلي بنسبة 0.05٪)

يحتوي النموذج على عناصر قوة من الناحية الإحصائية القياسية، فجميع المعالم معنوية عند عتبة 5٪، باستثناء معلمة نفقات التجهيز، ومعامل التحديد المصحح يأخذ قيمة كبيرة 0.994. كما يلاحظ توفر الشروط الأساسية من التوزيع الطبيعي، عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي وثبات التباين، في الملحق 18، 19، 20.

للفترة 1996-2014 الملحق م21:

نتائج التقدير كما يلي:

$\bar{R}^2 = 0.988$ DW=1.248 F-st at =694.298 N=19

يعتبر النموذج مقبولا من الناحية الاقتصادية، كون معالمه موجبة، وهي تعكس وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الخام ونفقات التسيير ونفقات التجهيز في الاجل الطويل.

بالنسبة للمرونة المتعلقة بنفقات التسيير يلاحظ ان قيمتها 0.368 (إذا تغيرت نفقات التسيير بنسبة 1٪ يؤدي الى تغير طردي في الناتج المحلي الخام بنسبة 0.368٪)، وقد انخفضت قيمة المرونة من 0.88 الى 0.36 لصالح نفقات التجهيز؛ وارتفعت قيمة المرونة بالنسبة لنفقات التجهيز الى 0.406 (إذا تغيرت نفقات التجهيز بنسبة 1٪ يؤدي الى تغير في الناتج المحلي بنسبة 0.406٪)، وهو ارتفاع جد مهم يعكس اتجاه السياسة الإنفاقية خلال هذه الفترة حيث سطرت الجزائر برامج تنموية مهمة.

يحتوي النموذج على عناصر قوة من الناحية الإحصائية القياسية، فجميع المعالم معنوية عند عتبة 5٪، ، ومعامل التحديد المصحح يأخذ قيمة كبيرة 0.988. كما يلاحظ توفر الشروط

الأساسية من التوزيع الطبيعي، عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي وثبات التباين، في الملحق 22، 23، 24.

ومع ذلك سنستعمل طريقة اكثر فعالية في تقدير هذا النوع من العلاقات الاقتصادية، والمعتمدة في النمذجة الاقتصادية، وبداية نقوم باختبار جذر الوحدة لتحديد طبيعة استقرار السلاسل الزمنية، ونقوم بعد ذلك باختبار فرضية التكامل المشترك، في حالة اذا ما توصلنا الى سلاسل متكاملة من نفس الدرجة؛ وفي حالة قبول هذه الفرضية يستخدم نموذج تصحيح الخطأ، وفي حالة العكس نستخدم نموذج var.

المطلب الثاني: تقدير نموذج تصحيح الخطأ بين النفقات العامة والناتج المحلي

الفرع الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية واختبار جذر الوحدة

ستعتمد هذه الدراسة على اجمالي الناتج المحلي والنفقات العامة ونفقات التسيير ونفقات التجهيز، وسندرس استقرارية هذه السلاسل الزمنية بالاستعانة باختبار ADF .

1-اختبار ديكي فولر الموسع

يعد اختبار جذر الوحدة ديكي-فولر الموسع ADF دقيق في تحديد مدى استقرار السلاسل الزمنية ومعرفة الخصائص الإحصائية لها، من حيث درجة تكاملها وطبيعة استقرارها؛ ومن ثم نستعمل هذا الاختبار لفحص خواص السلاسل الزمنية لكل من النفقات العامة والناتج المحلي الخام والتأكد من مدى استقرارها.

ولأهمية الفجوة الزمنية المستخدمة في اختبار ADF فإننا نعتمد على معيار AIC لتحديد الفجوة المناسبة، وتعد السلسلة الزمنية المستقرة في مستوياتها (قيمها الأصلية) متكاملة من الدرجة صفر I(0)، أما إذا حققت الاستقرار فقط بعد استعمال الفروق الأولى première Différence فتكون حينئذ متكاملة من الدرجة الاولى I(1)، يلخص الجدول التالي نتائج اختبار الوحدة ADF..

الجدول رقم (14): اختبار جذر الوحدة ADF

اجمالي الناتج المحلي				
إحصائية ADF	مستويات	3.969	القيمة الحرجة 5٪	1.948-
الملحق 24-25	فروق أولى	2.485-		1.948-
النفقات العامة				
إحصائية ADF	مستويات	7.720	القيمة الحرجة 5٪	1.948-
الملحق 26-27	فروق أولى	2.832-		1.948-
نفقات التسيير				
إحصائية ADF	مستويات	7.304	القيمة الحرجة 5٪	1.948-
الملحق 28-29	فروق أولى	5.572-		2.933-
نفقات التجهيز				
إحصائية ADF	مستويات	5.180	القيمة الحرجة 5٪	1.948-
الملحق 30-31	فروق أولى	3.937-		1.948-

المصدر: الملحق م24-م31

يلاحظ من النتائج الملخصة في الجدول السابق أن القيم المحسوبة لإحصائية ADF فيما يخص المستويات، كلها أكبر من القيم الحرجة عند عتبة 5٪، مما يعني قبول فرضية احتواء السلاسل الزمنية على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة وبالتالي فهي غير متكاملة من الدرجة صفر؛ ويلاحظ عند أخذ الفروق الأولى أن كل القيم المحسوبة لإحصائية ADF أقل من القيم الحرجة عند عتبة 5٪، مما يعني رفض فرضية وجود جذر الوحدة، أي أنها مستقرة.

والخلاصة التي نخرج بها من استعمال اختبار جذر الوحدة أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى مما يدفعنا إلى اختبار فرضية التكامل المشترك بينها.

الفرع الثاني: اختبار التكامل المتزامن ENGEL-GRANGER:

بعد التحقق من الشرط الأول الخاص باستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرين نقوم بدراسة السلسلة الزمنية المتعلقة بالبواقي، في حالة استقرارها نقول انه يوجد تكامل متزامن بين المتغيرين ، وهذا مايمثله الجدول التالي:

الجدول رقم (15): نتائج اختبار ADF لسلسلة البواقي

Null Hypothesis: RESID04 has a unit root
Exogenous: Constant
maxlag=9)،Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.472381	0.0135
Test critical values:	1% level	-3.588509	
	5% level	-2.929734	
	10% level	-2.603064	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: الملحق م32

من خلال الجدول السابق يلاحظ عدم وجود جذر وحدوي وبالتالي سلسلة البواقي مستقرة ومتكاملة من الدرجة صفر ومنه فالسلاسل المتعلقة باجمالي الناتج المحلي والنفقات العامة متكاملة ومتزامنة، يمكننا تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

الفرع الثالث: تقدير نموذج تصحيح الخطأ

يوجد شعاع التكامل المتزامن لأن سلاسل المتغيرات لديهم نفس درجة التكامل مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى، سنستعمل طريقة انجل وجرانجر لتقدير نموذج تصحيح الخطأ كما توضحه النتائج :

الجدول رقم (16): نموذج تصحيح الخطأ بين النفقات العامة والناتج المحلي

Dependent Variable: DLNPIB
Method: Least Squares
Date: 10/21/16 Time: 02:34
Sample (adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLNG	0.774567	0.079887	9.695769	0.0000
E(-1)	-0.348143	0.130623	-2.665252	0.0109

R-squared	0.060985	Mean dependent var	0.149361
Adjusted R-squared	0.038627	S.D. dependent var	0.105432
S.E. of regression	0.103376	Akaike info criterion	-1.656497
Sum squared resid	0.448838	Schwarz criterion	-1.575398
Log likelihood	38.44294	Hannan-Quinn criter.	-1.626421
Durbin-Watson stat	1.758217		

المصدر : الملحق م33.

يلاحظ من النتائج السابقة مايلي:

-ان معامل حد الخطأ سالب ومعنوي حيث اذا تغير المتغير dl ng في الاجل القصير عن القيمة التوازنية في المدى الطويل بمقدار احدة فان المتغير التابع dl npi b سيتغير ب0.34 وحدة، وهذا المعامل يمثل المعدل الذي تتجه به العلاقة في المدى القصير نحو المدى الطويل او ما يعرف بآلية تصحيح الخطأ

-وجود علاقة طردية بين المتغير dl ng و المتغير dl npi b ، نتيجة العلاقة الإيجابية بينهما المتمثلة في معامل المتغير 0.77) dl ng) وهو معنوي.

-يحتوي النموذج على عناصر قوة من الناحية الإحصائية القياسية، فجميع المعالم معنوية عند عتبة 5٪.

- يلاحظ ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي حسب القيمة الاحتمالية لاحصائية -JARQUE BERA (0.834101) في الملحق م34

-يلاحظ عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي حسب القيمة الاحتمالية 0.5354) LMTEST) اكبر من 0.05 نقبل عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، حسب الملحق م35

-يلاحظ ثبات التباين حسب القيمة الاحتمالية (0.3189) اكبر من 0.05 حسب Br eusch-Bagan-Godf r ey في الملحق 36

المطلب الثالث: تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي بين نفقات التسيير واجمالي الناتج المحلي:

الخلاصة التي نخرج بها من استعمال اختبار جذر الوحدة (الذي تم معالجته سابقا) أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى مما يدفعنا إلى اختبار فرضية التكامل المشترك بينها.

الفرع الأول: اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن:

أ-تحديد درجة تأخير مسار نموذج شعاع الانحدار الذاتي:

قبل اجراء الاختبار يجب تحديد درجة تأخير المسار VAR وذلك بالاعتماد على المعيارين SC وAl C ، يلاحظ ان درجة التاخير P=1 كما هو مبين في الملحق م26.

ب-نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك بين l ngf l npi b:

تقترح طريقة جوهانسن إحصائيتين لاختبار فرضية التكامل المشترك وهما، **الأول** اختبار الأثر و**الثاني** اختبار القيمة الذاتية العظمى

وقد تم إجراء اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن بين الناتج المحلي والمتغيرات التفسيرية (نفقات التسيير)، باستعمال اختبار الأثر واختبار القيمة الذاتية العظمى، والنتائج المتوصل اليها ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (17): **اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن لنموذج الناتج المحلي بدلالة نفقات التسيير**

	القيمة الذاتية	اختبار الأثر	القيمة الحرجة لاختبار الاثر	القيمة الذاتية العظمى	القيمة الحرجة 5٪ لاختبار القيمة العظمى
None	0.0.19	12.760	15.494	9.241	14.264

المصدر: الملحق م38

تبين نتائج اختبار الأثر الملخصة في الجدول السابق بانه يمكن قبول فرضية العدم، القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المعنية، وذلك عند عتبة معنوية 5٪؛ حيث تشير النتائج الإحصائية الى ان القيمة المحسوبة لاختبار الأثر التي تساوي 12.760 اقل من القيمة الحرجة

عند عتبة معنوية 5٪ والتي تساوي 15.494، مما يعني قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود أي شعاع للتكامل المشترك بين المتغيرات.

تم التوصل الى نفس النتيجة باستعمال اختبار القيمة الذاتية العظمى، حيث وجد ان القيمة المحسوبة لهذا الاختبار تساوي 9.241 وهي اقل من القيمة الحرجة عند عتبة معنوية 5٪ والتي تساوي 14.264، مما يعني قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود أي شعاع للتكامل المشترك بين المتغيرات. وعليه يمكن تطبيق نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR عند التقدير.

الفرع الثاني: نتائج تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي:

فيما يلي يمكن تحليل نتائج تقدير النموذج (الملحق م39)

معادلة اجمالي الناتج المحلي(الملحق40):

DL

$\bar{R}^2 = 0.135$ DW=1.933 F-st at =3.898

من خلال المعادلة السابقة لاجمالي الناتج المحلي بدلالة قيمته السابقة والقيمة المؤخرة لنفقات التسيير يلاحظ مايلي:

احصائيا:

-معنوية المعلمات المكونة لنموذج الانحدار الذاتي بالنظر الى القيم الاحتمالية لاحصائية ستيودنت (0.0084 لمعلمة القيمة المؤخرة لاجمالي الناتج المحلي، 0.0011 للثابت) ماعدا معلمة القيمة المؤخرة لنفقات التسيير (0.11).

- معنوية المعلمات مجتمعة، وذلك، بالنظر الى القيمة الاحتمالية لاحصائية فيشر المحسوبة (0.029 اقل من 5٪).

-بالنسبة لقيمة معامل التحديد المصحح التي قدرت ب 0.135 تدل على ان 13.5٪ من تغيرات اجمالي الناتج المحلي مفسرة بقيمتة المؤخرة والقيم المؤخرة لنفقات التسيير، والباقي أي86.5٪ تعود للاخطاء او الى متغيرات أخرى لم تدرج في هذا النموذج.

اقتصاديا:

-يلاحظ وجود علاقة طردية بين اجمالي الناتج المحلي والقيمة المؤخرة للقيمة اللوغاريتمية لاجمالي الناتج المحلي، حيث قدرت قيمة المرونة بـ 0.522 مما يعني انه اذا تغيرت القيمة المؤخرة لاجمالي الناتج المحلي بنسبة 1 ٪ ستؤدي الى تغير طردي في اجمالي الناتج المحلي الحالي بنسبة 0.522٪.

- يلاحظ وجود علاقة عكسية بين القيمة الحالية لاجمالي الناتج المحلي والقيمة المؤخرة لنفقات التسيير، حيث قدرت قيمة المرونة بـ 0.209 مما يعني انه اذا تغيرت القيمة المؤخرة لنفقات التسيير بنسبة 1٪ ستؤدي الى تغير عكسي في اجمالي الناتج المحلي الحالي بنسبة 0.209٪.

معادلة نفقات التسيير (الملحق م41):

DL

$\bar{R}^2 = 0.255$ DW₹1.955 F-st at =7.336

من خلال المعادلة السابقة لنفقات التسيير بدلالة قيمتها السابقة والقيمة المؤخرة لاجمالي الناتج المحلي يلاحظ مايلي:

احصائيا:

-عدم معنوية المعلمات المكونة لنموذج الانحدار الذاتي بالنظر الى القيم الاحتمالية لاحصائية ستيودنت (0.409 لمعلمة القيمة المؤخرة لنفقات التسيير، 0.18 للثابت) ماعدا معلمة القيمة المؤخرة لاجمالي الناتج المحلي (0.0011).

-معنوية المعلمات مجتمعة، أي ان المعنوية الكلية للنموذج مقبولة وذلك، بالنظر الى القيمة الاحتمالية لاحصائية فيشر المحسوبة (0.002 اقل من 5٪)، ومنه يمكن اعتبار المعادلة المقدرة لاجمالي النفقات العامة مقبولة احصائيا عند مستوى معنوية 5٪.

-بالنسبة لقيمة معامل التحديد المصحح التي قدرت ب 0.255 تدل على ان25.5٪ من تغيرات نفقات التسيير مفسرة بقيمتها المؤخرة والقيم المؤخرة لاجمالي الناتج المحلي والباقي أي74.5٪ تعود للاخطاء او الى متغيرات أخرى لم تدرج في هذا النموذج.

اقتصاديا:

-يلاحظ وجود علاقة طردية بين القيمة المؤخرة للقيمة اللوغاريتمية لاجمالي الناتج المحلي وتغيرات نفقات التسيير ، حيث قدرت قيمة المرونة بـ 0.860 مما يعني انه اذا تغيرت القيمة المؤخرة لاجمالي الناتج المحلي بنسبة 1 ٪ ستؤدي الى تغير طردي في نفقات التسيير بنسبة 0.860٪.

- يلاحظ وجود علاقة عكسية بين القيمة المؤخرة لنفقات التسيير والقيمة الحالية لنفقات التسيير ، حيث قدرت قيمة المرونة بـ 0.139 مما يعني انه اذا تغيرت القيمة المؤخرة لنفقات التسيير بنسبة 1٪ ستؤدي الى تغير عكسي في القيمة الحالية لنفقات التسييير بنسبة 0.047٪.

الفرع الثالث: دراسة صلاحية نموذج شعاع الانحدار:

سيتم اجراء اختبار صلاحية النموذج من خلال مايلي:

أ-نتائج اختبار استقرار نموذج شعاع الانحدار الذاتي:

لدراسة مدى استقرارية النموذج يتم اجراء اختبار الجذور المتعددة، تعتبر نتائج شعاع الانحدار الذاتي مستقرة اذا كانت كل الجذور اقل من الواحد، والجدول التالي يبين نتائج الاختبار:

الجدول رقم (18):نتائج اختبار استقرار نموذج شعاع الانحدار الذاتي:

MODULUS	ROOT
0.328302	**0.266663-0.191503 i**
0.328302	**0.266663+0.191503 i**

المصدر: الملحق م42

يتبين من خلال الجدول السابق ان جميع الجذور اقل من الواحد، أي تقع داخل الدائرة الأحادية ومنه يعتبر نموذج شعاع الانحدار الذاتي مستقر.

ب-نتائج اختبار البواقي LMt est :

لدراسة الارتباط الذاتي بين البواقي يتم اجراء الاختبار LM للنموذج، حيث الفرضية الصفرية تمثل عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، وهذا ما يمثله الجدول التالي:

الجدول رقم (19):**نتائج اختبار البواقي LMt est**

LAGS	1	2	3	4	5	6
LM-STAT	0.127	4.020	0.521	3.768	9.429	6.635
PROB	0.998	0.403	0.971	0.438	0.051	0.156

المصدر: الملحق م43

يلاحظ من الجدول السابق قبول فرضية العدم وبالتالي غياب الارتباط الذاتي بين البواقي، بالنظر الى الى القيمة الاحتمالية لاختبار LM اكبر من مستوى المعنوية 5٪.

ج- نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jar que-Ber a للنموذج:

يتم استخدام اختبار Jar que-Ber a للكشف عن طبيعة السلاسل الزمنية، حيث الفرضية الصفرية تمثل سلسلة البواقي لها توزيع طبيعي، وهذا ما يلخصه الجدول التالي:

الجدول رقم (20):**نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jar que-Ber a للنموذج**

COMPONENT	JARQUE-BERA	DF	PROB
1	0.753184	2	0.6862
2	0.207242	2	0.9016
JOINT	0.960426	4	0.9157

المصدر: الملحق م44

يلاحظ من خلال النتائج ان القيمة الاحتمالية لإحصائية Jar que-Ber a (0.9157 أكبر من مستوى المعنوية 5٪ منه نقبل فرضية العدم أي ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى المعنوية 5٪

الفرع الرابع: الدراسة الديناميكية للنموذج

-دراسة دوال الاستجابة

يمكن ملاحظة ذلك من خلال نتائج الصدمات العشوائية بالنسبة للنموذج ، وهذا ما يلخصه الجدول والشكل في الملحق م46

من خلال ذلك يمكن توضيح مقدرة المتغيرات المدرجة في النموذج على تفسير سلوك بعضها البعض، من اجل ذلك سيتم تطبيق صدمات في الفترة الأولى بالنسبة لكل متغير على حدى ثم يدرس اثرها على باقي المتغيرات خلال عشر سنوات:

-يلاحظ انه عند احداث صدمة على اجمالي الناتج المحلي بـ 0.090، عدم استجابة نفقات التسيير خلال السنة الأولى، ثم استجابة سالبة خلال السنوات: الثانية ، الثالثة ، لتتعدم الاستجابة بعد ذلك.

-يلاحظ انه عند احداث صدمة على نفقات التسيير بـ 0.101، استجابة اجمالي الناتج المحلي خلال السنة الأولى بـ 0.0581، لترتفع في السنة الثانية الى 0.069ـ ، لتتعدم بعد ذلك في السنة الرابعة.

-يلاحظ ان جميع المتغيرات تعود الى نقطة التوازن في المدى الطويل وهذا ما توضحه الاشكال البيانية للنتائج المتعلقة باحداث الصدمات العشوائية.

-نتائج تحليل تباين خطأ التنبؤ بالنسبة للنموذج:

يقصد بتحليل التباين معرفة نسبة التباين التي يسببها متغير ما في نفسه وفي المتغيرات الأخرى.

وهذا ما يلخصه الملحق م47

-يلاحظ في التاخير الأول ان 100٪ من مكونات تباين اجمالي الناتج المحلي تفسر بدلالته، وفي التاخير الثاني تصبح نفقات التسيير تفسر 4.56٪ الى ان تستقر بعدها في حدود 5.20٪، وتحافظ على هذه النسبة خلال العشر التاخيرات التالية.

-يلاحظ في التاخير الأول ان 75.23٪ من مكونات تباين نفقات التسيير تفسر بدلالتها في حين تفسر تغيرات اجمالي الناتج المحلي 24.77٪، وفي التاخيرات التالية فان تغيرات نفقات التسييير تفسر 55.30٪ من تغيرات تباين نفقات التسيير، في حين تفسر تغيرات اجمالي الناتج المحلي

44.69٪ من تغيرات تباين نفقات التسيير، وتحافظ على هذه النسبة خلال العشر التاخيرات التالية، وهذا يعكس قوة تأثير اجمالي الناتج المحلي على نفقات التسيير، أي ان الصدمات في اجمالي الناتج المحلي تساهم في تفسير تباين خطأ تنبؤ نفقات التسيير في الاجل الطويل بشكل اكبر منه في الاجل القصير.

خلاصة الفصل الثالث:

تميزت المرحلة الأولى من تطور الاقتصاد الجزائري بتبني الجزائر للخيار الاشتراكي الذي استدعى تدخلا كبيرا من قبل أجهزة الدولة في النشاط الاقتصادي، فزاد حجم النفقات العامة بالقيم الاجمالية او فيما يتعلق بهيكل النفقات العامة، وذلك في اطار سياسة المخططات التنموية المتبعة خلال هذه الفترة،. وبعد حلول الصدمة النفطية سنة 1986 تزعزع الاقتصاد الجزائري وظهرت الاختلالات في مختلف المؤشرات الاقتصادية الاجمالية مما استدعي القيام بجملة من الإصلاحات للانتقال من اقتصاد اشتراكي الى اقتصاد السوق، مقابل مجموعة من الشروط، أهمها التخلي عن السياسة المالية التوسعية، وفي سنة 1999 عاودت النفقات العامة الارتفاع ضمن ما يسمى بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي استهدف تطوير البنى التحتية والخدمات الاجتماعية وكذلك دعم النمو ومواجهة ضغوط البطالة والفقر، أدى الى زيادة حجم الانفاق العام مما يعكس رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية توسعية. حيث تشكل نفقات التسيير النسبة الأكبر من اجمالي النفقات العامة.

اما بالنسبة للدراسة القياسية على الاقتصاد الجزائري، والتي تتمثل في تحديد تأثير النفقات العامة وتقسيماتها على اجمالي الناتج المحلي الداخلي، من خلال استخدام عدة نماذج. تمت دراسة العلاقة بين النفقات العامة واجمالي الناتج المحلي، وتمت دراسة العلاقة بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز. حيث قمنا بتحليل النتائج المتعلقة باستقرارية السلاسل الزمنية، التكامل المتزامن واختبار السببية لجرانجر وتم الوصول لوجود علاقة تكامل متزامن بين اجمالي الناتج المحلي في المدى الطويل باستخدام انجل جرانجر. يبقى الانفاق العام يؤثر في المدى الطويل على اجمالي الناتج المحلي من خلال قيم المرونة الموجبة.حيث تم استخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي بين اجمالي الناتج المحلي ونفقات التسيير. وتم التوصل الى ان النتائج مقبولة حسب نتائج الاختبارات الإحصائية ودراسة صلاحية النماذج المقدرة، من خلال دراسة استقرارية نموذج شعاع الانحدار، ودراسة الارتباط الذاتي لبواقي معادلات النماذج ودراسة اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي معادلات النماذج. كما تم التطرق الى الدراسة الديناميكية لنماذج الانحدار، بتحليل التباين ودراسة دوال الاستجابة.

الخاتمة العامة:

ان الدراسات التي تطرقت الى قضايا النمو والتنمية الاقتصادية اكدت أهمية ودور السياسة المالية بصفة عامة وسياسة الانفاق العام بصفة خاصة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والتاثير على معدل النمو الاقتصادي، ولذلك شملت هذه الدراسة ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول:تم التطرق الى اهم المفاهيم النظرية المرتبطة بالانفاق العام واعتباره كاداة من أدوات السياسة المالية، والدور الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد من خلال الانفاق العام، ليتم التطرق الى التقسيمات المختلفة للانفاق العام والمعايير التي تحكمها مبرراته، القواعد التي تضبطه ومحدداته، وكذا ظاهرة تزايد الانفاق العام، الاسباب الحقيقية والأسباب الظاهرية لها، والاثار الاقتصادية والاجتماعية على مختلف المتغيرات الاقتصادية كالانتاج، الاستهلاك وتوزيع الدخل إضافة الى الاثار الاقتصادية غير المباشرة والمتمثلة في اثري المضاعف والمعجل. أي ان الانفاق العام يعمل على تحسين متغيرات الاقتصاد الكلي ورفع معدل النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الرئيسي لاي سياسة اقتصادية.

الفصل الثاني:

تم التطرق الى ابراز الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي واهم نماذجه ونظرياته مع التأكيد على دراسة اثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي، انطلاق من المدرسة الكلاسيكية وصولا الى نماذج النمو الداخلي التي ارجعت النمو لاسباب داخلية في النموذج، كتراكم راس المال البشري حسب لوكاس، وتدفق النفقات العامة الموجهة لتمويل المنشات القاعدية حسب بارو.

الفصل الثالث: تم التطرق الى الدراسة القياسية انطلاقا من الاطار العام للاقتصاد الجزائري وتتبع مسار السياسة الاقتصادية ومدى انعكاسها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي؛ كما تم التطرق في المبحث الثاني الى الانفاق العام في الجزائر ومختلف محدداته في اطار يتميز بعدم مرونة الجهاز الإنتاجي واعتماد الدولة على مورد واحد ساهم في التأثير على رسم السياسة الاقتصادية والتي ظهرت نتائجه في التطورات المرتبطة بالناتج الداخلي الخام ونسبه المتعلقة بالإنفاق العام بصفة عامة ونفقات التسيير ونفقات التجهيز بصفة خاصة

وانطلاق من التساؤلات المطروحة في المقدمة العامة لهذه الدراسة وبعد الدراسة والتحليل تم الوصول الى تسجيل جملة من النتائج والتوصيات نوردها في النقاط التالية.

استنتاجات:

-تعد سياسة الانفاق العام أداة فعالة في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية بما فيها ورفع معدل النمو الاقتصادي ومعالجة الاختلالات الناتجة عن الدورة الاقتصادية والمساهمة في التاثير على الطلب الكلي والتي تساهم أيضا في التاثير على حجم التشغيل وحجم الدخل، الا ان هذه الفعالية مرتبطة بمحموعة من العوامل والمتمثلة في المقدرة المالية للدولة وطرق تمويل الانفاق العام، كما ان التعارض بين المؤشرات الاقتصادية الكلية حقيقية ونقدية للاستقرار الاقتصادي الكلي من معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة معدل التضخم والتوازن الخارجي، يفرض على السلطات توخي الحذر عند تسطير سياسة الانفاق العام؛

-يتطلب تحقيق مبدا مضاعف الانفاق العام توفر جهاز انتاجي مرن يتناسب مع الزيادة في الانفاق العام وهو ما لا يتوفر عليه في الدول النامية. ومع ذلك تسمح زيادة الإنفاق العام في مجالات البنية التحتية للمستثمرين زيادة مشاريعهم الإنتاجية كما يلعب الانفاق العام دورا مهما في الحفاظ على استمرارية النشاط الاقتصادي في المدى الطويل، سواء كان ذلك الانفاق متجها للأفراد في شكل اعانات اجتماعية تساهم في زيادة الطلب الكلي او كان ذلك في شكل اعانات إنتاجية تسمح برفع العرض الكلي ورفع مستوى التشغيل.

-تبقى إشكالية الاقتصاد الجزائري إشكالية ضعف جانب العرض ، حيث ان تطبيق سياسة انفاق توسعية من خلال برامج النمو المطبقة من برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي وبرنامج توطيد النمو والبرنامج الخماسي الأخير، كان لها تاثير متواضع عل النمو الاقتصادي مقارنة بالقيم التي تم صرفها وانفاقها، اذ ان الهدف من التوسع هو زيادة الطلب لتنشيط الجهاز الانتاجي وليس لانشاء جهاز انتاجي جديد، فرغم المبالغ الضخمة المسخرة للانفاق العام الا انها لم تدر العوائد والفعالية المطلوبة منها. فالعبرة ليست بحجم المبالغ المنفقة بل بانتاجية الوحدات النقدية المنفقة على كل بند من بنود الانفاق العام.

-يبقى الاقتصاد الجزائري مرتبط بتطور أسعار النفط التي تتحكم فيه الظروف الخارجية وهذا ما يعكس هشاشة الاقتصاد الجزائري اتجاه الظروف غير المواتية لقطاع المحروقات، حيث ان تقلبات أسعار النفط لها تاثير مباشر على رصيد الموازنة العامة من خلال الجباية البترولية، بل وعلى باقي المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري.

–ان الناتج الداخلي الخام يتاثر بشكل كبير بسياسة الانفاق العام في المدى الطويل، كما جاءت النتائج مختلفة من حيث الفترة الزمنية، بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز، فنفقات التسيير تؤثر على إنتاجية العوامل في المدى الطويل من خلال تاثيرها على التعليم والصحة، وهذا ما يؤثر في إنتاجية عوامل الإنتاج، اما نفقات التجهيز فتؤثر إيجابا على النمو في المدى الطويل من خلال توفيرها للبنية التحتية وتراكم راس المال الثابت. ان نفقات التجهيز في مختلف القطاعات وخاصة على البنية التحتية من شانه تحفيز معدل النمو الاقتصادي غير ان هذه الاثار الإيجابية تستغرق وقت طويل لإنجازها حتى تدخل حيز الاستغلال وبالتالي تحقيق الأرباح.

– نستخلص من خلال تحليل تطور النفقات العامة للجزائر خلال الفترة 1970–2014 ان الجزائر اتبعت سياسة توسعية في العقد الاخير بالرغم من الظروف التي واجهتها، كما ان الاقتصاد الوطني يبقى اقتصاد ريعي يعتمد على المداخيل الجبائية وبالتحديد الجباية البترولية التي تمثل نسبة مهمة من الإيرادات العامة التي تمثل مصدر لتمويل النفقات العامة.

–اما بالنسبة لهيكل النفقات العامة فان نفقات التسيير تبقى تمثل النسبة الأكبر مقارنة بنفقات التجهيز بالرغم من ان الوضعية تتغير عندما ترتفع أسعار البترول حيث تصبح نفقات التجهيز ترتفع بمعدل اكبر من معدل زيادة نفقات التسيير، اين ترفع الجزائر مستوى طموحاتها المستقبلية التي تبقى دائما في رهان مع الظروف الخارجية ويبقى الاقتصاد الجزائري يترقب المحيط الدولي والطلب العالمي. ومع انخفاض أسعار النفط وبالتالي حصيلة الجباية البترولية وصلت نسبة تغطيتها الى النفقات العامة 22٪ سنة 2014. انعكست هذه الوضعية عل رصيد الموازنة الذي تحول الى عجز مستمر انطلاقا من سنة 2008، سنة الصدمة الخارجية، الى غاية سنة 2014.

–كما يلاحظ الارتفاع المستمر للنفقات العامة بمعدل نمو سنوي 14.83٪ للفترة 2000–2014 في المتوسط، وبمعدل نمو سنوي 18.61٪ للفترة 1970–2014 في المتوسط.

-بالنسبة لنموذج الانحدار الخطي البسيط الذي يربط اجمالي الناتج المحلي بالنفقات العامة، والثاني الذي يربط اجمالي الناتج المحلي بنفقات التسيير ونفقات التجهيز، فقد سجلت النتائج التالية:

بالنسبة للفترة 1970-1996:

- وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الخام والنفقات العامة في الاجل الطويل. بالنسبة للمرونة المتعلقة بالنفقات العامة يلاحظ ان قيمتها 0.93 (اذا تغيرت النفقات العامة بنسبة 1٪ يؤدي الى تغير طردي في الناتج المحلي الخام بنسبة 0.93٪). يحتوي النموذج على عناصر قوة من الناحية الإحصائية القياسية، فجميع المعالم معنوية عند عتبة 5٪، ومعامل التحديد المصحح يأخذ قيمة كبيرة 0.991. من الناحية الإحصائية يلاحظ توفر الشروط الأساسية من التوزيع الطبيعي، عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي وثبات التباين.

بالنسبة للفترة 1995-2014:

-وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الخام والنفقات العامة في الاجل الطويل. بالنسبة للمرونة المتعلقة بالنفقات العامة يلاحظ ان قيمتها 0.859 (اذا تغيرت النفقات العامة بنسبة 1٪ يؤدي الى تغير طردي في الناتج المحلي الخام بنسبة 0.859٪). ومع ذلك يلاحظ انخفاض المرونة مقارنة بالفترة السابقة من 0.93 الى 0.85. يحتوي النموذج على عناصر قوة من الناحية الإحصائية القياسية، فجميع المعالم معنوية عند عتبة 5٪، ومعامل التحديد المصحح يأخذ قيمة كبيرة 0.978. من الناحية الإحصائية يلاحظ توفر الشروط الأساسية من التوزيع الطبيعي، عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي وثبات التباين.

للفترة 1970-1996:

-وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الخام ونفقات التسيير ونفقات التجهيز في الاجل الطويل. بالنسبة للمرونة المتعلقة بنفقات التسيير يلاحظ ان قيمتها 0.884 (اذا تغيرت نفقات التسيير بنسبة 1٪ يؤدي الى تغير طردي في الناتج المحلي الخام بنسبة 0.884٪)؛ وقيمتها بالنسبة لنفقات التجهيز 0.05(اذا تغيرت نفقات التجهيز بنسبة 1٪ يؤدي الى تغير في الناتج المحلي بنسبة 0.05٪)

-يحتوي النموذج على عناصر قوة من الناحية الإحصائية القياسية، فجميع المعالم معنوية عند عتبة 5٪، باستثناء معلمة نفقات التجهيز، ومعامل التحديد المصحح يأخذ قيمة كبيرة 0.994.

كما يلاحظ توفر الشروط الأساسية من التوزيع الطبيعي، عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي وثبات التباين.

للفترة 1996-2014:

-وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الخام ونفقات التسيير ونفقات التجهيز في الاجل الطويل.

بالنسبة للمرونة المتعلقة بنفقات التسيير يلاحظ ان قيمتها 0.368 (إذا تغيرت نفقات التسيير بنسبة 1٪ يؤدي الى تغير طردي في الناتج المحلي الخام بنسبة 0.368٪)، وقد انخفضت قيمة المرونة من 0.88 الى 0.36 لصالح نفقات التجهيز؛ وارتفعت قيمة المرونة بالنسبة لنفقات التجهيز الى 0.406 (إذا تغيرت نفقات التجهيز بنسبة 1٪ يؤدي الى تغير في الناتج المحلي بنسبة 0.406٪)، وهو ارتفاع جد مهم يعكس اتجاه السياسة الإنفاقية خلال هذه الفترة حيث سطرت الجزائر برامج تنموية مهمة. يحتوي النموذج على عناصر قوة من الناحية الإحصائية القياسية، فجميع المعالم معنوية عند عتبة 5٪، ، ومعامل التحديد المصحح يأخذ قيمة كبيرة 0.988. كما يلاحظ توفر الشروط الأساسية من التوزيع الطبيعي، عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي وثبات التباين.

-ان نفقات التسيير عامل مهم لضمان السير العادي لأجهزة الدولة أي في شكل أجور ومرتبات، كما ان الجزء الاكبر من هذه الأخيرة (الميل الحدي للاستهلاك) ينفق على الاستهلاك، أي نفقات التسيير تساهم في تفسير الناتج المحلي بشكل غير مباشر.التسيير. ان الجزائر طيلة مراحل برامج التنمية المعتمدة تركز على ضمان السير العادي لأجهزة الدولة جنبا الى جنب مع تراكم راس المال خاصة مع تحسن الوضع المالي لها المتمثل في الجباية البترولية بالرغم من اراء وتقارير الهيئات الدولية التي تحث على التقشف. يبقى كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز تؤثر بشكل إيجابي على معدل النمو الاقتصادي، بالرغم من التحفظ على طريقة تمويل هذه النفقات التي تبقى مرتبطة بالجباية البترولية، وبالتالي بقاء ارتباط الاقتصاد الجزائري بالعوامل الخارجية.

- اما بالنسبة للدراسة القياسية على الاقتصاد الجزائري، والتي تتمثل في تحديد تأثير النفقات العامة وتقسيماتها على اجمالي الناتج المحلي الداخلي، من خلال استخدام عدة نماذج. منها ما يربط النفقات العامة كاجمالي بالناتج المحلي، نفقات التسيير نفقات التجهيز بالناتج المحلي ثم

نموذج تصحيح الخطأ ثم نموذج شعاع الانحدار الذاتي حيث تمت دراسة العلاقة بين نفقات التسيير واجمالي الناتج المحلي:

*فيما يتعلق بتقدير نموذج تصحيح الخطأ تم التوصل الى مايلي:

-بعد التحقق من الشرط الأول الخاص باستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرين وبعد بدراسة السلسلة الزمنية ا لمتعلقة بالبواقي، يلاحظ عدم وجود جذر وحدوي وبالتالي سلسلة البواقي مستقرة ومتكاملة من الدرجة صفر ومنه فالسلاسل المتعلقة باجمالي الناتج المحلي والنفقات العامة متكاملة ومتزامنة، تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ وتم التوصل الى النتائج التالية:

-ان معامل حد الخطأ سالب ومعنوي وهو ما تنص عليه النظرية، حيث اذا تغير المتغير dl ng في الاجل القصير عن القيمة التوازنية في المدى الطويل بمقدار وحدة واحدة فان المتغير التابع dl npi b سيتغير ب0.34 وحدة، وهذا المعامل يمثل المعدل الذي تتجه به العلاقة في المدى القصير نحو المدى الطويل او ما يعرف بآلية تصحيح الخطأ

-وجود علاقة طردية بين المتغيرdl ng والمتغير dl npi b ، نتيجة العلاقة الإيجابية بينهما المتمثلة في معامل المتغير 0.77) dl ng) وهو معنوي حسب القيمة الاحتمالية لاحصائية t ستودنت.

*فيما يتعلق بنتائج تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي، نتيجة عدم وجود تكامل بين نفقات التسيير واجمالي الناتج المحلي تم تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي، وتم التوصل الى:

-معنوية المعلمات المكونة لنموذج الانحدار الذاتي بالنظر الى القيم الاحتمالية لاحصائية ستيودنت (0.0084 لمعلمة القيمة المؤخرة لاجمالي الناتج المحلي، 0.0011 للثابت) ماعدا معلمة القيمة المؤخرة لنفقات التسيير (0.11).

- معنوية المعلمات مجتمعة، وذلك، بالنظر الى القيمة الاحتمالية لاحصائية فيشر المحسوبة (0.029 اقل من 5٪).

-بالنسبة لقيمة معامل التحديد المصحح التي قدرت ب 0.135 تدل على ان 13.5٪ من تغيرات اجمالي الناتج المحلي مفسرة بقيمتة المؤخرة والقيم المؤخرة لنفقات التسيير، والباقي أي86.5٪ تعود للاخطاء او الى متغيرات أخرى لم تدرج في هذا النموذج.

-يلاحظ وجود علاقة طردية بين اجمالي الناتج المحلي والقيمة المؤخرة للقيمة اللوغاريتمية لاجمالي الناتج المحلي، حيث قدرت قيمة المرونة بـ 0.522 مما يعني انه اذا تغيرت القيمة المؤخرة لاجمالي الناتج المحلي بنسبة 1 ٪ ستؤدي الى تغير طردي في اجمالي الناتج المحلي الحالي بنسبة 0.522٪.

- يلاحظ وجود علاقة عكسية بين القيمة الحالية لاجمالي الناتج المحلي والقيمة المؤخرة لنفقات التسيير، حيث قدرت قيمة المرونة بـ 0.209 مما يعني انه اذا تغيرت القيمة المؤخرة لنفقات التسيير بنسبة 1٪ ستؤدي الى تغير عكسي في اجمالي الناتج المحلي الحالي بنسبة 0.209٪.

-فيما يتعلق باجراء اختبار صلاحية النموذج من خلال مايلي:

-يتبين ان جميع الجذور اقل من الواحد، أي تقع داخل الدائرة الأحادية ومنه يعتبر نموذج شعاع الانحدار الذاتي مستقر.

-يلاحظ قبول فرضية العدم وبالتالي غياب الارتباط الذاتي بين البواقي، بالنظر الى الى القيمة الاحتمالية لاختبار LM اكبر من مستوى المعنوية 5٪.

-يلاحظ من خلال النتائج ان القيمة الاحتمالية لإحصائية (Jarque-Bera 0.9157) أكبر من مستوى المعنوية 5٪ منه نقبل فرضية العدم أي ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى المعنوية 5٪

*فيما يتعلق بدراسة دوال الاستجابة :

-يلاحظ انه عند احداث صدمة على اجمالي الناتج المحلي بـ 0.090، عدم استجابة نفقات التسيير خلال السنة الأولى، ثم استجابة سالبة خلال السنوات: الثانية ، الثالثة ، لتنعدم الاستجابة بعد ذلك.

-يلاحظ انه عند احداث صدمة على نفقات التسيير بـ 0.101، استجابة اجمالي الناتج المحلي خلال السنة الأولى بـ 0.0581، لترتفع في السنة الثانية الى 0.069ـ ، لتنعدم بعد ذلك في السنة الرابعة.

-يلاحظ ان جميع المتغيرات تعود الى نقطة التوازن في المدى الطويل وهذا ما توضحه النتائج المتعلقة باحداث الصدمات العشوائية.

*فيما يتعلق بنتائج تحليل تباين خطأ التنبؤ بالنسبة للنموذج:

-يلاحظ في التاخير الأول ان 100٪ من مكونات تباين اجمالي الناتج المحلي تفسر بدلالته، وفي التاخير الثاني تصبح نفقات التسيير تفسر 4.56٪ الى ان تستقر بعدها في حدود 5.20٪، وتحافظ على هذه النسبة خلال العشر التاخيرات التالية.

-يلاحظ في التاخير الأول ان 75.23٪ من مكونات تباين نفقات التسيير تفسر بدلالتها في حين تفسر تغيرات اجمالي الناتج المحلي 24.77٪، وفي التاخيرات التالية فان تغيرات نفقات التسييير تفسر 55.30٪ من تغيرات تباين نفقات التسيير، في حين تفسر تغيرات اجمالي الناتج المحلي 44.69٪ من تغيرات تباين نفقات التسيير، وتحافظ على هذه النسبة خلال العشر التاخيرات التالية، وهذا يعكس قوة تأثير اجمالي الناتج المحلي على نفقات التسيير، أي ان الصدمات في اجمالي الناتج المحلي تساهم في تفسير تباين خطأ تنبؤ نفقات التسيير في الاجل الطويل بشكل اكبر منه في الاجل القصير.

-ان علاقة التغير في الناتج الداخلي الخام بالتغير في قمته المؤخرة الأولى ظهرت موجبة خلال فترة الدراسة بسبب التغيرات الاقتصادية والبرامج التنموية التي شهدها الاقتصاد الجزائري خاصة خلال العقد الأخير، مع ارتفاع أسعار البترول.

- ان التوسع في الانفاق العام بعد ارتفاع أسعار البترول والقيام بتنفيذ البرامج التنموية ساهم في ارتفاع معدلات الفائدة وانخفاض الاستثمار لدى القطاع الخاص، وهذا ما أدى لتراجع معدل نمو الناتج الداخلي الخام. أي ان الزيادة في الانفاق العام في الجزائر يكون على حساب تطور القطاع الخاص وتحفيز الاستثمار الخاص المحلي او الأجنبي، أي ان الجزائر تعاني من اثر المزاحمة من القطاع العام للقطاع الخاص في استخدام عوامل الإنتاج ، وهذا ما يستدعي وجوب تعميق التكامل بين القطاعين في مجال الاستثمار واستخدام عناصر الإنتاج المولدة للناتج الداخلي الخام بدلا من الاعتماد على قطاع واحد يتاثر بالعوامل الخارجية، فيؤثر مباشرة على كل المتغيرات الاقتصادية الداخلية وعلى الاستقرار الاقتصادي. فالقطاع الخاص يعتبر المحرك الأساسي لرفع معدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل، بالتكامل مع القطاع العام.

ثانيا: التوصيات:

بناء على النتائج المتوصل اليها يتم تقديم جملة من التوصيات نوردها كما يلي:

-يجب على الاقتصاد الجزائري العمل على الاستغلال الجيد للإيرادات النفطية في المدى الطويل وتحويل الطاقات الكامنة النفطية الباطنية الى طاقات إنتاجية خارجية تدر ايرادا على المدى

البعيد حتى نحفظ حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية بالتركيز على التنمية المستديمة الرفع من تنافسية الموارد المحلية.

-كما يجب على السلطات العامة العمل على تنويع مصادر النمو بتحفيز قطاعات إنتاجية كالزراعة والصناعة والصناعات الصغيرة والمتوسطة، من اجل تقليل تاثير العوامل الخارجية على التوازنات في الاقتصاد الجزائري، واالعمل على زيادة الانفاق الاستثماري الموجه نحو مشاريع البنية التحتية والذي يسمح بتطوير المناخ الملائم لنمو القطاع الخاص، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والعمل على زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري من خلال استراتيجية تسمح بتراكم راس المال الثابت متوازن قطاعيا من حيث فروع النشاط الإنتاجي وجهويا من حيث الإقليم الجغرافي،

- ان هدف تنويع الاقتصاد لا يمكن ان يتحقق دون منظومة مصرفية ومالية عصرية فعالة، قادرة على تصريف الموارد في السوق ووضعها في خدمة الاقتصاد الوطني، ودون تحسين مناخ الاعمال.

ودون تفعيل برنامج خاص للتنمية لفائدة ولايات الجنوب والولايات الحدودية.

-ضرورة الاستفادة من التشابك بين القطاعات لتحقيق التكامل من الأعلى ومن الأسفل. ونظرا للتعارض الموجود بين اهداف السياسة الاقتصادية لابد من تحقيق التنسيق والتفاعل بين مختلف أدوات السياسة الاقتصادية لتحقيق الأهداف المرغوب فيها كرفع معدل النمو الاقتصادي وتجنب الأهداف غير المرغوب فيها كالبطالة والتضخم.

-إعادة تخصيص الانفاق العام وهيكله بالشكل الذي يساهم في تدعيم المشروعات الاستثمارية التي تدعم القطاع الخاص والتي تسمح برفع معدل النمو الاقتصادي.

-ضرورة العمل على مراجعة مصادر تمويل الانفاق العام من الاعتماد على الجباية البترولية بنسب مرتفعة الى الاعتماد على الجباية الضريبية ومواجهة المعوقات من الغش والتهرب لضريبي.

-من اجل رفع فعالية سياسة الانفاق العام وتأثيرها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر يستدعي قيام الحكومة بترتيب الانفاق العام حسب الأولوية؛ وخفض الميل الحدي للاستيراد لمنع التسرب بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية منها السياسة المالية والنقدية والتجارية، والعمل على تطوير الأسواق المالية والنقدية بما يحفز ويرفع من مرونة الجهاز الإنتاجي.

-يجب على السلطات العامة اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق فعالية الاستثمار العام بتحديث وعصرنة الإدارة العامة لرفع نسب تنفيذ الانفاق الاستثماري، والعمل على زيادة الشفافية في كيفية تنفيذ النفقات العامة في جميع مراحلها، واشكال الرقابة المالية عليها.

-بالنظر الى اعتماد الجزائر على مورد النفط فان أي تغير سلبي في أسعاره سيؤثر بشكل مباشر في كيفية سير المشاريع سواء الحالية او المستقبلية، هذا ما يتطلب العمل على تنويع مصادر تمويله، والتوجه أكثر نحو الاعتماد على القطاع الخاص الذي يعتبر المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، وتهيئة الظروف الملائمة له لرفع قدرته التنافسية خاصة امام المنافس الأجنبي الذي يتمتع بالقدرة على التنافسية سواء في الأسعار او الجودة.

ثالثا: افاق الدراسة:

يفتح المجال لبحوث أخرى واشكاليات جديدة مرتبطة بالموضوع:

-دراسة هيكل كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز وتأثيرهما على النمو الاقتصادي، او على التوازنات الخارجية، او على بقية عناصر واهداف السياسة الاقتصادية.

-دراسة هيكل الإيرادات العامة واثارها على زيادة فعالية سياسة الانفاق العام كمدخل لتنويع مصادر تمويلها، وتجنب الصدمات الممكن حدوثها او على الأقل تأخيرها.

-البحث في إنتاجية النفقات العامة بإجراء مقارنة مع بعض الدول للاستفادة من تجاربهم.

وفي الأخير الحمد لله والشكر لله.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

الكتب:

-الأشقر، احمد. الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاصدار الثاني، عمان، الاردن، 2007.

-الوادي، محمود، والعيساوي، كاظم. الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2007.

-الحبيب، فايز. نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، ، جامعة الملك سعود، 1994.

-الماحي محمد. تخطيط وتمويل التنمية (المناهج- النماذج - التطبيق)، الطبعة الأولى، بستان المعرفة، مصر، 2010.

-بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 .

-هوشيار معروف، التحليل الاقتصادي الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

-والاس بيترسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت، 1968.

-وليد عبد الحميد عايب، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية للطباعة النشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010.

-زاهر عبد الرحيم عاطف، الرقابة على الاعمال الإدارية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

-حلاوة، جمال، وصالح، على. مدخل الى علم التنمية، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر. والتوزيع، عمان، الأردن، 2009،

-طاهر الجنابي، المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، العراق، بدون سنة الطبع.

-طالب محمد عوض، مدخل الى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2006.

-لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، الجزائر، 2004.

-محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999.

- محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلى،المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر،2003.

-محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2004.

- محمد سعيد فرهود" مبادئ المالية العامة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، 1979.

-محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

-مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1999.

-مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام-المالية العامة-، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.

-مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية- نظريات و سياسات و موضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2007.

-معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

-نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

-سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

- سهير محمود معتوق، اقتصاديات التنمية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2002-2003.

-عادل احمد حشيش، اساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1992.

-عادل فليح العلى، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

-عادل العلى، طلال كداوي، اقتصاديات المالية العامة، الجزء الأول، جامعة الموصل، العراق، 1988.

-عاطف صدقي، مبادئ المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972.

-عبد الباسط وفا، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي: نظريات النمو الذاتي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

-عبد الرحمن إسماعيل، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.

-عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005.

- عبد الكريم صادق بركات وآخرون، المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، 1986.

-عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادي، الدار الجامعية، مصر، 2006.

-عجمية، محمد، وناصف، إيمان، ونجا، علي. التنمية الاقتصادية دارسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006

-عطية، عبد القادر. اتجاهات حديثة في التنمية، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2003.

-علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

-علي لطفي، محمد رضا العدل، اقتصاديات المالية العامة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1986.

- فليح حسن خلف، التنمية و التخطيط الاقتصادي، جدار للكتاب العالمي و عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006.

-فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي: مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1981.

-صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

-صبيح ماجد. التنمية الاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، 2008.

-صلاح الدين نامق، نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف، مصر، 1966.

-روبرت صولو، نظرية النمو، ترجمة ليلى عبود، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2003،

-رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990.

-رفعت المحجوب، الطلب الفعلي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980.

-تودارو، ميشيل، ترجمة، حسني محمد، عبد الرزاق محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، 2006.

-خالد الخطيب، احمد شامية، أسس المالية دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2008.

-خلف، فليح. التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار جدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديثة، عمان، الأردن، 2006.

الاطروحات والمذكرات:

-بدرة شحدة سعيد حمدان، تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني 1995- 2010، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الازهر، غزة، فلسطين، 2012.

-بن عزة محمد، ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالاهداف،.اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015.

-وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، حالة : الجزائر مصر السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013-2014.

-حماني عبد الكريم، تمويل نفقات الاستثمار العمومي للدولة دراسة حالة برامج دعم النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق فرع :الدولة و المؤسسات العمومية، جامعة الجزائر، 2012.

-حمدي باشا رابح ، أزمة التنمية و التخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر ، 2006.

-طيبة عبد العزيز، أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم – دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990– 2010،أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2012.

-محي الدين حمداني، حدود التنمية في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009/2008.

-موزاي بلال، الاستثمار و التنمية الاقتصادية تجربة الجزائر، رسالة ماجستير، آلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2003.

-محمد فرحي، النمذجة القياسية لترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الانفاق العام، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، 1999، الجزائر.

-مصطفى زيروني،النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية بالرجوع الى اقتصاديات دول جنوب شرق اسيا، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسييير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000.

-زرقين عبود، صناعة الحديد و الصلب في إستراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996.

-سعد أولاد العيد، ترشيد سياسة الانفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة-حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013.

-ضيف احمد، اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

المقالات، البحوث والدراسات:

-إيمان محمد سليم، نماذج النمو المعاصرة و محددات النمو، مؤتمر قسم الاقتصاد بعنوان: تحديات النمو و التنمية في مصر و البلدان العربية، 4-6 ماي 1998، القاهرة.

- مجدي الشوربجي " العلاقه بين راس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان ~ بحث مقدم الي الملتقي العلمي الدولي : المعرفه في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التناسبيه للبدان العربيه (الشلف : جامعه بن بوعلي كليه العلوم الاقتصاديه وعلوم التيسير (27 – 28 نوفمبر 2007).

-طيبة عبد العزيز، تطوير مقاربة النمو المستديم في اطار ضوابط الشريعة الإسلامية، ، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد و التمويل الإسلامي، تركيا، 09-10 سبتمبر.

-سهير أبو العينين و آخرون، العوامل المحددة للنمو الاقتصادي النظري و واقع الاقتصاد المصري، سلسلة قضايا التخطيط و التنمية رقم 167، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2003.

-جيرمي كليفت، تركيز العقل، مجلة التمويل و التنمية، العدد 2، صندوق النقد الدولي، واشنطن، جوان 2003.

-مبارك بوعشة، "الاقتصاد الجزائري : من تقييم مخططات التنمية الى تقييم البرامج الاستثمارية -مقاربة نقدية-"، المؤتمر الدولي : تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، الجزائر، 12/11 مارس 2013.

القوانين والمراسيم والتقارير:

- الجزائر، قانون 84-17 مؤرخ في 08 شوال عام 1404 الموافق 07 يوليو سنة 1984، يتعلق بقوانين المالية، الصادر في الجريدة الرسمية ، العدد 28 ، بتاريخ 10 يوليو سنة 1984.

-الجزائر، القانون رقم 90-21 ، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد35، المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت سنة 1990 يتعلق بالمحاسبة العمومية

-الجزائر، قانون 15-18 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016، الصادر في الجريدة الرسمية العدد 72 ، بتاريخ 31 ديسمبر سنة 2015،

- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، مشروع المخطط الخماسي الأول 1980-1984، الجزائر، 1984.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

Ouvrages :

1959.،PUF،Paris،Economie financiere،-Brochier Hubert et Tabatoni Piere

، Routledge & Kegan Paul Ltd.، Principle of public finance،-Dalton H 1967.،London

، la pratique du système budgétaire de l'état en Algérie،-Denideni Yahia 2002، OPU،Alger

Les nouvelles théories de la ،-Dominique Guellec et Pierre Ralle 1996.، Paris، édition la découvert،croissance

، Alger، Casbah éditions، L'économie de la connaissance،-Dominique Foray 2004.

، Macroéconomie، RUDIGER DORNBUSCH،-DAVID BEGG STANLEY FISCHER 2eme édition DUNOD Paris France 2002.،:Adaptation française

Bruxelles ، De Boeck université، Analyse macroéconomie،-Ulrich KOHLI Belgique 1999.

Macroéconomie 3eme édition De boeck PARIS ،-Gregory N MANKIW France 2003

-Michel DEVOLY Théories macroéconomiques (fondement et France 1998.،controverses) 2eme édition Armand COLINE paris

Macroéconomie une perspective ، Charles WYPLOSZ،- Michael BURDA de ، traduction dela 3eme par Jean HAROUD،européenne 3eme édition boeck

Etudes & Rapports :،Articles

، « Croissance économique: concepts et mécanismes »،-Daniel Delalande
Janvier- Fevrier 1997، N° 279،Cahier Français

2002، N°4، vol 78، Revue d'analyse économique،-L'actualité économique

Learning from a decade of ، Economic Growth in the 1990،_ Word Bank
2005.، Washington. DC ،reform

، Repenser la Croissance، Gobind Nankani et Indermit Gill،-Roberto Zagha
Mars 2006، Washington. DC، IMF، N° 1،Finance et Développement

Comment éliminer les obstacles à la ،_ Martin Neil Baily et Diana Farrell
Mars ، Washington، IMF، N° 1، Finance et Développement،croissance
2006.

rapport général.،-Plan quadriennal 1970-1973

programme de soutien à la relance ، Ministère des Finances،-Algérie
avril 2001.،économique à court et à moyen termes

المواقع الالكترونية:

عبلة عبد الحميد بخاري ، التنمية والتخطيط الاقتصادي : نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، faculty.mu.edu.sa/download.php?fid=33040تاريخ الاطلاع 2016/05/21.

،-http://mohadrat4.islamcvoice.com/a360.ram Murat Yildizoglu
Université MontesquieuBordeaux IV – FRANCE.،croissance économique

elearning.uokerbala.edu.iq/mod/resource/view.php?id=7224 -تاريخ
الاطلاع :2016/05/31.

أ.م.د حبدر حسين آل طعمة، المالية العامة، المحاضرة الثانية عشر، جامعة كربلاء، العراق، 2016.

http://www.arab-ency.com/_/details.law.php?full=1&nid=164141تاريخ
الاطلاع: 2016/05/30.الموسوعة العربية :

Université ،-http://mohadrat4.islamcvoice.com/a360.ram Murat Yildizoglu Montesquieu Bordeaux IV – France.

-http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/prog.croissance.pdf

-www.premierministre.gov.dz/arabe/media/pdf/declaration pg 2010 ar.pdf

-
http://www.ambdz.tn/Algerie/pdf/Programme_de_developpement_quinquennal_2010-2014_vAr.pdf

-http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/planaction2014ar.pdf تاريخ الاطلاع 2016/07/18

- www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2012arabe.pdf

-www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2013arabe.pdf

-
http://www.ons.dz/IMG/Retrospective_comptes_economiques_1963_2014.pdf

-http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/rétrospective/budget/budget2013.pdf

-http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf.

الملاحق

الملحق م1:

Dependent Variable: LNPIB
Method: Least Squares
Date: 09/29/16 Time: 12:53
Sample: 1970 2014
Included observations: 45

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNG	0.954792	0.009098	104.9486	0.0000
C	2.334721	0.240689	9.700149	0.0000

R-squared	0.996111	Mean dependent var	27.51271
Adjusted R-squared	0.996021	S.D. dependent var	2.060943
S.E. of regression	0.130008	Akaike info criterion	-1.199018
Sum squared resid	0.726787	Schwarz criterion	-1.118722
Log likelihood	28.97790	Hannan-Quinn criter.	-1.169084
F-statistic	11014.22	Durbin-Watson stat	0.891571
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق م2:

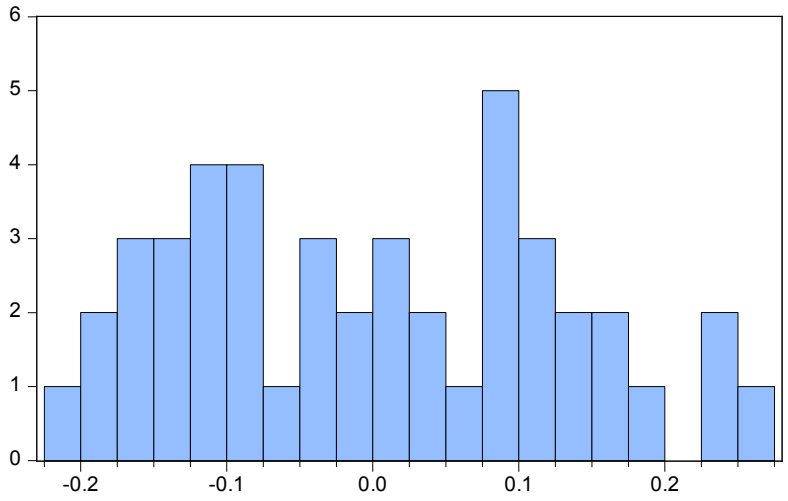

Series: Residuals
Sample 1970 2014
Observations 45

Mean	6.31e-15
Median	-0.014331
Maximum	0.251211
Minimum	-0.204344
Std. Dev.	0.128522
Skewness	0.244311
Kurtosis	1.968410
Jarque-Bera	2.442990
Probability	0.294789

الملحق م3:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	9.145469	41)، Prob. F(2	0.0005
Obs*R-squared	13.88226	Prob. Chi-Square(2)	0.0010

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares

Date: 10/22/16 Time: 09:12
Sample: 1970 2014
Included observations: 45
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.040845	0.206101	0.198181	0.8439
LNG	-0.001590	0.007793	-0.203971	0.8394
RESID(-1)	0.619888	0.155634	3.982990	0.0003
RESID(-2)	-0.128096	0.156978	-0.816007	0.4192

R-squared	0.308495	Mean dependent var	6.31E-15
Adjusted R-squared	0.257897	S.D. dependent var	0.128522
S.E. of regression	0.110716	Akaike info criterion	-1.479013
Sum squared resid	0.502577	Schwarz criterion	-1.318421
Log likelihood	37.27780	Hannan-Quinn criter.	-1.419146
F-statistic	6.096979	Durbin-Watson stat	2.007489
Prob(F-statistic)	0.001577		

الملحق م4

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.261831	43)، Prob. F(1	0.1399
Obs*R-squared	2.248747	Prob. Chi-Square(1)	0.1337
Scaled explained SS	0.994218	Prob. Chi-Square(1)	0.3187

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 10/22/16 Time: 09:12
Sample: 1970 2014
Included observations: 45

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.027831	0.029339	-0.948573	0.3481
LNG	0.001668	0.001109	1.503939	0.1399

R-squared	0.049972	Mean dependent var	0.016151
Adjusted R-squared	0.027878	S.D. dependent var	0.016073
S.E. of regression	0.015848	Akaike info criterion	-5.408165
Sum squared resid	0.010799	Schwarz criterion	-5.327869
Log likelihood	123.6837	Hannan-Quinn criter.	-5.378232
F-statistic	2.261831	Durbin-Watson stat	1.234616
Prob(F-statistic)	0.139907		

الملحق م5:

Dependent Variable: LNPIB
Method: Least Squares
Date: 09/28/16 Time: 14:08
Sample: 1970 1996
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNG	0.933944	0.017298	53.99199	0.0000
C	2.830792	0.431813	6.555591	0.0000

R-squared	0.991497	Mean dependent var	26.10813
Adjusted R-squared	0.991157	S.D. dependent var	1.346087
S.E. of regression	0.126583	Akaike info criterion	-1.224646
Sum squared resid	0.400583	Schwarz criterion	-1.128659
Log likelihood	18.53273	Hannan-Quinn criter.	-1.196104
F-statistic	2915.135	Durbin-Watson stat	1.246181
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق م6

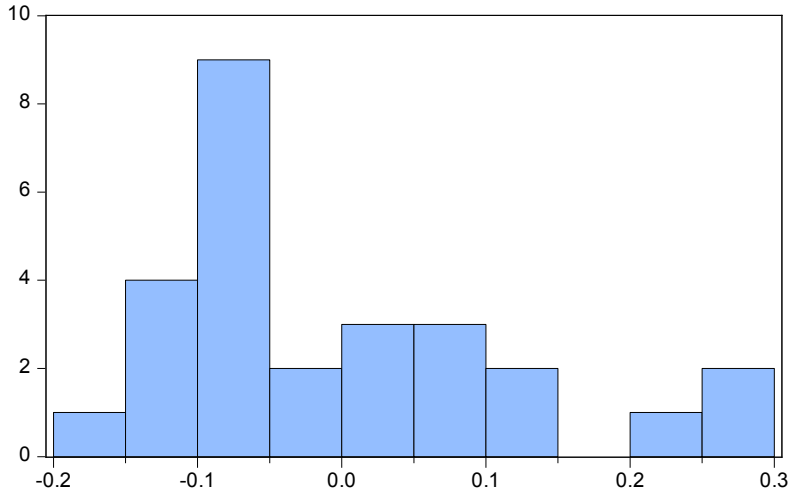

Series: Residuals
Sample 1970 1996
Observations 27

Mean	9.24e-16
Median	-0.053171
Maximum	0.294326
Minimum	-0.154893
Std. Dev.	0.124125
Skewness	0.974071
Kurtosis	3.053282
Jarque-Bera	4.272857
Probability	0.118076

الملحق م7

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.100844	23)، Prob. F(2	0.1452
Obs*R-squared	4.170535	Prob. Chi-Square(2)	0.1243

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 10/22/16 Time: 09:25
Sample: 1970 1996
Included observations: 27
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.057602	0.414931	-0.138823	0.8908
LNG	0.002401	0.016625	0.144415	0.8864
RESID(-1)	0.453929	0.225767	2.010605	0.0562
RESID(-2)	-0.258919	0.225959	-1.145867	0.2636

R-squared	0.154464	Mean dependent var	9.24E-16
Adjusted R-squared	0.044177	S.D. dependent var	0.124125
S.E. of regression	0.121352	Akaike info criterion	-1.244283
Sum squared resid	0.338707	Schwarz criterion	-1.052307
Log likelihood	20.79782	Hannan-Quinn criter.	-1.187199
F-statistic	1.400563	Durbin-Watson stat	1.993394
Prob(F-statistic)	0.267985		

الملحق م8

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	4.604790	25)، Prob. F(1	0.0418
Obs*R-squared	4.199635	Prob. Chi-Square(1)	0.0404
Scaled explained SS	3.696432	Prob. Chi-Square(1)	0.0545

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 10/22/16 Time: 09:26
Sample: 1970 1996
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.133547	0.069259	-1.928242	0.0653
LNG	0.005954	0.002774	2.145877	0.0418

R-squared	0.155542	Mean dependent var	0.014836
Adjusted R-squared	0.121764	S.D. dependent var	0.021664
S.E. of regression	0.020303	Akaike info criterion	-4.884939
Sum squared resid	0.010305	Schwarz criterion	-4.788951
Log likelihood	67.94668	Hannan-Quinn criter.	-4.856397
F-statistic	4.604790	Durbin-Watson stat	1.380504
Prob(F-statistic)	0.041782		

الملحق م9:

Dependent Variable: LNPIB
Method: Least Squares
Date: 09/28/16 Time: 14:12
Sample: 1995 2014
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNG	0.859058	0.030229	28.41847	0.0000
C	5.089113	0.859396	5.921735	0.0000

R-squared	0.978198	Mean dependent var	29.50270
Adjusted R-squared	0.976987	S.D. dependent var	0.692120
S.E. of regression	0.104996	Akaike info criterion	-1.575158
Sum squared resid	0.198433	Schwarz criterion	-1.475585
Log likelihood	17.75158	Hannan-Quinn criter.	-1.555720
F-statistic	807.6093	Durbin-Watson stat	1.008739
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق م10

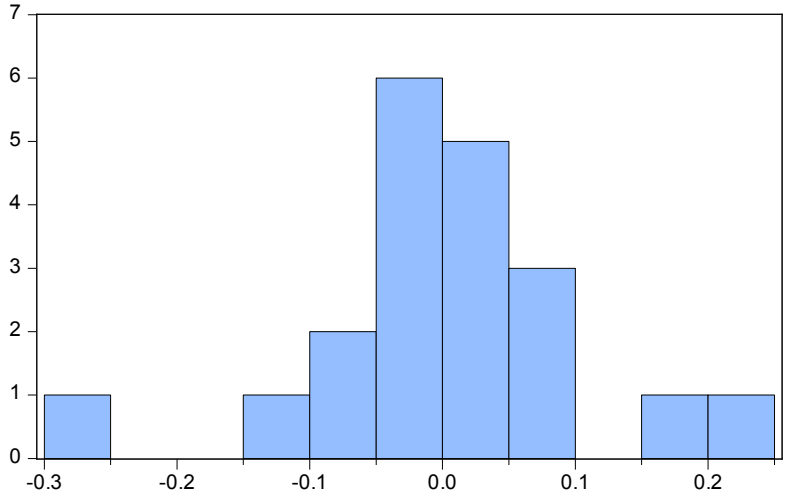

Series: Residuals
Sample 1995 2014
Observations 20

Mean	1.78e-15
Median	-0.000583
Maximum	0.210867
Minimum	-0.262915
Std. Dev.	0.102195
Skewness	-0.275420
Kurtosis	4.174639
Jarque-Bera	1.402668
Probability	0.495923

الملحق م11

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.920676	Prob. F(2, 16)	0.4183
Obs*R-squared	2.064140	Prob. Chi-Square(2)	0.3563

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 10/22/16 Time: 09:30
Sample: 1995 2014
Included observations: 20
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.139559	0.874528	0.159582	0.8752
LNG	-0.004935	0.030765	-0.160393	0.8746
RESID(-1)	0.319251	0.251418	1.269803	0.2223
RESID(-2)	0.016618	0.252515	0.065810	0.9483

R-squared	0.103207	Mean dependent var	1.78E-15
Adjusted R-squared	-0.064942	S.D. dependent var	0.102195
S.E. of regression	0.105461	Akaike info criterion	-1.484088
Sum squared resid	0.177954	Schwarz criterion	-1.284942
Log likelihood	18.84088	Hannan-Quinn criter.	-1.445213
F-statistic	0.613784	Durbin-Watson stat	1.605577
Prob(F-statistic)	0.615919		

الملحق م12

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.843583	Prob. F(1, 18)	0.3705
Obs*R-squared	0.895353	Prob. Chi-Square(1)	0.3440
Scaled explained SS	1.151182	Prob. Chi-Square(1)	0.2833

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 10/22/16 Time: 09:30
Sample: 1995 2014
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.146786	0.149069	0.984683	0.3378
LNG	-0.004816	0.005243	-0.918468	0.3705

R-squared	0.044768	Mean dependent var	0.009922
Adjusted R-squared	-0.008301	S.D. dependent var	0.018137
S.E. of regression	0.018212	Akaike info criterion	-5.078800
Sum squared resid	0.005970	Schwarz criterion	-4.979227
Log likelihood	52.78800	Hannan-Quinn criter.	-5.059362
F-statistic	0.843583	Durbin-Watson stat	1.331636
Prob(F-statistic)	0.370518		

الملحق م13:

Dependent Variable: LNPIB
Method: Least Squares
Date: 09/29/16 Time: 13:01
Sample: 1970 2014
Included observations: 45

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGF	0.827189	0.054721	15.11641	0.0000
LNGE	0.127881	0.054691	2.338224	0.0242
C	2.834461	0.210208	13.48405	0.0000

R-squared	0.997015	Mean dependent var	27.51271
Adjusted R-squared	0.996872	S.D. dependent var	2.060943
S.E. of regression	0.115257	Akaike info criterion	-1.418970
Sum squared resid	0.557932	Schwarz criterion	-1.298526
Log likelihood	34.92682	Hannan-Quinn criter.	-1.374069
F-statistic	7013.326	Durbin-Watson stat	0.976677
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق م14

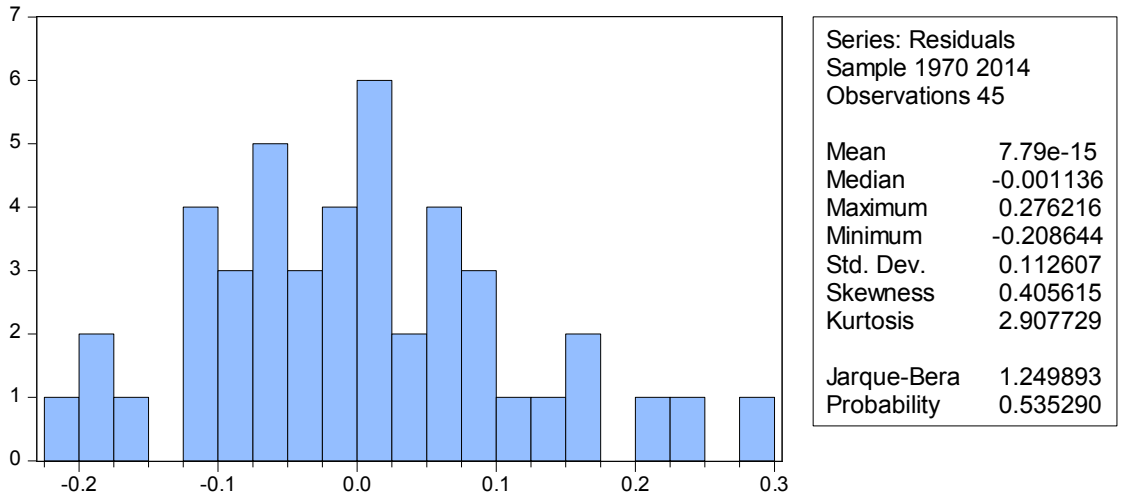

الملحق م15

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	7.235180	Prob. F(2, 40)	0.0021
Obs*R-squared	11.95451	Prob. Chi-Square(2)	0.0025

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 10/22/16 Time: 11:11
Sample: 1970 2014
Included observations: 45
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.034262	0.185226	0.184974	0.8542
LNGF	0.002355	0.049589	0.047490	0.9624
LNGE	-0.003805	0.049774	-0.076437	0.9395
RESID(-1)	0.569543	0.158712	3.588536	0.0009
RESID(-2)	-0.111242	0.165164	-0.673527	0.5045

R-squared	0.265656	Mean dependent var	7.79E-15
Adjusted R-squared	0.192221	S.D. dependent var	0.112607
S.E. of regression	0.101207	Akaike info criterion	-1.638858

الملحق م16

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.946795	Prob. F(2, 42)	0.1554
Obs*R-squared	3.817778	Prob. Chi-Square(2)	0.1482
Scaled explained SS	3.172276	Prob. Chi-Square(2)	0.2047

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 10/22/16 Time: 11:12
Sample: 1970 2014
Included observations: 45

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.040643	0.030927	-1.314153	0.1959
LNGF	-0.004379	0.008051	-0.543947	0.5894
LNGE	0.006576	0.008047	0.817211	0.4184

R-squared	0.084840	Mean dependent var	0.012398
Adjusted R-squared	0.041260	S.D. dependent var	0.017318
S.E. of regression	0.016957	Akaike info criterion	-5.251892
Sum squared resid	0.012077	Schwarz criterion	-5.131448
Log likelihood	121.1676	Hannan-Quinn criter.	-5.206992
F-statistic	1.946795	Durbin-Watson stat	1.123797
Prob(F-statistic)	0.155397		

الملحق م17:

Dependent Variable: LNPIB
Method: Least Squares
Date: 09/28/16 Time: 14:22
Sample: 1970 1996
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGF	0.884514	0.077938	11.34888	0.0000
LNGE	0.056688	0.075854	0.747331	0.4621
C	3.120702	0.355802	8.770905	0.0000

R-squared	0.994481	Mean dependent var	26.10813
Adjusted R-squared	0.994021	S.D. dependent var	1.346087
S.E. of regression	0.104081	Akaike info criterion	-1.582854
Sum squared resid	0.259989	Schwarz criterion	-1.438872
Log likelihood	24.36853	Hannan-Quinn criter.	-1.540041
F-statistic	2162.434	Durbin-Watson stat	1.386126
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق م18

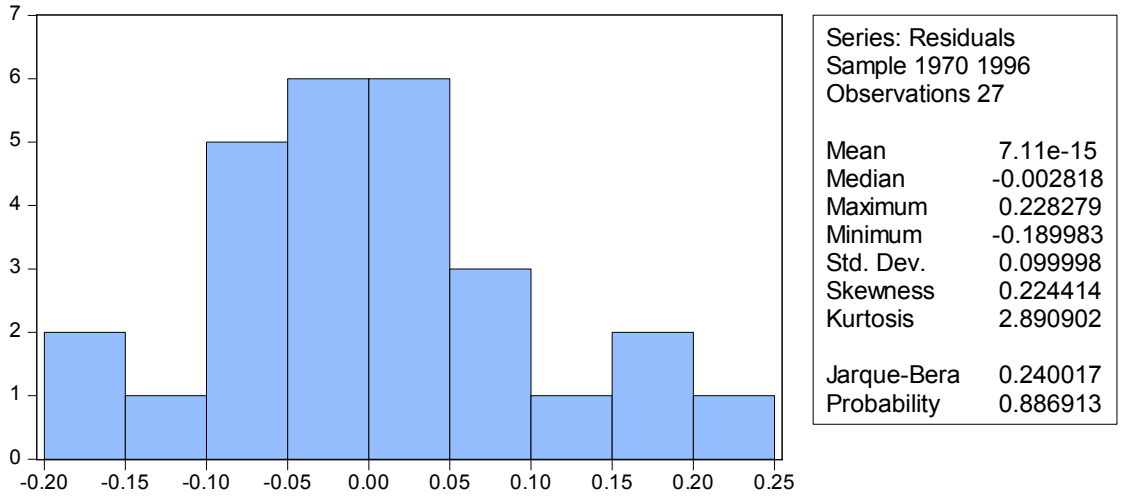

الملحق 19

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.758236	Prob. F(2, 22)	0.1957
Obs*R-squared	3.720919	Prob. Chi-Square(2)	0.1556

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 10/22/16 Time: 11:15
Sample: 1970 1996
Included observations: 27
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.013584	0.345766	-0.039286	0.9690
LNGF	-0.011911	0.076044	-0.156635	0.8770
LNGE	0.012789	0.074154	0.172465	0.8646
RESID(-1)	0.379532	0.212102	1.789385	0.0873
RESID(-2)	-0.241564	0.215987	-1.118416	0.2755

R-squared	0.137812	Mean dependent var	7.11E-15
Adjusted R-squared	-0.018950	S.D. dependent var	0.099998
S.E. of regression	0.100941	Akaike info criterion	-1.582988
Sum squared resid	0.224159	Schwarz criterion	-1.343018
Log likelihood	26.37034	Hannan-Quinn criter.	-1.511632
F-statistic	0.879118	Durbin-Watson stat	2.084922
Prob(F-statistic)	0.492404		

الملحق20

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.538932	Prob. F(2, 24)	0.1000
Obs*R-squared	4.715007	Prob. Chi-Square(2)	0.0947
Scaled explained SS	3.522218	Prob. Chi-Square(2)	0.1719

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 10/22/16 Time: 11:16
Sample: 1970 1996
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.053631	0.043618	-1.229580	0.2308

LNGF	0.020241	0.009554	2.118435	0.0447
LNGE	-0.018051	0.009299	-1.941208	0.0641

R-squared	0.174630	Mean dependent var	0.009629
Adjusted R-squared	0.105849	S.D. dependent var	0.013493
S.E. of regression	0.012759	Akaike info criterion	-5.780677
Sum squared resid	0.003907	Schwarz criterion	-5.636696
Log likelihood	81.03914	Hannan-Quinn criter.	-5.737864
F-statistic	2.538932	Durbin-Watson stat	1.685424
Prob(F-statistic)	0.099950		

الملحق م21:

Dependent Variable: LNPIB
Method: Least Squares
Date: 09/28/16 Time: 14:35
Sample: 1996 2014
Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGF	0.368162	0.084489	4.357514	0.0005
LNGE	0.406175	0.059669	6.807115	0.0000
C	8.122922	0.944688	8.598519	0.0000

R-squared	0.988609	Mean dependent var	29.56460
Adjusted R-squared	0.987185	S.D. dependent var	0.651737
S.E. of regression	0.073779	Akaike info criterion	-2.231545
Sum squared resid	0.087094	Schwarz criterion	-2.082423
Log likelihood	24.19968	Hannan-Quinn criter.	-2.206307
F-statistic	694.2986	Durbin-Watson stat	1.248187
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق 22

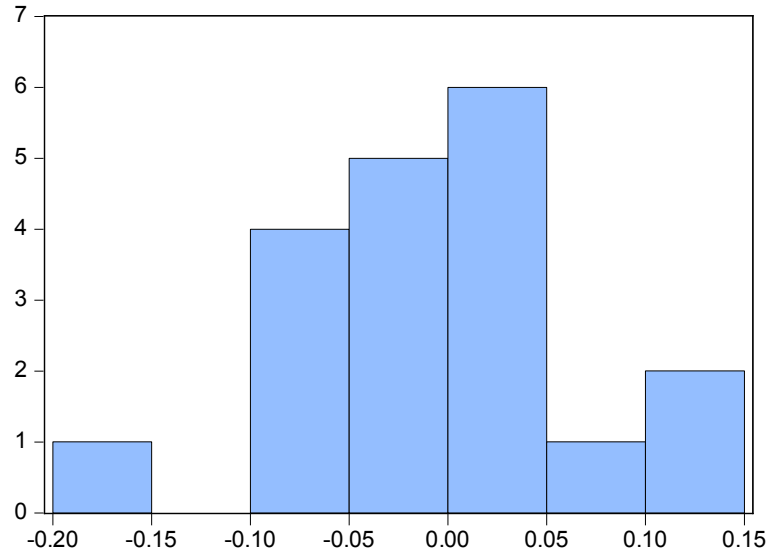

Series: Residuals
Sample 1996 2014
Observations 19

Mean	-5.05e-15
Median	-0.000401
Maximum	0.141960
Minimum	-0.161468
Std. Dev.	0.069560
Skewness	-0.131420
Kurtosis	3.462411
Jarque-Bera	0.223969
Probability	0.894058

الملحق 23

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	3.162345	14)، Prob. F(2	0.0736
Obs*R-squared	5.912470	Prob. Chi-Square(2)	0.0520

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 10/22/16 Time: 11:18
Sample: 1996 2014
Included observations: 19
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.377172	0.928060	0.406409	0.6906
LNGF	-0.039763	0.088723	-0.448172	0.6609
LNGE	0.026960	0.062975	0.428096	0.6751
RESID(-1)	0.526244	0.240714	2.186182	0.0463
RESID(-2)	-0.494290	0.275178	-1.796258	0.0941

R-squared	0.311183	Mean dependent var	-5.05E-15
Adjusted R-squared	0.114378	S.D. dependent var	0.069560
S.E. of regression	0.065461	Akaike info criterion	-2.393798
Sum squared resid	0.059992	Schwarz criterion	-2.145261
Log likelihood	27.74108	Hannan-Quinn criter.	-2.351735
F-statistic	1.581173	Durbin-Watson stat	2.357154
Prob(F-statistic)	0.233841		

الملحق 24

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.416499	16)، Prob. F(2	0.1210
Obs*R-squared	4.407765	Prob. Chi-Square(2)	0.1104
Scaled explained SS	3.848414	Prob. Chi-Square(2)	0.1460

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 10/22/16 Time: 11:18
Sample: 1996 2014
Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.146829	0.087957	1.669337	0.1145

LNGF	-0.016927	0.007866	-2.151842	0.0470
LNGE	0.012159	0.005556	2.188553	0.0438

R-squared	0.231988	Mean dependent var	0.004584
Adjusted R-squared	0.135986	S.D. dependent var	0.007390
S.E. of regression	0.006869	Akaike info criterion	-6.979565
Sum squared resid	0.000755	Schwarz criterion	-6.830443
Log likelihood	69.30586	Hannan-Quinn criter.	-6.954327
F-statistic	2.416499	Durbin-Watson stat	2.522115
Prob(F-statistic)	0.121045		

الملحق م24

Null Hypothesis: LNPIB has a unit root
Exogenous: None
maxlag=9)،Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.969630	0.9999
Test critical values:	1% level	-2.619851	
	5% level	-1.948686	
	10% level	-1.612036	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNPIB)
Method: Least Squares
Date: 09/14/16 Time: 16:00
Sample (adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPIB(-1)	0.004070	0.001025	3.969630	0.0003
D(LNPIB(-1))	0.245664	0.153652	1.598835	0.1175

R-squared	-0.013801	Mean dependent var	0.152027
Adjusted R-squared	-0.038528	S.D. dependent var	0.105169
S.E. of regression	0.107176	Akaike info criterion	-1.583301
Sum squared resid	0.470951	Schwarz criterion	-1.501385
Log likelihood	36.04098	Hannan-Quinn criter.	-1.553093
Durbin-Watson stat	1.935244		

الملحق م25

Null Hypothesis: D(LNPIB) has a unit root
Exogenous: None
maxlag=9)،Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.485490	0.0141
Test critical values:	1% level	-2.619851	
	5% level	-1.948686	
	10% level	-1.612036	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
2)،Dependent Variable: D(LNPIB
Method: Least Squares
Date: 09/14/16 Time: 16:01
Sample (adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPIB(-1))	-0.256417	0.103166	-2.485490	0.0170
R-squared	0.128227	Mean dependent var		-3.62E-05

الملحق م26

Null Hypothesis: LNG has a unit root
Exogenous: None
maxlag=9)،Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		7.720243	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.618579	
	5% level	-1.948495	
	10% level	-1.612135	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNG)
Method: Least Squares
Date: 09/14/16 Time: 16:03
Sample (adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

LNG(-1)	0.006012	0.000779	7.720243	0.0000

R-squared	-0.053207	Mean dependent var	0.161464
Adjusted R-squared	-0.053207	S.D. dependent var	0.132782
S.E. of regression	0.136269	Akaike info criterion	-1.125905
Sum squared resid	0.798479	Schwarz criterion	-1.085355
Log likelihood	25.76990	Hannan-Quinn criter.	-1.110867
Durbin-Watson stat	1.479582		

الملحق م27:

Null Hypothesis: D(LNG) has a unit root
Exogenous: None
maxlag=9)،Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.832630	0.0057
Test critical values:	1% level	-2.619851	
	5% level	-1.948686	
	10% level	-1.612036	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
2)،Dependent Variable: D(LNG
Method: Least Squares
Date: 09/14/16 Time: 16:03
Sample (adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNG(-1))	-0.314871	0.111158	-2.832630	0.0071

R-squared	0.160260	Mean dependent var	-0.002128
Adjusted R-squared	0.160260	S.D. dependent var	0.167187
S.E. of regression	0.153206	Akaike info criterion	-0.891092
Sum squared resid	0.985821	Schwarz criterion	-0.850134
Log likelihood	20.15848	Hannan-Quinn criter.	-0.875988
Durbin-Watson stat	2.244878		

الملحق م28:

Null Hypothesis: LNGF has a unit root
Exogenous: None
maxlag=9)،Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		7.304969	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.618579	
	5% level	-1.948495	
	10% level	-1.612135	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNGF)
Method: Least Squares
Date: 09/14/16 Time: 16:04
Sample (adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGF(-1)	0.006015	0.000823	7.304969	0.0000

R-squared	-0.042008	Mean dependent var	0.158489
Adjusted R-squared	-0.042008	S.D. dependent var	0.138749
S.E. of regression	0.141633	Akaike info criterion	-1.048690
Sum squared resid	0.862576	Schwarz criterion	-1.008140
Log likelihood	24.07117	Hannan-Quinn criter.	-1.033652
Durbin-Watson stat	1.569594		

الملحق م29

Null Hypothesis: D(LNGF) has a unit root
Exogenous: Constant
maxlag=9)،Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.572710	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.596616	
	5% level	-2.933158	
	10% level	-2.604867	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
2)،Dependent Variable: D(LNGF
Method: Least Squares
Date: 09/14/16 Time: 16:04

Sample (adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGF(-1))	-1.113666	0.199843	-5.572710	0.0000
2)،D(LNGF(-1)	0.351366	0.158563	2.215938	0.0326
C	0.180701	0.038872	4.648653	0.0000

R-squared	0.473905	Mean dependent var	-0.001104
Adjusted R-squared	0.446925	S.D. dependent var	0.181069
S.E. of regression	0.134659	Akaike info criterion	-1.103386
Sum squared resid	0.707194	Schwarz criterion	-0.979267
Log likelihood	26.17111	Hannan-Quinn criter.	-1.057891
F-statistic	17.56552	Durbin-Watson stat	1.876579
Prob(F-statistic)	0.000004		

الملحق م30:

Null Hypothesis: LNGE has a unit root
Exogenous: None
maxlag=9)،Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		5.180013	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.618579	
	5% level	-1.948495	
	10% level	-1.612135	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNGE)
Method: Least Squares
Date: 09/14/16 Time: 16:05
Sample (adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGE(-1)	0.006452	0.001246	5.180013	0.0000

R-squared	-0.034347	Mean dependent var	0.167800
Adjusted R-squared	-0.034347	S.D. dependent var	0.205872
S.E. of regression	0.209377	Akaike info criterion	-0.266892
Sum squared resid	1.885072	Schwarz criterion	-0.226342
Log likelihood	6.871626	Hannan-Quinn criter.	-0.251854
Durbin-Watson stat	1.647128		

الملحق م31:

Null Hypothesis: D(LNGE) has a unit root
Exogenous: None
maxlag=9)،Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.937111	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.619851	
	5% level	-1.948686	
	10% level	-1.612036	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
2)،Dependent Variable: D(LNGE
Method: Least Squares
Date: 09/14/16 Time: 16:06
Sample (adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGE(-1))	-0.521371	0.132425	-3.937111	0.0003

R-squared	0.269154	Mean dependent var	-0.006434
Adjusted R-squared	0.269154	S.D. dependent var	0.270910
S.E. of regression	0.231599	Akaike info criterion	-0.064634
Sum squared resid	2.252809	Schwarz criterion	-0.023675
Log likelihood	2.389623	Hannan-Quinn criter.	-0.049530
Durbin-Watson stat	2.272574		

الملحق م32

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: Constant
maxlag=9)،Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.472381	0.0135
Test critical values:	1% level	-3.588509	
	5% level	-2.929734	
	10% level	-2.603064	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(E)
Method: Least Squares
Date: 10/22/16 Time: 11:28
Sample (adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
E(-1)	-0.450097	0.129622	-3.472381	0.0012
C	-0.003586	0.016496	-0.217397	0.8290

R-squared	0.223049	Mean dependent var	-0.004803
Adjusted R-squared	0.204550	S.D. dependent var	0.122661
S.E. of regression	0.109399	Akaike info criterion	-1.543240
Sum squared resid	0.502662	Schwarz criterion	-1.462141
Log likelihood	35.95129	Hannan-Quinn criter.	-1.513165
F-statistic	12.05743	Durbin-Watson stat	1.804425
Prob(F-statistic)	0.001209		

الملحق م33:

Dependent Variable: DLNPIB
Method: Least Squares
Date: 10/22/16 Time: 11:30
Sample (adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLNG	0.774567	0.079887	9.695769	0.0000
E(-1)	-0.348143	0.130623	-2.665252	0.0109

R-squared	0.060985	Mean dependent var	0.149361
Adjusted R-squared	0.038627	S.D. dependent var	0.105432
S.E. of regression	0.103376	Akaike info criterion	-1.656497
Sum squared resid	0.448838	Schwarz criterion	-1.575398
Log likelihood	38.44294	Hannan-Quinn criter.	-1.626421
Durbin-Watson stat	1.758217		

الملحق م34:

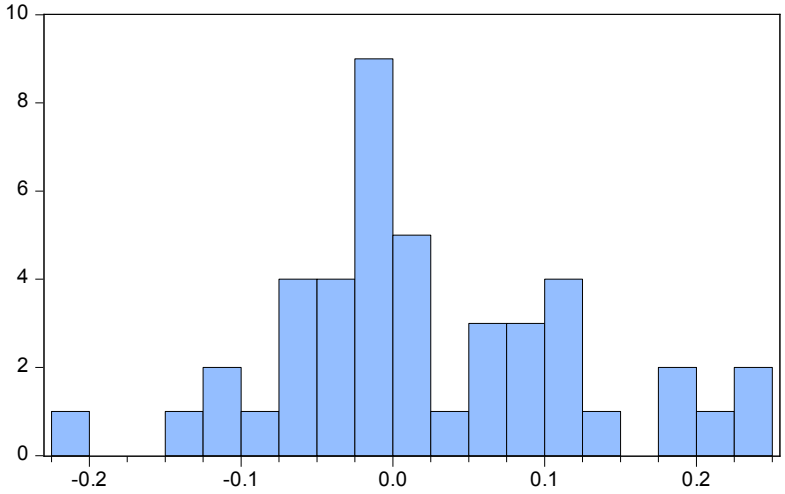

Series: Residuals	
Sample 1971 2014	
Observations 44	
Mean	0.025238
Median	0.007046
Maximum	0.240557
Minimum	-0.223166
Std. Dev.	0.098926
Skewness	0.221170
Kurtosis	3.047204
Jarque-Bera	0.362802
Probability	0.834101

الملحق م35:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.955413	40)، Prob. F(2	0.1548
Obs*R-squared	1.249352	Prob. Chi-Square(2)	0.5354

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 10/22/16 Time: 11:32
Sample: 1971 2014
Included observations: 44
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLNG	-0.115262	0.097662	-1.180215	0.2449
E(-1)	-0.447008	0.259768	-1.720796	0.0930
RESID(-1)	0.642423	0.331438	1.938289	0.0597
RESID(-2)	0.315565	0.215974	1.461128	0.1518

R-squared	0.028394	Mean dependent var	0.025238
Adjusted R-squared	-0.044476	S.D. dependent var	0.098926
S.E. of regression	0.101102	Akaike info criterion	-1.658869
Sum squared resid	0.408863	Schwarz criterion	-1.496670
Log likelihood	40.49513	Hannan-Quinn criter.	-1.598718
Durbin-Watson stat	1.978991		

الملحق م36:

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.123341	41)، Prob. F(2	0.3350
Obs*R-squared	2.285816	Prob. Chi-Square(2)	0.3189
Scaled explained SS	2.326816	Prob. Chi-Square(2)	0.3124

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 10/22/16 Time: 11:33
Sample: 1971 2014
Included observations: 44

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.006880	0.004052	1.698145	0.0971
DLNG	0.020405	0.020764	0.982699	0.3315
E(-1)	0.009559	0.021422	0.446246	0.6578

R-squared	0.051950	Mean dependent var	0.010201
Adjusted R-squared	0.005704	S.D. dependent var	0.015424
S.E. of regression	0.015380	Akaike info criterion	-5.445709
Sum squared resid	0.009699	Schwarz criterion	-5.324060
Log likelihood	122.8056	Hannan-Quinn criter.	-5.400596
F-statistic	1.123341	Durbin-Watson stat	2.000245
Prob(F-statistic)	0.334994		

الملحق م 37

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 10/22/16 Time: 11:41
Sample: 1970 2014
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLNG does not Granger Cause DLNPIB	42	0.42456	0.6572
DLNPIB does not Granger Cause DLNG		7.73940	0.0016

الملحق م38:

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DLNPIB DLNGF
Exogenous variables: C
Date: 09/21/16 Time: 13:46
Sample: 1977 2014
Included observations: 38

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC
0	65.80885	NA	0.000119	-3.358360	-3.272172
1	73.50562	14.17826*	9.82e-05*	-3.552927*	-3.294361*
2	74.72553	2.118802	0.000114	-3.406607	-2.975663
3	76.28332	2.541655	0.000130	-3.278070	-2.674748

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق م40:

Vector Autoregression Estimates
Date: 09/21/16 Time: 13:54
Sample: 1977 2014
Included observations: 38
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	DLNPIB	DLNGF
DLNPIB(-1)	0.522418	0.860209
	(0.18716)	(0.24110)
	[2.79129]	[3.56789]
DLNGF(-1)	-0.209966	-0.139413
	(0.12975)	(0.16714)
	[-1.61822]	[-0.83409]
C	0.097979	0.047989
	(0.02752)	(0.03545)
	[3.56048]	[1.35376]
R-squared	0.182179	0.295391
Adj. R-squared	0.135447	0.255127
Sum sq. resids	0.287770	0.477535
S.E. equation	0.090675	0.116807
F-statistic	3.898334	7.336457
Log likelihood	38.86074	29.23769
Akaike AIC	-1.887407	-1.380931

Schwarz SC	-1.758124	-1.251648
Mean dependent	0.143365	0.153768
S.D. dependent	0.097520	0.135340

Determinant resid covariance (dof adj.)	8.44E-05
Determinant resid covariance	7.16E-05
Log likelihood	73.50562
Akaike information criterion	-3.552927
Schwarz criterion	-3.294361

الملحق م41:

Dependent Variable: DLNPIB
Method: Least Squares
Date: 09/21/16 Time: 13:56
Sample: 1977 2014
Included observations: 38
DLNPIB = C(1)*DLNPIB(-1) + C(2)*DLNGF(-1) + C(3)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.522418	0.187160	2.791293	0.0084
C(2)	-0.209966	0.129751	-1.618224	0.1146
C(3)	0.097979	0.027518	3.560478	0.0011

R-squared	0.182179	Mean dependent var	0.143365
Adjusted R-squared	0.135447	S.D. dependent var	0.097520
S.E. of regression	0.090675	Akaike info criterion	-1.887407
Sum squared resid	0.287770	Schwarz criterion	-1.758124
Log likelihood	38.86074	Hannan-Quinn criter.	-1.841409
F-statistic	3.898334	Durbin-Watson stat	1.933448
Prob(F-statistic)	0.029615		

DLNPIB = 0.522418435138*DLNPIB(-1) - 0.209965644702*DLNGF(-1) + 0.0979789251904

الملحق م42:

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: DLNPIB DLNGF
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 1
Date: 09/21/16 Time: 14:04

Root	Modulus
0.191503 - 0.266663i	0.328302
0.191503 + 0.266663i	0.328302

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

نتائج اختبار استقرار نموذج شعاع الانحدار الذاتي

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial

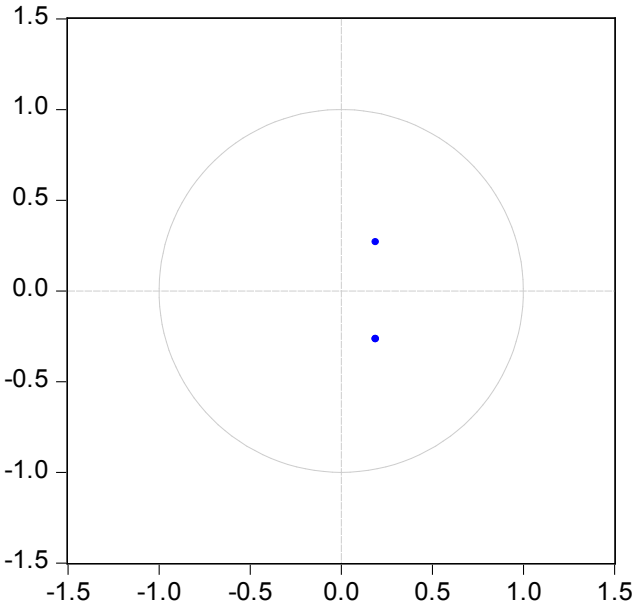

الملحق م43:

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h
Date: 09/21/16 Time: 14:06
Sample: 1977 2014
Included observations: 38

Lags	LM-Stat	Prob
1	0.127106	0.9981
2	4.020503	0.4032
3	0.521787	0.9713
4	3.768342	0.4383
5	9.429623	0.0512
6	6.635172	0.1565
7	2.606908	0.6256
8	13.46563	0.0092
9	3.533684	0.4728
10	7.195523	0.1259
11	1.542340	0.8191
12	2.202461	0.6986

Probs from chi-square with 4 df.

الملحق م44

VAR Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: residuals are multivariate normal
Date: 09/21/16 Time: 14:24
Sample: 1977 2014
Included observations: 38

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.
1	-0.190328	0.229423	1	0.6320
2	-0.065726	0.027359	1	0.8686
Joint		0.256782	2	0.8795

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	3.575149	0.523761	1	0.4692
2	2.662939	0.179883	1	0.6715
Joint		0.703644	2	0.7034

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.753184	2	0.6862
2	0.207242	2	0.9016
Joint	0.960426	4	0.9157

الملحق م45

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 09/21/16 Time: 14:28
Sample: 1970 2014
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLNGF does not Granger Cause DLNPIB	43	1.04426	0.3130
DLNPIB does not Granger Cause DLNGF		15.9173	0.0003

الملحق م46:

الجدول رقم (): نتائج الصدمات العشوائية بالنسبة للنموذج:

Response of DLNPIB: Period	DLNPIB	DLNGF
1	0.090675	0.000000
2	0.035165	-0.021273
3	0.003695	-0.008147
4	-0.002375	-0.000828
5	-0.001308	0.000561
6	-0.000245	0.000304
7	4.71E-05	5.60E-05
8	4.45E-05	-1.13E-05
9	1.19E-05	-1.04E-05
10	-2.16E-07	-2.75E-06

Response of DLNGF: Period	DLNPIB	DLNGF
1	0.058131	0.101314
2	0.069895	-0.014125
3	0.020505	-0.016330
4	0.000320	-0.004732
5	-0.002088	-5.23E-05
6	-0.000834	0.000490
7	-9.44E-05	0.000193
8	5.37E-05	2.12E-05
9	3.08E-05	-1.27E-05
10	5.99E-06	-7.15E-06

الشكل رقم (): الاشكال البيانية للصدمات العشوائية بالنسبة للنموذج:

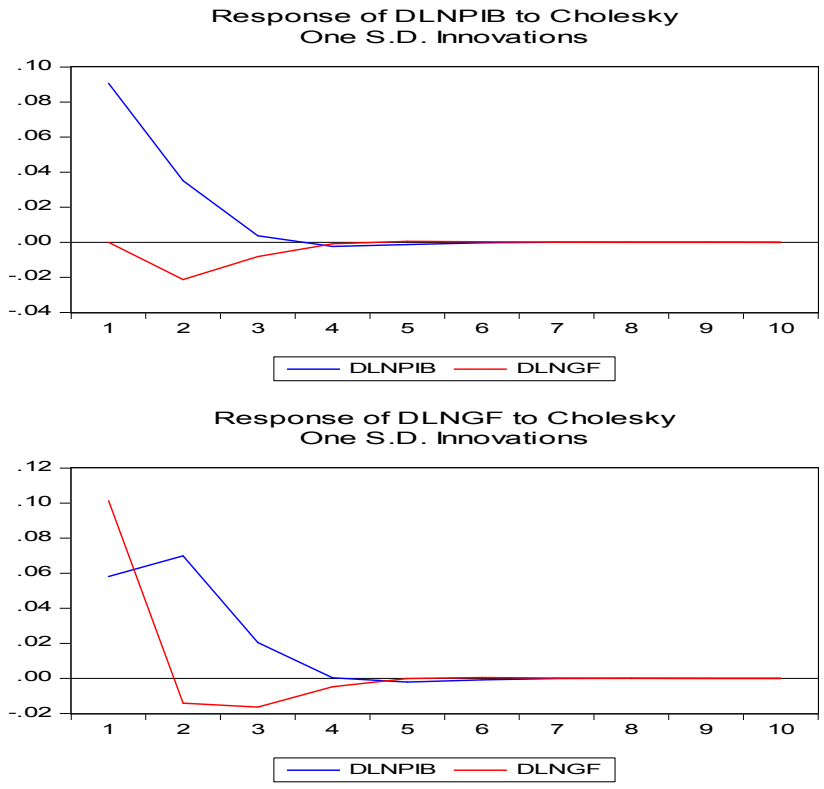

الملحق م47:

Variance Decomposition of DLNPIB: Period	S.E.	DLNPIB	DLNGF
1	0.090675	100.0000	0.000000
2	0.099554	95.43420	4.565803
3	0.099956	94.80637	5.193634
4	0.099987	94.80280	5.197201
5	0.099997	94.80070	5.199297
6	0.099998	94.79986	5.200143
7	0.099998	94.79983	5.200172
8	0.099998	94.79983	5.200172
9	0.099998	94.79983	5.200173
10	0.099998	94.79983	5.200173

Variance Decomposition of DLNGF: Period	S.E.	DLNPIB	DLNGF
1	0.116807	24.76764	75.23236
2	0.136853	44.12806	55.87194
3	0.139341	44.73190	55.26810
4	0.139421	44.68066	55.31934
5	0.139437	44.69305	55.30695
6	0.139440	44.69448	55.30552
7	0.139441	44.69442	55.30558

أشكال تحليل تباين خطا التنبؤ بالنسبة للنموذج:

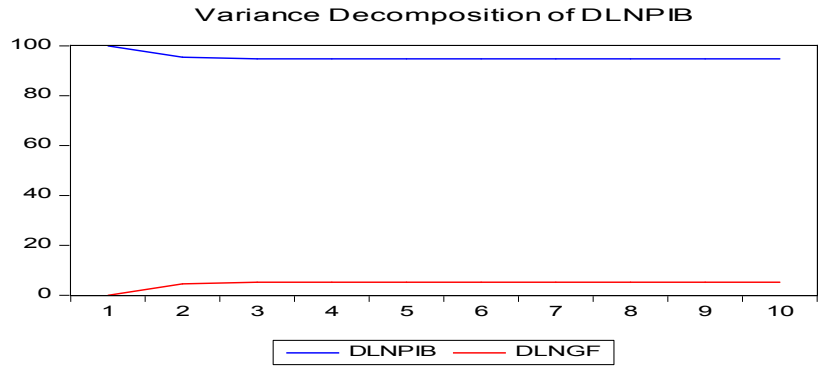

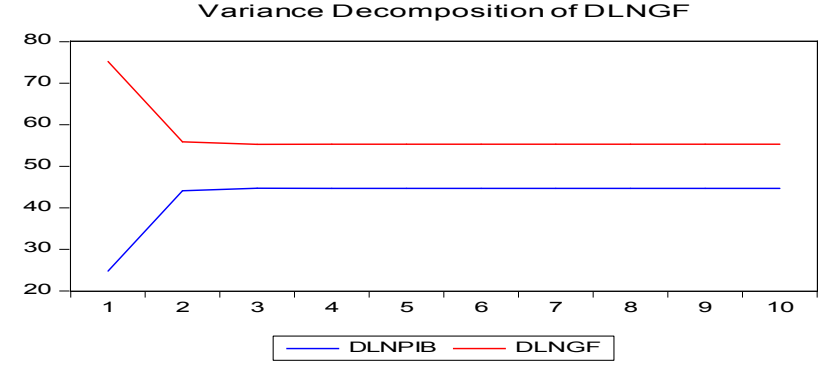

ملخص:

قامت هذه الدراسة بتحليل كل من النفقات العامة بشقيها والنمو الاقتصادي واثار الأول على الثاني، تم التوصل الى التزايد المستمر للنفقات العامة واهمية النفقات العامة في التأثير على تطور الناتج الداخلي الخام خاصة في المدى الطويل في الاقتصاد الجزائري، دون هذا التأثير في المدى القصير، كما ان مرونة نفقات التسيير اكبر من مرونة نفقات التجهيز، بالاعتماد على أدوات الاقتصاد القياسي، ويبقى مصدر تمويل النفقات العامة في الجزائر يتمثل في الجباية البترولية ، في حين يبقى الاقتصاد الجزائري رهين النتائج التي يحققها قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: الانفاق العام، النمو الاقتصادي، الناتج الداخلي الخام.

Abstract :

This research has studied and analyzed the theoretical and practical framework of public expenditure and economic growth، and study the effects of public expenditure on economic growth. It was reached ever-increasing public expenditure، And the importance of public expenditures to influence the evolution of GDP، especially in the long term in the Algerian economy، without affecting the short term، Also، the flexibility of consumer spending، greater flexibility of investment spending، Based on econometric tools. It remains a source of funding for public expenditure in Algeria depends on oil taxes. The Algerian economy remains depends on the results achieved by the hydrocarbon sector.

Key words: public expenditure، economic growth، gross domestic product.